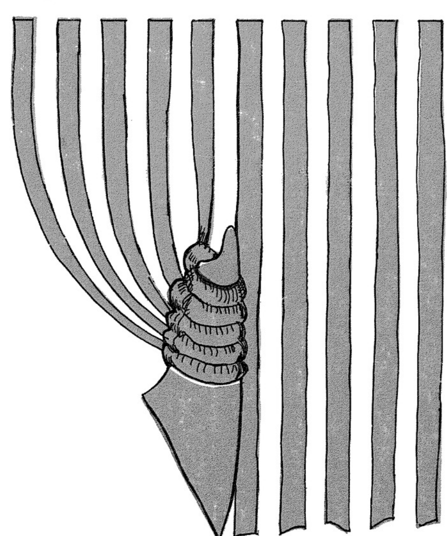


الولايات المتحدة والفلسطينيون

بين الاستيعاب والتصفية

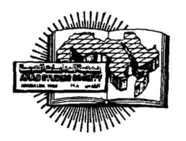


د. محمد شديد

الولايات المتحدة والفلسطينيون

بين الاستيعاب والتصفية

ان الاراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر جمعية الدراسات العربية.



جمعية الدراسات العربية

علمية - فكرية

المصرارة - عمارة العارف

ص. ب ٢٠٤٧٩

القدس

الولايات المتحدة والفلسطينيون
بين الاستيعاب والتصفية

الدكتور محمد شديد

رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية

- نابلس -

ترجمة: كوكب الريس

جمعية الدراسات العربية

كلمـة الجمعيـــة

تواصل جمعية الدراسات العربية مسيرتها العلمية الفكرية في خدمة جمهرة قراء العربية بتقديم انتاج المفكرين والدارسين العرب والاجانب ، وهي تضع في أيـــدى المثقفين العرب كتاب الدكتور محمد شديد رئيس قسم العلوم السياسية في جامعـــة النجاح الوطنية في نابلس " الولايات المتحدة والفلســـطينيون" .

والكتاب مؤلف من مقدمة وثمانية فصول ولكل فصل حواش ، وفيها يستعرض بتوسع العلاقات الفلسطينية الامريكية منذ القرن التامن عشر وحتى اليوم ، وفي مقدمة الكتاب يوجز الدكتور شديد فصول كتابـــــه .

وهذا الكتاب غني بالوثائق والمراجع التي تفيد الدارسين والباحثين فـــي العلوم السياسية وفي القضية الفلسطينية بشــــكل خــاص .

سبق أن صدر هذا الكتاب عن " المؤسسة العربية للدراسات والنشر" ، وأعادت حمعيتنا اصداره.

وتأمل الجمعية باصدارها هذا العمل أن تساعد على القاء الاضواء على ناحية هامة من حياة بلادنـــا .

جمعية الدراسات العربية

القـــدس

كانــون ثاني ١٩٨٣

كلمة شكـر

خلال كتابة وتنقيح هذا الكتاب كان هناك عدد من الاصدقاء الذين ساعدوا في اخراج هذا العمل وتقديمه للقارىء، أود أن اتقدم لهم بجزيل الشكر والامتنان. وبما أنه يتعذر عليّ ذكرهم جميعاً، وجدت لزاماً أن أقدم جزيل الشكر والامتنان الى السيدة كوكب الريس لما قامت به من جهود كبيرة في اعمال الترجمة ونقله الى العربية.

المؤلف

المقــــدمـــة

كثيراً ما يقال أن ليس لدى الولايات المتحدة أية سياسة تجاه الفلسطينيين، وان لديها سياسة عامة فقط حيال الشرق الأوسط. في الواقع، فإن الولايات المتحدة أعطت دائماً الفلسطينيين دوراً مركزياً في اعتباراتها الشرق أوسطية: فهي إما لاطفتهم، أو اساءت فهمهم ، أو ناصرتهم، أو كيّفتهم حسب مصالحها الخاصة.

قبل الحرب العالمية الثانية، كانت للولايات المتحدة في الدرجة الاولى مصالح ثقافية وانسانية، واقتصادية في الشرق الاوسط. اما المصالح الاستراتيجية؛ فكانت ترعاها الامبراطوريتان البريطانية والفرنسية، بينما ظلت هي بعيدة عن شؤون المنطقة.

ومنذ الحرب، تطورت المصالح الاميركية في المنطقة الى ان اصبحت تشكل اليوم رهاناً اقتصادياً واستراتيجياً كبيراً. كما اصبحت القضية الفلسطينية تشكل عنصراً مركزياً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط، برغم ان العديد من واضعي السياسة الاميركية سعوا كثيراً الى تصويرها بأنها قضية ثانوية.

لقد مرت سياسة الولايات المتحدة حيال الشعب الفلسطيني بمراحل ثلاث: في

الأولى تعاملت مع الفلسطينيين على انهم لاجئون؛ وفي الثانية كشركاء في الارهاب الدولي؛ وفي الثالثة ككيان.

ويعرّف الفصل الأول بالشعب الفلسطيني، ثم يشير الى توزيعه الجغرافي والديموغرافي، ويصور تطور وعيه كشعب.

اما الفصل الثاني، فيركّز على الخلفية التاريخية لسياسة الولايات المتحدة وتورطها في الشرق الأوسط قبل قيام دولة اسرائيل. لقد أجبرت العوامل الدولية، والمحلية حكومات كل من ولسون وروزفلت وترومان على القبول بقرار بلفور، فدعموا بالتالي الاستيطان اليهودي في فلسطين، برغم معارضة أهالي البلد العرب الفلسطينيين للهجرة الجماعية اليهودية. ولم يُؤخذ العرب في الاعتبار إلا بعد العام ١٩٤٨ فقط، عندما برز ما سمي « بالمشكلة الفلسطينية» بعدما طرد هؤلاء من أرضهم.

آنذاك بدت المشكلة الفلسطينية أمام الادارات الاميركية المختلفة بأنها ذات وجه انساني اضافة الى وجهها السياسي، كما تم بحث ذلك في الفصل الثالث. وأبدت حكومة الولايات المتحدة اهتمامها بالمشكلة الانسانية المتعلقة بالفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم واصبحوا لا وطن لهم وعالة اقتصادية. إلا أنه كان لهذا الاهتمام الإنساني جانبه السياسي. فصانعو السياسة الاميركية تخوفوا من انعكاسات التدفق المفاجىء للفلسطينيين على الدول العربية المجاورة. وبسبب قلقها المتزايد على الاستقرار السياسي للأنظمة العربية الحاكمة، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية للاجئين من اجل تخفيف العبء على الحكومات العربية، كما حاولت التخفيف من حدة عداء وتذمر اللاجئين الفلسطينيين انفسهم المنتشرين في المخيمات في لبنان وسوريا والأردن.

وفي ١٩٥٣، ١٩٥٦ و١٩٦١، قدمت الولايات المتحدة اقتراحات محددة لمشاريع المياه من اجل حل مشكلة اللاجئين، عن طريق إعادة توطينهم ودمجهم في المنطقة. لكن العرب رفضوا هذه الاقتراحات لأنها فشلت، في معالجة النواحي السياسية للمشكلة.

الفصل الرابع يعالج الاعتراف الأميركي بالفلسطينيين ككيان، وهذا عنصر يجب ان يكون جزءاً من أي تسوية سلمية دائمة.

الفصل الخامس يحلل سياسة الولايات المتحدة إزاء العنف الثوري الفلسطيني. وقد أصبح تصاعد العنف يشكل قلقاً وإزعاجاً رئيسين للولايات المتحدة. ويشير هذا الفصل الى اهداف لجوء الفلسطينيين الى العنف، إضافة الى الجهود الاميركية لمقاومة هذا العنف.

ويناقش الفصل السادس الاعتراف الاميركي ، بالفلسطينيين كشعب ذي «حقوق مشروعة»، والحاجة الى وطن. وقد قامت الحكومة الاميركية خلال عام ١٩٧٦، بمحاولات للتقرب من منظمة التحرير الفلسطينية وفي العام ١٩٧٨ ، انتقلت الولايات المتحدة من عدم اهتمام كلي الى نصف اعتراف.

واخيراً يناقش الفصل السابع الضغوط الداخلية والخارجية المختلفة على سياسة الولايات المتحدة حيال الفلسطينيين.

ان نظرة الولايات المتحدة الى الفلسطينيين نابعة من سياستها إزاء اسرائيل. ويبرر صانعو السياسة ذلك بأنه مراعاة للرأي العام الاميركي أو «اللوبي الصهيوني» النافذ. إلا ان هذا التحليل يتجاهل مصالح الولايات المتحدة الامبريالية الهامة في منطقة الشرق الأوسط. وأحد العوامل التي تقف وراء جهود اميركا اليائسة لحل القضية الفلسطينية هو هذا الترابط بين مصالح الولايات المتحدة الامبريالية ومصالح اسرائيل الصهيونية، عسكرياً وسياسياً. لقد دخل الرأسمال الاميركي إسرائيل منذ زمن، لكن المقصود هو أنه إذا استطاعت الولايات المتحدة وإسرائيل اقتلاع تسوية نهائية وفق مخطط عملية كمب ديفيد، فإن اقتصاد المنطقة بكاملها سيكون تحت تصرفها للاستغلال، إذ ان سيطرة اسرائيل الاقتصادية والسياسية والعسكرية على المنطقة ستوفر لشريكتها الرئيسية ، الولايات المتحدة، مصادر مواد أولية، ومنافذ لتسويق بضاعتها. اضافة الى ذلك، فإن الولايات المتحدة ستعتمد على تقدم اسرائيل العسكري في الشرق الاوسط لحماية نفسها، والمصالح الاميركية في المنطقة. وحتى الأزمتين الايرانية والأفغانية، كانت الولايات المتحدة معتمدة الى حد كبير على قدرة اسرائيل وإيران العسكرية لضمان المنطقة. وبرغم اعلان الرئيس كارتر «لمبدأ كارتر» الذي يتراجع فيه عن الإعتماد كلياً على القوى الاقليمية الوكيلة من اجل حماية المصالح الاميركية، فإن الترتيبات الاميركية العسكرية الجديدة في الشرق الاوسط ـ بما في ذلك قوة الانتشار السريعة ـ لا تزال تلقي على اسرائيل دور الشرطي الاقليمي، ولو كان ذلك بطريقة اقل طفيلية.

يحلل هذا الكتاب سلسلة فشل اميركا الطويلة في حل القضية الفلسطينية. لقد كان ذلك فشلاً ليس في السياسة فحسب، ولكن في الفهم ايضاً. تنبأ مرة جون فوستر دالاس بأن هؤلاء الفلسطينيين الذين ولدوا في الخارج سرعان ما سينسون فلسطين اذا لم تحل قضيتها. في الواقع، ان الجيل الذي ولد في المنفى هو الذي يشكل اليوم نواة الثورة الفلسطينية، وهو الذي على استعداد لأن يضحي بكل شيء ويقاتل من اجل العودة الى الأرض الفلسطينية. وقد ذكر رئيس بلدية حلحول محمد ملحم بعدما طردته السلطات العسكرية الاسرائيلية هو واثنين من زعماء الضفة الغربية المحتلة في أيار ١٩٨٠: «ان اولادي ثوار افضل مني وهم سيقاتلون أشد مما أنا قادر عليه». وليس هناك اشارة على الاطلاق بأن الشعب الفلسطيني أو كفاحه سينتهيان، إلا اذا قامت اسرائيل بعمليات ابادة منظمة للفلسطينيين وأنصارهم، كما بدأت فعلاً في جنوب لبنان. وهذه السياسة من شأنها فقط ان تهدىء الوضع مؤقتاً في الضفة الغربية وحتى داخل الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨. فالتعنت الاسرائيلي المستمر، والذي تعارضه الولايات المتحدة من دون أية نتيجة، سيطيل الوضع الراهن فقط، وهذا ما شكل دائماً تهديداً للسلامين الاقليمي والعالمي.

ان التيار الثوري في العالم العربي قد خف من دون شك خلال السبعينات. ويعود ذلك في أغلب الاحيان الى التناقضات الدولية وضرورات الانظمة العربية اكثر مما يعود الى السياسات الاميركية والاسرائيلية. فمن غير الممكن ان تنجح إسرائيل والولايات المتحدة على المدى البعيد في مواصلة سياساتها المناوئة للحركات التحررية في العالم العربي.

ان الولايات المتحدة وحلفاءها سيكونون اكبر الخاسرين في الشرق الأوسط في حال انفجار المنطقة. فالسيطرة الاميركية على الشرق الأوسط، والتي تسببت في مأساة مدمّرة هي المسؤولة عن الوضع المتفجر الذي يهدد بحرق المنطقة بكاملها. ان لب الموضوع،واستناداً الى طبيعة النظام الأميركي، سواء كان في البيت الأبيض رونالد ريغان أو جيمي كارتر أو أي رئيس آخر، فإن أسس السياسة الاميركية ازاء الشعب الفلسطيني لن تتغيّر ، والفرق بين كارتر وريغان سيكون في الأسلوب والتكتيك فقط وإن أي تغيرّ أو تعديل في السياسة الاميركية يكون ناجماً عن الظروف الموضوعية التي تخدم او تحدد المصالح الاميركية في المنطقة. فأميركا لن تغير سياستها تلقائياً إزاء الشعب الفلسطيني وإن أي تغيير ايجابي لن ينجم إلا عن استعمال العرب لما لديهم من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية.

الفصـــل الأول

الشعب الفلسطينـي

معظم الكتّاب حول الشرق الأوسط اهتموا بالقضايا عوضاً عن الاهتمـام بالشعب الفلسطيني[1]. عدد ضئيل منهم أدخل في إطاره التحليـلي الفلسطينيـين كشعب ودوره في أي تسوية سلمية مقبلة في الشرق الاوسط. وكأنهم على خطى صانعي السياسة انفسهم، فإن هؤلاء الكتّاب غالباً ما لم يأخذوا في الاعتبار وجود الشعب الفلسطيني بحد ذاته، وفشلوا في فهم طموحاته التاريخية والثقافية والسياسية الفريدة.

لكن الاحـداث وضعت الفلسطينيـين في المقدمـة. فالحـربان العـربيتان ـ الاسرائيليتان في ١٩٦٧ و ١٩٧٣، والمواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية العسكرية في جنـوب لبنان في آذار ١٩٧٨، واستعمـال الفلسطينيـين العنف لتحقيق اهدافهم السياسية، كل ذلك يجلب الآن تدريجياً اهتمام واعتراف الأسرة الدولية الرسمي بالفلسطينيين[٢]. لقد اضطرت دول عديدة الى تعديل سياساتها في الشرق الاوسط من اجل ان تأخذ في الحسبان هذه الحلقة المفقودة.

ويرسم هذا الكتاب بالتحديد التعديل الذي حصل في سيـاسة الـولايات المتحدة منذ بداية هذا القرن وحتى الآن.

وفي حين جاء الاعتراف بالفلسطينيين متأخراً وغَصْباً، إلا ان الفلسطينيين انفسهم موجودون كشعب منذ اكثر من الفي سنة. ويعود أهل فلسطين الاصليين الى بداية التاريخ في الشرق الاوسط. فمع الغزو العربي منذ ١٣ قرناً، اصبح شعب فلسطين مثله مثل باقي شعوب المنطقة معرّباً، وصار مذ ذاك يعرّف نفسه بأنه عربي. ومن الناحية السياسية، «فقد خرجت منطقة فلسطين من التاريخ في الواقع» بعد الغزو العربي[٣]. . وخلال العهد العثماني (١٥١٧ ـ ١٩١٨)، ظلت فلسطين ذات سمة عربية، اضافة الى كونها جزءاً لا يتجزأ اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، من الهلال الخصيب الذي كان يشمل ما يسمى اليوم بسوريا، لبنان، والعراق. في ذلك الوقت ، كان الهلال الخصيب ككل يشمل مقاطعات عديدة من الامبراطورية العثمانية. وكان غرب نهر الأردن والنصف الشمالي من فلسطين جزءاً من ولاية بيروت. اما النصف الجنوبي فكان يعرف بسنجق القدس وتحكمه اسطنبول مباشرة. وكانت المنطقة الواقعة شرق الأردن جزءاً من ولاية دمشق. وفي الواقع، فإن فلسطين كانت غالباً ما تعرّف بأنها جنوب سوريا[٤].

وانضم الفلسطينيون الى المقاومة الوطنية العربية ضد الاستعمار التركي العثماني، وشاركوا في المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس في حزيران ١٩١٣. وقد طالب المؤتمر بوقف الرقابة التركية على الصحف العربية، وباستعمال اللغة العربية كلغة رسمية في كل المقاطعات العربية التي يحكمها الأتراك، وبحكم ذاتي، عربي أوسع. ودعم الفلسطينيون هذه المطالب، لكنهم انتقدوا المؤتمر العربي لإغفاله ذكر الخطر الخاص الذي تشكله الصهيونية على العرب الفلسطينيين. وهم شعروا بالتهديد خصوصاً بسبب شراء الصهاينة الأراضي من عائلات عربية ثرية عديدة. فقبل عقد المؤتمر العربي في باريس ببضعة اشهر فقط، دفعت صفقة كبيرة نسبياً أتمها الصهاينة لشراء أرض بصحيفة «فلسطين» التي تصدر في يافا لأن تكتب: «اذا استمرت حال هذه الأعمال، فإن الصهاينة سيتمكنون من السيطرة على بلدنا، قرية بعد قرية، ومدينة اثر مدينة. غداً سوف يتم بيع كل القدس، ومن ثم فلسطين بأكملها»[٥].

وقد رد الفلسطينيون على الأوروبيين الصهاينة الذين قدموا الى فلسطين مع خطط لتغييرها الى دولة يهودية بتشكيل جمعيات معادية للصهيونية في المدن الفلسطينية كالقدس ونابلس. كما حاولوا جمع المال لشراء الأراضي التي قد تباع الى المستعمرين الصهاينة. وجدير بالذكر ان الفلسطينيين ضجوا كثيراً في طبريا عام

١٩١٤ عندما حاول الصهاينة شراء مستنقعات الحولة الغنية بامتيازاتها المعدنية من الاتراك[٦].

وتركزت الطموحات الفلسطينية العربية على الامير فيصل عندما الف حكومة في دمشق في تشرين الأول ١٩١٨، والتحق بها وبجيشه العديد من الفلسطينين. واجتمعت الاندية السياسية المحلية التي برزت اثر الاحتلال البريطاني جميعها في مؤتمر يمثل كل فلسطين في شباط ١٩١٩. وقد دعم المؤتمر ادخال فلسطين ضمن سوريا مستقلة، وانتخب مندوبين للمؤتمر العربي الأول الذي عقد في دمشق في ربيع ١٩١٩. لكن سقوط فيصل في تموز ١٩٢٠ تسبب في تحول جديد وسريع في الطموحات والاهتمامات السياسية الفلسطينية فبرزت وطنية فلسطينية كانت مهتمة أولاً بالمشاكل التي نتجت عن التطلعات الصهيونية، أي المشاكل التي لم تكن تواجهها الدول العربية الأخرى[٧]. لقد بدا هدا الوعي السياسي الفلسطيني حاداً وجلياً منذ شتاء ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ في مطالب المؤتمر العربي الثالث في حيفا. وقد قام بتقديم المطالب في صيف ١٩٢١ بشكل رسالة الى وزير المستعمرات ونستون تشرشل أول وفد مسيحي ـ مسلم مشترك الى لندن. ويمكن تلخيص هذه المطالب بالتالي: رفض قرار بلفور، تشكيل حكومة وطنية مسؤولة تجاه مجلس نيابي ينتخبه اهالي البلد اليهود والمسيحيون والمسلمون، تطبيق القانون العثماني عوضاً عن القانون البريطاني في المنطقة، عدم فصل فلسطين عن جيرانها[٨].

وبرغم قلقها البالغ من الصهيونية، فإن الوطنية الفلسطينية نمت كجزء من حركة القومية العربية. ويقسم المؤرخون عادة القومية العربية الى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تصل الى العام ١٩٤٨ ـ عام «النكبة» العربية الكبرى التي وقعت مع قيام دولة يهودية على الأرض العربية[٩]ـ. الثانية دامت من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧، عام الهزيمة العربية الثانية. والمرحلة الثالثة من عام ١٩٦٧ حتى الآن[١٠].

لقد كانت الوطنية الفلسطينية موجودة خلال كل هذه المراحل الثلاث، برغم ان موقف الفلسطينيين اختلف كثيراً في كل منها. فخلال المرحلة الاولى، قبل ١٩٤٨، كانت الوطنية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من القومية العربية ـ السورية. وقد كافح الفلسطينيون، امثال علي النشاشيبي من القدس، وسليم عبد الهادي من جنين، وحافظ السعيد من يافا، جنباً الى جنب مع الوطنيين السوريين ضد الاضطهاد العثماني[١١]. لكن الانتداب البريطاني تسبب في فصل فلسطين سياسياً

عن سوريا. بإجبار الفلسطينيين العرب على تشكيل مؤسساتهم الوطنية. برغم ذلك، فإن الوطنية الفلسطينية ظلت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقومية العربية في كفاحها ضد الحكم الاستعماري والاستيطان الصهيوني في آن. وفي المرحلة الثانية، تميز الوعي الوطني الفلسطيني بتصميم اهالي البلد الاصليين على تحرير هذا الجزء من فلسطين والذي حولته «النكبة الكبرى» في عام ١٩٤٨، الى دولة اسرائيل. كما تسببت النكبة في تشتيت أغلبية الشعب العربي الفلسطيني، مبتدئة بذلك عهد التشتت. فأكثر من نصف الشعب الفلسطيني، الذي كان يبلغ عدده آنذاك اكثر من مليون و ٣٠٠ ألف نسمة، صار لاجئاً. اما النصف الآخر، فوجد نفسه فجأة يعيش في ظل حكم اسرائيلي، أو مصري، أو اردني[١٢]. وصار الفلسطينيون متكلين على الآخرين من اجل البقاء، بعدما تضعضعت معنوياتهم كلياً، وتقوّض احترامهم الذاتي، وتمزقت معيشتهم الفردية والوطنية بقساوة[١٣].

وانتقل هذا الاتكال الى السياسة، حيث لم يعد يرى الزعماء الوطنيون الباقون القلائل أي خيار آخر سوى الاتحاد مع القوميين العرب الآخرين. فإدراكهم وإيمانهم القوي بأن الوحدة العربية، وحدها هي التي ستكون قادرة على مواجهة تحدي اسرائيل المتفوقة تقنياً، سهّلا تعريب كفاحهم الفلسطيني، وأزاحا الزعماء الفلسطينيين القلائل عن دورهم كمعارضين أساسيين للصهيونية[١٤]. وهكذا ظلت الوطنية الفلسطينية المتحالفة مع القومية العربية الصفة الرئيسية للمرحلة الثانية من الوطنية الفلسطينية. وفي منتصف الستينات، برز جيل جديد من الفلسطينيين، كما ظهرت قيادة فلسطينية جديدة. وقد ساعدت النكبة الكبرى الثانية في حزيران ١٩٦٧ على التعجيل بذلك فحسب، دافعة هذا الجيل الجديد من الفلسطينيين الى الابتعاد عن القومية العربية في اتجاه عقيدة وطنية فلسطينية اكثر وضوحاً. وفي أيار ١٩٦٤ إئتمن أول اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني الشعب الفلسطيني على تحرير وطنه، وانشأ منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني. وأوكل الى منظمة التحرير الفلسطينية علناً، واجب المطالبة بالحقوق الفلسطينية وطنياً، وإقليمياً ودولياً، وتجنيد الشعب الفلسطيني لمهمة التحرير الوطني[١٥].

وهكذا اصبحت المرحلة الثالثة للوطنية الفلسطينية الحقبة المتميزة بعمل فلسطيني سياسي وعسكري مستقل، مرسوم من اجل تحقيق الهدف النهائي وهو تحرير فلسطين[١٦].

ان انتصار اسرائيل على قوات مصر وسوريا والاردن في حزيران ١٩٦٧ وضع حقائق جديدة امام عرب فلسطين. فاكثر من ٤٠٠ ألف أخرجوا ايضاً من بيوتهم، نصفهم تقريباً اخرج للمرة الثانية خلال عشرين سنة. وقد نزح معظم اللاجئين الجدد واللاجئين للمرة الثانية الى الضفة الشرقية للأردن، حيث بدأ عشرات الآلاف حياة جديدةفي مخيمات أقيمت بسرعة[١٧]. وإضافة الى جيل اللاجئين الفلسطينيين الجديد الذي يعيش خارج حدود فلسطين، هناك نحو مليون و ٢٠٠ ألف عربي فلسطيني يعيشون تحت الإحتلال العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة. ويعيش الفلسطينيون اليوم في تشتت طالما قورن بتشتت اليهود قبل قيام دولة إسرائيل[١٨]. لكن برغم تشتتهم ، فإن الفلسطينيين لم يحافظوا فقط على وعيهم الوطني، بل طوّروه اكثر بإنشائهم مؤسسات نُظّمت لخدمة المجتمع الفلسطيني داخل وخارج فلسطين، والعمل على تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية. وعليه، فإن الفلسطينيين لا يملكون اليوم مستوىً عالياً من الوعي الوطني فحسب، بل ايضاً المؤسسات الوطنية والسياسية اللازمة لتجسيده[١٩]. (انظر الرسم ١).

ويعتبر العام ١٩٦٨، العام الذي تلا الانتصار الاسرائيلي الثاني على القوات العربية، نقطة تحول أساسية في تاريخ الوطنية الفلسطينية، بعدما تحررت كلياً من الوصاية العربية السابقة[٢٠]. فالميثاق الوطني الفلسطيني لعام ١٩٦٨، وضع من قبل أشخاص اصبحوا واعين في كفاحهم من اجل تحرير فلسطين[٢١]. وتعرّف الفقرة ٥ من الميثاق، الشعب الفلسطيني بأنه: «هؤلاء العرب الوطنيون الذين حتى العام ١٩٤٧ كانوا يسكنون في فلسطين بغض النظر عمّا اذا اخرجوا منها أو ظلوا فيها. وأيّاً ولد بعد هذا التاريخ من أب فلسطيني ـ سواء داخل أو خارج فلسطين ـ هو ايضاً فلسطيني»[٢٢].

اضافة الى ذلك، ينص الميثاق على «ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيدة لتحرير فلسطين» وان «العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية» إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تشكل فقط منظمة جامعة للمجموعات الفدائية المختلفة، كما يُصَوَّرُ غالباً في الغرب. الاهم من ذلك، انها تحوي على نظام اداري شبيه بنظام اي حكومة[٢٣] فالمؤسسات الاقتصادية ، والتربوية والثقافية، تعمل في سبيل تغذية وإنعاش الوعي الوطني للفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين. (انظر الرسم).

وبرغم انه صار واضحاً الآن من هم الفلسطينيون واين هم، فإن الولايات المتحدة لم تبذل في الفترة قبل ١٩٤٨ أي محاولة للتحقق من هوية الفلسطينيين كفريق متميّز، وبالتالي لم تضع اي سياسة تجاههم. وعوضاً عن ذلك، تركزت اهتمامات الولايات المتحدة على فلسطين كأرض، وعلى التطلعات الصهيونية، في المنطقة، وعلى الحكومات العربية.

حواشي الفصل الأول

(١) من بين الدراسات الأولية التي ركزت على سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية دراسة Frank E Manuel. **The Realities of American - Palestine Relation** (Washington. D. C. Public Affairs Press, 1949) ويعتبر هذا الكتاب مصدراً مفيداً جداً حول سياسة الولايات المتحدة إزاء الصهيونية والاستيطان اليهودي في فلسطين. منذ ذلك أعدت دراسات مماثلة عديدة، مثل Joseph B. Schechtman. **The United States and The Jewish State Movement**(New York: Herzl Press, 1966); William B. Quaudt. **United States Policy in the Middle East: Constraints and choices**,(Santa Monica: the Rand Corporation 1970); William. R Polk . **The United States and The Arab World** Cambridge. Mass: Harvard University Press, 1975); W. A. Beling, ed. **The Middle East Quest for on American Policy** (Albany: State University of New York Press, 1973); John A. De Novo . **American Ionterests and Policies in the Middle East, 1900 - 1939**(Minneapolis Minn University of Minnesatce Press, 1963); and Bernard Rich, **New Directions , in U.S.Middle East Policy** (Mclean: Strategic Studies Dept, 1971); and **Quest For Peace: United States Israel Relations and The Arab - Israeli Conflict** (New Brunswick, N.J.: Pransaction Books, 1977).

(٢) في عدد من المؤتمرات الهامة، مثل مؤتمر القمة الاسلامية في عام ١٩٧٤ في باكستان، ومؤتمر عدم الانحياز في عام ١٩٧٣ في الجزائر، تم اتخاذ قرارات تؤكد من جديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وقد عبرت اغلبية دول العالم الثالث عن دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر دول عدم الانحياز في البيرو عام ١٩٧٥، وفي بلغراد عام ١٩٧٨ لكن الأهم من كل ذلك هو القرارات العديدة التي صدرت عن الامم المتحدة خلال ١٩٧٤ و ١٩٧٥ والتي تدعو الى الحق في تقرير المصير وحق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم الذي اقتلعوا منه. واعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ايضاً في قرارها رقم ٣٢٣٧ (XXIX) بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ودعتها الى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الامن. أنظر.

U. N. Documents nos A/ RES/3236 (XXIX) of Nov. 25, 1974,: and A/RES/3237 (XXIX) of Nov 25, 1974,: and A/RES/3376 of Nov 10, 1975 and A/RES/3375 of Nov. 10, 1975.

(٣) Cmd. 5479 Palestine Royal Commision Report - 1937, p. 6.

(٤) Don Peretz, « The Historical Background of Arab Nationalism in Palestine» in Richard Y. Ward. Don Peretz and Evan M Wilson, eds. **The Palestines State: A rational Approach** (London: National University Publications, 1977) p. 4..

(٥) **Falastin, III,** (Jan 25, 1913) P. 4. quoted in Neville J. Mandel, **The Arabs and Zionism before World War I,** (University of California Press, Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 1973), Berkeley, Los Angeles, Lond 1976) pp 138 - 140)

(٦) William Quandt, Fouad Jabber and Ann Lesch, **The Ploitics of Palestinian Nationalism,** (Berkeley, Los Angeles: University of Californai Press, 1973) pp. 15 - 16.

٧) مثلاً، برز عدد كبير من التنظيمات السياسية الفلسطينية، كالحزب الوطني، مؤتمر الشباب، الحزب العربي الفلسطيني، وحزب الدفاع الوطني

(٨) Quandt, **op. cit**. pp. 15 - 198.

(٩) Constantine K. Zurayk, **The Meaning of the Disaster** (Beirut: Khayats, 1956) pp. 2.34 - 35.

(١٠) Peretz, « The Historical Background of Arab Nationalism in Palestine» **op. cit.** pp. 3 - 4

(١١) من احل مناقشات مفصلة للمعارضة السورية ـ الفلسطينية للحكم البريطاني، انظر George **Antonius** , **The Arab Awakening** (New York Capricon Books, 1976); also **Yehoshua** Porath, **The Emergence of The Palestinian - Arab National Movement. 1918 - 1929** (London: Frank Cass, 1974)

(١٢) توجد إحصاءات ديموغرافية عن السكان العرب في فلسطين في ١٩٤٨، أي قبل قيام اسرائيل، في كتاب Janet Abu Lughod,«The Demographic Transformation of Palestine», in P. Abu Lughod, ed . **The Transformation of Palestine** (Evanston: North Western University Press, 1971)

(١٣) Peretz, « The Historical Bachground of Arab Nationalism in Palestine» **op. cit.** p. 23.

(١٤) **Ibid.**, P. 24.

(١٥) انظر Palestine National Convenant. Also Rashid **Hawid** « What is the PLD» **Journal of Palestine Studies, vol** IV, NO. 4 (Summer 1975)

(١٦)

(١٧) Peretz, « The Historical Bachground of Arab Nationalism in Palestine» **op. cit.**, pp. 43, 44.

(١٨) انظر الخريطة والاحصاءات صفحة ٦ أخذت الاحصاءات الديموغرافية المتعلقة بالتوزيع العددي للفلسطينيين من **The New York Times,**February 19, 1978, p. 16 and Report of the Commissioner General of UNRWA to the U.n. General Assembles, June 30, 1977, p. 66.

(١٩) لقد طوّر الفلسطينيون مؤسسات تربوية واجتماعية في وطنهم كما في المنفى، تضم اتحادات نسائية وعمالية، تنظيمات مهنية، مدارس وجامعات كجامعة بيرزيت وجامعة النجاح، ومؤسسات ثقافية كدار الطفل في رام الله ومؤسسة عائلات شحادة.

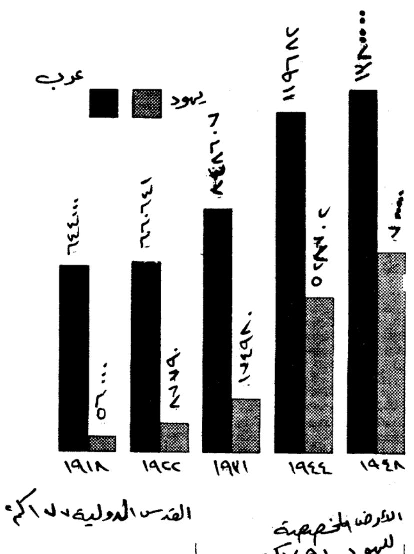
(٢٠) في كانون الثاني ١٩٦٤، أوصى مؤتمر قمة عربي في القاهرة بأن ينشأ كيان فلسطيني. وبناء على هذه التوصية، دعا احمد الشقيري الى عقد مؤتمر فلسطيني في القدس في ٢٨ أيار ١٩٦٤، تشكلت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الشقيري إلا أن هذه المنظمة الجديدة كانت متأثرة بالحكومات العربية، وكان على استراتيجيتها لتحرير فلسطين لن تتبع الاستراتيجية الحربية التقليدية للحكومات العربية. لكن بعد حرب حزيران ١٩٦٧، خلف ياسر عرفات الشقيري، بعد ان جاء ممثلاً لصوت الوطنية الفلسطينية المستقلة التي تعبر عنها المنظمات الفدائية. وبالنسبة الى السنوات الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية، انظر: William B. **Quandt** , **The Politics of Palestinian Nationalism** , and Hisham Sharabi, **Palestinian Guerrillas: Their Credibility and Effectiveness** (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1976)

(٢١) للاطلاع على النص الكامل للميثاق الوطني الفلسطيني، أنظر: Zuhair Diab . ed, **International Doccu-ments on Palestine, 1968,** (Beirut: Institute for Palestine Studies. 1971) . pp. 393 - 395.

(٢٢) **Ibid**

(٢٣) Frank H. Epp, **The Palestinians** (Scottdale, Pa: Herald Press, 1976). p. 129; also Judy Bertelson, ed. **Nonstate Nation in International Politics: Comparative Systems Analysis** (New York: Praeger Publications, 1977) Chapter II.

شكل ١- السكان العرب واليهود في فلسطين



القدس الدولية ١٧٦ كم٢

القطاع العربي ١١٢٠٢ كم٢

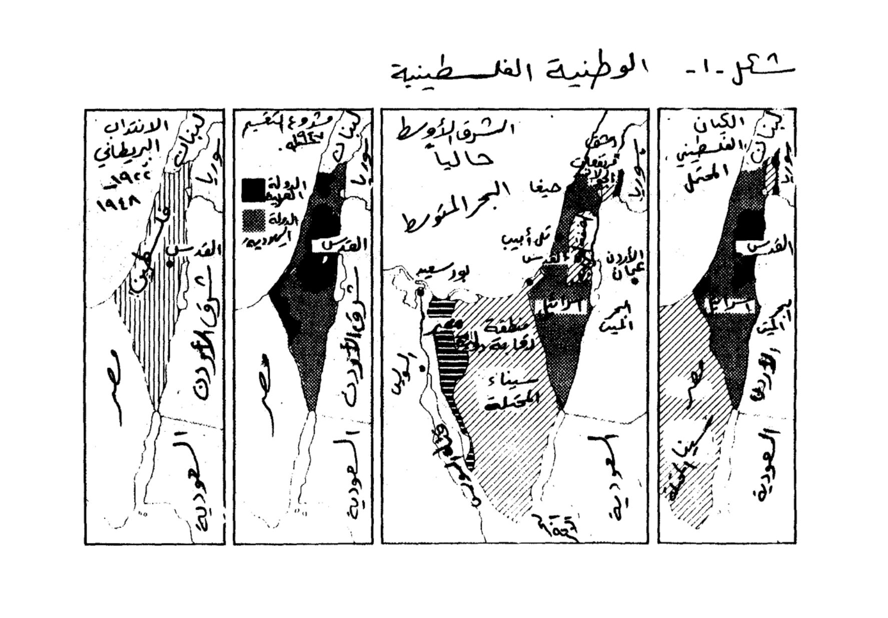
القطاع اليهودي ١٤٤٩٢ كم٢

مشروع هيئة الأمم لتقسيم فلسطين

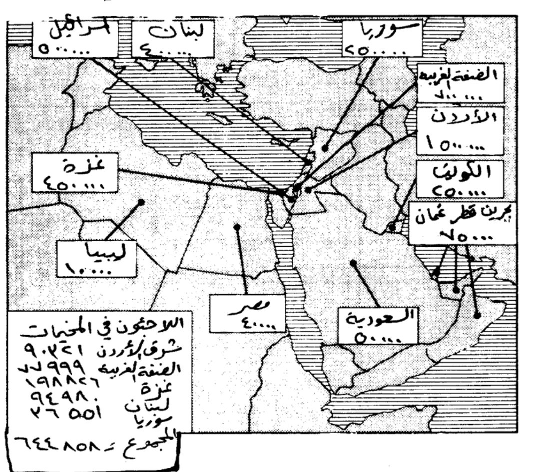


فلسطين ١٩٤٨م

شكل -١- الوطنية الفلسطينية



شكل ١-٢ التوزيع الديمغرافي للشعب الفلسطيني.



شكل (١)

الهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية

المجلس الوطني الفلسطيني

شؤون التجارة والواردات	صامد	مركز الاعلام الموحد	جيش التحرير	اللجنة التنفيذية	مركز الابحاث	مركز التخطيط	الاحمر الفلسطيني	مؤسسة الشؤون الاجتماعية
دائرة التربية والتعليم	دائرة الاعلام	الصندوق القومي الفلسطيني	دائرة التعبئة العامة	دائرة الوطن المحتل	الدائرة العسكرية	الدائرة السياسية	دائرة الشؤون الادارية	

الاتحادات العامة :-

١ - الطلاب
٢ - العمال
٣ - الفلاحين
٤ - المعلمين
٥ - النساء
٦ - الكتاب والصحفيين
٧ - الاطباء
٨ - المهندسين
٩ - الفنانين
١٠ - المحامين

المصدر : راشد حامد . ماهر م.ب.ف
شؤون فلسطينية المجلد ٤ عدد ٤ صيف سنة ١٩٧٥

الفصـــل الثـــاني

الولايات المتحدة وفلسطين، ١٧٠٠ - ١٩٤٨

ابدى الاميركيون اهتماماً ناشطاً بفلسطين منذ القرن الثامن عشر. ففلسطين كانت الأرض المقدسة. واليهود خصوصاً، بسبب الكثير من عاداتهم الدينية، والثقافية المتمركزة في القدس، كانوا تواقين «للعودة» الى ارض فلسطين، روحياً ان لم يكن جسدياً: وقد اقامت بعض الطوائف الاميركية المسيحية فعلاً مستوطنات في نهاية القرن التاسع عشر. كما ان رجال الاعمال الاميركيين ايضاً عرفوا الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لفلسطين، اضافة الى اهمية المنطقة العربية كلها.

على أي حال، فإن الاميركيين الصهاينة هم الذين تصدوا، على اساس منظم، وبصورة رئيسية، للادارات المتتالية وللكونغرس ولزملائهم من رجال الأعمال والزعماء الدينيين، من اجل التأثير على السياسة الاميركية حيال فلسطين، حتى بدت المصلحة الصهيونية في إقامة دولة يهودية في فلسطين، بالكاد متميّزة عن مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والاقتصادية الواسعة في الشرق الاوسط سنة ١٩٤٨. ويصوّر هذا الفصل نمو التحالف المستحيل بين حركة دينية - سياسية متخصصة، وبين السياسة العامة للولايات المتحدة، منذ عام ١٩١٤ عندما التجأت الجالية اليهودية الفلسطينية الى الرئيس ويلسون لمنحها حماية قنصلية اميركية، وحتى عام ١٩٤٨ الذي كان حاسماً[١].

ان نشاطات الصهاينة وقرارات اميركا، وتدخلها في الفترة التي سبقت عام ١٩٤٨، هي التي وضعت الأسس لسياسة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل والفلسطينيين الباقية حتى اليوم.

وتجدر الاشارة الى ان لهذه الجالية علاقات قديمة مع اميركا.

المصالح اليهودية ـ الاميركية

تعود العلاقات بين الجالية اليهودية الاميركية ويهود فلسطين الى القرن الثامن عشر. وكانت المساعدات الخيرية تشكل رابطاً مهمّاً. فرسل البرّ الذين كانوا يوفدون من قبل يهود فلسطين الى الجاليات اليهودية في الخارج، كانوا يجمعون المال لدعم الجالية المعوزة في الأرض المقدسة[٢]. وقد ازدادت الطلبات على المساعدات تدريجياً، مع ازدهار اوضاع اليهود الاميركيين[٣].

وبالنسبة لليهود في الولايات المتحدة، فإن فكرة العودة الفعلية الى فلسطين لم تكن تجذبهم كثيراً[٤]. اذ كما هو الحال اليوم، فإن تقديم المساعدة الى المتدينين شيء، لكن الهجرة الى الأرض المقدسة شيء آخر تماماً. وقد انعكس ظهور اليهودية الإصلاحية ـ وهي نمو لحركة تحررية في الأوساط اليهودية الاوروبية الغربية ـ على هذا الموقف . فاليهود الاصلاحيون كانوا ينظرون بريبة الى الممارسات التقليدية، ويرفضون ثمة اعتبارات، كالفرائض الغذائية مثلاً، والتي كانت تزيد من تباعد اليهود عن الأغلبية غير اليهودية التي كانوا يعيشون في وسطها. اضافة الى ذلك، فإن اليهود الاصلاحيين كانوا ينظرون الى اقامتهم، في دول خارج فلسطين وكأنها إقامة دائمة، ويشعرون بحرية في المساهمة كلياً في الشؤون العامة، بينما هم يحافظون على ولائهم لدين اليهودية. ونتيجة ذلك، فهم لم يوافقوا على فكرة العودة الى فلسطين ، معتبرين ان تشتت اليهود كان مفيداً، لأنه يعطيهم الفرصة لكي يظفروا بشهادة العالم كله على وحدانية الله وعظمته[٥].

لقد لاءمت العقيدة اليهودية الاصلاحية جيداً ميول المجتمع الاميركي، ونتيجة ذلك، نما شعور وطني اميركي متميز عن شعور الفرد الذي هاجر الى الولايات المتحدة. وقد عبرت سياسة بتسبورغ لليهودية الاصلاحية التي تم تبنيها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٥٥ عن هذه الصيغة المتطورة: «لم نعد نعتبر انفسنا امة، لكن جالية دينية. لهذا لا نتوقع لا العودة الى فلسطين ولا السجود كقربان لابناء هارون، ولا استرجاع أي من الحقوق المتعلقة بالدولة اليهودية»[٦].

لم يكن لدى المعتقدين من اليهود الاميركيين الرغبة في الهجرة الى فلسطين، اكثر مما كان لدى الاصلاحيين. لكن هناك فرقاً مهمًا في المواقف تجاه الأرض المقدسة. فبينما كان اليهود الاصلاحيون ونسلهم يميلون للهجره من اوروبا الغربية الى الولايات المتحدة، انضم الى صفوف المتدينين بعد سنة ١٨٨١ اليهود الذين هربوا من روسيا القيصرية، بعد ازدياد الفتن فيها. وكان هؤلاء المهاجرون ميالين اكثر للنظر الى فلسطين كملجأ محتمل. فهم وان لم يكونوا انفسهم راغبين في الهجرة، كانوا يرون انه يجب ان تسنح الفرصة لليهود الآخرين. لقد شكل هؤلاء المتديّنون صميم الدعم للحركة الصهيونية في الولايات المتحدة. فبالنسبة اليهم، كانت الصهيونية بهدفها الداعي لعودة اليهود النهائية الى فلسطين، تشكل جزءاً من تراثهم الديني. وقد بقيت كذلك لمدة قرون عديدة، يغذيها دائمًا الاضطهاد المسيحي لليهود. وفي سنة ١٨٩٧، وضعت المنظمة الصهيونية العالمية التي شكلت برئاسة تيودور هرتزل، برنامج عملها للمستقبل. وصار الهدف المعلن للصهيونية آنذاك إيجاد «... وطن في فلسطين للشعب اليهودي يضمنه القانون العام»[٧]. ونمت القاعدة البشرية والفكرية للصيهونية في اوروبا، وهناك ترسخت بمتانة وثبات.

في الولايات المتحدة، كان نمو الصهيونية بطيئاً. وفي سنة ١٨٩٨، أوجد تجمع نحو مئة جمعية صهيونية مستقلة اتحاد الصهاينة الاميركيين الذي وصل عدد اعضائه المعلنين بعد سنتين الى ٨ آلاف شخص تقريباً. وشمل الاتحاد صهاينة من كل المعتقدات الدينية والاقتصادية، إلا أن ثمة اجنحة ايديولوجية بدأت تثبت نفسها تدريجياً. وتشكل في الولايات المتحدة سنة ١٩٠٥ تجمع العمال الصهاينة الذي كان يدعو الى حكومة اشتراكية في فلسطين، في حين اسس هؤلاء الذين كانوا يحثون على اقامة دولة في ظل مبادىء دينية، منظمة ميزراشي الاميركية سنة ١٩١٢. اما الصهاينة الباقون، فصاروا يعرفون باسم الصهاينة العامين، لأنهم لم يلتزموا بأي نظريات دينية أو اقتصادية خاصة. وقد شكلوا مع المنظمة النسائية الصهيونية أوهداسا، التي تأسست سنة ١٩١٢، القوة الرئيسية في الصهيونية الاميركية، مذ ذاك وحتى اليوم.

المصالح غير اليهودية

تعود المصالح الاميركية غير اليهودية في فلسطين الى القرن التاسع عشر. فسنة ١٩٢١ وصلت البعثات الأولى. وقد لعبت الكلية البروتستانتية السورية في

بيروت، عرفت بعدها باسم الجامعة الاميركية في بيروت، دوراً مهمّاً في احياء القومية العربية. ونتيجة ذلك، فإن عمداءها وداعميها لم يتعاطفوا ابداً مع المخطط الصهيوني حيال فلسطين. اضافة الى ذلك، فإن عدداً من المستوطنات المسيحية الاميركية اقيم في فلسطين في النصف الأخير من القرن الماضي، برغم ان عدد سكانها كان ضئيلاً . وشملت المصالح غير الدينية اعمال علماء الآثار، كالبروفسور ادوارد روبنسون، الذي مسح ارض فلسطين خلال ١٨٣٨ و ١٨٥٢. في هذه الاثناء، كانت تجارة الولايات المتحدة مع فلسطين ولبنان في سوريا غير مهمة. وكانت معظم البضائع الاميركية تصل الى المنطقة عبر المصدّرين الاوروبيين. وقد بدأت التجارة المباشرة سنة ١٩١١ ، ، عندما اقامت غرفة التجارةالاميركية فروعاً لها في المقاطعات العربية في الامبراطورية العثمانية[٩] وخلال هذه الفترة ، ساند المسؤولون الديبلوماسيون والقنصليون الاميركيون بقوة حقوق المواطنين الاميركيين في الابقاء على المدارس الارسالية، وحقوق اليهود الاميركيين في الاستيطان أو شراء الأراضي في فلسطين ـ وهي حقوق لم تضمن نهائياً إلا بعد انهيار الاتراك في الحرب العالمية الأولى وانتقال فلسطين الى الحكم البريطاني[١٠].

التعاون الاميركي ـ البريطاني خلال الحرب

انشأت الحكومة البريطانية في نيسان (ابريل) ١٩٤١ مركز الشرق الاوسط للتموين، وكان مركزه الرئيسي في القاهرة، لتأمين الطلبات المدنية الرئيسية في الشرق الاوسط خلال الحرب[١١]. وكانت وزارة النقل الحربي البريطانية، المسؤولة عن مركز التموين، تسيطر على كل الملاحة في البحر الأحمر والخليج العربي. وأقام المسؤولون البريطانيون نظاماً صارماً لتنظيم الواردات، وشجعوا الانتاج المحلي، وحسنوا التوزيع، وقدموا الاستشارة.

سنة ١٩٤٢، بدأت الولايات المتحدة المشاركة في عمليات مركز التموين[١٢]. وازدادت الطلبات المدنية على المؤن الاميركية، واستفادت الناقلات الاميركية من تسهيلات المركز. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٢، انضم عضوان اميركيان الى اللجنة التنفيذية لمركز التموين، المؤلفة من خمسة اعضاء. وفي الحال احتل الاميركيون نصف المراكز الرئيسية.

كانت نشاطات مركز التموين تشمل منطقة مساحتها ٤ ملايين ميل مربع،

وعدد سكانها ٧٠ مليون نسمة، موزعين في ١٦ بلداً. وطبقت اللجنة التنفيذية في القاهرة رقابة صارمة على الواردات، وزادت انتاج الطعام، واوجدت صناعة للحاجات المدنية والعسكرية داخل المنطقة، مما أدى الى استغلال اكبر للمواد الأولية. كذلك ازدادت التجارة بين المناطق ايضاً بنسبة كبيرة: ففي سنة ١٩٤٣، كانت فلسطين مثلاً تجلب ٥١ في المئة من وارداتها من المناطق المجاورة، بالمقارنة مع ١٧ في المئة قبل الحرب.

اضافة الى الصادرات المدنية عبر منظمة التموين، دفعت الولايات المتحدة بمواد الى المنطقة بواسطة برنامج «ليند ـ ليز» وتلقت افريقيا الشمالية والشرق الاوسط مليار ونصف مليار دولار كمساعدة لمدة سنتين ولغاية آذار ١٩٤٣[١٣]. الى جانب ذلك انشأت الولايات المتحدة سنة ١٩٤٢ قيادة للخليج العربي، من اجل تمرير السلاح والذخيرة والطعام الى الاتحاد السوفياتي[١٤] كما شكلت قوات من ٣٠ ألف من غير المقاتلين. وبنى الاميركيون قواعد جوية وعسكرية ومستشفيات عسكرية، وموّنوا المستودعات في المنطقة، واوفدوا بعثات عسكرية الى مصر والعراق وايران، وأقام مكتب المعلومات الحربية فروعاً محلية. من اجل الوقوف في وجه الدعاية الألمانية. وسنة ١٩٤٣، وصل مدير التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط الى القاهرة. وكان الاهتمام الزائد في واشنطن بالمصالح البترولية للشركات الاميركية في المنطقة. وخصوصاً في شبه الجزيرة العربية، ذا أهمية كبيرة.

أ ـ المصالح النفطية

تعود المصالح النفطية الاميركية في الشرق الاوسط الى المرحلة السابقة للحرب العالمية الأولى، عندما اعطت الحكومة العثمانية امتيازاً الى شركة «ستاندارد اويل» النيويوركية، في شمال فلسطين. وتوسعت الشركة، وبنت طريق شرق القدس لنقل المعدات قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعد الهدنة، أبطل الامتياز[١٥].

في العراق، حقق الاميركيون نتائج افضل وكان اتفاق سان ريمو، الذي وقعه البريطانيون والفرنسيون في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٢٠، قد استثنى الاميركيين من حق استثمار الثروة النفطية في العراق، فاعترضت وزارة الخارجية الاميركية، وجرت مفاوضات حول الامتيازات البترولية، استمرت حتى سنة ١٩٢٧. وتم الاتفاق اخيراً على ادخال مجموعة اميركية في شركة نفط العراق[١٦]. واصبحت الشركة مؤلفة من خمسة شركاء: شركة البترول الفرنسية، مجموعة شل الملكية الهولندية،

شركة البترول البريطانية ـ الايرانية، شركة الشرق الأدنى للتنمية، وسي. إس غولبكيان، احد الأفراد المستثمرين. وانسحبت بالتالي شركات بان ـ اميركان، وغالف، واتلانتيك من المجموعة الاميركية، وحلت سوكوني فاكوم محل ستاندارد اويل. واضافة الى امتيازاتها في العراق، حصلت شركة نفط العراق لاحقاً على امكانيات التنقيب والاستثمار في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن وسلطنة عمان وقطر ومسقط وحضرموت في شبه الجزيرة العربية(١٧).

وعلى الرغم من الالحاح الاميركي، كانت المصالح المالية البريطانية تسيطر على الشركة البريطانية ـ الايرانية، ومجموعة شل الهولندية. وكان المسؤولون السياسيون البريطانيون يديرون معظم المناطق التي تعمل فيها شركة نفط العراق. وكانت الشركات البريطانية تدير المصافي في طرابلس وحيفا التي كان يضخ اليها النفط العراقي.

بدأت الاستثمارات الاميركية الجدية للنفط العربي سنة ١٩٢٩، عندما اخذت شركة البحرين للبترول (الفرع الكندي لشركة ستاندارد اويل الكاليفورنية) الموافقة البريطانية على امتياز يغطي الجزر البحرينية (١٨)، بعد خلاف طويل دافعت فيه وزارة الخارجية الاميركية بقوة عن قضية الشركة وقرر الشيخ سنة ١٩٤٠، الموافقة على تمديد امتياز الشركة لغاية ١٩٩٥. في هذا الوقت، حصلت شركة تكساكو على نصف ممتلكات الشركة(١٩). وعملت شركة ستاندارد اويل الكاليفورنية على تدبير هزيمة الممثل البريطاني في المزايدة سنة ١٩٣٥ في السعودية، وربحت امتيازاً يغطي ٣٦٠ الف ميل مربع على الشاطىء الشرقي من البلاد(٢٠). سنة ١٩٣٩، وبرغم العروض التي قدمتها اليابان والمانيا وشركة نفط العراق، وسع الاميركيون امتيازهم ليشمل ٨٠ ألف ميل مربع اخرى، مع الحق باستثمار كل ما تبقى في المملكة تقريباً.

وانضمت تكساكو سنة ١٩٣٦ الى ستاندارد أويل الكاليفورنية، وسنة ١٩٤٤، اصبحت الشركة تعرف بشركة النفط العربية ـ الاميركيّة (ارامكو). وساعد دمج شركتي تكساكو وستاندارد اويل لاستثمار النفط العربي، في الجمع بين انتاج ستاندارد أويل، وتسهيلات تكساكو في التسويق. واخيراً انشأ الاميركيون والبريطانيون في الكويت، قرب رأس الخليج الفارسي، شركة مشتركة هي شركة النفط الكويتية. وكما في البحرين، تدخلت وزارة الخارجية من اجل المصالح البترولية. واستمرت

المفاوضات مدة ثلاث سنوات، حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣، عندما تم التوصل الى اتفاق تقوم بموجبه شركة نفط الخليج والشركة البريطانية ـ الايرانية، باستثمار النفط الكويتي[٢١].

لقد كان الانتاج في الشرق الاوسط أقل كلفة منه في الولايات المتحدة وبقية البلدان الغربية، وهذا ما اكدته التجربة الاميركية خلال الحرب[٢٢].

في بداية ١٩٤٣، بدأ التخوف من ان تصبح الولايات المتحدة معتمدة على البلدان الاخرى نفطياً، بسبب صرفها لاحتياطها النفطي بسرعة اكثر من استبدالها باكتشافات جديدة[٢٣]. وظهر لعدة شهور، ان امكانية تلبية الحاجات العسكرية الكبيرة ستقع كلياً على البترول من داخل الولايات المتحدة، لأن الغواصات الالمانية كانت تغرق الناقلات حاملة النفط من حقول الكاريبي. وكانت الجيوش الالمانية على وشك احتلال الشرق الأوسط. ومع التقنين الصارم، بدأ العديد من الاميركيين يتساءل إلى متى ستكفيهم الاحتياطات التي خزّنوها، وهل ستستطيع الولايات المتحدة خوض حرب أخرى؟ ألن تصبح في المستقبل تحت رحمة مصادر التموين الأجنبية؟.

في هذا الجو، لم تجد الشركات البترولية صعوبة في إيجاد آذان متعاطفة في واشنطن. وسنة ١٩٤١، حاولت ارامكو اقناع واشنطن بتسليف السعودية ٣٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات، مقابل بيعها النفط للحكومة بسعر الكلفة. فرفض العرض آنذاك، لأن الظن كان ان السعودية تقع في دائرة النفوذ البريطاني[٢٤]. ما كان يسعى اليه ممثلو الارامكو، حسب تقرير لجنة مجلس الشيوخ الخاصة التي كانت تدرس برنامج الدفاع القومي لسنة ١٩٤٨: «.... إعفاء أنفسهم من العبء الشاق بتأمين مبالغ كبيرة تفي بمتطلبات الميزانية السعودية...»[٢٥]

سنة ١٩٤٣، ضربت حججهم وترأ اكثر حساسية، فكانت المساعدة الحكومية التي طالبوا بها ضرورية، ليس لمواجهة التدخلات البريطانية في مجلس ابن سعود، ولا لحماية استثماراتهم من مزاحمة الشركة البريطانية ـ الإيرانية وشركة نفط العراق، ولكن للمساعدة في تهدئة الاضطرابات القبلية المحلية. فاستقرار السعودية كان على كفّ عفريت[٢٦].

ولتأمين مساندة حكومية اكبر، عرضت الشركات الاميركية منح واشنطن خيار الحصول على النفط السعودي، مع الحسم، ساعة تختار ذلك، وإلى حين الحاجة إليه، سيبقى النفط في الأرض. وكانت حجة مقترحي الخطة، ان المصالح الحياتية

للولايات المتحدة في الآبار العربية ستصبح واضحة وسيراها الجميع. وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة لن تجبر على حماية الشركة، في أي حال من الأحوال. وقد رأى المعارضون في هذه الخطة، التزاماً حكومياً صارماً بحماية الملكية الخاصة وخشوا أن لا يؤيد الرأي العام خطوة كهذه. وفي حال دعت الحاجة إلى السيطرة، فيجب أن تكون الملكية تامة، ويجب بالتالي شراء الشركات.

ناقشت اللجنة الإدارية للسياسة النفطية المشكلة في ربيع ١٩٤٣، واكتشف بعد ذلك ان اثنين من اللجنة كانا على جدول رواتب شركة ستاندارد اويل[٣٠] وايدت مديرية البحرية والحربية، والمسؤول النفطي الملكية التامة، بينما حبذت وزارة الخارجية خطة الشركات. وارسل تقرير اللجنة النهائي الخيارين الى الرئيس روزفلت، الذي وافق على خطة الشركات، وانشأ شركة الاحتياط النفطية في تموز (يوليو) ١٩٤٣، لتشرف على المشاركة الحكومية في تجارة النفط في الشرق الأوسط[٣١].

أظهرت الشركات النفطية في المحادثات مع الحكومة سنة ١٩٤٣ رغبة ضعيفة في التخلي عن ملكيتها. فبعدما ابدت الحكومة اهتمامها بذلك، اعادت الشركات النظر في اوضاعها. وكانت الشركات بعيدة النظر، وقد بدأت تشعر بالثقة الى درجة انها لم تعد في حاجة الى البيع للحكومة لتحصل على حمايتها. وهكذا رفضت عروضاً متتالية قدمتها الحكومة لشراء كل الاسهم، أو معظمها، أو ثلثها. ورفضت الحكومة بدورها عرضاً من الشركات بضمان الادارة والمراقبة. وعلقت اخيراً المحادثات. وحافظت الشركات على امتيازاتها.

ب - بروز الصهيونية

في بداية القرن، كان الجهد الاساسي للحركة الصهيونية في الولايات المتحدة، منصباً على كسب اعضاء جدد، وكسب دعم الطائفة اليهودية الاميركية. بعد الحرب العالمية الأولى، توصل الصهاينة الى كسب دعم قطاعات واسعة من الشعب الاميركي والحكومة. ووصفت المجلة الصهيونية «فلسطين الجديدة» المحاولة كالآتي: «ان صهاينة اميركا مدعوون لنشر الدعاية التي تجلب مساندة الفكر الاميركي المتحد لقضيتنا، من اجل افهام اهداف الحركة الصهيونية وإثارة الاهتمام بها، مما سيكون له قيمة عملية...»[٣٢].

كان الصهاينة يدركون جيداً اهمية الدعم الاميركي لنجاح مشروعهم في

فلسطين. وبالتالي فإن نشاطاتهم الواسعة حاولت تأمين دعم الادارة والكونغرس. في أي حال، فقد حقق الصهاينة نجاحهم الاكبر في الكونغرس فهم كسبوا قرارات وبيانات وتصريحات مؤيدة في كل المناسبات.

١ - قرار الكونغرس سنة ١٩٢٢

أدى الضغط المتزايد الذي مارسه الصهاينة الأميركيون على الحكومة الاميركية سنة ١٩٢٠، من اجل تأييد برنامجهم في فلسطين، الى نتائج مرضية. فهم نجحوا في كسب دعم اهم كبار الشخصيات في الادارة والكونغرس، ومن بينهم الرئيس وارن ج. هاردينغ، وشيخ ماساشوستس هنري كابوت لودج. ولاقت الحركة الصهيونية بعض الصعوبات، في سبيل الحصول على الاعتراف الرسمي، والمساعدة لانشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين. وكانت الحكومة البريطانية ايدت تقديم المساعدة لبناء هذا «الوطن القومي»، في اعلان بلفور الذي صدر في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. وكان هناك اعتقاد بأن دعم الولايات المتحدة سيؤمن تنفيذ اعلان بلفور.

كان الشيخ لودج مدافعاً فصيحاً عن القضية الصهيونية. وقد قدم قراراً لمجلس الشيوخ في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٢٢ يتضمن التالي: « بما ان الولايات المتحدة تؤيد اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، ووفقاً لنص اعلان الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ المعروف باعلان بلفور، يفهم بوضوح انه لن يحدث أي شيء يسيء الى الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو الحقوق والأوضاع السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر. كما سيتم المحافظة على الأبنية والأماكن المقدسة في فلسطين»[٣٣].

وأبلغ لودج مجلس الشيوخ انه يجب ان يكون لليهود وطن قومي «في البلد الذي كان مهد عرقهم، وحيث عاشوا وعملوا لآلاف السنين»، وان بريطانيا ستؤمن له الحماية[٣٤].

لم يكن احد راغباً في قبول إعلان لودج بقيمته الظاهرة. فقد اتهمه البعض بأنه يسعى الى كسب الاصوات اليهودية. ولم يخف أدولف اوكس، ناشر صحيفة «النيويورك تايمز»، عداءه للايديولوجية الصهيونية. فكتب في ١٤ نيسان (ابريل):

«يشارك لودج في قرار يقول ان الولايات المتحدة تؤيد إقامة وطن قومي

للشعب اليهودي في فلسطين. ان هذا يبدو وكأنه من قضايا العالم القديم كما يشير اليها الشيخ بوراه. لكنه في الوقت نفسه يبدو وكأن له علاقة هامة بثمة قضية في العالم الجديد، تخص اعادة انتخاب هنري كابوت لودج...»[٣٥].

واتهمت «التايمز» في ٧ أيار (مايو) لودج بمحاولة كسب الاصوات اليهودية. ومع ان الصهاينة ركزوا على تأمين مجلس الشيوخ فقط، إلا أنهم تلقوا الدعم من مجلس النواب ايضاً. وفي ٤ نيسان (ابريل) ١٩٢٢، قدم النائب هاملتون فيش من نيويورك مشروع قرار عطف في مجلس النواب، اعتبر اطول واكثر حشواً من القرار المماثل له في مجلس الشيوخ، لكن أقل طموحاً[٣٦]:

«بما ان الشعب اليهودي آمن وتاق لسنين عديدة من اجل اعادة بناء وطنه القديم، ونتيجة الحرب العالمية ودوره فيها، فإنه يجب تمكين الشعب اليهودي، بواسطة ضمانات دولية محددة ومناسبة، ومع الأخذ في الاعتبار حقوق جميع السكان في فلسطين، وقداسة الأماكن الدينية، من إعادة بناء وتنظيم وطن قومي في أرض آبائه. لهذا قرر مجلس النواب (بموافقة مجلس الشيوخ) ان يقوم الكونغرس في الولايات المتحدة... بالتوصية بعمل سيشرف المسيحية، ويعطي بيت إسرائيل الفرصة التي طالما لم تسنح له من قبل بإعادة بناء حياة يهودية مثمرة، وثقافة على الأرض اليهودية القديمة»[٣٧].

وارضاء لوزارة الخارجية، تم تسجيل قرار مجلس النواب في محضر الكونغرس كتوصية «بمشروع»[٣٨]. وفي حال وافق مجلس الشيوخ على القرار، فإن ذلك يعني موافقة الكونغرس على «إقامة وطن قومي» وهذا تمييز يقر به الصهاينة[٣٩].

ولأن وزارة الخارجية لا تستطيع التأثير على الشيخ لودج بنفس السهولة التي تؤثر فيها على عضو شاب في الكونغرس، فمن دون شك قامت اعتراضات على تضمينه قراره فقرات تذكر بإعلان بلفور. وبرغم ذلك، فإن القرار صمد، وكان على وزير الخارجية تشارلز إيفانز هيوز أن يكتفي فقط بالإعلان ان لا اعتراض لديه على القرار[٤٠].

واستاء قسم الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية من القرار، واعتبره تدخلاً في الديبلوماسية.

أ ـ موقف وزارة الخارجية

أبدت وزارة الخارجية شكوكاً حيال الأهداف الصهيونية طيلة عهد هيوز. وعلى الرغم من انه كان يجب التدخل لحماية المصالح الاميركية وحقوقها القانونية، إلا أن روح الانعزالية التي كانت سائدة في الشرق الأدنى استبعدت أي تدخل فعّال(٤١). وتعاملت وزارة الخارجية مع المطلب الصهيوني بإنشاء وطن قومي بأسلوب قانوني. فعندما سأل الشيخ كورتس وزارة الخارجية في شتاء ١٩٢١ عن رأيها في قرار يعبر عن الموافقة على اعلان بلفور، عارض هيوز ذلك قائلاً: «.... ان القضية تتعلق في الواقع بالانتداب في فلسطين، وهذا الانتداب بالضرورة ينتظر معاهدة سلام بين الحلفاء وتركيا»(٤٢).

مرة اخرى في ربيع ١٩٢٢، وعندما كان الصهاينة يريدون تأمين الموافقة الاميركية على الانتداب في الوقت الذي كانت فيه المسألة مطروحة أمام مجلس عصبة الامم، عبرت وزارة الخارجية من جديد عن عدم تأييدها للأهداف الصهيونية. وقد اوضح رئيس قسم الشرق الأدنى، ألن دالس، الرأي السائد آنذاك: « ان الصهاينة مجموعة مؤثرة وصاخبة. وفي حين أن مطالبها لها من دون شك ثمة جاذبية عاطفية، إلا أن الحقيقة الواقعة هي ان اليهود يشكلون الآن نحو ١٠ في المئة من السكان في فلسطين، بينما تعارض أغلبية الـ ٩٠ في المئة الصهيونية بشدة. ومن وجهة نظرنا، فإن اعلان بلفور وطلب التصديق عليه هي تفاصيل سياسية تخص تسوية الشرق الأدنى التي ما تزال معلقة. واذا كانت سياستنا هي انتظار تطور المراحل السياسية والجغرافية للتسوية، فإني لا أرى سبباً لماذا يجب علينا ان نصبح مؤيدين للصهاينة... على الأقل، لماذا يجب علينا ان نفترض ان هذا التفصيل في تسوية الشرق الأدنى، يجب ان يتحقق قبل التفاصيل الأخرى...»(٤٣).

وعبرت تصريحات لاحقة لمسؤولين في وزارة الخارجية عن وجهة النظر نفسها(٤٤).

ب ـ مناقشات حول القرار

شقت القرارات التي قدمها لودج وفيش في صيف ١٩٢٢ طريقها في الكونغرس. وكان لودج حذراً في مجلس الشيوخ. فرفض تقديم قراره الى ان ضمن موافقة لجنة العلاقات الخارجية بالاجماع، والتي كان هو عضواً فيها(٤٥). ولم تجرِ مناقشات عامة(٤٦). وحصل لودج في اجتماع اللجنة على اجماع ١٢ صوتاً مقابل

صفر. لكن النص الذي وافقت عليه اللجنة لم يأتِ بأي إشارة الى إعلان بلفور[٤٧]. وكان لودج يأمل ان لا يفسر معارضو عصبة الأمم ان قراره يعني الموافقة على الانتداب في فلسطين، والذي يعتبر إعلان بلفور جزءاً منه. وهو أراد تجنب أي اقتراح بتدخل اميركي في تسوية الشرق الأدنى، وفي نظام العصبة. وكان عدم الإشارة الى اعلان بلفور غير مهم بالنسبة للصهاينة، اذ ان جوهر القرار لم يتغير.

وبالنسبة لليهود غير الصهاينة، فقد وفروا معارضتهم لتغييرات اخرى تجري على الأرض عند تنفيذ القرار. وكانت الفقرة المحذوفة هي التالية: «لن يحدث أي شيء من شأنه أن يسيء... الى الحقوق والأوضاع السياسية التي يتمتع بها اليهود في اي بلد آخر». وكتبت «النيويورك تايمز» ان «جميع اليهود غير الصهاينة في هذا البلد لم يزعجهم كثيراً حذف الكلمات المتعلقة بخرق حقوقهم في بلدان اخرى، ولكن شكوكهم ثارت بسبب اغفال ذكرهم»[٤٨]. إلا أن الاعتراضات لم تنفع. فعند وصول قراره الى مجلس الشيوخ دعا لودج الى تعليق القوانين، واجراء مناقشة فورية. وتم ذلك بسرعة، ووافق مجلس الشيوخ في ٣ أيار (مايو) ١٩٢٢ على القرار بالاجماع، ومن دون نقاش[٤٩].

كان مرور قرار فيش في مجلس النواب اكثر تعقيداً. ولم يخطط «فيش» لأية مناقشات، لكن بناء على طلب النواب المعارضين للقرار، تم التحضير للمناقشات بين ليلة وضحاها[٥٠] وأعلنت اللجنة الإدارية في ١٧ نيسان (ابريل) ان المناقشات ستبدأ في الصباح التالي[٥١].

وتوجه لويس ليبسكي وابراهام غولدبرغ الى واشنطن من اجل تمثيل القضية الصهيونية. فقد أراد فيش ان تستمع لجنة الشؤون الخارجية إلى الناطق الصهيوني، وأن تصوت على القرار في آن معاً[٥٢]. إلا أنه مُني بخيبة أمل. وأظهرت إفادة الشهود المؤيدين والمناهضين للصهيونية، والتي أتت في ١٧٠ صفحة، إن المسألة نُوقشت جيداً، برغم ان الناطقين العربيين، طوطح وفؤاد شطارة، لم يكونا مستعدين، ولم يؤثرا بكلامهما كما أثر الممثلون الصهاينة. وقام بشرح وجهة النظر العربية بصورة مؤثرة اكثر، اميركي، هو البروفسور، إي. بي. ريد من جامعة ييل، وكان قد عمل مع الصليب الأحمر في فلسطين مدة ثلاثة اشهر ونصف سنة ١٩١٩. واستكملت الشهادات الثلاث ببروز حاخامين مناهضين للصهيونية هما اسحق لاندمان من لورنس في نيويورك، وديفيد فيليبسون من سينسيناتي.

وكانت حجة الصهاينة أمام مجلس النواب تدور حول ثلاثة مواضيع رئيسية:

١ـ ان الموافقة على الانتداب ضرورية جداً لإيجاد مأوى لليهود الاوروبيين.

٢ـ ان الولايات المتحدة وافقت على اعلان بلفور قبل نشره.

٣ـ ان إقامة وطن قومي لليهود لن يؤذي العرب ابداً.

وفي المقابل، اوضح البروفسور ريد والشهود العرب ان البرنامج الصهيوني سيضطهد الاغلبية العربية في فلسطين، وانه غير قانوني وينتهك حقوق العرب، وان الولايات المتحدة قد تجر للموافقة على الانتداب بموافقتها على القرار.

وحذر الحاخامان المناهضان من مغبة التدخل في السياسة الدولية. واعتبرا ان القومية اليهودية هي أسطورة اختلقها إعلان بلفور والإنتداب. وقال احدهما «ان اميركا هي وطني القومي»[٥٣]. وان احتلال فلسطين، ليس الجواب على مسألة اضطهاد اليهود في أي حال، وسوف يشعر اليهودي بالأمان، فقط عندما يصبح العالم كله حراً.

من جهتهم، رأى الصهاينة أن القرار أساسي لمخططاتهم، وقالوا انه سيكون له تأثير على استقرار الوضع داخل فلسطين[٥٤]. وأعترفوا بأن دعم اميركا المعنوي سيزيد من تصميم اليهود على إعادة بناء وطنهم[٥٥]. وكانت اللجنة، بشكل عام، متعاطفة مع المخطط الصهيوني. وعلى الرغم من دراسة كلٍ من الاقتراحات الثلاثة بدقة، كشف اعضاؤها عن موقفهم المؤيد للصهيونية في العديد من المناقشات واستطاع الصهاينة ليبسكي وغولدبرغ، بقيادة فيش ورفيقه من نيويورك بورك كوكران، ان يعرضوا قضيتهم بتفصيل بالغ.

أعلن الصهاينة سنة١٩١٩ ان ثلاثمائة من ممثليهم يؤيدون إعلان بلفور، وقد ظل معظمهم يعمل في واشنطن حتى سنة ١٩٢٢[٥٦].. اما المناهضون للصهيونية فلم يكن لهم هذا الدعم المنظم. لكن قلة من المشترعين رغبوا في اتخاذ موقف معادٍ للانسانية، وغير ليبرالي. وكان موقع الصهاينة في الدفاع عن قضية «الأمة» اليهودية المشتتة، قوياً، ومعززاً بتاريخ الكونغرس الحافل بسجلات من التأييد لقضايا البلدان الصغيرة. اضافة الى ذلك، كان هناك اعتقاد سائد لدى العديد من اعضاء الكونغرس، ان اغلبية اليهود الاميركيين مؤيدون للصهيونية ـ وهو اعتقاد غذاه الصهاينة بعناء. وكان ذلك حافزاً آخر لأولئك الذين تضم دوائرهم مجموعات من

الناخبين الصهاينة. في الوقت نفسه، كان الجو المخيّم في البلاد «انعزالياً». وكان على القرار المؤيد للصهيونية تجنب أي تضمين يتسبب في احراج الولايات المتحدة في الخارج. وتم التشديد على ذلك في مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

خلال المناقشات، قدم النائب فيش القرار رقم ٣٢٢، الذي كان تعديلاً للقرار السابق. وفي ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٢٢ ، تمت الموافقة على قرار فيش المعدل، من دون تصويت. ولم يسجل أحد معارضته(٥٧). فقد قام الصهاينة بعملهم جيداً. ودفنت المعارضة تحت حاجز من البرقيات والرسائل المؤيدة للصهيونية، وردت من جميع انحاء البلاد من يهود وغير يهود(٥٨). واستعمل الصهاينة جمعية اصدقاء فلسطين اليهودية، وهي منظمة من المسيحيين أنشأوها لكسب عطف القطاع العام من الشعب(٥٩).

لم يبق الآن سوى تبني نص يقبله المجلسان. وقد تم ذلك في ١١ ايلول (سبتمبر)، عندما وافق مجلس النواب على قرار الغى مقدمة فيش الكثيرة الحشو. وبعد تسلمه التصديق من وزارة الخارجية، وقع الرئيس هاردينغ على القرار(٦٠). واصبح القرار كالآتي:

«اتخذ مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة الاميركية، مجتمعان في الكونغرس، قراراً بتأييد الولايات المتحدة الاميركية لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. ويفهم بوضوح انه لن تحدث اية إساءة للحقوق المدنية والدينية للمسيحيين والطوائف الأخرى غير اليهودية في فلسطين، وأنه سيتم حماية الأماكن المقدسة والمعابد الدينية والمباني في فلسطين بطريقة مناسبة»(٦١).

صار في إمكان الصهاينة الآن التقرب من الحكومات المعارضة في الخارج، من خلال القرار الاميركي. وبرغم ان القرار لا يحوي أي التزام قانوني أو سياسي، إذ هو بيان تعاطف فقط، فإن الولايات المتحدة كانت مؤيدة لإعلان بلفور، لكنها تركت أمر تنفيذه للبريطانيين.

٢ ـ قرار الكونغرس سنة ١٩٤٤

اضطر البريطانيون الى اصدار «ورقة بيضاء»، كرد على الثورة القومية الفلسطينية خلال ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وحدت الورقة البيضاء من هجرة اليهود الى فلسطين، ووعدت بانهاء كل الهجرة خلال خمس سنوات. ولأن الحرب الاوروبية

كانت وشيكة آنذاك، وعدت بريطانيا الفلسطينيين بمزيد من الحكم الذاتي، في سبيل الحصول على الدعم العربي للمجهود الحربي. وادرك البريطانيون ان العداء المتنامي حيال بريطانيا في المنطقة، سيعرقل ضخ النفط الذي يعتبر حيوياً لجهود الحرب[٦٢]، وانه ما لم يقدموا تنازلات لعرب فلسطين، فإن لا أمل في وقف الانتفاضات العربية، وكسب التأييد الفعلي للعرب[٦٣].

رد الصهاينة، على «الورقة البيضاء» بتقوية نشاطهم العسكري في فلسطين، وبنقل قاعدة عملياتهم السياسية من لندن الى واشنطن، حيث ضاعفوا جهودهم للحصول على التزام سياسي اميركي. وعزز مؤتمر بالتيمور سنة ١٩٤٢ من وحدة الاميركيين والصهاينة، كما أعيد تنظيم مجلس الطوارىء الاميركي - الصهيوني سنة ١٩٤٣، من اجل تركيز القيادة الصهيونية وتوسيع نشاط الحركة[٦٤]. كذلك كثف الحاخام هيليل سيلفر، كرئيس للجنة التنفيذية، العمل السياسي والعلاقات العامة. ووضع مجلس الطوارىء الاميركي - الصهيوني الأسس لكي يقدم الى الكونغرس قرارات جديدة تؤيد إنشاء دولة يهودية. كما قام بحملة منظمة في واشنطن على الصعيد الحكومي ، فحصل على اكثر من الأصوات اللازمة لتمرير القرارات، بما فيها اصوات زعماء الأكثرية والأقلية في المجلسين. وذلك قبل تقديم القرارات رسمياً.

لم تبدِ وزارة الخارجية هذه المرة أية معارضة علنية. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤، قرأ عضو الكونغرس الديموقراطي، جيمس أ. رايت من بنسيلفانيا، قرار الكونغرس لسنة ١٩٢٢، وذكر زملاءه بعذاب اليهود إبان الحرب، وحثهم على اتخاذ القرار الآتي:

«... يجب على الولايات المتحدة أن تستغل موقعها وتتخذ الإجراءات المناسبة لفتح ابواب فلسطين أمام الدخول الحر لليهود إلى هذه البلاد، كما يجب ان تكون هناك إمكانية كاملة للإستيطان، بحيث يتمكن الشعب اليهودي أخيراً من بناء فلسطين ككومنولث يهودي ديموقراطي وحر»[٦٥].

وقدم فاغنر وروبرت أ. تافت، في ١ شباط (فبراير) ١٩٤٤. قراراً مشابهاً، إلى مجلس الشيوخ. وجرت مناقشات في لجنة الشؤون الخارجية حول القرار خلال شباط (فبراير)، كما جرى عرض الآراء الصهيونية والمضادة للصهيونية ووجهات النظر القومية العربية[٦٦].

اضافة الى الحجج الصهيونية التاريخية والانسانية والقانونية، عرّف ايمانويل

نيومان ما اعتبره اساس الدولة اليهودية، واوضح ان هذا لا يعني اجلاء العرب الموجودين حالياً في فلسطين، لكن إقامة دولة مستقلة بعد التوصل الى اغلبية يهودية عن طريق الهجرة الجماعية. وبعد تأمين الاكثرية، سيطور اليهود البلاد، مع ضمان كامل الحقوق الشخصية والمدنية والثقافية للسكان العرب. لقد أراد الصهاينة ان يوضحوا انهم لا يطالبون إلا بالدعم المعنوي والديبلوماسي الاميركي. وقال نيومان: «لا احد يقترح قوة تدخل اميركية لحفظ الامن في فلسطين»(٦٧). فقد كان مدركاً تخوف الكونغرس من السياسات التي تعني ثمة التزامات أو مخاطر على الولايات المتحدة. وقال ان فلسطين يجب ن تكون ضمن نظام أمن دولي ينشأ بعد الحرب، وان اي تأييد يجب ان ينطلق من الخط السياسي الاميركي الذي تضمن موافقة الرئيس ولسون على اعلان بلفور، وعلى قرار الكونغرس سنة ١٩٢٢ وعلى المؤتمر الذي عقد مع بريطانيا العظمى سنة ١٩٢٤(٦٨).

لم يعارض المجلس الاميركي لليهودية، المناهض للصهيونية مجمل القرار. ووافق على توطين المزيد من اليهود في المستقبل في فلسطين. لكنه عارض بشدة انشاء دولة يهودية. وحذر ليسينغ ج. روزينوولد، رئيس المجلس، من العنصرية:

«ان مفهوم الدولة العنصرية... المفهوم الهتلري، مستنكر في العالم المتحضر... لقد وصلنا الى مرحلة من الحضارة حيث الدول والاوطان لها شهرتها الخاصة بها، بغض النظر عن التركيبة الدينية لسكانها»(٦٩). وقال ان على جميع سكان فلسطين ان يساهموا في انشاء هذه الدولة كدولة مستقلة. واوضح حاخام فيلاديلفيا لويس وولسي، وهو عضو بارز في المجلس الاميركي لليهودية، هذا المفهوم، بنفيه امكانية استيعاب فلسطين لأكثر من مئة الف مهاجر في السنة. وأشار الى ان فلسطين ليست الملجأ الوحيد لليهود والمشردين. ورفض الافتراض القائل بأنه لن يرحب باليهود في اوروبا بعد الحرب. وأكد ان الحل هو مزيد من المساواة، ومزيد من الديمقراطية. صحيح ان بعض اليهود قد يرغبون في ترك اوروبا، ولهؤلاء فرص اخرى للهجرة والاستيطان في فلسطين. ففي النهاية ليس هناك بلداً واحداً فقط يمكن اللجوء اليه، واليهود كطائفة دينية، وليس كأمة، يجب ان يسمح لهم بالهجرة الى اي مكان. وذكر الحاخام وولسي ان مطالبة اليهود بدولة لهم، قد تمس بالتسهيلات التي اعطتها بريطانيا في «الورقة البيضاء» سنة ١٩٤٢، وشدد اخيراً على ان اقامة الدولة اليهودية، قد يجعل من وضعه ووضع جميع اليهود في الولايات المتحدة «وضعاً ملتبساً». ان تشبيه اليهودية بالقومية يعني «انه ينظر اليّ كفرد من امة

مركزها الرئيسي في فلسطين، وبالتالي اصبح عرضة للشبهات ، وربما لأسوأ من ذلك»[٧٠].

شاركت اللجنة اليهودية الاميركية في مناقشات الكونغرس. لكي تتمكن من اعداد مذكرة تعرض فيها اقتراحها بإنشاء وصاية مؤقتة تابعة للأمم المتحدة، يكون هدفها النهائي انشاء «كومنولث ذي حكومة ذاتية» في فلسطين. وعليه عارضت اللجنة الجزء من القرار الداعي الى انشاء دولة يهودية[٧١].

ناقش ممثلو القوميين العرب الفلسطينيين الحجج الصهيونية، وقال البروفسور فيليب حتي من جامعة برينستون، انه لا يفهم لماذا يجب ان تتحمل فلسطين عبء استقبال اللاجئين. واعلن ان العرب لا يرون لماذا يجب ان تُحل المشكلة اليهودية، التي لم يكونوا هم سببها، على حسابهم. وأضاف ان العرب يتعاطفون بشدة مع اليهود المضطهدين ، لكنه ليس مقتنعاً بأن فلسطين ستحل المشكلة اليهودية[٧٢].

وحذر حتي من إمكانية تطبيق المانيا للقرار اذا تمت الموافقة عليه، ومن مخاطر الإساءة إلى الصداقة العربية. وتساءل إذا كانت الولايات المتحدة راغبة في إرسال بحريتها لحماية الدولة اليهودية، مقابل معارضة ٢٧٥ مليون مسلم في العالم.

وشدد فارس معلوف ، رئيس الإتحاد اللبناني والسوري في الولايات الشرقية، على ذلك أيضاً في شهادته أمام مجلس النواب، ورفض مفهوم الدولة اليهودية بكامله، وأعتبره انتهاكاً لمعاهدة الاطلنطي لأنه ينكر حق العرب في الحكم الذاتي في فلسطين[٧٣]. وقال، ان هذا ليس انسانياً، فهل من الانسانية ان يطرد العرب من بيوتهم وبلدهم؟ واعلن معلوف ان الموافقة على القرار ستشكل خطراً على حياة اليهود في فلسطين، وأن كل ذلك، إضافة الى الظلم اللاحق بالعرب والمتجسد بالانتداب واعلان بلفور، يجعل من الضروري ان يرفض الكونغرس القرار بمجمله

وأضاف انه إذا استمر اليهود في المطالبة بدولة سياسية، وليس بالصهيونية الثقافية وبوضع للأقلية، واللذين لا يعارضهما العرب مطلقاً، فإنه يقترح الآتي: «من الواجب المقدس والامتياز السعيد للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، أن يعطيا من أراضيهما الواسعة والفارغة، مكاناً مناسباً لإقامة الدولة اليهودية، حيث في امكان اليهود التمتع بحكم ذاتي، من دون خسارة القيم العاطفية والدينية التي تربطهم بفلسطين، ولتبقَ فلسطين وطنهم للتبشير»[٧٤].

على الرغم من ان الكثيرين من اعضاء اللجنة، ومن بينهم سول بلوم من

نيويورك، اعلنوا تعاطفهم الشديد مع القرار، إضافة إلى أن آلاف الرسائل والبرقيات التي استلمتها اللجنةكانت مؤيدة للقرار، فقد أعلن في الصحافة «ان تعقيدات غير متوقعة» قد طرأت[٧٥]. وكانت معارضة العرب والمناهضين للصهيونية للقرار، إلى جانب احتمال قيام ردود فعل معادية للمصالح الاميركية في الشرق الاوسط اذا مر القرار، جعلا بعض اعضاء اللجنة يتشاورون مع وزارتي الخارجية والدفاع الاميركيتين. إضافة الى ذلك، قدم كل من العراق وسوريا واليمن والأردن احتجاجات إلى وزارة الخارجية. وفي ٣ آذار (مارس)، اعلن وزير الخارجية بالوكالة إدوارد . ر. ستيتينيوس، انه تم استلام هذه الاحتجاجات باهتمام بالغ[٧٧].

في هذه الأثناء، عقدت الجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جلسات نقاش مغلقة حول قرار فاغنر ـ تافت. وفي ٣ شباط (فبراير)، حث رئيس الاركان الجنرال جورج . س . ماوشال على رفض القرار ، ونصح كل من وزير الخارجية كوردل هل ، ووزير الدفاع هنري ل. ستيمسون، بالتأجيل[٧٨]. وفي ١٧ آذار (مارس) ، اعلنت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب انها ستؤجل العمل على القرار، لأن وزارة الدفاع حذرت «من أي عمل على القرار في هذا الوقت، سيسيء الى إتمام الحرب بنجاح»[٧٩].

على الرغم من التأجيل، فقد سمح للحاخامين وايز وسيلغر، إثر مقابلة مع الرئيس روزفلت، في ٩ آذار (مارس)، بالتصريح ان واشنطن لم توافق ابداً على «الورقة البيضاء» البريطانية لسنة ١٩٣٩. «. . . وان الرئيس سعيد بأن أبواب فلسطين مفتوحة اليوم امام اللاجئين اليهود، وعندما يتم التوصل الى قرارات في المستقبل، فإنه سيتم انصاف اولئك الذين يسعون الى وطن قومي يهودي، والذين تكن لهم الحكومة الاميركية والشعب الاميركي اعمق المشاعر، اليوم اكثر من أي وقت مضى، نظراً للمأزق المأساوي الذي يوجد فيه آلاف اللاجئين اليهود»[٨٠].

وعلى الرغم من الخيبة التي خففتها قليلاً تطمينات الرئيس لكل من وايز وسيلغر، استمر الصهاينة في الضغط من اجل عمل حكومي خلال سنة ١٩٤٤. وفي ٩ آذار (مارس) تبنى المؤتمر القومي حول فلسطين، والذي رعته اللجنة الاميركية الفلسطينية، بالتعاون مع المجلس المسيحي الفلسطيني، الإتحاد الاميركي للعمل، مجلس المنظمات الصناعية ومنظمات أخرى، قراراً يحث على إلغاء «الورقة البيضاء » البريطانية ، وإعادة تأسيس فلسطين كدولة يهودية[٨١] وعقد في ٢١ آذار (مارس) لقاء جماهيري في نيويورك برعاية مجلس الطوارىء الصهيوني. ودعا الشيوخ

باركلي، فاغنر، وتافت، إلى الموافقة على القرارات المؤيدة للصهيونية. «... في أقرب وقت نظراً لمتطلبات جهود الحرب»[٨٢]. وفي ٣١ آذار (مارس)، موعد انتهاء الهجرة وفقاً«للورقة البيضاء» بعث خمسمائة أستاذ جامعي من مائة وثمانين مؤسسة في إحدى وأربعين ولاية باحتجاج الى الرئيس، يطالبون فيه بالسماح بالدخول الحر لليهود إلى فلسطين، من اجل إنشاء دولة يهودية[٨٣]. وفي ١٦ أيار (مايو) كرر ألف وسبعمائة استاذ هذا الطلب، في رسالة اخرى الى البيت الأبيض[٨٤].

وبما أن عام ١٩٤٤ كان عام الإنتخابات الرئاسية، فإن الفرصة كانت سانحة أمام أغلبية الصهاينة ليشددوا على قضيتهم. وكانت مجازفة بالفعل، بالنسبة الى المشترعين اليهود، أن يعارضوا الدعم الاميركي اليهودي للإستقلال في فلسطين. لم يكن هؤلاء المشترعون في حاجة إلى التماس الأصوات اليهودية، لكنهم ارادوا تسجيل نقاط سياسية عن طريق دعم مشروع إنساني، خصوصاً وان احتمال تدخل اميركي في انشاء دولة يهودية كان ضئيلاً.

وصادق الحزبان الرئيسيان على نقض «الورقة البيضاء» واقترح الجمهوريون ان تؤسس فلسطين «كومنولث كامل وديمقراطي»، بينما دعا الديمقراطيون إلى «... فتح فلسطين في وجه الهجرة غير المحدودة والاستيطان، كسياسة تؤدي إلى إقامة كومنولث يهودي ديمقراطي حر هناك»[٨٥].

ومع اقتراب موعد الانتخابات، توسع المرشحون في شرح برامج الاحزاب. واعلن المرشح الجمهوري، توماس أي. دووي من نيويورك، تأييده للدولة اليهودية في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر)، بينما وعد الرئيس روزفلت، بعد ذلك بثلاثة ايام، المنظمة الصهيونية في اميركا بأنه في حال أعيد انتخابه، فإنه سيعمل جهده لتنفيذ البند الفلسطيني في البرنامج بأسرع وقت ممكن[٨٦]. وبالطبع سر مجلس الطوارىء الصهيوني بهذا التعهد، إلا أن المجلس الاميركي لليهودية. شكا من إدخال فلسطين في السياسات الحزبية، وهاجم البند واعتبره غير واقعي وغامض. عدا عن انه يعرض اصوات اليهود الاميركيين للبيع[٨٧]. وبدا ان الامور تسير بقوة لمصلحة الصهاينة. وفي منتصف عام ١٩٤٤، تبنى المشترعون في ١٩ ولاية القرارات الصهيونية، ممثلين اكثر من ٦٠ في المئة من سكان الولايات المتحدة. وبعد ذلك بعام؛ ارتفعت الارقام الى ٣٩ ولاية، والى ٨٥ في المئة من السكان[٨٨].

وقد تمَّ تبنيٍّ هذه القرارات بسبب تأثير الصهاينة على الرأي العام وعلى الكونغرس. كما تبنى الاتحاد الاميركي للعمل ومجلس المنظمات الصناعية قرارات مماثلة في اجتماعات عام ١٩٤٤[٨٩]. وازداد الابتهاج الصهيوني في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٤ ، عندما أعلنت وزارة الدفاع البريطانية انه سيتم تشكيل سرّية يهودية من الكتائب اليهودية في الفوج الفلسطيني[٩٠]. زاد هذا التنازل، المطالب به منذ أمد، من أمل الصهاينة في إمكانية نجاح ضغوطهم الديبلوماسية للوصول في النهاية الى نتائج مثمرة. وبدا ان حملتهم في واشنطن تلقى نجاحاً مماثلاً، إذ اعلن وزير الدفاع ستيمسون، في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤، انه لم يعد لدى وزارته اي اعتراض على القرارات المؤيدة للصهيونية، التي بحثت في الكونغرس في آذار (مارس) الفائت. وقال انه يمكن اعتبار القضية الآن قضية سياسية بحتة، وليست عسكرية[٩١]. ودعا رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بلوم الى استئناف المناقشات حول القضيةفي الشهر التالي،وتنبأ بعمل ايجابي[٩٢].

لكن الصهاينة خاب أملهم إلى حد ما، عندما وضعت الصيغة النهائية للقرارات، إذ أن الإشارة إلى الصبغة اليهودية للكومولث المقترح في فلسطين كانت محذوفة، إضافة إلى الجهود الاميركية الملموسة لتأمين حرية الهجرة[٩٣]. وعوضاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة ستضطر الى استعمال نفوذها لتحقيق هذه الغاية. ووقعت الضربة الفعلية للآمال الصهيونية في ١١ ايلول (سبتمبر)، عندما صوتت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ضد قرار فاغنر ـ تافت بفارق ١٢ الى ٨ أصوات[٩٤]. وأوضحت وزارة الخارجية في بلاغ اعلن في اليوم نفسه، أنها كانت المسؤولة عن عمل اللجنة. فعلى الرغم من تعاطفها الكلي الأقصى مع اليهود إلا انها تعتبر «. . . . ان تمرير القرار في الوقت الحاضر سيكون، غير حكيم من زاوية الوضع الدولي العام»[٩٥]. ولم تتبدد خيبة الأمل الصهيونية، على الرغم من ان ١٢ عضواً من اعضاء اللجنة، اعربوا عن تأييدهم الشخصي للقرار في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر).

ولم تأتِ كلمات التأييد والتعاطف المعسولة للقضية اليهودية التي صدرت عن الإدارة والكونغرس ، بديلاً عن الإلتزام الفعلي الذي تمناه الصهاينة بحرارة . فالإدارة والكونغرس لم يكونا راغبين بالتعهد بالتزام ، لا يخدم في الوقت نفسه المصالح الأوسع للولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

وعلى الرغم من هذه النكسة التي حدثت في الكونغرس الثامن والسبعين ، فإن القيادة الصهيونية كسبت بالتأكيد اتباعاً أقوياء ، في صفوف الشعب الاميركي وفي الكونغرس . وقد اعطى هذا التأييد في الكونغرس ثماره خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ ، أي في المرحلة الحاسمة قبل قيام دولة إسرائيل .

٣ ـ الكونغرس بعد الحرب وفلسطين

بدا الكونغرس التاسع والسبعون (١٩٤٥ ـ ١٩٤٧) مؤيداً بالإجماع للحركة الصهيونية . وأقر أن الشعب اليهودي غربي الميول بما فيه الكفاية ، ويؤمن للولايات المتحدة حليفاً يمكن الإعتماد عليه في الشرق الأوسط[٩٦] .

وقد اكد جميع اعضاء الكونغرس الذين تكلموا عن الموضوع تقريباً ، انه سيقوم نموذج مثالي من الحكومة الديمقراطية الغربية ، في وسط عدم الإستقرار العربي[٩٧] . وستزهر هذه الواحة من الحضارة ، في وسط صحراء يقطنها شعب غير مثقف وغير ثابت .

في ٨ أيار (مايو) ١٩٤٥ ، القى إيمانويل سيلير من نيويورك ، وهو الآن الناطق الصهيوني الرئيسي ، أول خطاب خلال السنة يتعلق بفلسطين. وأعرب سيلير بقوة عن تأييده للدولة اليهودية ـ ولم يعارض أي عضو في الكونغرس هذا الموقف:

« . . . إن قيام كومنولث يهودي في فلسطين ، سيكون الوطن الثابت للحضارة الغربية في الشرق . وإن اليهود هم المؤهلون ، بسبب أصولهم العرقية وديانتهم الشرقية ، لخلق جسر بين الشرق والغرب . انهم شعب يتكلم لغة الغرب ، وقد بنى نموذجه الثقافي تبعاً للحضارة ، والالتزام بأفضل ما يوجد في التراث الغربي . ان العالم العربي هو غابة مكائد ومصالح متضاربة ومبعث للشر . . . وعلى الولايات المتحدة ان تعلم ان الكومنولث الذي سيزرع بقوة في قلب هذه المنطقة ، سيكون مكرساً لصالح الحضارة الغربية . . . »[٩٨] .

في مجلس الشيوخ ، أكد ادفين جونسون من كولورادو ، ان السلام في العالم سيتحقق بعد إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين :

« كما أرى المسألة ، فإن فلسطين صديقة ، قوية ، حرة ، ومتينة ، ستكون حجر الزاوية لتدخلنا الحتمي في شؤون الشرق الأوسط . إن الأيام الخرافية من براميل الذهب في هذه المنطقة ، قد تصبح سبباً للحرب العالمية الثالثة . لهذا فإنه من غير الممكن ، أن لا يوافق المرء على قيام دائرة اميركية في الشرق الأدنى . . . إن عالماً أفضل وحياة افضل لاميركا

لا يمكن ان يتحققا ، بخيانة الشعب الوحيد في الشرق الأوسط ، الذي بقي مخلصاً ووفياً لنا على الرغم من كل شيء »[٩٩] .

إن الدولة الجديدة ستكون نموذجاً للديمقراطية المكرسة لأعلى القيم في أسلوب الحياة الأميركية . وقد أدعى بعض المشترعين ان العرب مدينون للصهاينة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي . وذهب نائب كاليفورنيا شات هوليفيلد إلى القول ، إن العرب الفلسطينيين سيحققون مكاسب اقتصادية واجتماعية اكثر في ظل حكومة يهودية ، عنها في ظل حكومة عربية[١٠٠] .

اظهر العديد من الخطب في الكونغرس إهتماماً إنسانياً حيال اليهود ، يذهب أبعد من السياسة . وقد ساعد الإهتمام الإنساني في دعم القرار الداعي إلى « الدخول الحر لليهود إلى فلسطين »[١٠١] . ولعبت عقدة الذنب الغربية دوراً مهماً في تفكير الكونغرس .

في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٥ ، رفضت بريطانيا طلب الرئيس ترومان بفتح ابواب فلسطين أمام اليهود المضطهدين في اوروبا . فتصاعد العداء في الكونغرس حيال بريطانيا بشدة ، وأتهم العديد من اعضائه بريطانيا باتباع سياسة مماطلة لدعم الدول العربية . والمحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط[١٠٢] . كما ادعوا أن لليهود حق معطى من الله في فلسطين عبر الروابط التاريخية ، معتبرين اميركا وباقي العالم الأوروبي غير متسامحين على الاطلاق . واكد احد الشيوخ : « . . . إن فلسطين هي المكان الوحيد الذي يستطيع أن يجد فيه اليهود المشردون الأمن والسلامة ، وفرصة العيش وكسب الرزق بشرف ، وحيث يتنافس الرجل والنساء على حد سواء »[١٠٣] .

كان الكونغرس يعكس بدقة الشعور بالذنب الذي يعبر عنه العديد من الاميركيين . ورأى الاميركيون في التوصيات بإقامة وطن قومي يهودي في الشرق الأوسط حلاً للاجئين اليهود الأوروبيين . وكان الكونغرس يأمل في تجنب ما أسماه النائب سيلير « الإمكانية الحتمية بأن تصبح فلسطين دولة عربية مع غيتو يهودي مرتبط بها »[١٠٤] .

لم يأت أول إجتماع للكونغرس سنة ١٩٤٧ بجديد. ولم تظهر اية معارضة إزاء تحويل فلسطين إلى دولة يهودية حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ .

وفي ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين . وواجه العرب الفلسطينيون حينها ما كانوا يخشون طويلاً ، وهو واقع دولة يهودية في وطنهم . وردوا بعنف للحؤول دون تطوره . وفي النهاية ، ظهرت بعض المساندة في

الكونغرس لتأييد العرب . وكانت أول من تكلم عن العرب ، عضوة الكونغرس فرنسيس ب . بولتون من أوهايو ، وقدمت تقريراً عن رحلتها إلى الشرق الأوسط . وأشارت الى انتعاش المبادرة والنشاط العربيين، في وقت كان الغرب يعتقد فيه ان ليس لدى العرب أي شيء يقدموه . وقالت ان العامل الأكبر في هذا الانتعاش :

« . . . كان الجامعة الاميركية في بيروت ، فمنذ اكثر من ٨٠ سنة ، والتعليم الاميركي هو السائد فعلاً ، والمبادىء الاميركية تعرض وتدرس . ان الافكار والمثل الديمقراطية التي تشبعوا بها يمكن قياسها برد فعلهم على ما يعتبرونه خيانتنا لهذه المثل ، وذلك بموافقتنا على ما يعتبرونه محاولة اخذ بعض من ارضهم ، وفرض اقلية غريبة عليهم . ان موقفنا اغضبهم واذهلهم ، لكن المسألة كانت اعمق مما كان متوقعاً ، إذ انهم يشعرون بخيانتنا لهم أخلاقياً وروحياً . إن العجز عن الفهم هو العجز عن إدراك وجهة النظر العربية الحالية إزاء فلسطين . . . إني ملتزمة بوجهة النظر العربية ، لأنه حتى مؤخراً ، لم تكن سوى قلة من الناس تعرف أن لديهم وجهة نظر »[١٠٥] .

وبالفعل ، فحتى لو كان للعرب وجهة نظر قبل ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، فإنه من غير الممكن كانت معرفتها بقراءة سجل الكونغرس الأميركي . بعد ذلك بأسبوعين ، حذر النائب لورنس سميث من ويسكونسن ، من الكارثة المقبلة :

« . . . ان عيد الميلاد هذا يوافق حالة من العنف ، وحرب اهلية في الأراضي المقدسة . العرب يقتلون اليهود واليهود يقتلون العرب . لقد تدهور الوضع وتفاقم بعد ان صوتت الجمعية العامة على تقسيم فلسطين . وإذا تمت الموافقة وجرى التنفيذ من قبل مجلس الأمن ، فإن هذا يعني إنشاء دولةيهودية جديدة . . . إن التقسيم في هذا الوقت لا يمكن أن يتم إلا بالقوة فحسب . إن المبشرين المسيحيين في القدس ، والأساتذة المسيحيين الذين يعيشون في الشرق الأدنى ، يعتبرون إن محاولة فرض التقسيم ستغرق فلسطين والمنطقة بكاملها في حرب اهلية لا نهاية لها »[١٠٦] .

على الرغم من أن هؤلاء النواب دعموا وجهة النظر العربية ، إلا أنهم فعلوا ذلك بأساليب متناقضة . فالنائبة بولتون كانت الوحيدة من الكونغرس التي سعت إلى فهم وجهة نظر العرب الذين يعيشون في فلسطين . وهي لم تكن تحت تأثير أي مصلحة سياسية ، بقدر ما كانت بدافع اهتمام إنساني بشعب يتعذب . وفي الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨ ، لم يتكلم أي عضو كان من الكونغرس ليدعم العرب على المستوى الانساني الصرف .

كان جميع اعضاء الكونغرس ، باستثناء بولتون، الذين يناهضون انشاء اسرائيل ،

من المحافظين الذين يصوتون عادة مع مجموعة الديمقراطيين الجنوبيين . كان هذا التجمع الرجعي يخشى فقط الشيوعية ، ويرى شبحها خلف كل شجرة . وكلما لم يكن هناك أحد لإنزال اللوم عليه ، كانت الأمم المتحدة السلة التي تتلقى تذمرات اعضاء مجلس الشيوخ. وهكذا كانت مساهمة الأمم المتحدة في إنشاء اسرائيل موضع استنكارهم وإستيائهم .

في كانون الأول (ديسمبر) ، اعلن عضوا مجلس الشيوخ ، إيد غاسيت من تكساس ، ولورنس سميث من ويسكونسن ، ان الولايات المتحدة بمساعدتها وتشجيعها الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين ، إنما ترتكب غلطة مثلثة . أولاً ، هناك ثلاث دول صغيرة ـ ليبيريا ، هايتي ، والفيليبين ـ وجميعها تدور في فلك الولايات المتحدة ، كانت معارضة للتقسيم في الأساس ، وتم إقناعها ، في اللحظة الأخيرة ، وهكذا تحققت اكثرية ثلثي الأصوات(١٠٧) . لقد برهن هذا التلاعب السهل ، ان تأثير القوى الكبرى كالولايات المتحدة على الأصوات ، يهزأ بمنظمة الأمم المتحدة كلها . ثانياً ، ان خطة التقسيم التي تبنتها هذه المنظمة المفترض فيها صنع السلام تعد على العكس بحرب لا نهاية لها . ثالثاً ، إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كقوى كبرى ، ستؤمن القدر الكافي من القوات من اجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة . التقسيمية . وأشار عضوا مجلس الشيوخ ، سميت وغاسيت ، إلى أن ذلك قد يسلم الشرق الأوسط بأكمله للشيوعيين. وأعربا عن تخوفهما من أنه في حال أرسلت الولايات المتحدة وروسيا قوات تحت غطاء الأمم المتحدة الى المنطقة ، فإنها قد لا تغادرها أبداً(١٠٨) .

وعلى الرغم من ضعف حجة المحافظين ، إلا أن استنتاجاتهم كانت تحوي على عناصر من الحقيقة . فالعنف استمر ويستمر الآن في الشرق الأوسط ، نتيجة إنشاء دولة اسرائيل . وقد أدى فشل الأمم المتحدة من إيجاد مخرج لائق من المأزق ، إلى الشك في قدرة المنظمة على القيام بمهمتها كقوة لحفظ السلام في العالم ، بعد إخفاقها في الصراع العربي الاسرائيلي .

كانت هذه الأصوات المحافظة قليلة ومبعثرة . فمعظم اعضاء مجلس الشيوخ كانوا مؤيدين للصهيونية من دون تحفظ ، وقد طالب بعضهم بالسلاح للصهاينة ، في وقت كانت فيه الحكومة تفرض حظراً على شحن السلاح إلى المنطقة

في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، جدد سيلير حملته المؤيدة لليهود في فلسطين . وقد شعر سيلير أن حظر توزيع السلاح هو لمصلحة العرب ، لأن بعض المعدات كانت مستمرة

في الوصول إلى مصر والعراق ، اللذين كانا يساعدان الفلسطينيين العرب ، وليس اليهود . أما شحنات الأسلحة إلى اليهود ، فإنها كانت تأتي من أوروبا الشرقية والغربية . وهاجم سيلبر بمرارة وزارة الخارجية ، ودعا الولايات المتحدة إلى تقديم الدعم المطلق للدولة اليهودية المقترحة ، كما دعا إلى القيام فوراً بشحن السلاح للصهاينة . وقال أن الأمم المتحدة قسمت فلسطين لإعطاء اليهود الحق في إقامة دولتهم ، وأن العرب يحاولون منع إنشاء هذه الدولة ، وعلى الولايات المتحدة أن تقدم العون[١٠٩] .

اصطدم المحافظون ومؤيدو الصهاينة في نقاشات قاسية ، وفي بعض الأحيان مسلية . وقال السيد رانكين من ميسيسيبي : « ليس من حقهم جرنا إلى حرب عرقية في فلسطين ، كما ليس لهم الحق في الذهاب الى هناك لإقامة دولة عنصرية ، اكثر من حق الهنود في إقامة دولة في أوهايو أو بنسيلفانيا ، أو من حق الزنوج في إقامة دولة في فرجينيا أو ميسيسيبي .

لقد حان الوقت لكي يفهم الشعب الأميركي ، أننا لن نسمح لهذه المجموعة الصهيونية ، هذا الفرع من الحركة الشيوعية ، بأن يجرنا الى حرب عالمية اخرى . . .

إن أي شعب يحترم نفسه ، لن يتردد في مقاومة أي هجرة قسرية لغرباء إلى داخل حدوده .

إن مشكلة العبيد برزت في الحرب الأهلية ، لكن هذه المشكلة تبدو صغيرة ، إذا ما قُورنت بمسألة ذهاب المسيحيين الأميركيين إلى الأراضي الإسلامية ، بهدف فرض إقامة دولة يهوديةعلى السكان المعارضين لذلك .

سيلبر : ان السيد القادم من ميسيسيبي يتحدث كالعادة من دون أي معلومات عن الموضوع ليس هناك نية لإقامة حكومة دينية في فلسطين أو في الشرق الأوسط . إن الدولة اليهودية في فلسطين لن تكون دولة دينية ، وإذا أراد أي إيضاح ـ ولكل من يريد ايضاحاً ـ فإنه سيدرك من دون شك ، إن ليس لدى اليهود أي نية في إقامة حكومة دينية في فلسطين . عدا عن ذلك ، وصف ما روج له البعض بذكاء وجرأة ، عن ان هذه الدولة ستكون مرتبطة بالشيوعيين ، بأنه تصريح لعين ! »[١١٠] .

في اي حال، عارض مؤيدو الصهاينة في الكونغرس ارسال قوات الى المنطقة. وفي نيسان (ابريل) ١٩٤٨،، اقترح المندوب الاميركي في الامم المتحدة، وارن اوستن، ارسال قوات اميركية لحماية الدولة اليهودية، والمحافظة على النظام. وعندما وصف عضو الكونغرس المحافظ سميث من ويسكونسن اقتراح اوستن بأنه

خطوة جديدة نحو الحرب، فوجىء بتأييد السيد سيلبر له. كان سيلبر يريد السلاح فقط. وكان يعتقد أن «الهاغانا» تستطيع ضبط زمام الامور، اذا ما مدت بالسلاح الكافي[١١١]. وانحصر النقاش في مسألة شحن السلاح الى الصهاينة ـ وهي مسألة لم يتمكن الكونغرس الثمانون من حلها أبداً.

ظل المحافظون متخوفين من تدخل عسكري اميركي، وعندما اعترف الرئيس ترومان بدولة اسرائيل سنة ١٩٤٨، جاءت ردة فعل غوسيت من تكاساس قاسية وشديدة اللهجة: «... حتى الاجانب يعلمون ان رئيسنا وجه ضربة أخرى للأمم المتحدة، وربما عرّض السلام العالمي للخطر، وذلك لتأمين أصوات ثلاثة ملايين يهودي في مدينة نيويورك...».

وإذا لم تستفق اميركا في الحال ، فإن افضل أبنائها سيهرقون دماءهم البريئة على رمال الأراضي غير المقدسة[١١٢].

وعلى الرغم من ان المحافظين وجهوا الإنتقادات بشدة ، إلا أن الأغلبية في الكونغرس ، بقيت مقتنعة « بشرعية » الإدعاءات اليهودية في فلسطين .

وفي ٣ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، أي قبل يوم واحد من اعلان استقلال اسرائيل ، تنبأ عدد من اعضاء الكونغرس بأن سعادة الشعب اليهودي باتت قريبة[١١٣] . وأدلي بالعديد من الخطب خلال الاحتفالات التي دامت طوال الليل لتهنئة الصهاينة بالانتصار[١١٤]، وعبر النواب وأعضاء مجلس الشيوخ عن ابتهاجهم بقيام دولة الأمر الواقع اسرائيل .

في الكونغرس ، اختفت معارضة قيام وطن قومي يهودي في فلسطين فجأة ، كما ظهرت . وابتداء من نيسان (ابريل) ، لم تظهر إلا مشاعر متعاطفة مع الإسرائيليين . وكان أي تأييد من الكونغرس للعرب الفلسطينيين موضع اخذ ورد إلا أنه لم يكن له أي اثر ملموس ، على سياسة الإدارة إزاء المسألة الفلسطينية .

ج ـ الضغوط الصهيونية والعربية في الولايات المتحدة

كان لمناقشات ، وقرارات الكونغرس مهمتان رئيسيتان: التأثير على الرأي العام، والضغط على الفرع التنفيذي الذي يصنع السياسة الخارجية . اما العنصر الآخر الذي سعى الى التأثير على سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين ، فهي نشاطات المجموعات العربية واليهودية في مرحلة ما قبل ١٩٤٧ .

١ ـ الضغط الصهيوني

بعد إنشاء اتحاد الصهاينة الأميركيين بقليل ، لم تجهد القيادة نفسها بأكثر من الترويج لمتسبين جدد . وتُرك تمثيل المصالح اليهودية ، في واشنطن للمجموعات غير الصهيونية ، مثل التنظيم الاخوي لبناي بريث ، واللجنة اليهودية ـ الاميركية ، وسايمن وولف[١١٥] وقد ضغطت كل هذه المجموعات سبيل ما اعتبرته وجهة النظر اليهودية ، حيال القضايا التي اقلقت اليهود الأميركيين ، وخصوصاً قضية الهجرة . وكانت الإجراءات المناهضة لليهود في روسيا ورومانيا ، ورفض روسيا الإعتراف بجوازات السفر الأميركية المعطاة للمواطنين اليهود ، السبب في تحرك اليهود الأميركيين . ولربما كانت المحاولة الصهيونية الأولى في نطاق هذه الحملة ، تعود الى ترايد الضغط في شتاء ١٩١١ ، من اجل إنهاء المعاهدة التجارية الموقعة مع روسيا منذ سنة ١٨٣٢ .[١١٦] . لقد لعبت هذه الحملة ، إضافة الى اللجان اليهودية ـ الاميركية والتنظيمات اليهودية الأخرى ، دوراً في تمرير قرار في الكونغرس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١١ ، يحث الرئيس تافت الذي لم يكن يؤيد الفكرة ، على ان يدين المعاهدة[١١٧] .

ومع ازدياد القوة الصهيونية ، وثقتها بنفسها ، ازدادت المحاولات لكسب تأييد وزارة الخارجية . وفي ١٠ شباط (فبراير) ١٩١٢ ، بعث بطلب الى وزارة الخارجية ، من اجل قراءة رسالة من الرئيس الاميركي خلال اجتماع لجمعية أدبية صهيونية . ورفض الطلب لأنه يتعلق « بقضايا الصهيونية المعنية في الدرجة الأولى بمصالح بلاد هي غير بلادنا »[١١٨] . واجابت وزارة الخارجية بنفس البرودة على رسالة بعث بها لويس ليبسكي رئيس الاتحاد الصهيوني في تموز (يوليو) ١٩١٣ ، تتعلق بحجم التورط اليهودي ـ الاميركي في فلسطين ، وتطالب بأن يقدم المسؤولون الاميركيون هناك ثمة مجاملات للممثلين الصهاينة[١١٩] . كما تلقت وزارة الخارجية في الوقت نفسه عدداً من الإتصالات من الإتحاد الصهيوني وشخصيات صهيونية ، بصدد التشريع التركي حول الهجرة المعمول به في فلسطين . لم يكن لهذه الرسائل تأثير مهم ، وتم الرد عليها بأجوبة مبهمة ، لكنها من دون شك دلت على الوعي السياسي المتنامي لدى الصهاينة[١٢٠] .

كان للحرب العالمية الأولى ، بتهديدها اليهود الاوروبيين والمستوطنين في فلسطين تأثير على الطائفة اليهودية الأميركية ، مما أفاد الصهاينة . وارتفع عدد المتسبين، للمنظمة الصهيونية في اميركا (الاتحاد الصهيوني سابقاً) الى ١٤٤,٨٢٠ عضواً سنة ١٩١٩[١٢١]

وأصبح في الامكان إثارة اهتمام الرأي العام والكونغرس للمطالب الصهيونية نتيجة هذه الخلفية للأزمة[١٢٢]. في هذا الوقت، كان الرئيس ولسون، وهو المتأثر بلويس . د. برانديس، أول رئيس في البيت الأبيض بدأ يشعر تماماً بقوة الضغوط الصهيونية[١٢٣].

تركزت هذه الضغوط في مجالين رئيسيين : ١ ـ حماية الهجرة والسماح بالاستيطان اليهودي في فلسطين . ٢ ـ موافقة الولايات المتحدة على اعلان بلفور[١٢٤] . في الحالة الأولى ، كان في استطاعة الصهاينة بقيادة برانديس ، تأمين استعمال قنوات الاتصال الاميركية، وفي بعض الاحيان الاعتماد على المساعدة الرسمية للاحتجاج لدى تركيا على طرد اليهود من فلسطين، نقل اللاجئين اليهود من فلسطين الى مصر، تأمين الطعام والمؤن والأدوية والبعثات الطبية الصهيونية الى فلسطين، التنسيق مع الحلفاء والقوى المركزية (بينما بقيت الولايات المتحدة على الحياد) للسماح للسفن بالمرور في المياه التي تشرف عليها دوريات المتحارين. وكان الجو مؤاتياً لدرجة انه كان يتم تأمين قوارب لنقل المعونات، عندما لم يكن في الإمكان استئجار مراكب تجارية. وساعدت وزارة الخزانة الصهاينة ايضاً، بتسهيلها تحويل الأموال اليهودية من أميركا، الى اليهود في فلسطين، وعند اندلاع الحرب، اصبحت هذه الأموال المصدر الرئيسي للمساعدة المالية لليهود في الخارج[١٢٥].

في المجال الثاني ، كان الضغط الصهيوني من اجل موافقة الولايات المتحدة على إعلان بلفور . وكان الصهاينة الأميركيون على علم بسير المحادثات في لندن ، والتي أدت إلى إصدار إعلان بلفور . وقد تم كل ذلك بقيادة برانديس . لكن على الرغم من المحاولات الهادفة الى تأمين تأييد الرئيس ولسون المطلق مسبقاً ، فإن كل ما يمكن أن يقال انه اعلن موافقته على اعلان بلفور في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٧ ، بطريقة غير مبالية[١٢٦] . وكانت وزارة الخارجية معارضة ، بحجة انه بما أن الولايات المتحدة ليست في حال حرب مع تركيا ، فإنه ليس لها الحق في إصدار حكم على التدابير التي ستتخذ بشأن اراضي تركية بعد نهاية الحرب . وهكذا اقتنع الرئيس ولسون انه من غير الحكمة أن يعلن رسمياً موافقته . وفي ٣١ آب (أغسطس) ١٩١٨ ، بعث ولسون برسالة إلى الحاخام ستيفن وايز ، اعلن فيها ارتياحه للتقدم الذي أحرزته الحركة الصهيونية ، في الولايات المتحدة والدول الحليفة ، منذ إعلان بلفور باسم الحكومة البريطانية » .

ومن اجل المحافظة على هذين النفوذين والتأثير الكبير لفترة طويلة ، كان على الصهاينة الأميركيين أن يحركوا الطائفة اليهودية ، بصورة اشمل ، وينظموا صفوفها

ويرصوها بطريقة اكثر التحاماً . فالمسؤولون الذين يشغلون اعلى المناصب والذين وضعوا القضية الصهيونية أمام أدارة ولسون ، قد لا يمكن الوصول إليهم دائماً .

أ ـ الصهاينة في مؤتمر فرساي

في مؤتمر السلام في فرساي في سنة ١٩١٩ ، تم تحديد المصالح المتنافسة والمتعلقة بالمسألة الفلسطينية . وجاء إلى باريس ، الصهاينة من أوروبا والولايات المتحدة ، للعمل على تنفيذ الوعد الذي تضمنه اعلان بلفور : يجب إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين[١٢٧] . في حين كان العرب والناطقون باسم البعثات الدينية ، يحاولون منع تنفيذ هذا الوعد أو إلغائه نهائياً . وقد مورست هذه الضغوط على البعثة الاميركية . وواجه الرئيس ولسون صعوبة في اتخاذ قرار ، لأن حل المشكلة الفلسطينية ابعد من ان يكون سهلاً ، كما اكتشف الرؤساء اللاحقون .

اراد الصهاينة انتداب بريطاني لفلسطين ، إضافة الى الوعد الصريح ، اذا امكن ، بإنشاء دولة في ما بعد . في حين اعلنت البعثات التبشيرية البروتستانتية ، انه بما ان العرب يشكلون الاغلبية الساحقة من السكان ، فإنه يجب اجراء استفتاء لتحديد رغبات الأهالي وفقاً لمبدأ حق تقرير المصير . وعندما يتم ذلك ، فإنه يمكن بالطبع استخلاص النتائج .

دعا ولسون الى انشاء « مؤسسات » الدولة اليهودية ، واقترح ارسال لجنة الى سوريا للتحقق من رغبات السكان المحليين[١٢٨] . بعد ذلك ، وفي نيسان (ابريل) ابلغ ولسون البعثة الاميركية ان فقرة ٢ آذار (مارس) ذهبت ابعد مما قصد بقليل ، لأنه لم يعَن آنذاك إلا الاعراب عن دعمه لاعلان بلفور فحسب[١٢٩] وفي أيار (مايو) ، اعلن مجدداً تأييده للوثيقة[١٣٠] .

في هذه الاثناء ، كانت اللجنة التي شارك فيها الاميركيون فقط ، في طريقها الى سوريا . ولم يكن عضوا اللجنة ، هنري س . كينغ من جامعة أوبرلين ، وتشارلز كران وهو صناعي قديم من شيكاغو ، متحمسين كثيراً للصهاينة . وفي تقريرهما النهائي الذي قدماه في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩١٩ ، اقترحا البدء « ببرنامج صهيوني محدود جداً » يطبق تدريجياً . فالهجرة اليهودية الى فلسطين يجب ان تحد بسرعة ، وبالتالي يجب التخلي عن اي خطة لجعل فلسطين كومنولث يهودي . فقد يمكن ضم فلسطين الى دولة سورية موحدة[١٣١] . لكن هذه التوصية لم توقف المحادثات الصهيونية ـ البريطانية ، حول نص انتداب فلسطين ، والذي منحه في النهاية المجلس الأعلى للبريطانيين في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٢٠ .

في المرحلة الأخيرة من مؤتمر فرساي ، كان دور الولايات المتحدة ثانوياً . ولم تجدِ المحاولات التي بذلها الصهاينة لتأمين تدخل ولسون في المناقشات حول حدود فلسطين ، والتي جرت خلال مؤتمر السفراء في شباط (فبراير) ١٩٢٠[١٣٢] . وهكذا كان تأثير الولايات المتحدة على تسوية الشرق الأدنى سنة ١٩٢٠ قد وصل إلى نقطة العدم .

ب ـ الضغوط الصهيونية في سنوات الحرب

سنة ١٩٣٩ ، وبعد المؤتمر الصهيوني العالمي السادس والعشرين الذي عقد في جنيف ، قرر القادة الصهاينة إنشــاء لجنة خاصة في الولايات المتحدة ، طيلة فترة الحرب . وكانت لجنة الطوارىء للشؤون الصهيونية تتألف من ممثلي المنظمة الصهيونية في اميركا ، هداسا ، ميزراشي ، وبوال زيون . وكانت في البداية مركزاً للاعلام، وجسماً لتنسيق النشاطات المشتركة . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٤١ ، انشئت دائرة للعلاقات العامة ، وتم بوضوح تحديد دور لجنة الطوارىء لإدارة العمل السياسي .

بعدما خف التهديد العسكري للشرق الأوسط ، ركزت اللجنةعلى النشاطات الدعائية في الولايات المتحدة ، إذ بقي المجلس العام الداخلي والإدارة الصهيونية في القدس الناطقين الرسميين باسم الحركة في العالم[١٣٣] .

كانت الضغوط الصهيونية في الولايات المتحدة خلال السنوات الأولى للحرب مركزة في اتجاه التخفيف من قيود « الورقة البيضاء » البريطانية لسنة ١٩٣٩ . ففي ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٤٠ ، أصدرت الحكومة البريطانية سلسلة من القوانين المتعلقة بالأراضي ، وفقاً للنية المعلنة لـ « الورقة البيضاء » بمنع إيجاد « سكان من دون ارض ». ونصت هذه القوانين على تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق . في الأولى التي تضم ٦٣,٤ في المئة من الأراضي ، مُنع العرب من بيع أراضيهم لليهود ، إلا في الحالات الاستثنائية ، والمنطقة الثانية التي تشمل ٣١,١ في المئة من الأراضي ، خصصت لكي يشتريها اليهود ، فقط في حال ان هذا الشراء يمتن ويوسع ويسهل عمليات ري بعض من هذه الأراضي ، أو يقسمها ، أو يطور أي مشروع يعود بالنفع على العرب ، واليهود ، عندها يمكن للمفوض الأعلى ان يوافق على انتقال هذه الأرض من العرب الى اليهود . في المنطقة الثالثة التي تغطي ٥ في المئة تقريباً من البلاد ، وهي المناطق البلدية والقسم الاوسط من السهل الساحلي ومنطقة حيفا الصناعية ، يمكن ان تنتقل الأراضي من دون رقابة[١٣٤] .

اعترض مجلس الطوارىء للشؤون الصهيونية فوراً ، متهماً هذه القوانين بتقييد نص وروح الانتداب : « ان منع بيع الأراضي قد يعطي يهود فلسطين استيطاناً هزيلاً ، مما يهزأ

بالتزام الحكومة البريطانية في ظل الانتداب بتشجيع استيطان اليهود قريباً . على الأرض »[١٣٥] . في ٤ آذار (مارس) ، اتصل وفد صهيوني بوزير الخارجية هلّ وسلمه مذكرة لنقلها الى لندن. وجاء في الوثيقة ان قوانين الأراضي تعتبر تمييزاً ضد اليهود ، وتلغي هدف الانتداب الرئيسي ، وتسيء الى مصالح العرب الذين يرغبون في البيع لليهود ، فضلاً عن انها تستند الى الافتراض الخاطىء ، بأنه قد تنشأ طبقة من السكان العرب من دون اراضٍ . وعلى الرغم من ان المذكرة الصهيونية اعربت عن اسفها لأنها اجبرت على الاعتراض على اعمال الحكومة ، إلا انها شجبت ما وصفته « بمحاولة ادخال ممارسات الى فلسطين ، تذكر بالدول التوتاليتارية »[١٣٦] . تظاهرت المجموعات الصهيونية معترضة امام مكتب القنصلية العامة البريطانية في نيويورك ، في حين أرسل اتحاد اميركا المؤيد لفلسطين برقية الى لجنة الطوارىء ، معارضاً القوانين بحجة ان الولايات المتحدة لها الحق وفقاً لمعاهدتها مع بريطانيا « برفض الاعتراف بأي تعديل يتعلق بخرق انتداب فلسطين »[١٣٧] .

كان ثقل الضغط الصهيوني ضد الورقة البيضاء مركزاً على الهجرة ، وبدرجة ادنى على القيود حول الأراضي . وكانت مسألة الأراضي السلاح المثالي ، من وجهة نظر تأثيرها على الرأي العام في الولايات المتحدة ، الذي يستطيع بواسطته الصهاينة ومؤيديهم انتقاد البريطانيين . فقد كانت الحاجة الى اجلاء اليهود من اوروبا الوسطى والشرقية اكثر إلحاحاً ، بسبب اندلاع الحرب .

وكان اكثر من ثلاثة ملايين يهودي محاصرين في بولندا فقط ، إضافة الى لاجئي ما قبل الحرب من المانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا ، وجميعهم يبحثون عن ملجأ في فلسطين ، الى جانب الذين ما زالوا يحاولون العرب من ايدي الالمان . لهذا فإن التشدّد البريطاني الصارم إزاء إجراءات الهجرة[١٣٨] ووجه باعتراضات أخلاقية حادة ، استطاع الصهاينة ان يحولوها بسرعة لمصلحتهم . وعلى الرغم من ان بريطانيا لم تكن مسؤولة عن الظروف التي ترك بسببها العديد من اليهود أوروبا ، إلا أن معاملتها للمهاجرين غير القانونيين أثرت على الرأي العام الاميركي . برغم ان الهجوم على « الورقة البيضاء » فتر بسبب الحاجة ، إلى دعم بريطانيا لأنها وقفت لوحدها في وجه المحور ، إلا ان الإعتراضات استمرت في الوقت نفسه ، بدأ الصهاينة وحلفاؤهم حملة لتنظيم قوة القتال اليهودية . وعند اندلاع الحرب في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩ ، اعلنت منظمة « ييشوف » استعدادها للتعاون العسكري التام مع الانتداب . وكان لهذا العرض أسباب عديدة . فاليهود لم يكونوا فقط تواقين للتواجد في جبهة للقتال ضد عدوهم الرئيسي هتلر ، لكنهم اعتقدوا ان فرصتهم في

المشاركة في مفاوضات السلام ستكون افضل ، اذا هم قاموا بإنجازات عسكرية بواسطة قوة يهودية مميّزة . كما ان احتمال تجدد القتال مع العرب لا يمكن تجاهله . لذلك فإن تطوير «الهاغانا» ، الجناح العسكري لمنظمة «ييشوف» ، قد ينفع كسلاح ضد العرب والمحور في آن .

في أي حال ، لم يتقبل البريطانيون هذه الفكرة . فهم لم يروا اي سبب لتلبية مطالب الصهاينة عند بداية الحرب ، طالما انه ما زالت هناك حاجة لضمان تأييد العرب خلال الحرب(١٣٩) .

ازعج رفض البريطانيين لخطة الجيش اليهودي الصهاينة ، وحثهم على العودة إلى تجديد نشاطهم . وفي ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ ، تبنى مؤتمر عقد في كارنجي هول في نيويورك قراراً يدعو إلى قوة يهودية مسلحة . وطالب الشيخ آلن باركلي من كنتكي البريطانيين بالسماح بدخول الجيش اليهودي في صفوف قيادتهم الشرق أوسطية(١٤٠) . وتبنت عدة اجتماعات مماثلة عقدت في جمع انحاء البلاد قرارات في هذا الاتجاه(١٤١) . وطوال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) تباحث القادة الصهاينة في خطة العمل التي يجب ان يتبنوها . وفي ٢ كانون الأول (ديسمبر) ، اعلن لويس أ . ليفنتال رئيس المنظمة الصهيونية في اميركا ، في مؤتمر صحافي خاص في واشنطن ، ان الصهاينة سينقلون نداءهم «الى «الرأي العام ليحكم» .

في أي حال ، فإن المحاولات لإدخال واشنطن في هذه القضية فشلت . ولم تظهر أي نتائج ملموسة لزيارة قام بها بن غوريون ونيومن الى وزارة الخارجية من اجل مناقشة تنظيم الجيش(١٤٢) .

خلال ربيع وصيف ١٩٤٢ ، وعندما كانت الجيوش الالمانية تزحف شرقاً عبر افريقيا الشمالية ، ازدادت المطالبة بقوة يهودية منفصلة . وفي ٢٥ أيار (مايو) طالب الشيخ فاغنر مرة ثانية بأن يسمح لليهود في فلسطين «بالعمل تحت امرة القيادة البريطانية ، ومواجهة العدو تحت علمهم الخاص ، العلم الرسمي لوطنهم القومي»(١٤٣) . وجاءت ردة فعل السفير العراقي في الولايات المتحدة مثلاً على ردود فعل الدول العربية ، إذ اعلن في ٢٦ حزيران (يونيو) ان إنشاء قوة يهودية يشكل خطراً ، لأنه يؤكد التخوفات العربية من انه في حال انتصار الحلفاء ، فإن الأراضي العربية ستسلم لليهود(١٤٤) . إلا أن هذا التحذير لم يؤخذ في الاعتبار ، في خضم التصريحات والالتماسات الصهيونية . وفي ٢ تموز (يوليو) ١٩٤٢ ، وجهت لجنة الطوارىء للشؤون الصهيونية نداءاً مباشراً الى رئيس الوزراء

البريطاني تشرشل ، من اجل تحريك كل الطاقة البشرية اليهودية الموجودة في فلسطين ، « حتى اذا كان لا بد من موتهم ، فليتمكنوا من الموت وهم يقاتلون »[١٤٥] .

في ٢٠ تموز (يوليو) اكد بن غوريون مرة اخرى في مؤتمر صحافي في نيويورك ، انه في الإمكان تنظيم أربع كتائب يهودية على الأقل اذا أبدى البريطانيون مساعدة ، مقابل أربعة آلاف يهودي مقاتل في صفوف الوحدات البريطانية . واخيراً سمح للصهاينة بتشكيل كتائب يهودية صرفة ، بعد ان وافق عليها البريطانيون في آب (أغسطس) . لكن الصهاينة لم يفهموا لماذا لم يسمح لهم بتنظيم هذه الكتائب « ضمن تركيبة الكتائب العسكرية العادية » . فهم كانوا ما يزالون يحاولون تحقيق هدفهم بتشكيل قوة يهودية « تستعمل وتجهز وتدرب على قدم المساواة مع القوات الأخرى التي تقاتل قوى المحور »[١٤٦] . وخف الهياج الصهيوني لفترة من الوقت ، لكن لكي يعود ويستأنف من جديد بعد مدة .

ج ـ قرار بيلتمور

مع استمرار الحرب العالمية الثانية ، تصاعد التهديد ضد اليهود الاوروبيين . وعادت بالتالي مسألة الدولة اليهودية الى الواجهة ثانية . وكانت فكرة الدولة اليهودية دائماً موضوع انقسام وخلاف ضمن الطائفة اليهودية . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٤١ ، اعلن المؤتمر القومي من اجل فلسطين انضمامه الى فكرة الكومنولث اليهودي :

« نظراً للظروف التي ستنشأ في اوروبا . بعد الحرب ، فإن اليهود سيواجهون مهمة إيجاد وطن للجماهير اليهودية العديدة من اوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، وهم مقتنعون بشدة ، وهذا ما أثبتته التجارب الماضية ، بأن وحده التوطين الواسع لهؤلاء اليهود في فلسطين ، كفيل بحل مسألة إعادة إنشاء كومنولث يهودي . . . بصورة دائمة »[١٤٧] .

وافق على القرار اعضاء المنظمات التأسيسية الأربع في لجنة الطوارىء للشؤون الصهيونية (المنظمة الصهيونية في اميركا ، هداسا ، ميزراشي ، بوال زيون) ومنظمات يهودية أخرى[١٤٨] .

في هذه الأثناء ، بدأ وضع الخطط في فلسطين لتبني قرار المجلس العام الداخلي ، وهو السلطة الرسمية للصهيونية العالمية خلال الحرب . إلا انه كان يجب استشارة الصهاينة الاميركيين بسبب عددهم وثروتهم ، فتم عقد مؤتمر صهيوني خاص بين ٩ و ١١ أيار (مايو) ١٩٤٢ في فندق بيلتمور في نيويورك . ولم يحضر المؤتمر ممثلو الصهيونية الاميركية فقط ، ولكن عدداً من اعضاء قيادة الوكالة اليهودية الذين كانوا آنذاك في الولايات

المتحدة ، وبن غوريون ووايزمن ، جاعلين بذلك مؤتمر بيلتمور أول مؤتمر صهيوني عام يعقد منذ اندلاع الحرب سنة ١٩٣٩ . وكانت نتيجة المؤتمر متوقعة ، نظراً للموقف الذي اتخذته المنظمات الصهيونية الرئيسية في الولايات المتحدة في السنة الماضية .

بعد الاشارة الى ان الهدف الأساسي لإعلان بلفور ، كان إعطاء اليهود فرصة إقامة كومنولث يهودي . وإعلان الرفض القاطع « للورقة البيضاء » لسنة ١٩٣٩ ، اعلن المؤتمر ما يلي :

« إن النظام العالمي الجديد الذي سيلي النصر ، لا يمكن أن يقوم على أساس العدل والسلام والمساواة، إلا إذا حُلت مشكلة اليهود الذين لا وطن لهم . إن المؤتمر يحث على فتح ابواب فلسطين ، وتثبيت الوكالة اليهودية بتمكينها من الاشراف على الهجرة الى فلسطين ، واعطائها السلطة لبناء البلاد ، بما في ذلك تنمية اراضيها غير الآهلة ، وغير المزروعة، وأن يقام في فلسطين كومنولث يهودي ، يصبح جزءاً من تركيب العالم الديمقراطي »(١٤٩) .

تبنت المنظمة الصهيونية في اميركا وهداسا إعلان بيلتمور في ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ، والمؤتمر القومي لميزراحي في ١١ تشرين الأول ، واتحاد العمال الصهاينة في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٤٣(١٥٠) . ودفعت هذه الخطوات معظم الصهاينة الاميركيين إلى تأييد فكرة الدولة بقوة لكن في أي حال ، فإن ثمة معارضة استمرت في صفوف اليهود الاميركيين . حتى الصهاينة انفسهم لم يوافقوا بالإجماع على إعلان بيلتمور . ورفض حزبا هاشومير هاتزاير والعمال الصهاينة اليساريين ، وهما فرعان اميركيان لحزبين ماركسيين ، الموافقة على إعلان بيلتمور ، متبعين سياسة رفقائهم ، في فلسطين ، الذين صوتوا ضد الكومنولث في المجلس العام الداخلي في تشرين الثاني (نوفمبر) بسبب تعارضه مع مبادئهم السياسية والإقتصادية (١٥١) . إضافة إلى ذلك فإن المعارضة الأقوى للإعلان جاءت من مجموعة من الحاخامين الإصلاحيين .

د ـ المجلس الاميركي لليهودية

في الأول والثاني من حزيران (يونيو) ١٩٤٢ ، عارضت مجموعة من اكثر من ستين حاخاماً إصلاحياً بقوة ، إنشاء جيش يهودي ودولة يهودية ، خلال اجتماع عقد في مدينة اتلانتيك ، وذلك كنتيجة مباشرة لقرار المؤتمر المركزي للحاخامين الأميركيين الذي عقد في آذار (مارس) الماضي ، من اجل الموافقة على إنشاء قوة عسكرية يهودية(١٥٢) . واعلن الحاخامات الذين رعوا الاجتماع: « ان تكييف اليهود الاميركيين بعلم يهودي ، وجيش يهودي ، ودولة في فلسطين ، ومواطنية مزدوجة في اميركا ، امر لا يمكن ان نقبل به . لقد

كنا نراقب بحذر الميول الدنيوية في حياة اليهود الاميركيين ، وتجنيد العديد منهم في المساعي القومية اليهودية ، وادخال قضية فلسطين كعامل اثارة في العلاقات بين الطوائف ، والتصريحات العلنية المتواصلة لمتطرفين يدعون الكلام باسم جميع اليهود الاميركيين ، ومحاولات زرع وتنمية الشعور بالفوارق النفسية بين اليهود الاميركيين ومواطنيهم الاميركيين ، كل ذلك لمصلحة اعدائنا ، اضافة الى جهود بعض المجموعات المستمرة للتخفيف من ضغط اليهود الاميركيين على البرامج السياسية الدولية ، وتحويل المبدأ الديني التقليدي في الحياة اليهودية الى اهمية ثانوية . . . »[١٥٣] .

في ١٢ آب (اغسطس) أصدرت مجموعة من ٨٧ حاخاماً اصلاحياً بياناً اعلنت فيه :

« . . . في ضوء تفسيرنا العالمي للتاريخ والمصير اليهودي ، وبسبب اهتمامنا بازدهار وضع الشعب اليهودي المقيم في اجزاء اخرى من العالم ، فإنه من غير الممكن لنا أن نتبع أو نؤيد وجهات النظر السياسية التي يدعو اليها البرنامج الصهيوني . لكننا نعتقد ان القومية اليهودية تميل الى تضليل مواطنينا حول مكاننا ومهمتنا في المجتمع ، وإلى تحويل اهتمامنا عن الدور التاريخي في العيش كطائفة دينية »[١٥٤] . . .

لكن حاملي هذه الآراء لم يكونوا منظمين بشكل يسمح لهم بالترويج لمعتقداتهم . وكان الحاخامات المناهضون للصهاينة قلة مميِّزة في المؤتمر المركزي للحاخامين الاميركيين . في اي حال ، تم تعويض هذا النقص في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٢ ، بإنشاء المجلس الأميركي لليهودية ، وهي حركة منتشرة عبر البلاد ، تؤكد مفهوم اليهود كطائفة دينية : « إننا نعارض كلياًإنشاء دولة يهودية ، علم يهودي ، أو جيش يهودي . ما تهمنا هي مسألة تطوير فلسطين كملجأ لليهود المضطهدين إلا اننا نعارض فكرة دولة سياسية تحت سيطرة يهودية في فلسطين، أو في مكان آخر»[١٥٥] .

هـ ـ التجمعات اليهودية التصحيحية

في حين هاجم بعض المعارضين إعلان بيلتمور لأنه ذهب بعيداً في اتجاه القومية اليهودية ، كانت مجموعات اخرى تدعو الى موقف اكثر التزاماً حيال مسألة اللاجئين وفلسطين . من بين هذه المجموعات ، المنظمات التي تدعمها « إرغون » ، الجناح العسكري للحزب التصحيحي في فلسطين ، والمنظمة الصهيونية الجديدة في اميركا ، وهو الفرع التصحيحي في الولايات المتحدة . وكانت أولى هذه المجموعات الأصدقاء الأميركيون لفلسطين اليهودية ، التي شُكلت سنة ١٩١٩ ، لمساعدة اللاجئين اليهود

واليهود المحتاجين من بلدان عديدة ، للهجرة الى فلسطين[١٥٦] . وقد ساعد المنظمة الصهيونية الجديدةمبعوثون من فلسطين ، كانواوصلوا الى الولايات المتحدة بين ١٩٣٩ و ١٩٤١ ، وشكلوا نواة المنظمة اللاحقة[١٥٧] .

كانت الوكالة اليهودية اعدت برنامجاً غير معلن للهجرة الغير قانونية إلى فلسطين منذ سنة ١٩٣٣ . وكانت الوكالة تختار فقط اللاجئين الذين قد يساهمون في إنتاجية « ييشوف » وبالتالي كانت تعطي الأفضلية للشباب والمهرة[١٥٨] . من جهة اخرى ، كان التصحيحيون والأصدقاء الاميركيون لفلسطين اليهودية يؤكدون على مبدأ « السماح بالدخول إلى فلسطين لكل يهودي يرغب وفي حاجة إلى الهجرة » . ولقد استطاعوا تأمين دعاية صحافية مهمة لنشاطاتهم[١٥٩] . لكن الصهاينة ادانوا هذا المشروع ، ورأوا فيه انتهازية سياسية ، معتبرينه غير قابل للتطبيق . وركز التصحيحيون على « تعزيز مصالحهم السياسية بالإستفادة من العطف الشديد على اللاجئين من قبل كل الطوائف » إلا ان حملتهم لم تجدِ نفعاً ، وكانت « ضعيفة ومزعجة » . وقال الصهاينة ان التصحيحيين مسؤولون فقط عن ٢٥ في المئة من مجمل الهجرة غير القانونية ، وان الظروف على بواخرهم كانت « مثيرة للإستياء » ، وأن اكثرية البواخر التي اعترضها البريطانيون كانت للتصحيحيين . ولتجنب أي تحويل من اموالهم ، ودعم من برنامجهم الخاص ، اتهم الصهاينة التصحيحيين برفض البحث في اقتراحات للوحدة ، وبذلك اظهروا « عدم قدرتهم على التصرف وفقاً للخير القومي ، وعن حبهم للأوضاع المأساوية ، بغض النظر عن انعكاسات ذلك على القضية التي يدعون احترامها »[١٦٠] .

في المقابل ، ادان التصحيحيون المبدأ « الاختياري » ، ووصفوه بانه « شنيع » و « وقح » ، عندما يتعلق الأمر بحياة الملايين[١٦١] . ونتيجة ذلك ، ظل الانشقاق متفاقماً طوال فترة الحرب .

٢ ـ الضغوطات العربية

كان واضحاً للعرب ومؤيديهم ،ولليهود ايضاً ، انه سيكون للولايات المتحدة دوراً رئيسياً في التنظيم النهائي لفلسطين . وكان العرب في الولايات المتحدة مجموعة صغيرة ، بالمقارنة مع اليهود . وكان معظمهم من مسيحيي لبنان وسوريا ، قدر عددهم بـ ١٠٤ آلاف سنة ١٩٤٣[١٦٢] . واظهر استفتاء جرى سنة ١٩٤٠ ، إن ١٠٧,٤٤٠ شخصاً لغتهم الأصلية العربية ، يقيمون في الولايات المتحدة[١٦٣] . وحتى لو اضفنا الى ذلك أولاد العائلات العربية ، والذين يتكلمون الانكليزية ، فإن العدد يبقى غير مهم ، بالنسبة الى

الخمسة ملايين يهودي في سنة ١٩٤٥[١٦٤] . وبرغم نقصهم العددي ، فإن العرب ومؤيديهم خاضوا حملة للتأثير على الرأي العام ، وحث الحكومة على تبني موقف مؤيد لمطالبة العرب بفلسطين .

كانت اولى هذه التنظيمات ، رابطة اللجنة العربية ـ الاميركية للديمقراطية ، التي شكلت في فلينت في ميتشيغان ، في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٣ . وكرست هذه المجموعة جهودها للدعاية ضد القضية الصهيونية ، وكانت من أهم نتائجها رسالة كتبها الشيخ . جوشيا . و . بيلي من كارولينا الشمالية ، جواباً على نداء من الناخبين اليهود الذين ايدوا قرار فاغنر ـ تافت . قال الشيخ بيلي انه لا يرغب في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، لكنه حذر من « حركة مضادة » اذا استمر الصهاينة في ضغطهم على الرأي العام لتأييد الكومنولث اليهودي . وشدد بيلي على اهمية الصداقة الاسلامية على استمرار نجاح الحرب ، وذكر انه في حال طالت الحرب ، نتيجة الهياج في الشرق الاوسط بسبب تأييد الاميركيين للمطالب الصهيونية : «فإن ردة الفعل ستكون أمراً سوف يندم عليه اليهود كثيراً »[١٦٥] .

كانت مؤسسة الشؤون العربية ـ الاميركية التي تأسست في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ ، في مدينة نيويورك ، ولها فروع في واشنطن وبوسطن وشيكاغو وديترويت وسان فرانسيسكو ولوس انجلوس ، ذات اهمية كبيرة[١٦٦] . وبرغم ان المؤسسة وصفت نفسها بأنها « تعليمية بحتة » . ملتزمة بتشجيع التفاهم والصداقة بين الولايات المتحدة والدول العربية ، فإن أدبياتها كانت مناهضة للصهيونية كما دلت مقالاتها ، ومحاضرتها التي بدأت تظهر في الصحافة ، على ان الهدف الحقيقي للمؤسسة هو التأثير على الرأي العام الاميركي . وحملت مطبوعتها « نشرة مؤسسة الشؤون العربية ـ الاميركية » ، مقالات تشير إلى أهمية الصداقة العربية بالنسبة للولايات المتحدة[١٦٧] . كذلك تم إصدار نشرة تتضمن مقالات وتقارير مناهضة للصهيونية ، توزع على اعضاء الكونغرس والمعلمين ، ورجال الدين ، ومنظمات عديدة[١٦٨] . وقد شددت المؤسسة عدم وجود أي ارتباطات خارجية لها ، وإنها اميركية صرفة . وكان رئيسها فارس معلوف وهو من مواليد الولايات المتحدة ، لكنه متحدر من اصل عربي ، اما امين السر الذي كان يعنى مباشرة بشؤون المؤسسة فكان اسماعيل الخالدي ، وهو مسلم من القدس ، وطالب في جامعة كولومبيا[١٦٩] .

وظهرت منظمة اخرى سنة ١٩٤٤ ، الصحافة العربية ـ الاميركية ، اصدرت مجلة « العالم العربي » (آراب وورلد) ، وهي مجلة فصلية يشرف عليها مواطنون اميركيون من

اصل عربي[١٧٠] . وكانت منبراً للمقالات المناهضة للصهيونية ، فنشرت في العدد الاول شهادة حتي أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ، ورسالة الشيخ بايلي . وتضمنت الاعداد اللاحقة مواد تاريخية ، وشعرية ، ومقالات ضد الصهيونية .

وجهة النظر العربية تم انتشارها اكثر واكثر عن طريق « لجنة العمل بين المسلمين » ، وهي جمعية تبشيرية وعضوة في مؤتمر البعثات الخارجية . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ ، نبهت الدكتورة غلوريام . وايزنر الى التخوف السائد في الشرق الاوسط من توسع الدولة اليهودية . وأشارت إلى أن العرب قدموا أكثر مما يجب لحل مشكلة اللاجئين ، وأوضحت انه يوجد حالياً وطناً قومياً لليهود في فلسطين ، وأن « المتطرفين » فقط يريدون تحويله إلى دولة يهودية صرفة . وقالت ان للمسيحيين التزامات تجاه اليهود[١٧١] .

د ـ سياسة ثلاثة رؤساء اميركيين تجاه فلسطين

كان جون آدامس أول رئيس يعبر عن الإهتمام الاميركي بالفكرة الصهيونية . وجدير بالذكر ان ثمة مجموعة غير يهودية طرحت في وقت ما فكرة وطن قومي يهودي في فلسطين . ففي سنة ١٨٩١ ، وقبل ست سنوات من ميلاد المنظمة الصهيونية ، قدمت مجموعة من المسيحيين يرئسها القس المشهور و . إي . بلاكستون ، إقتراحاً يدعو إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[١٧٢] . قُدم هذا الاقتراح بشكل نداء إلى الرئيس بنجامين هاريسون في ٥ آذار (مارس ١٨٩١ ، ووقعه عدد من كبار الشخصيات الأميركية ، من بينها القاضي ملفيل ، و فولير ، ورئيس مجلس النواب توماس إي . ريد ، والكاردينال جيبونس ، وج . بييربونت مورغان ، وجون . د . روكفلر ، وويليام روكفلر ، ورسل ساج[١٧٣] . وهكذا بدأت حملة طويلة لإنشاء وطن لليهود في فلسطين ، وتجميع قوى مؤثرة وفعالة في اميركا وراء مثل هذه الخطة .

في الفترة قبل ١٩٤٨ • حددت قرارات ثلاثة رؤساء اميركيين ، هم ، وودوورد ولسون وفرانكلين .د . روزفلت وهاري ترومان ، الأسس الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة الفلسطينية . لكن هذه السياسة لم تكن متعلقة بمنطقة فلسطين ، ولم تشمل الأغلبية الساحقة من سكانها الأصليين . لقد تناولت فقط الحركة الصهيونية والدول العربية .

١ ـ الرئيس ولسون وفلسطين

نما اهتمام الرئيس ولسون بالصهيونية ، بسبب الرجال الذين يحيطون به . فهو لم

يتعاطف فقط مع اهداف الصهاينة ، إنما اعتبر نفسه صهيونياً خلال المناقشات مع القاضي لويس د . براندیس ، والبروفسور فيليكس فرانكفورتر ، والقاضي جوليان و . ماك ، والدكتور ستيفن ، إس . وايز ، وآخرين من قادة الصهيونية الأميركية . وكان اهتمام ولسون بالصهيونية تطور قبل أعوام من مجيئه إلى البيت الأبيض .

ووثق الصهاينة بولسون بسبب تأثيره المهم على اعلان بلفور . فقد تبنى البريطانيون موقفه وموقف عدد من رجال الدولة الاميركيين ، وأخذوه في الإعتبار عند اعداد الاعلان . وناقش اللورد بلفور خلال زيارته للولايات المتحدة في ربيع ١٩١٧ هذا الموضوع مع القادة الاميركيين ، على الرغم من عدم وجود أي دليل على انه اثار المسألة مع ولسون[١٧٤] . إلا أن براندیس وآخرين تناولوا ذلك .

في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩١٧ ، نقل الكولونيل ادوارد هاوس الى الرئيس ، إن اللورد روبرت سيسيل نائب وزير الدولة للشؤ ون الخارجية ، بعث بالبرقية التالية : « لقد تم الضغط علينا هنا لاعلان تعاطفنا مع الحركة الصهيونية . وسأكون ممتناً اذا استطعتم التأكيد بطريقة غير رسمية بأن الرئيس يؤ يد مثل هذا الاعلان . . . » .

كان ولسون مستعداً لدعم إعلان بلفور ، وقدمت عدة مشاريع إلى البيت الأبيض . وكتب الكولونيل هاوس إلى ولسون بعد تلقيه تصريح اللورد روبرت سيسيل (في نفس التاريخ) : « هل اتخذت قراراً حول الرد على سيسيل في ما يتعلق بالحركة الصهيونية ؟ يبدو لي ان هناك مخاطر عديدة ، ولو كنت بريطانياً ، لكنت حذراً في الجزم بقوة في هكذا مسألة »[١٧٥] .

أجل ولسون جوابه للكولونيل هاوس شهراً كاملاً . إلا أنه رد بإيجاب : « وجدت في جيبي مذكرة أعطيتني إياها حول الحركة الصهيونية . إني لم أقل لك إني موافق على الصيغة المقترحة من قبل الطرف الآخر . لكني موافق ، وسأكون شاكراً اذا انت ابلغتهم ذلك »[١٧٦] . سر مئات الآلاف من اليهود ، في انحاء العالم عند صدور اعلان بلفور . وجرت احتفالات شعبية امام القنصليات الاميركية في روسيا وسالونيكا وسيدني وشنغهاي ، وتدفق سيل من برقيات الشكر الى ولسون من جميع ارجاء العالم ، وكأنه هو الذي اصدر الاعلان .

اعرب ولسون في ١٣ آذار (مارس) ١٩١٩ ، أي بعد ستة عشر شهراً ، عن تأييده العلني لاقامة كومنولث يهودي في فلسطين . بعد ذلك بنصف سنة ، اعاد ولسون تأكيد شعوره العام ، لكن من دون التزام واصح . في رسالة الى الحاخام ستيفن س . وايز ،

رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية العامة[177] . وكانت هذه الرسالة المؤرخة في ٣١ آب (أغسطس) ، تظهر موافقة ولسون التامة على اعلان بلفور ، لكنها كانت اكثر حذراً من البيان السابق . ولأن الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب مع تركيا ، تجنبت الرسالة على الأرجح ذكر أي خطوات أو أعمال محددة قد تقدم عليها الحكومة الاميركية ، من اجل تحويل الروح العامة للاعلان الى اعمال ملموسة ، فولسون لم يَعد التأكيد على فكرة كومنولث يهودي . إلا ان اشتراكه في الإعلان هو الذي وضع أسس السياسة الاميركية حيال فلسطين للمستقبل .

٢ ـ الرئيس فرانكلين د. روزفلت وفلسطين

كان فرانكلين د . روزفلت ، أول رئيس اميركي منذ ولسون ، يواجه عدداً من القرارات الصعبة بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة حيال فلسطين . فالصراع بين الضرورة العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية من اجل تهدئة العالم العربي ، وبين إدعاءات الصهاينة « الإنسانية » المدعومة ، بضغط سياسي واقتصادي ، لم يُحَلّ ابداً خلال إدارة روزفلت . وبسبب أهمية كسب الحرب ، لم يتمكن لا البيت الابيض ولا وزارة الخارجية من ان يصيغا سياسة واقعية للشرق الاوسط ككل . وكان احد اسباب ذلك ، الميل للنظر الى المنطقة كإحدى المسؤوليات البريطانية خلال الحرب . وعلى الرغم من النمو السريع للمصالح الاميركية ، فإن واشنطن لم تكن راغبة في تحمل مسؤولية القيادة . وكانت النتيجة ، محاولة تأجيل أي قرارات تتعلق بفلسطين الى ما بعد انهزام قوات « المحور » ، كي لا تتغير الأوضاع الحالية فيما الحرب مستمرة ، وعلى امل ان يتوصل العرب والصهاينة الى اتفاق يرضي الطرفين معاً في آن إلاَّ أنّ الصهاينة كانوا يعتقدون ان طلباتهم ينظر اليها بعين العطف. وقد تتم الموافقة عليها. لكن لا العرب ولا الصهاينة كانوا راضين، وبقيت المشكلة الاساسية بلا حل عند وفاة روزفلت.

خلال الحرب العالمية الثانية ، وفيما كانت الجيوش الالمانية تعبر افريقيا الشمالية ، كان الاهتمام بالاستقرار في الشرق الادنى يتزايد . وفي جواب على طلب من الرئيس روزفلت لإعداد رسالة تهنئة تقرأ في حفل عشاء على شرف حاييم وايزمن الذي كان في زيارة للولايات المتحدة في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ ، كتب وزير الخارجية هلّ على المسودة معلقاً « . . . اذا كان لا بد من إرسال أي شيء ، فليكن بلا لون على قدر الإمكان »[178] . وبدا ان الرئيس كان على استعداد لمناقشة تقدير وزارة الخارجية بوجوب إبقاء العالم العربي هادئاً . فالوضع الدقيق في الشرق الأوسط يجب ألا تخل به التصريحات المؤيدة للصهيونية .

كانت التقارير التي ترد من المنطقة تزيد من إحجام وزارة الخارجية عن إثارة العرب . وأصدرت بغداد والقاهرة برقيات ديبلوماسية ، أكدت فيها عدم ارتياحها لاستمرار التحرك الصهيوني في الولايات المتحدة . وورد أيضاً تحذير من السفير المصري في واشنطن ، الذي قدم إلى هلّ في ٣ شباط (فبراير) ١٩٤٣ ، مذكرة حول « أسف » العرب والعالم الاسلامي من جراء النشاطات الصهيونية ، وانعكاساتها المحتملة على المجهود الحربي للحلفاء في الشرق الأوسط[١٧٩] . في نيسان (ابريل) وأيار (مايو) ، عبر ملك السعودية ابن سعود عن اهتمامه بالقضية الفلسطينية . وفي رسالتين إلى الرئيس ، قال الملك انه مضطر الى تحذير الولايات المتحدة من تبني السياسة الصهيونية ، لكنه امتنع عن ذلك لعدم رغبته في إحراج الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة باتخاذ خطوات قد تزيد من الخلاف العربي ـ اليهودي . وقال أنه سيقدر الضمانات التي قد تتعهد بها واشنطن ، بأنها لن تتخذ أي خطوات بصدد فلسطين قبل إبلاغه مسبقاً[١٨٠] . في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٤٣ ، أرسل هلّ جواب روزفلت إلى ابن سعود ، عبر فيه عن امتنانه لصمت الملك وعن رغبته بتفاهم يهودي ـ عربي حول فلسطين قبل انتهاء الحرب . ووعد الرئيس في حال حدوث أي طارىء « بأنه لن يتخذ أي قرار يغيّر من الوضع الأساسي لفلسطين من دون إجراء مشاورات كاملة مع اليهود ، والعرب في آن »[١٨١] . وأعرب روزفلت مرة اخرى عن أمله في تقارب عربي يهودي في رسالة اخرى الى ابن سعود في حزيران (يونيو) : « يبدو من المرغوب فيه جداً ان يتوصل العرب واليهود المعنيين بالقضية الى تفاهم حبي بصدد الأمور التي تؤثر على فلسطين من خلال جهودهم الخاصة قبل نهاية الحرب »[١٨٢] .

أ ـ الجهود الاميركية من اجل سياسة عملية

ظلت الولايات المتحدة تبحث عن صيغة طوال سنة ١٩٤٣ . وناقشت وزارتا الخارجية البريطانية والاميركية في ربيع وصيف تلك السنة ، إقتراحاً قدمه الكولونيل هارولد هوسكينز ، بأن تعلن الأمم المتحدة انه لن يتخذ أي قرار نهائي ، حول فلسطين حتى نهاية الحرب ، وبعد مشاورات كاملة مع العرب واليهود . وافق روزفلت والبريطانيون على النص ، إلا أنه لم يصدر أي بيان ، بسبب معارضة وزارة الدفاع وتخوفها من أن يسيء ذلك إلى العرب[١٨٣] . وقرر روزفلت وتشرشل في اجتماعهما في كيبيك في آب (أغسطس) ، ان يبحثا الوضع في فلسطين كل شهر[١٨٤] .

في هذه الأثناء ، كان الرئيس منشغلاً بخطة اخرى . وأبلغ هوسكينز في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ ، بأنه يفكر في وصاية أوسع على فلسطين تضم يهودي ومسيحي

ومسلم ، يكونون الأوصياء المسؤولين الثلاثة[185] . وأخذت وزارة الخارجية هذه الخطة في الاعتبار ، إلا ان المسألة علقت بسبب شعور وزارة الخارجية آنذاك أنه من غير الممكن الجمع بين العرب واليهود على أسس ودية ، وأنه من الأفضل تفادي أي مجازفة بإثارة المشاكل ، عن طريق محاولة تسوية المسألة « قبل الأوان »[186] .

ان سياسة التأجيل والأمل في أن يتوصل العرب واليهود الى اتفاق ، تساعد على تفسير الأحداث في واشنطن ، بينما يقترب موعد انتهاء المهلة المحددة لـ « الورقة البيضاء » . ففي ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٣ ، كتب عضو الكونغرس صاموئيل ويس من بنسيلفانيا إلى الرئيس ، يطلب منه التدخل مع البريطانيين لالغاء « الورقة البيضاء » وفي رده في ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر ، قال روزفلت أن المسألة تحظى «بتفكير دقيق » ، وأن هناك عدة « صعوبات » و « نزاعات ومشاكل » برزت بشأنها . كما رفض الرئيس الموافقة على اصدار بيان اميركي - بريطاني حول فلسطين ، قدمه له وكيل وزارة الخارجية إدوارد ر . ستيتينيوس ، في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٤[187] . وكان البيان يتضمن :

١ - الوعد بإجراء مشاورات كاملة مع العرب واليهود قبل اتخاذ أي قرار.

٢- الترحيب باتفاق قبل نهايةالحرب .

٣ - التعهد بدرس الوضع الفلسطيني بعد انتهاء الحرب لإقامة « حل عادل ونهائي ومنصف لجميع الأطراف المعنية » .

٤ - تحذير ضمني من الحكومة البريطانية بأنها لن تسمح بتغيير الأوضاع بالقوة في الوقت الحاضر[188]) .

لم يتضح سبب رفض روزفلت لإصدار هذا البيان . فالنقاط الثلاث الأولى كانت مجرد إعادة تأكيد على موقفه هو ، في حين لا يمكن أن يكون لديه أي أعتراض على النقطة الرابعة . وكان ستيتينيوس مقتنعاً بأن بياناً مشتركاً كهذا ضروري « لتوضيح » الموقف ، ونصح روزفلت بالتحدث الى هوسكينز . كان ستيتينيوس ووزارة الخارجية راغبين في إبطال تأثير القرار المؤيد للصهيونية على العالم العربي ، والذي كان أمام الكونغرس آنذاك[189] .

في اي حال ، عندما حان موعد النظر في القرارات المؤيدة للصهيونية أمام الكونغرس ، اتخذت وزارة الخارجية موقفاً حازماً ضد مرورها . وكتب هلّ : « إننا نعتقد

في وزارة الخارجية ان تمرير هذه القرارات ، برغم انه لا يلزم الادارة ، قد يعجل بالنزاع في فلسطين ، وفي مناطق اخرى من العالم العربي ، مما يعرض القوات الاميركية إلى الخطر ، ويتطلب تحويل القوى عن أوروبا وعن مناطق القتال الأخرى »(١٩٠) .

نتيجة ذلك ، نقل مساعد وزير الخارجية لونغ هذه التخوفات إلى مجموعة من الشيوخ ، وتم إعداد مسوّدة مذكرة ليرسلها الرئيس إلى اعضاء الكونغرس ، مستعملاً نفوذه الشخصي للضغط لوقف تمرير هذه القرارات . إلا ان تطور الموقف لم يجعل من ذلك ضرورياً ، كون معارضة وزارتي الخارجية والدفاع نجحت في ايقاف اي عمل في المجلسين . أما المعارضة في الشرق الاوسط فكانت كلامية فقط ، ووصلت احتجاجات من العراق ومصر ولبنان وسوريا والأردن واليمن والمملكة العربية السعودية . وقد اكدت وزارة الخارجية لهذه الحكومات القلقة ، انه حتى لو تمت الموافقة على القرارات ، فإن هذا لا يلتزم الادارة . والحق الرئيس روزفلت ذلك بضمانات شخصية(١٩١) .

وفي رده على ابن سعود في ١٣ آذار (مارس) ، وعلى الملك عبد الله في ١٧ آذار(مارس) ، قال الرئيس « انه لن تُتَّخَذ أية قرارات من شأنها تغيير الوضع الأساسي في فلسطين من دون مشاورات كاملة مع العرب واليهود »(١٩٢) . وتسلمت كل من مصر واليمن رسائل مشابهة . في الوقت نفسه ، بعث رئيس مجلس النواب والشيوخ في العراق برسالة إلى سام رايبورن ، رئيس الكونغرس ، يشرح له فيها المخاطر التي تتعرض لها المصالح الاميركية في العالم العربي اذا تم تبني القرارات وقال رايبورن في ٧ آذار (مارس) : « أعتقد ان ذلك قد يؤدي حقيقة الى الخطر اذا لم نأخذ حذرنا . لكني اظن اننا نمسك بزمام الامور في المجلس » . وفي ضوء تصريحه للحاخامين وايز وسيلفر في اليوم نفسه ، جاء رد الرئيس على رايبورن في ٩ آذار (مارس) مهماً . وكتب روزفلت ان الرسائل من العراق كانت فقط جزءاً من « حجم الاعتراضات . . . وانها تظهر بوضوح ما يحدث اذا ما تدخلت الأوضاع الدولية الدقيقة في سياسات الأحزاب » . و كان « مسروراً » لأنه تم ضبط القرارات في المجلس(١٩٣)) .

لكن اذا كان روزفلت في ذلك الوقت ، وهو الاستراتيجي الدولي مهتماً بسياسات القوى ، فإن السياسات الداخلية اثرت بوضوح على موقفه من الحاخامين . فالرئيس روزفلت والحاخام وايز كانا صديقين لسنين عدة ، منذ عهد روزفلت كحاكم نيويورك بين ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ، وهذا ما سبب بعض اهتمام الحزب الديمقراطي بالانتخابات المقبلة(١٩٤) . كما ان ذلك قد يفسر لماذا وصف الرئيس نفسه بانه صهيوني

خلال اجتماعه بستالين في يالطا :

« قال الماريشال ستالين ان المشكلة اليهودية صعبة جداً ، وانهم حاولوا إقامة وطن قومي لليهود في بيروبيدجان ، لكنهم بقـوا هناك سنتين أو ثلاث ، ثم عادوا وتوزعوا في المدن . وقال ان اليهود تجار بالطبيعة ، إلا انه تم تحقيق الكثير بوضع مجموعات صغيرة في بعض المناطق الزراعية .

قال الرئيس انه يعتبر نفسه صهيونياً ، وسأله اذا كان الماريشال ستالين صهيونياً هو الآخر. أجاب الماريشال ستالين أنه صهيوني مبدئياً، لكنه أقر صعوبة ذلك»[١٩٥].

أيد وايز الرئيس بقوة في كل حملاته للرئاسة ، متحدثاً بأسمه في جميع انحاء البلاد[١٩٦] . وكان وايز مستشاره بالقضايا المتعلقة باليهود وفلسطين[١٩٧] . وكان الرئيس مستمعاً جيداً لوايز ، لكن وايز لم يكن دائماً راضياً عن روزفلت .

ب ـ روزفلت تحت الضغط العربي والصهيوني

استمر ضغط العرب والصهاينة طيلة فترة ولاية روزفلت وفي ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٤ ، اكد نائب وزير الخارجية ستيتينيوس من جديد على سياسة وزارة الخارجية « ان المسألة الفلسطينية ستحل بطريقة ترضي جميع الأطراف المعنية . . . » وذلك اثر لقاء مع وايز وسيلفر . واعرب عن امله في ان تفسح الاعتبارات العسكرية في المجال امام الاعتبارات السياسية[١٩٨] . من جهة اخرى ، اثار تضمين بند مؤيد للصهيونية في برامج الحزبين الرئيسيين احتجاجاً من قبل العراق ، مما دفع هلّ بأن يبلغ الرئيس انه من الأفضل ان يمتنع عن الادلاء بتصريحات خلال حملته الانتخابية ، لأن ذلك « يثير العرب ويخل بميزان القوى في فلسطين »[١٩٩] .

كان الرئيس لا يزال متردداً . وبعد الانتخابات اتفق مع ستيتينيوس على ابلاغ وايز انه « من غير الحكمة الحث على اعادة النظر في قرارات الكونغرس حول فلسطين في ذلك الوقت »[٢٠٠] . ولدعم موقفه من تأجيل القرارات مرة اخرى ، بعث الرئيس في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) إلى كل من وايز وسيلفر ، بسلسلة من الاحتجاجات على السياسة الاميركية ، نقلتها البعثة المصرية . وكانت هذه الاحتجاجات تتضمن رسائل من جمعية الاتحاد العربي ، ورابطة الشبيبة الاسلامية ، واللجنة التنفيذية للمؤتمر الدولي لاتحاد البرلمانيين العرب ، والشيع الصوفية الإسلامية ، واللجنة العليا للدفاع عن فلسطين[٢٠١] وعندما أبلغ ستيتينيوس روزفلت انه تكلم امام لجنة

الشؤون الخارجية ، ونصح بعدم التصديق على قرار تافت ـ فاغنر ، قال له الرئيس انه «احسن التصرف»[٢٠٢] .

وافضل تعبير عن افكار الرئيس ، جاء في مذكرة أرسلت إلى فاغنر في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤[٢٠٣] .

« . . . هذه هي المشكلة الوحيدة التي تواجه أي تحرك من قبل الكونغرس حيال فلسطين الآن . فهناك نصف مليون يهودي . ولربما أراد مليون آخر الذهاب أيضاً . هناك العديد من الألوان . . . الحسن ، .والسيء ، وغير المبالي .

على الجهة الأخرى من الصورة ، هناك نحو ١٧ مليون محمدي يريدون قطع أعناقهم ، يوم وصولهم . إن الشيء الوحيد الذي أريد تجنبه هو مجزرة ، أو وضع لا يمكن حله بالمحادثات » .

مع بداية سنة ١٩٤٥ ، بدأ روزفلت يفكر بوضع فلسطين بعد الحرب . وفي حديث مع وايز في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ، استطلع عن امكانيات البلاد الاقتصادية ، وناقش تخوفات العرب من تسلل اليهود الى البلدان العربية المجاورة لفلسطين ، وتساءل عن احتمال معارضة الاتحاد السوفياتي للدولة اليهودية[٢٠٤] . . وحاول وايز ان يطمئن الرئيس حول كل هذه النقاط :

١ ـ اذا تمت السيطرة على وادي الأردن ، فإن امكانيات البلاد الاقتصادية ضخمة ، إضافة الى ذلك ، فإنه قد لا يدخل في المستقبل القريب سوى مليون يهودي فقط ، وهذا عدد في حدود المعقول .

٢ ـ لا حاجة للتخوف من التسلل اليهودي الى الأراضي العربية . على العكس ، فإن اليهود في البلدان المجاورة سيهاجرون الى فلسطين .

٣ ـ بالنسبة للمعارضة السوفييتية المحتملة ، أشار الى حديث مع رئيس تشيكوسلوفاكيا بنز ، قال له فيها الاخير ان ستالين ابلغه ان السوفييت لن يعترضوا على إقامة دولة يهودية ، بشرط ان تتفق بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على تسوية[٢٠٥] .

كان روزفلت في الفترة الأخيرة من حياته يفكر في إنشاء دولة يهودية ، وفي تنمية اقتصاد البلدان العربية . ورأى الرئيس في هذين الهدفين مفتاح الشرق الاوسط المسالم[٢٠٦] . وحسب قول ويلز ، فإن روزفلت كان يشعر ان دولة كومنولث يهودي

ستكون مثالاً للتنظيم الاجتماعي ، الديمقراطي للدول المجاورة . الى جانب ذلك ، كان يأمل في امكانية اقناع سوريا ولبنان والأردن بميزات إقامة اتحاد فيدرالي مع فلسطين(٢٠٧) .

لكن هذا الجهد للتوفيق بين العرب وإقامة دولة يهودية فشل . وخلال لقائه مع ابن سعود في شباط (فبراير) اثر مؤتمر يالطا ، وجد روزفلت ان الملك ليس راغباً في أي من المكاسب الاقتصادية ، والاجتماعية التي اراد الرئيس تقديمها للعالم العربي ، اضافة الى ذلك ، عارض ابن سعود بشدة اية هجرة يهودية في المستقبل الى فلسطين . وحسب وزير العمل فرانسيس بيركنز ، قال ابن سعود ان العرب يفضلون الموت على تسليم اراضيهم لليهود . واضاف ان الكثير من الاحتكاك ، مع الأوروبيين مضر بشعبه(٢٠٨) .

اقنع هذا الجواب السلبي روزفلت ، بأنه من غير الممكن التوصل الى حل عن طريق ابن سعود . وفي طريق عودته من لقائه بالملك ، كتب ستيتينيوس الى روزفلت :

« . . . يجب ان تجتمع الى زعماء الكونغرس لاعادة النظر في مجمل سياستنا في فلسطين. وقال انه اصبح مقتنعاً الآن، بأنه في حال اخذت الأمور مجراها الطبيعي ، فإن حماماً من الدم سيهرق بين العرب واليهود.وخلص الى انه يجب ايجاد طريقة لمنع وقوع هذه الحرب »(٢٠٩) .

لقد اوضح ابن سعود ان العرب سيقاتلون ، وصدقه الرئيس . وهذا ما عناه روزفلت حين قال في أول آذار (مارس) بانه تعلم « عن الاسلام . . . والمشكلة اليهودية . . . خلال حديثه مع ابن سعود لمدة خمس دقائق ، اكثر مما كان ممكناً ان يتعلمه بتبادل دزينتين أو ثلاث من الرسائل »(٢١٠) .

عندما سمع الصهاينة برسالة الرئيس ، تراكضوا للحصول على ضمانات بأنه لم يتم التخلي عن قضيتهم . وقابل الحاخام وايز روزفلت في البيت الأبيض . وخرج من المقابلة مسلحاً بتصريح يقول فيه الرئيس : « لقد اوضحت موقفي من الصهيونية في تشرين الأول (اكتوبر) ، اني لم اغير موقفي ، وسأستمر في السعي لتحقيق متطلباتها في أقرب وقت »(٢١١) . كالعادة ، أدى ذلك الى زيادة الشكوك في الغايات الأميركية في العالم العربي . وفي ٢٣ آذار (مارس) وصلت رسالة من ابن سعود يهاجم فيها الصهيونية ، ويهدد بالحرب اذا ما تم تبني سياسة مؤيدة للصهاينة(٢١٢) . بعث

روزفلت ، بالرسالة الى وزارة الخارجية لكي ترد عليها ، محاولاً التنصل من هذه المهمة الشاقة . وفي ٥ نيسان(ابريل) ١٩٤٥ ، كررت وزارة الخارجية تعهدها بأنه لن يتخذ أي قرار ، من دون مشاورة العرب واليهود.واكدت للملك ان روزفلت لن يقوم بأي عمل عدائي للعرب(٢١٣) . وتمّ إرسال أجوبة مماثلة إلى إمام اليمن، والوصي على العرش العراقي، والرئيس السوري الذي طالب بجعل فلسطين دولة عربية(٢١٤) .

عندما توفي روزفلت ، لم يكن توصل بعد الى سياسة واضحة حيال فلسطين . فبمحاولته إرضاء العرب واليهود ، صار متهماً من قبل الطرفين . وتعثرت جهوده للتوصل الى حل وسط ـ اقامة دولة يهودية وتطوير العالم العربي . اقتصادياً ـ بموقف ابن سعود المتطرف بصدد فلسطين . ولم يكن من السهل ابداً اكتشاف حل للمعضلة الفلسطينية . فاحتمال توصل الفرقاء إلى تسوية سلمية كان أصعف مما تصوره روزفلت في البداية . فالحرب زادت من عزم العرب والصهاينة ، وتأجلت تسوية المشاكل إلى نهاية النزاع ، وإحراز نصر عسكري . وكتب سامنر ويلز أن الرئيس لاحظ مرة ، انه في حال فشل المفاوصات المباشرة بين العرب واليهود ، فإن الأمم المتحدة ستضطر الى إنشاء دولة يهودية ، وحمايتها بقوة الشرطة الدولية ، إلى ان تتمكن هذه الدولة من حماية نفسها بنفسها . ويبدو ان هذا كان اتجاه تفكير روزفلت في الفترة التي سبقت وفاته(٢١٥) . من جهة اخرى ، ليس من برهان مباشر من أي مصدر آخر ، يدل على ان هذه السياسة كانت معدة ومدروسة بجدية . فالرئيس روزفلت لم يتخل أبداً عن تعهده بإنشاء دولة يهودية . وقد كان على خلفه هاري ترومان ان يتخذ القرارات لجعل هذا الهدف حقيقة واقعة .

٣ ـ الرئيس ترومان وفلسطين

بعد وفاة روزفلت بثمانية أيام ، طالب الصهاينة الاميركيون بضمانات من خلفه ، بأنه لن يتخلى عن سياسة الحزب الديمقراطي والرئيس الراحل . وفي ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٥ ، استقبل ترومان الحاخام وايز ، الذي تناقش معه في الوضع المأساوي لليهود ، ضحايا الاضطهاد النازي . وقد شدد على الحاجة الى قيام دولة يهودية .

وكان وزير الخارجية ستيتينيوس لخص للرئيس استراتيجية الصهاينة واهدافهم ، مستبقاً اتصالاتهم به . فأشار إلى المصالح البعيدة المدى ، لكنه ميّز بين العطف الاميركي التقليدي على اليهود المضطهدين ، ومشكلة الاستيطان في فلسطين التي

« تشمل قضايا ابعد من مأساة اليهود في اوروبا »(٢١٦) . كما كتب وكيل وزارة الخارجية آنذاك جوزيف غرو ، ان الرئيس الراحل اعطى ضمانات للعرب أيضاً ، على الرغم من تعاطفه مع بعض الأهداف الصهيونية ، وان وزارة الخارجية نعتبر هذه الضمانات « كالتزامات نهائية »(٢١٧) . وكانت مذكرة غرو مرفقة بنص آخر رسالة بعث بها روزفلت الى ابن سعود قبل وفاته بأسبوع ، وبملخص لمحادثاته مع الملك(٢١٨) .

كان ترومان يدرك جيداً ان العرب يعارضون الاستيطان اليهودي . ومثله مثل العديد من الاميركيين ، كان منزعجاً لمأساة الشعب اليهودي في اوروبا(٢١٩) . وقد تصور ان مبدأ ولسون حول حق تقرير المصير ، كان مرتبطاً بوعد اعلان بلفور بوطن قومي .

وفي حين كان مع تطبيق حق تقرير المصير على الشعب اليهودي ، إلا انه بدا غير راغب في تطبيقه على الاكثرية العربية في فلسطين . في أي حال ، فإن نظرة ترومان الاساسية للوضع كانت ملونة بعطفه الشخصي العميق على الناجين من العنصرية الهتيلرية ، وبأعتباره إعلان بلفور « قانونياً » جداً . فهو لم يشك بمضمون هذه الوثيقة ولا بظروفها ، وافترض أن صدورها يعني « وعداً مقدساً . . . يجب الإبقاء عليه »(٢٢٠) .

في هذه الظروف ، لم يجد ترومان أي صعوبة في طمأنة الحاخام وايز . وأبلغ الزعيم الصهيوني ، انه يؤيد سياسة إدارة روزفلت حيال فلسطين ، ووعد ببذل كل ما في إمكانه من اجل تنفيذها(٢٢١) . ولم ير ترومان أي تعارض بين المصالح الاميركية والمصالح اليهودية في فلسطين . حين قال : « لقد ارتابني الشك حين قرأت السجل الكامل لبعض وجهات النظر والمواقف التي يتبناها « الصبية المراهقون في وزارة الخارجية » . وبدا لي انهم لم يكترثوا بما فيه الكفاية لما حصل لآلاف المشردين . ان شعوري هو انه في إمكاننا المحافظة على مصالح بلادنا البعيدة المدى ، وفي الوقت نفسه مساعدة ضحايا الإضطهاد البؤساء في العثور على وطن . واعتقد اني أوضحت ذلك تماماً للحاخام وايز قبل رحيله » .

هكذا ، ومنذ بداية ولايته ، اوضح ترومان انه ينوي المضي في نفس السياسة التي اتبعها الرؤساء الاميركيون السابقون حيال فلسطين : المساندة الاميركية لإنشاء وضمان أمن وطن يهودي في فلسطين .

أ ـ مراجعة السياسة الاميركية

في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٦ ، أصدر البيت الأبيض نص بيان للرئيس ترومان ، يستعرض فيه دور ادارته في الجهود التي تبذل للتوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية . وجاء فيه انه لا يستطيع مساندة خطة موريسون ـ غرابي[٢٢٣] . وكانت الخطة تهدف الى تنفيذ توصية « تقرير التحقيق » بإدخال مئة الف يهودي الى فلسطين ؛ عدم إقامة لا دولة يهودية ولا دولة عربية في فلسطين ؛ إنشاء مجلس وصاية ؛ إن تستعد الطائفتان للعيش معاً بسلام . وعارض ترومان الخطة ، كما قال ، بسبب « المعارضة التي نشأت بين اعضاء الأحزاب السياسية الرئيسية في الولايات المتحدة . . . في الكونغرس وفي كل انحاء البلاد . ووفقاً للمبدأ الذي حاولت ان اتبعه دائماً بتحقيق اقصى درجة من الوحدة داخل البلاد ، وبين العناصر الرئيسية للسياسة الاميركية الخارجية فأني لا أستطيع دعم هذه الخطة »[٢٢٤] .

كان ترومان لا يزال يأمل في تسوية يتم الاتفاق عليها . وقال ان حلّاً يتطابق مع اقتراح الوكالة اليهودية بالتقسيم سيلقى مساندة الرأي العام في الولايات المتحدة[٢٢٥] . في الوقت نفسه ، لم يستطع ترومان « أن يصدق أن الهوة بين الإقتراحات التي قدمت كبيرة إلى درجة عدم إمكانية ردمها من قبل ذوي العقل والنية الحسنة » . وبالنسبة إلى الاقتراحات الملموسة ، كرر تأييده للسماح فوراً بإدخال مئة الف لاجىء ، وعرض المساعدة الاميركية . كما تحدث عن تخفيف القيود على الهجرة في الولايات المتحدة وخارجها ، وانه يجب التوصل إلى حل عملي لفلسطين . واعلن عن رغبته في اقتراح خطة على الكونغرس « لمساعدة هذا البلد اقتصادياً من اجل تطويره » .

لم يلتزم رئيس الولايات المتحدة بمساندة خطة التقسيم ، اذ اكد ان اي « حل عملي » سيكون مقبولاً لديه . لكن بالنسبة اليه ، بقي اقتراح الوكالة اليهودية اكثر احتمالاً من أي حل عملي . وهكذا صار في امكان الصهاينة الآن أن يتطلعوا ، اكثر من أي وقت مضى ، الى دعم الولايات المتحدة . في حين لم يعد العرب يشعرون بأدنى رغبة في القبول بحل وسط ، بعدما تبين ان خطتهم لن تكون مقبولة على الأرجح .

وأكدت « النيويورك تايمز » ان البيان صدر مخالفة لرأي مجلس مستشاري الرئيس للشؤون الخارجية ، وتلبية لأولئك الذين كانوا يعملون للسيطرة على

الكونغرس[٢٢٦] . لعب هذا الموقف السياسي دوراً أساسياً ، مما دفع بحاكم نيويورك دووي إلى أن يدعو في ٦ تشرين الأول (اكتوبر) إلى إدخال « مئات الآلاف من اليهود » ، وليس مئة الف فقط ، وتحويل فلسطين الى كومنولث يهودي[٢٢٧] . لم تأتِ ردة الفعل العربية عنيفة . وبعث ابن سعود برسالة الى البيت الأبيض ، اتهم فيها اليهود بوضع مخططات ضد « البلدان العربية المجاورة . . . من دون حتى استثناء مدننا المقدسة . . . »[٢٢٨] . واعتبر ان تصريح ترومان أخل بوعود سابقة . وقال انه واثق من ان الشعب الاميركي لن يؤيد أي عدوان صهيوني ضد أي بلد عربي صديق ، لم يرتكب جريمة سوى الايمان بالعدالة والمساواة . وأن الولايات المتحدة لا تستطيع مساندة الحق والعدالة والمساواة في بقية انحاء العالم ، وانكارها ذلك للعرب في فلسطين . جواباً على هذا رد ترومان بأن تأييد الوطن القومي اليهودي كان دائماً من ضمن السياسة الأميركية . ونفى ان يكون « الزعماء اليهود المسؤولون » يهيئون لعدوان ضد البلدان العربية ، واكد ان بيانه في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) لم يخل السابقة ، بعدم القيام بأي عمل عدائي تجاه الشعب العربي ، والتشاور مع العرب واليهود قبل اجراء أي تغيير في الوضع القائم في فلسطين[٢٢٩] .

ب ـ تقسيم فلسطين

في ٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ طلب الوفد البريطاني من الأمين العام للأمم المتحدة إدراج المسألة الفلسطينية على جدول اعمال الدورة الشتائية للجمعية العامة . ومن اجل الإعداد لدرس القضية آنذاك ، طلبت بريطانيا « الدعوة الى جلسة خاصة للجمعية العامة في أسرع وقت ممكن ، لتشكيل لجنة خاصة وتقديم الإرشادات لها »[٢٣٠] .

تم تشكيل لجنة من احدى عشر دولة هي لجنة الأمم المتحدة الخاصة حول فلسطين (أنسكوب) . زارت اللجنة فلسطين ، وقدمت في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٤٧ . تقريرها إلى الجمعية العامة . وقد وافق معظم أعضاء (الأنسكوب) على تقسيم فلسطين إلى دولتين ، عربية ، ويهودية ، وعلى تدويل القدس[٢٣١] .

بدأت المناقشة الحادة حول التقسيم في الأمم المتحدة في وقت كانت الولايات المتحدة تدعمه بقوة . وفي معرض تعليقه على الضغوط الصهيونية التي مورست على البيت الأبيض ، قال ترومان : « لا أظن إني عرفت قبلاً مثل هذه الضغوط وهذه الدعاية التي استهدفت البيت الأبيض كما في تلك الفترة . لقد أزعجني وأضجرني

إلحاح بعض الزعماء الصهاينة ـ إضافة إلى دوافع وتهديدات سياسية . حتى ان بعضهم اقترح ان نضغط على البلدان المستقلة لتصوت بالايجاب في الجمعية العامة »[٢٣٢] .

وقال وكيل وزارة الخارجية روبرت لوفيت انه « لم يتعرض في حياته إلى مثل هذه الضغوط كما في الثلاثة أيام بين صباح الخميس ومساء السبت »[٢٣٣] .

وادعى سامر ويلز ان البيت الابيض كان معنياً مباشرة بالموضوع :

« في ضوء الأحداث الأخيرة ، من المهم أن لا يكون هناك أي سوء فهم للموقف الذي تبنته الولايات المتحدة . فقد تم الضغط بأمر مباشر من البيت الأبيض ، وبواسطة مسؤولين أميركيين بطرق مباشرة وغير مباشرة ، على الدول غير الاسلامية ، والتي عُرف انها كانت مترددة أو معارضة للتقسيم . لقد جند البيت الابيض عدداً من الوسطاء ، للتأكد من ان الأكثرية المطلوبة مضمونة في النهاية »[٢٣٤] .

ان الدول التي تم اختيارها كهدف ، كانت الدول الست التي عارضت التقسيم خلال مناقشة الجمعية العامة ، وهي هايتي ، الفيليبين ، ليبيريا ، الصين الوطنية ، اليونان ، وأثيوبيا . ونقل عن شركة (فايرستون للمطاط والدواليب) ، التي كان لها فرع في ليبيريا ، انه جرى الإتصال بها هاتفياً ، وطلب منها نقل رسالة إلى ممثلها في ليبيريا ، تأمره بالضغط على الحكومة الليبيرية للتصويت إلى جانب التقسيم[٢٣٥] . وأتصل حاكم سابق ديمقراطي وبارز ، وعلى علاقات جيدة بالبيت الأبيض ، شخصياً بحكومة هايتي ، وطلب منها أن تبلغ وفدها بتغيير اقتراعه[٢٣٦] . وقد بدلت هايتي وليبيريا موقفهما مباشرة قبل التصويت على التقسيم ، الذي جرى في الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ . كذلك فعلت الفيليبين واثيوبيا ، بينما امتنعت الصين عن التصويت . ومن بين الدول الست التي استهدفت ، وحدها اليونان تمسكت بقناعاتها . وكانت النتيجة النهائية ، الموافقة على التقسيم في الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، بثلاثة وثلاثين صوتاً مع القرار ، وعشرة ضده ، وامتناع ١٣ عن التصويت .

بعد تقاعده ، قدم الكولونيل وليام أ . إيدي ، تفاصيل أخرى عن الطبيعة السياسية لموقف الحكومة الأميركية من فلسطين ووصف عملية استدعاء اربعة ديبلوماسيين أميركيين من الشرق الأوسط إلى واشنطن ، وكيف تم اختيار السفراء في مصر ولبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية ، إضافة الى القنصل العام في فلسطين

المنتدبة ، لإبلاغ الرئيس ترومان رأيهم في انعكاسات السياسة الاميركية على فلسطين . كان الناطق باسم المجموعة ، جورج وادسوورث ، وقد تحدث لنحو عشرين دقيقة ، مشدداً على الضرر الذي سيلحق بالمصالح الاقتصادية الاميركية ، اذا ما استمرت الولايات المتحدة في سياستها المعادية للعرب في فلسطين . بعد انتهائه ، اجابه ترومان بوضوح محاولاً تلخيص موقفه : « أيها السادة ، إني آسف ، اذ يجب عليّ أن ألبي مئات الآلاف من التواقين لانتصار الصهيونية . فأنا ليس لديّ مئات الآلاف من العرب بين ناخبي »[٢٣٧] .

استمر الضغط اليهودي على البيت الأبيض ، وطالبت الشخصيات والمجموعات ترومان ، بأسلوب عاطفي بأن يضع العرب عند حدهم ، أن يمنع البريطانيين من مساعدة العرب ، وأن يقدم جنوداً أميركيين »[٢٣٨] . وقد اوضحت البلبلة وحمام الدم في فلسطين اللذان تليا قرار الأمم المتحدة ، ان التقسيم لن يطبق إلا باستعمال القوة ، وهذا ما رحب به فرانكلين د . روزفلت جونيور ، وسامنر ويلز ، وهربرت ليهمان ، وعدد من مؤيدي الصهيونية .

شعر العسكريون الاميركيون ان وجود القوات الاميركية في المنطقة يخدم السوفيات فقط . فوجدو قوات اميركية يضع الولايات المتحدة في موقف مؤيد لبرنامج معادٍ للعرب، مما سيظهر الاتحاد السوفياتي وكأنه الصديق الحقيقي والوحيد للقومية العربية في مواجهة الصهيونية[٢٣٩] . لهذه الأسباب وغيرها ، تزايد نشاط وزير الدفاع فوريستال من اجل منع نشوء وضع كهذا . وفي ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ، تحدث فوريستال مع الحاكم دووي حول ابقاء فلسطين خارج السياسات الحزبية . فقال دووي انه متفق من حيث المبدأ مع فوريستال ، إلا انه يشك في ان يتقيد الديمقراطيون بقرار كهذا[٢٤٠] . وازداد اهتمام وزير الدفاع بعد تصريح السيد جينينفز من شركة سوكوني فاكوم ، بأن عدة شركات نفطية قررت وقف العمل في المصافي العربية ، بسبب الأوضاع المضطربة في فلسطين[٢٤١] . وقد فشلت محاولات فوريستال مع الجمهوريين ، كما فشلت مع اعضاء حزبه . لكن فوريستال اقتنع في الوقت نفسه بخطورة الوضع ، وأن ذلك يتطلب محاولة من قبل وزير الخارجية لتأمين اتفاق الحزبين حول هذه المسألة . ووافق نائب وزير الخارجية لوفيت[٢٤٢] .

زار فرانكلين د . روزفلت جونيور فوريستال لتهدئته ، وحذره من أن فشل تنفيذ التقسيم سيضر بالديمقراطيين في بعض الولايات الرئيسية . وقد اجاب فوريستال:

« أن الوقت حان لكي نفكر في اننا قد نخسر الولايات المتحدة »[٢٤٣] . وأبلغ فوريستال روزفلت أن الوسائل التي تم بها تأمين صدور قرار التقسيم تشكل فضيحة ، إلا أن روزفلت لم يكن على علم بها[٢٤٤] .

عملت المصالح النفطية ضد التقسيم ، مما أدى إلى التخوف من وقف تدفق البترول[٢٤٥] . وقد دفعت هذه الشكوك بالإدارة إلى أن تصدر قراراً في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ ، يمنع شحن الأسلحة إلى مناطق النزاع في الشرق الأوسط . وتحرك الصهاينة لفك هذا الحظر ، الذي لم يوقف بالفعل شحنات الأسلحة الغيرَ قانونية من المرافىء الأميركية إلى فلسطين[٢٤٦] . بدلت الولايات المتحدة موقفها من تأييد التقسيم الى الوصاية ، في فلسطين . وكان هدف هذا التبديل المماطلة ريثما تتم محاولة جديدة للصلح . وبدا ذلك واضحاً من خلال الموقف الاميركي في مجلس الأمن في بداية سنة ١٩٤٨ ، حين عبر المندوب الأميركي أوستن عن أمله في ان يتم التوصل إلى اتفاق بين العرب واليهود وبريطانيا ، من دون تدخل خارجي . كان الإتفاق أبعد من أي وقت مضى ، وبدت القوة وحدها قادرة على تنفيذ التقسيم . وبرغم بداية العنف ، استمرت الولايات المتحدة في رفض تقديم توصية الى مجلس الأمن حول الخطر المحدق بالأمن والسلام في فلسطين .

حيال ابتعاد الموقف الاميركي عن فرص التقسيم ، بدأت الوكالة اليهودية تسعى للوصول إلى الرئيس الاميركي . وفي ٤ آذار (مارس) ١٩٤٨ ، استقبل ترومان وايزمان وإيدي جاكوبسون أحد اعضاء جمعية (بناي بريث) ، برغم قرار الرئيس بتجنب اللقاء مع الصهاينة[٢٤٧] . وفي الأمم المتحدة ، قال أوستن ان خطة التقسيم لا تلزم الأمم المتحدة ولا أي من اعضائها ، وأنه تمت الموافقة عليها فقط على افتراض أن كل اجزائها ستنفذ في آن . وبما ان ذلك مستحيل الآن ، فإن مهمة الأمم المتحدة هي إعادة النظام والسلام. ولذلك اقترح وصاية مؤقتة تحت اشراف مجلس وصاية. وقال ان إجراء كهذا سيبعد التهديد بالعنف، ويمكّن العرب واليهود من التوصل الى اتفاق حول البلاد في المستقبل. وذكر ان الوصاية لن تضر بالتسوية السياسية المحتملة. وفي انتظار جلسة خاصة تعقد حول الوصاية، اقترح أوستن أن توقف لجنة فلسطين جهودها لتنفيذ التقسيم[٢٤٨].

هم مؤيدو التقسيم في الولايات المتحدة الحكومة ، بالتخلي عنهم . ولتوضيح الموقف الاميركي ، اعلن ترومان في ٢٥ اذار (مارس) ان الوصاية لم تقترح كبديل

عن التقسيم ، لكنها مسعى لملء الفراغ الذي تركه انتهاء الانتداب ، قال : « لسوء الحظ ، أصبح واضحاً ان خطة التقسيم لا يمكن ان تنفذ بالوسائل السلمية . اننا لا نستطيع تحمل مسؤولية فرض هذا الحل على الشعب في فلسطين ، بإستعمال قوات اميركية . سواء على الصعيد القانوني ، أو على صعيد السياسة الوطنية . لقد اعلنت بريطانيا نيتها الثابتة ، بالتخلي عن الانتداب في فرنسا في ١٥ آذار (مارس) . واذا لم يتخذ اجراء سريع فوراً ، فإنه لن يكون هناك سلطة عامة في فلسطين قادرة على حفظ القانون والنظام في ذلك التاريخ . وسيسيطر العنف وسفك الدماء على الأراضي المقدسة ، وستكون النتيجة الحتمية لذلك ان القتال سيعم على نطاق واسع بين شعوب هذه البلاد . وقد يمتد هذا القتال الى كل الشرق الأوسط ، وقد يؤدي الى نتائج مصيرية تتعلق بالسلام في العالم »[٢٤٩] .

عليه ، قدمت الولايات المتحدة قرارين الى مجلس الأمن ، الأول يدعو العرب واليهود الى عقد اجتماع في مجلس الأمن للاتفاق على الهدنة ، والثاني يطلب من مجلس الامن الدعوة الى جلسة خاصة للجمعية العامة . وتم تبني القرارين من قبل مجلس الأمن خلال يومين[٢٥٠] . وفشلت المحاولات الأميركية لإيجاد صيغة للوصاية ـ في الحصول على التأييد في الجمعية العامة . واندفع العرب واليهود في حرب واسعة النطاق ، ولم تجدِ نفعاً جهود مجلس الامن لتأمين الهدنة .

ج ـ الاعتراف بدولة اسرائيل

مع اقتراب موعد نهاية الانتداب في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، استمر الزعماء الصهاينة في الاعداد لاعلان دولة مستقلة . وقررت الوكالة اليهودية مواجهة العالم « بالواقع » ، رافضة الاذعان للوصاية المقترحة . وابلغ وايزمان الرئيس ترومان في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ ، ان خيار اليهود هو ببساطة « بين اعلان الدولة أو الزوال » .

وفي ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، تلقى ترومان رسالة من وايزمان يبلغه فيها تشكيل الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية في منتصف ليل ١٥ أيار (مايو) ، ويقترح ان تبادر الولايات المتحدة وتعترف بأحدث ديمقراطية في العالم[٢٥١] . وخلال ساعات قليلة ، كانت الولايات المتحدة أول حكومة تعترف بدولة اسرائيل[٢٥٢] . وهناك روايتان لكيفية حدوث ذلك . تقول احداهما ان الرئيس كان مؤيداً لاقتراح وايزمان ، لكنه استشار وزير الخارجية مارشال قبل القيام بأي مبادرة . إلا أن الأخير كان

معارضاً . وقد استطاع مارشال بصعوبة اقناع ترومان بعقد اجتماع لمناقشة الأمر ، بعد ان استعان بعدد من مستشاري البيت الأبيض ، من بينهم كلارك كليفورد وديفيد نيلز . حضر الإجتماع مارشال ، ولوفيت ، وكليفورد ، وترومان ، وأحد الإختصاصيين من وزارة الخارجية . قال كليفورد انه بما أن ترومان أيد وجود دولة يهودية ، وبما انها وجدت الآن ، فيجب الاعتراف بها . واعتقد مارشال ان المسألة يجب أن تحل على أساس خطة ، وليس سياسة . وانتهى الاجتماع بوقوف ترومان الى جانب وزارة الخارجية . إلا أن الاعتراف تم في اليوم التالي ، بسبب قرار سياسي اتخذ في وزارة الخارجية بالإعتراف بإسرائيل خلال أيام ، لكن كليفورد ضغط على ترومان لإعلان الاعتراف المتفق عليه فوراً[٢٥٣] .

اما الرواية الأخرى التي ذكرها فوريستال في مذكراته ، فتقول ان القرار أبلغ لمارشال ولوفيت في اجتماع البيت الأبيض ، وانه اتخذ في ١٢ أو ١٣ أيار (مايو)[٢٥٤] .

لم يتوقف دور ترومان في قيام دولة إسرائيل عند الاعتراف . فقد وعد بأن تلتزم الولايات المتحدة بضمان بقاء وأمن دولة إسرائيل . وأعاد جميع الرؤساء الأميركيون التأكيد على هذا الالتزام مذ ذاك .

طوال هذا الوقت ، لم يكن هناك سياسة اميركية تجاه الشعب الفلسطيني . كان يُنظر الى الفلسطينيين وكأنهم شعب غير موجود . وقد تعاملت السياسة الاميركية اساساً مع الصهاينة والدول العربية . وهي قد تعاملت مع فلسطين ومع الخطط الرامية الى إقامة وطن قومي لليهود في هذا البلد ، من دون تعريض المصالح الاميركية في العالم العربي للخطر . اما الفلسطينيون ، فكان ينظر اليهم كعائق في طريق الخطط المرسومة في اعلان بلفور وضماناته . وكان يتم ذكر الفلسطينيين فقط باعتبارهم السكان « غير اليهود » ، في حين كانوا يشكلون ٩٥ في المئة من أهالي البلاد . هذا الحق الذي روج له ولسون ، ودافع عنه بحماس امام جميع شعوب الامبراطوريتين الهنغارية ـ النمساوية والعثمانية والتي كان الفلسطينيون جزءاً منها .

حواشي الفصل الثاني

Frank Manvel, **The Realities of American Palestine Relations.** (Washington. D. C. Public Affairs Press, 1949) pp. 88- 89. (١)

Salo W. and Jeanette M. Banon « Palestinian Messengers in America » **Jewish Social Studies,** V. (1943), pp. 115 - 162, 225 - 266 . See also Hymm Grinstein. **The Rise of the Jewish Community of New York: 1654 - 1680,** (Philadelphia: Jewish Publication Society of America 1945 , pp. 440 - 465. (٢)

Ibid. (٣)

Hurewitz, **Middle East Dilemma,** (New York: Harper and Brothers 1953), p 107. (٤)

Rufus Learsi, **The Jews in America: a History,** (Cleveland and New York: World Publishing Co., 1954), pp. 110 - 120. (٥)

David philipson, **The Reform Movement in Udaism**, (New York: The Macmilan Co., 1907) , pp. 491 - 492. (٦)

Israel Cohen, **The Zionist Movement,** (New York. Zionist Organization of America 1964), p. 77. (٧)

Learsi, **op**, . **cit**, . p. 235 (٨)

Hurewitz, **op**, . **cit**.,pp. 106 - 109 See also Leland J. Gordon, **American Relations with Turkey, 1830-1930: An Economic Interpretation** (Philadelphia University of Pennsylvania press, 1932), pp. 211-244. (٩)

Hurewitz, **op. cit.**, And Leland J. Gordon . **American relations with Turkey**, 1830-1930: An Economic interpretation (Philadelphia University of Pennsylvania press, 1932) pp. 211-244 (١٠)

The activities of the center are described in Francis Boardman's « Civilian Requirements From War to Peace: The Middle East Supply Center» **Department of State Bulletin,** IXXX(December 23, 1945) pp,. 994 - 999. (١١)

Department of State Bulletin, VII (January 16, 1943), p. 76) (١٢)

U. S. , President, Seventh Report to Congress on Lend Lease Operations December. 1942,(Washinton : U. S. Government). (١٣)

George Lenczowski, **Russia and the West in Iran: 1918 - 1948** (Ithaca, N. Y. Cornell University Press. 1949) pp. 273 - 276. and James Landis. Middle East Challenge. **Fortune** XXXII(September 1945), pp. 161 - 164, 176 - 188. (١٤)

Raymond F. Mikesell and Hollis B. Chenery. **Arabian Oil: America's Stake in the Middle East** (Chapel Hill, North Carolina: University of north Carolina Press, 1949) , pp. 46 - 47. (١٥)

The group included the Atlantic Refining Co. Gulf oil of Pennsylvania, Pan American (١٦)

Petroluim and Transportation Standard Oil of New york, and Standard oil of New Jersy.

(١٧) Hill Leonard M. Funning **American Oil Operations Abroad**, (New York Mc Graw Book. Co.. 1947). p. 9.

(١٨) Fanning. **op. cit** . p. 92 and Mikesell and Chenery. **op. cit** . pp 49 - 50

(١٩) Mikesell and Chenery. **op. cit**., p 181

(٢٠) **Ib** . pp 52 - 53

(٢١) Fanning. **op. cit**., pp 92 - 93

(٢٢) Production in Commercial quantities did not begin in Kuwait until 1946 Mikesell and Chenery . **op. cit**., p. 51.

(٢٣) **Ibid.** p 182

(٢٤) **Ibid** P 181

(٢٥) Ibid., p 16.

Herbert Feis. **Seen From E. A.** (Newu York Alfred Knoph. Inc 1947), pp 95 - 98

J C. Hurewitz. **A. Struggle for Palestine.** (New York; Harper and Bros 1952) pp 176-177

Mikesell and Chenery. op Cit . pp. 132-133. انقطعت يرادات البلاد بسبب التوقف خلال حرب الحج الى المدن المقدسة

(٢٩) Feis. **Op. cit.**, pp 105 - 109

(٣٠) كانت اللجنة الادارية تضم ممثلين عن وزارات الخارجية، والدفاع، والبحرية اضافة الى مدير النفط للحرب Feis. **op. cit.**, **p. 121.**

(٣١) كانت الشركة تضم ممثلين عن دوائر الخارجية، والدفاع، والبحرية، اضافة الى مدير الاقتصاد الخارجي للحرب.

(٣٢) **New Palestine**, Vol II (January 13, 1922), p 194

(٣٣) S.J Res. 191, 67th Congr 2nd Session, Congressional Record, Vol LXII, Part 5, p. 5376 وقد احيل هذا فورا الى لجنة الشؤون الخارجية

(٣٤) The New York Times, April 14, 1922, p 16

(٣٥) **Ibid.** May 7, 1922, Section 2, p. 6. في الحقيقة كان لودج يواجه صعوبات في حملة سنة ١٩٢٢ وجاء في قصة حياته: «كان نفوذ لودج قد خف في الواقع في مسقط رأسه. وبدت حملته الانتخابية صعبة بالنسبة اليه. وفي يوم الانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر)، حصل على ٧١٤٥ صوتا فقط، اي اقل بـ ٥٠ الف صوتا من خصمه الجمهوري لمنصب الحاكم» Karl Shriftgiesser. **The Gentleman from Massachusetts: Henry Cabot Lodge** (Boston: Little, Brown and Co., 1944), pp 358-359.

(٣٦) اكد ليبسكي، في حديث نسب اليه، ان فيش تبنى فكرة القرار من عولدبرغ وفي رسالة الى الكاتب بتاريخ ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٣، ذكر فيش ان جارج ماك والحاخام واير ساعدا في كتابة مسودة نص القرار

(٣٧) H Con. Res. 52 . 67 th Congress, 2nd Session . Printed in the **New York Times** April 5, 1922, p. 3.

(٣٨) **Establishment of a National Home , etc.**, op cit., p. 10

(٣٩) أشاروا أيضاً الى ان صيغة لودج تضمنت تعبير «الوطن القومي» في المادة الثانية من مسوّدة القرار حول فلسطين، بدلاً من «وطن قومي»، وهو تعبير قرار بلفور وكان هذا مهمًا بالنسبة الى اليهود الذين عارضوا القرار واعتبروه صنعة للقومية اليهودية

(٤٠) See **Establishment of National Home, etc., op. cit** p. 11 and Letter from William Phillips of the Department to George Christian, secretary to Presiden Harding, September 2 3111/ 1922, in National Archives, State Department File 867, No. 01

(٤١) Frank Manuel, **The Realities of American - Palestine Relations,**(Washington, D C. Public Affairs Press, 1040) P. 271.

(٤٢) Hughes, O. Curtis, in National Archives, State Department File

(٤٣) National Archives, State Department File 867, N. 01/214

(٤٤) **Ibid.** File 857 N. o1/227, 867 N. 01 2800 and 867 N o1/119.

(٤٥) **Palestine,** Vol. 1 (feb. 1944) , pp. 6 - 7.

(٤٦) كان هناك الشيوخ ، لودج، ماككمر، بوراه، براندیجي، جونسون، موزیز، كيلوغ، ماككورميك، ووادسوورث، جمهوريون. وكان هيتشكوك، ويليامز، سوانسون، بوميرين، بيتمان، وشيلدز، ديمقراطيون.

(٤٧) **The 20 the Anniversary of the Joint Palestine Resolution of the Congress of the United States** (1922 - 1942) , (Washington, 1042), p. 1.

(٤٨) **The New York Times,**. May 7, 1922. Section 2, p. 6.

(٤٩) New Palestine , Vol. 2 (May 5 , 1922), p. 280 ; Congressional Record, Vol LXII, Part 6, p. 6240, May 3, 1922.

(٥٠) **Palestine,** I (feb. . 1944) , p. 7.

(٥١) **Nea Palestine**, Vol. 2 (April 28, 1922) , p. 263.

(٥٢) Establishment of a National Home etc., **op. cit.,** p.1 «كل ما ارغب فيه هو دراسة هذا القرار فوراً، وأما التصويت معه أو ضده في الجلسة اليوم»

(٥٣) Manuel **.op. cit.,**. p 169. أشار الى ان ولسون سمح بالاعلان ، لكن من دون ان يوافق عليه بصورة خاصة مسبقاً

(٥٤) **Establishment of a National Home, etc., op. cit**., p. 102.

(٥٥) **Ibid.**, p. 10

(٥٦) **Ibid**., P. 46.

(٥٧) **Cogressional Record,** Vol. LXII, part 10, p. 9799.

(٥٨) See **New Palestine** II(May 5, 1922), pp. 280 - 281).

(٥٩) **Ibid**., II (April 14, 1922) , P. 230.

(٦٠) See letter from the Department to Duke Cristianson, Harding's secretary, National Archives, State Dept. File 867: N.01. / 311A. See **Abid**.. file 867N.01 / 199 من اجل مذكرة صدرت عن قسم الشرق الادنى تشير الى ان المعاهدة الاميركية - البريطانية التي كانت آنذاك قيد البحث، قد تتأثر في مجلس الشيوخ اذا لم يتم توقيع القرار

(٦١) **The Statutes-at-Large of the United States of America,** Vol. LXII, part 1, (Washington D.C : U.S. Govt. Printing Office, 1923), p. 1012.

(٦٢) Michael E. Jansen, **The United States and the Palestinian People**, (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1970), 12-13.

(٦٣) **Ibid.,** p. 13.

(٦٤) **The American Zionists Emergency Concil. A Report of Activities 1940-1946.** (New York: 1946) pp. 11-12. And Elihu D. Stone, «The Zionist Outlook in Washington» **New Palestine,** XXXIV (March 17, 1944), p. 305.

(٦٥) H. Res. 418, 78th Cong., 2nd session, **Congressional Record,** Vol. 10, part 1, p. 856. Representative **Ranulf** Compton, Republican of Connecticut, introduced an identical resolution as the Wright: H. Res. 419, in **Ibid.**; the Wagner-Taft Resolution was S. Res. 247.

(٦٦) U.S. Congress, House Committee on Foreign Affairs, **Hearings on** H. Res. 418 and H. Res. 419, Resolutions relative to the **Jewish National Home in Palestine**. 68th Congress, 2nd session (Washington: U.S. Govt. Printing Office, 1944).

(٦٧) **Ibid.**, p. 315.

(٦٨) إن المعاهدة الاميركية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٤ هي اتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، يلزم الاخيرة بتأمين «الموافقة» الاميركية قبل اي تغيير في شروط الانتداب على فلسطين . كما يلزم الاتفاق ادارة الانتداب بعدم التمييز ضد المصالح التجارية للولايات المتحدة او مصالح المواطنين الاميركيين لمزيد من البحث حول المعاهدة الاميركية ـ البريطانية انظر : **Foreign** Relations of the United States, 1921, Vol II (Washington, D.C.: U S. Govt. Printing Office, 1935), pp. 106-ff. and 1924, vol II, pp. 197-222.

(٦٩) **U.S. Congress, Hearings on H. Res. 418, and H. Res. 419, op. cit,.** p. 122.

(٧٠) **Ibid.**, p. 204.

(٧١) **Ibid.**, p. 276-277.

(٧٢) **Ibid.**, pp. 240-243.

(٧٣) **Ibid.**, p. 288.

(٧٤) **Ibid.**, p. 291.

(٧٥) **J.T.A. Bulletin,** Feb. 18, 1944, p. 2.

(٧٦) **Ibid.**, Feb. 24, 1944, p. 2.

(٧٧) **Ibid** , March 5, 1944, p. 1.

(٧٨) **Ibid.**, March 6, 1944, p. 1; March 7, 1944, p. 1; March 8, 1944. p. 1

(٧٩) Stimson's letter to Bloom in **Supplemental Statements to Hearings on H. Res. 419, etc.** (Washington: U.S. Govt. Printing Office, 1944), p 2. The vote in the committee was II to 3 to postpone. **J.T.A. Bulletin,** March 1944, p. 2.

(٨٠) **J.T.A. Bulletin,** March 10, 1944, p. 1.

(٨١) **New Palestine,** XXXIV, (March 17, 1944), pp. 312-313.

(٨٢) **J.T.A. Bulletin,** March 22, 1944, p. 3.

(٨٣) **Ibid.**, March 31, 1944, p. 1.

(٨٤) **Ibid.**, May 17, 1944, p. 2.

(٨٥) The **New York Times**, June 28, 1944; July 21, 1944.

(٨٦) **Ibid.**, October 13, 1944; October 16, 1944. Bovt.

(٨٧) **Information Bulletin of American Council for Judaism,** (August 1,1944),pp.1-3.

(٨٨) Ruben Fink (Ed.), **America and Palèstine.** (New York: American Zionist Emergency Council, 1944), p. 390, and Arthur Lourie, «The American Zionist Emergency Council» **Palestine Yearbook**, I. (1945), p. 369.

(٨٩) **The New York Times,** November 22, 1944, p. 1. and **J.T.A. Bulletin,** December 3 1944, p. 4.

(٩٠) **Ibid.**, September 20, 1944, p. 1.

(٩١) **Ibid.**, October 16, 1944, p. 3.

(٩٢) **Ibid.**, H. Report 1997, 78th Congress, 2nd Session, **Congressional Record,** Vol. XC, part 7, p. 8648.

(٩٣) H. Report 1997, 68th Congress 2nd Session. **Congressional Record Vol. XC, part 7, p. 8648.**

(٩٤) **J.T.A. Bulletin,** December 12, 1944, p. 1.

(٩٥) **The New York Times,** December 17, 1944, p. 1.

(٩٦) Hisham Sharabi, **Palestine and Israel The Lethal Dilemma,** (New York: Pega Sus, 1969), pp. 19-33.

U.S. Congressional Record, 79th Congress, first session, 1945, part 1, p. 1964-1991. (٩٧)
Ibid., p. 1964. (٩٨)
Ibid ., part 2, p. 2074. (٩٩)
Ibid., part 2, p. 2800. (١٠٠)
Ibid., part 2, p. 2200. (١٠١)
U.S. Congressional Record, 79 the Congress 1st session, 1946, part 3, p: 6375 (١٠٢)
Ibid., p. 6376. (١٠٣)
Ibid., part 1, p. 295. (١٠٤)
U.S. Congressional Record, 80th Congress, 1 st session 1947, part 7, p. 10060. (١٠٥)
Ibid., part 7, p. 11652. (١٠٦)
Ibid., part 7, pp. 11653-11657. (١٠٧)
Ibid., pp. 11653-11655. (١٠٨)
Ibid., 2nd session, 1948, part 1, p. 169. (١٠٩)
Ibid., part 1, p. 204. (١١٠)
Ibid., part 1, p. 1033. (١١١)
Ibid., part 2, p. 1385 (١١٢)
Ibid., part 4, p. 4690. (١١٣)
Ibid., part 5, p. 6354. (١١٤)
Nathan Schachner, **The Price of Liberty: A History of the American Jewish Committee** (New York: American Jewish Committee, 1948), pp. 217-218. For Wolf's activities see Simon Wolf; **The President I Have Known from 1860-1918** (Washington, D.C. 1918). (١١٥)
The Maccabean, III (1911), p. 139, and XXXI (1912), p. 27. (١١٦)
Wolf, **op. cit.** pp. 292-293, 317-318, and **Congressional Record** Vo. 1 XLVIII, part 1, December 21, 1911, p. 600. (١١٧)
Quoted in Manuel, **op. cit.**, p. 113. (١١٨)
A **formal** reply was apparently not sent. **Ibid.**, p. 115. (١١٩)
Ibid., p. 114. (١٢٠)
American Jewish Yearbook, 1919-1920, (Philadelphia; Jewish Publication Society of America, 1919) p. 327, The Jewish population was now more than 3,000,000. **Ibid.**, p. 601. (١٢١)
For example see **The American War Congress and Zionism** (New York: Zionist Organization of America, 1919). (١٢٢)
In addition to Brandeis, Rabbi Stephen Wise and Felix Frankfurter enjoyed Wilson's confidence. All were active in Democratic Party affairs. (١٢٣)
See Manuel, **op. cit.**, pp. 119-169, and Abler, **op. cit.**, pp. 303-334. (١٢٤)
Ibid. (١٢٥)
Abler, **op. cit.**, pp. 306-307, and Manues, **op. cit.**, p. 169. (١٢٦)
Manuel, **op. cit.**, p. 237. (١٢٧)
Quoted in Manuel, **op. cit.**, p. 239. (١٢٨)
Ibid., p. 239 (١٢٩)
Ibid., p. 244. (١٣٠)
Harry N. Howard, **The King-Crane Commission**, (Beirut: Khayats, 1963), pp. 221-227. (١٣١)
Manual, **op. cit.**, pp. 254-261. (١٣٢)

For the Committee's history, see the **American Zionist Emergency Council. A Report of Activities, 1940-1948)**, especially pp 3-4. For its propaganda activities, see **J.T.A. Bulletin**, Jan. 5, 1941, p. 3, **New Palestine** XXXI (May 9, 1940), p 13. (١٣٣)

Great Britain, Palestine Land Transfer Regulations. Cmd. 6180 (London: His Majesty's Stationary Office, 1940), pp. 7 — 8. (١٣٤)

New Palestine, XXX (March 1, 1940), pp. 1-3 (١٣٥)

Ibid., (March 8, 1940), pp. 1-3. (١٣٦)

See **Ibid.**,pp. 3-4, 6. Speech by Wiseman at Boston on March 3. (١٣٧)

See American Jewish Yearbook, Vol. XLIII (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1941), p. 671. (١٣٨)

Hurewitz, **The Struggle for Palestine, op. cit.**, pp. 126-128 (١٣٩)

New Palestine, XXXII (November 14, 1941), pp. 34-36. (١٤٠)

Contemporary Jewish Record V (February, 1942), p 75 (١٤١)

J.T.A. Bulletin, December 2, 1941, p. 4. (١٤٢)

Ibid., May 26, 1942, p. 1. (١٤٣)

Interview in the Waxhington Star, June 27, 1942, quoted in **J.T.A. Bulletin,** June 28, 1942, p. 4. (١٤٤)

J.T.A. Bulletin, July 3, 1942, p. 1. (١٤٥)

For statement by Emergency Committee for Zionist Affairs in **New Palestine, XXXII** (August 14, 1942), p. 1. (١٤٦)

Ibid., XXXI, (January 31, 1941), p. 32. (١٤٧)

Ibid., p. 4 (١٤٨)

Text of resolution of conference in New Palestine, XXXII, (May 15, 1942), p. 6. (١٤٩)

New Palestine, XXXII (November 6, 1942), p. 2; and **Jewish Outlook,** VII (October, 1942), p. 19. (١٥٠)

Esco Foundation for Palestine, Inc., **Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies,** Vol. II (New Have: The University Press, 1947) pp. 1102-1104. (١٥١)

J.T.A. Bulletin,. March 3, 1942, p. 2. (١٥٢)

Independent Jewish Press Service, June 2, 1942, pp. 2-3. (١٥٣)

Ibid., August 13, 1942, p. 4. (١٥٤)

Quoted in Esco, etc. **op. cit.**, Vol 2 p. 1096 (١٥٥)

Answer, IV (February, 1946), p. 4 (١٥٧)

See Marie Syrkin, (Revisionists at Work), **Jewish Frontier,** VII (March, 1940), pp. 15—18. (١٥٨)

Benjamin Akzin, «Jews to Rescue, Stables to Clean,» **American Jewish Chronicle,** I (February 1, 1940), p. 7. (١٥٩)

Syrkin **op. cit.**, p. 16, 18. (١٦٠)

Akzin, **op. cit.**, p. 7. (١٦١)

U.S. Office of Strategic Services, Foreign Nationality Groups in th United States: A Handbook p.6,as quated in Charles Gellner, **The Palestine Problem** (Washington: Library of Congress, Legislative Reference Sevrcie, 1947), p. 165. (١٦٢)

Statiscal Abstract of the United States, 1944-1945 (Washington: U.S. Dept. of Commerce, 1945), p. 34. (١٦٣)

American Jewish Yearbook XLVII (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1946), p. 603. (١٦٤)

Josiah W. Bailey rplies to Committee for Abrogation of British White Paper relating to Jewish Immigration into Palestine (Flint, Michigan, 1944, see also the League's Reprint of W E. Hocking. Arab Nationalism and Political Zionism. (Flint, Michigan, 1944). (١٦٥)

William B. Saphire. «Arab Propaganda Invades U S. in **Congress Weekly** XII (June 29, 1945), pp 8-10 (١٦٦)

Eg **Bulletin, etc.**, July 15, 1945, p 1 (١٦٧)

Institute of Arab American Affairs, **Papers on Palestine** (New York, 1945). (١٦٨)

Saphire, **op. cit.**, p 9. (١٦٩)

Arab World, I (Summer 1944), Inside Cover (١٧٠)

Bulletin on the Committee on Work Among Moslems (November, 1944) p. 1-8, as quoted in Julian N Johnson, editor **Palestine: Jewish Homeland?** (New York: H.W Wolson Company, 1946), p 219-234 (١٧١)

Reuben Fink, **America and Palestine**, (New York American Zionist Emergency Council, 1944), p 20 (١٧٢)

Ibid., pp. 21-23 (١٧٣)

Carl J Friedrich, **American Policy toward Palestine**, (Westport, Conn., Greenwood Press, publishers, 1944), p. 6 (١٧٤)

Quoted in Friedrich, **Ibid., p. 7.** (١٧٥)

Roscoe Baker, **The American Legion and American Foreign Plicy,** (New York, Bookman Associates, 1954), pp 256 and 305 (١٧٦)

Harry Howard, **The King-Crane Commission** (Beirut: Khayats, 1963), pp. 31-34. (١٧٧)

Cordell Hull, Memoirs of Cordell Hull, 2 Vols. (New York: MacMillan Co , 1948), pp. 1531-1532 (١٧٩)

Ibid .. p 1532, and also see Foreign Relations of the United States, 1943 Vol IV., pp 746-756-765. (١٨٠)

Ibid. (١٨١)

Hull, **op. cit.**, p 1553 (١٨٢)

Hull, **op. cit.**, p 1533 (١٨٣)

The New York Times, August 24, 1943, p. 3. (١٨٤)

Hull, **op. cit** , p 1533-1534 (١٨٥)

Ibid. (١٨٦)

F D R. Memoirs, op. cit., p. 900. (١٨٧)

Text in **Ibid.** (١٨٨)

Stettinius to F.D.R., in **Ibid** , March 4, 1944 (١٨٩)

Hull, op. cit., pp. 1534-1535 (١٩٠)

Ibid., p. 1535. (١٩١)

Hull, **Ibid**., p. 1535. (١٩٢)

Text of letters in **F.D.R. Memoirs.** (١٩٣)

Stephen S. Wise, **Challenging Years,** (New York: G.p. Putnam Sons), 1949, pp. 216-232. (١٩٤)

U.S. Department of State, **Foreign Relations of the United States. The Conference at Malta** (١٩٥)

and Yalta, 1945. (Washington: U.S. Govt. Printing Office, 1955), p. 924.
Wise, op. cit., pp. 216-232. (١٩٦)
Ibid. (١٩٧)
F.D.R. Memoirs, p. 920. (١٩٨)
Hull, **op. cit.,** p. 1537. (١٩٩)
F.D.R. Personal Letters, op. cit., p. 1422. (٢٠٠)
Ibid., p. 1450-51. (٢٠١)
Ibid., p. 1592. (٢٠٢)
Ibid., p. 1559-1560. ٢٠٣)
Ibid., p. 1735. (٢٠٤)
Walter Loudermilk, Palestine, **Land of Promise,** (New York: Harper Bros. 1944). (٢٠٥)
Summer Welles, **We Need Not Fail,** , (Boston: Houghton Mifflin Co., 1948) pp. 29-30. (٢٠٦)
Welles, **op. cit.** (٢٠٧)
Frances Perkins, **The Roosevelt I Knew,** (New York: The Viking Press, 1946), pp. 87-89. (٢٠٨)
Edward R. Stettinius, **Roosevelt and the Russians**, (Garden City; New York: Doubleday 1949), pp. 289-290. (٢٠٩)
The New York Times, March 2, 1945, p. 12. (٢١٠)
Ibid., March 17, 1945, p. 13. (٢١١)
Text in **Ibid.**. October 19, 1945, p. 13. (٢١٢)
Text in Stettinius, **op. cit.,** p. 290. (٢١٣)
Ibid., p. 574. (٢١٤)
Welles, **op.** cit., p. 30. (٢١٥)
Harry S. Truman, **Memoirs: Years of Trail and Hope, 1946-1952,** (New York: New American Library, Vol. 1, 1962), p. 69. (٢١٦)
Ibid., Vol. 2, p. 132. (٢١٧)
Ibid. (٢١٨
Ibid., p. 133. (٢١٩)
Ibid., p. 132. (٢٢٠)
Ibid., Vol. 1, p. 67. (٢٢١)
Ibid., p. 69. (٢٢٢)
Department of State Bulletin, XV, (October 13, 1946), pp. 669-670. (٢٢٣)
Ibid., p. 670. (٢٢٤)
JTA Bulletin, August 15, 1946, p.2. ان الخطوط الرئيسية لاقتراح الوكالة اليهودية بالتقسيم تشمل تقسيم فلسطين الى منطقة يهودية ومنطقة عربية، كل منها تسيطر عليها المجموعة فيها. ويشكل الجليل والنقب والسهل الساحلي كل المنطقة العربية. اما المنطقة اليهودية فتضم اغلبية يهودية في حين افترض انه سيسمح للعرب في الاستمرار في العيش في المنطقة اليهودية (٢٢٥)
The New York Times, October 7, 1946, p. 1. (٢٢٦)
Text in **New Palestine,** XXVII (October 21, 1946), News Reporter issues, pp. 3, 9. (٢٢٧)
Text in **Departement of State Bulletin,** XV (November 10, 1946) pp. 848-851. (٢٢٨)
Ibid. (٢٢٩)
United Nation General Assembly, **Official Records,** first special session, Vol. 1, December, p. 183. (٢٣٠)
U.N. Yearbook, 1947-1948, p. 230. (٢٣١)

Truman, **Memoirs**, Vol. 2, **op. cit.**, p. 151. (٢٣٢)

The Forrestal Diaries, **op. cit. p. 346.** (٢٣٣)

Sumner Welles, **op. cit.**, p. 63. (٢٣٤)

Forrestal Diaries, op. cit., .. p. 346. (٢٣٥)

Kermit Roosevelt, (The Partition of Palestine. A Lesson in Pressure Politics), **Middle East Journal**, Washington D C. 1948), p. 15. (٢٣٦)

William A Eddy, **F.D.R. Meets Ibn Sa'ud**, (New York: American Friends of the Middle East, 1954), pp. 36-37. (٢٣٧)

Truman, **Memoirs**, Vol. 2, **op. cit.**, p. 160: (٢٣٨)

C.F. Halford Hoskins, **The Middle East: Problem Area in Worl Politics**, (New York: MacMillian Co., 1957), pp. 18-38, and 233-254 (٢٣٩)

The Forrestal Diaries, op. cit., p. 348. (٢٤٠)

Ibid., p. 356. f. (٢٤١)

Ibid., pp. 359-362. (٢٤٢)

Ibid., p. 363 (٢٤٣)

Ibid., pp. 362-365. (٢٤٤)

Welles, **We Need Not Fail**, pp. 81-82. (٢٤٥)

The Forrestal Diaries, op. cit., p. 376. (٢٤٦)

Barnett Nitvinoff, **Ben Gurion of Israel**, (London: Widenbeld and Nicholson, 1954), p. 159. (٢٤٧)

U.N. Security Council, Verbatim Record of the 271st meeting March 19, 1948. Doc . S.024pp. 2871. (٢٤٨)

Richard Stevens, **American Zionism and U.S. Foreign Policy, 1942-1947**, (New York Pagent Press, 1962), pp. 202-203 (٢٤٩)

Ibid., p. 203. (٢٥٠)

Ibid., p. 204. (٢٥١)

The New York Times, May 15, 1948, p. 1. (٢٥٢)

Jonathan Daniel, **The Man From Independence**, (New York and Philadelphia J.B. Lippincott Co., 1950), pp. 319-320. (٢٥٣)

The Forrestal Diaries, op. cit., pp. 440-441. (٢٥٤)

الفصـــل الثـــالـــث

السياسة الأميركية تجاه اللاجئين الفلسطينيين

بدأت قضية اللاجئين الفلسطينيين تأخذ مكانها في حيز السياسة الأميركية، عقب الحرب الإسرائيلية سنة ١٩٤٨ مباشرة. تلك الحرب التي خلفت وراءها أول نزوح واسع النطاق للفلسطينيين عن وطنهم. وقد ربط المسؤولون الأميركيون مشكلة اللاجئين بمشكلة حل الخلافات عامة، بين إسرائيل والدول العربية، فقد عبر عن هذا التصور، أبلغ تعبير، وكيل وزارة الخارجية سابقاً، وولتر بدل سميث، بقوله:

> «إن مشكلة اللاجئين هي القضية العالقة الرئيسية بين إسرائيل والعرب. والقضايا البارزةالتي تدرج عامة هي تعويض اللاجئين، وإعادتهم إلى وطنهم، وتعديل الحدود، ووضع القدس والأماكن المقدسة. بيد أنه ليس في الإمكان فصل أي من هذه القضايا عن مشكلة اللاجئين ، لأنها هي المشكلة الإنسانية»[1].

لقد اتجهت سياسة الحكومة الأميركية، أساساً، في خطين: (١) فهي واصلت أسلوب الدعم المالي المسكن لتخفيف ظروف الحياة الشاقة التي يعيشها اللاجئون؛ (٢) وحاولت مراراً إيجاد حل عملي لمشكلة اللاجئين، ومن ثم إيجاد حل للقضايا العالقة بين إسرائيل والدول العربية. وكانت هذه السياسة، التي استمرت حتى سنة

١٩٦٧، تقوم على الفكرة القائلة انه حالما تحل مشكلة اللاجئين سيكون ترتيب القضايا الأخرى ممكناً للوصول الى تسوية نهائية. وسنتفحص في هذا الفصل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى الجهود الاميركية، من اجل حلها.

أ ـ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، قدرت بعثة المسح الإقتصادي للشرق الأوسط، التابعة للأمم المتحدة، عدد اللاجئين بـ ٧٢٦٠٠٠ [٢]. وقد فقد هؤلاء منازلهم وأملاكهم ووسائل عيشهم وبلدهم فعاشوا في ظروف مادية بائسة، في مخيمات ترعاها وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وما زالت المشكلات التي يعانونها قائمة حتى هذا اليوم.

١ ـ اعداد اللاجئين

أشار مدير الأونروا، في تقريره السنوي لسنة ١٩٥٥، إلى «انه من المستبعد ان يصار إلى تقديم بيان دقيق بعدد اللاجئين نتيجة الحرب في فلسطين، سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل». [٣]. فمن ٧٢٦٠٠٠ لاجىء أبلغ عنهم في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، أظهر التعداد السكاني للاجئين زيادة مطردة[٤]. وكان كثير منهم قد أتى من منطقة بئر السبع. إذ أن كثيراً من القبائل البدوية، انتقلت إلى الأردن لأنها لاقت قيوداً أقل على حرية تنقلها، التي تعد سمة أساسية لطريقتهم في العيش. كما ان كثيراً من الفلسطينيين عانى التشرد مرتين في حياته، وذلك كنتيجة لحرب سنة ١٩٤٨، أولاً، والحرب العربية ـ الإسرائيلية، سنة ١٩٦٧ ثانياً[٥].

ويبين آخر تقرير متيسر صادر عن الأونروا، ان عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة لغاية ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، كان ١٧٠٦٤٨٦[٦]. وقد توزعوا على النحو الآتي:

لبنان	٢٠١١٧١
سوريا	١٩٢٥١٨
الضفة الغربية	٣٠٢٦٢٠
شرق الأردن	٦٦٣٧٧٣
قطاع غزة	٣٤٦٠٠٧
المجموع	١٧٠٦٠٨٩[٧]

ولا تشمل هذه الأرقام الفلسطينيين الذين فقدوا أسباب عيشهم عدا منازلهم. ذلك بأن أمثال هؤلاء لا تنطبق عليهم شروط الحصول على عون بموجب تعريف الأمم المتحدة للاجئين(٨). وهناك عدد كبير من الفلسطينيين، يعيشون في قرى تقع على خط المواجهة الأمامي أو على محاذاة خطوط الهدنة لسنة ١٩٤٩، فقدوا كل أراضيهم أو جلّها عدا منازلهم، فلمّ تدرج اسماؤهم في سجلات الأونروا، وتستثني هذه الأرقام أيضاً أولئك الذين أعادوا تأسيس انفسهم، في البلاد العربية المجاورة، وبالتالي ليسوا بحاجة الى إغاثة. علاوة على ذلك، لا تشمل هذه الأرقام الفلسطينين المشتتين في الوقت الراهن في أرجاء العالم.

٢ ـ وضع اللاجئين في الدول المضيفة

تشاطر اغلبية اللاجئين العرب الفلسطينيين سكان الدول العربية المجاورة ديانة ولغة ونظرة تاريخية وتقاليد واحدة. حتى أن المرء قد يتوقع أن يقابل اللاجئون بالترحاب، بيد أن الترحاب بالنسبة الى كثير منهم لم يعمر طويلاً. ذلك بأن تدفق عشرات الألوف من اللاجئين ، غير المدربين والمعدمين في معظمهم، وتبخر الآمال بعودتهم الى وطنهم، أثارا العديد من المشكلات . اذ شكل اللاجئون عبئاً إقتصادياً خطراً في دول مثقلة بالأعباء وتعاني فائضاً في فئات السكان غير المدربة. إضافة إلى ذلك، شكلوا عنصراً سياسياً يهدد الاستقرار في هذه الدول. لكن وضع اللاجئين، خصوصاً حقوقهم وواجباتهم إختلف من بلد إلى آخر.

أ ـ الأردن

يعيش اكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في مناطق يسيطر عليها الأردن. ويشكل عدد اللاجئين الذين يعيشون في هذه المناطق ما يربو على ثلث تعداد السكان(٩). وقد كان الملك عبد الله، جد ملك الأردن الحالي حسين، متلهفاً لجعل مملكته الصحراوية، التي ولدت اصطناعياً، قابلة للحياة. لذا، فإنه استولى على الأراضي الفلسطينية التي بقيت تحت سيطرة الجيوش العربية بعد إبرام معاهدة الهدنة في رودس.(١٠). واعتبر عبد الله إلحاق هذه المناطق، التي صارت تعرف بالضفة الغربية، بمملكته خطوة باتجاه «التوحيد». بيد أن هذه السياسة قادته إلى صراع مباشر مع الدول العربية الأخرى، وعلى الأخص مع أغلبية الفلسطينيين. وكان نشيطاً للغاية في تعزيز هذا الإلحاق على المستوى المحلي عبر الحوافز والوعود والاكراه والتهديد السياسي(١١). ونشط أيضاً على المستوى الدولي من ١٩٤٩ إلى آذار

(مارس) ١٩٥٠، عندما أعلن الالحاق رسمياً.

اتخذت الحكومة إجراءات لدمج السكان الفلسطينيين في الكيان الأردني[١٣]. فقد مُنح الفلسطينيون، من لاجئين وغير لاجئين، الذين يشكلون معاً نحو ٧١ بالمائة من تعداد سكان البلد، حق اكتساب المواطنية الأردنية وفقاً للمادة ٣ من قانون الجنسية الأردني. وقد وُفرت لهم هذه المادة كامل الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنية الأردنية[١٤].

حاول الأردن دمج اللاجئين سياسياً على الرغم من استحالة تحقيق هذا الهدف. ذلك بأن تعداد اللاجئين فاق ثلث عدد سكان الأردن، ولم يكن الأردن، بكل بساطة، يملك الوسائل الكفيلة باستيعابهم اقتصادياً. إضافة إلى ذلك، ظل اللاجئون يفضلون العودة الى منازلهم في فلسطين، وبلغ الحد بالعائلةِ المالكة في الأردن إلى الشك في حكمة الإقدام على إلحاق جزء من فلسطين وسكانها بالمملكة الأردنية. اذ انه بهذه السياسة زرعت الحكومة الملكية، من دون علمها، بذور خرابها. فمع أوائل الخمسينات ظهر استياء شديد في أوساط الفلسطينيين المقيمين في الأردن، الذين ساورتهم الشكوك في احتمال ان تكون العائلة الهاشمية قد تعاونت مع الصهيونية في اغتصابها فلسطين. وفي سنة ١٩٥١، أقدم شاب فلسطيني في مقتبل العمر على اغتيال الملك عبد الله. وجرت عدة محاولات اغتيال لاحقاً، قام بتنفيذها فلسطينيون. وغدا الاستياء الذي عم أوساط الفلسطينيين تجاه العائلة المالكة اكثر حدة في أعقاب حرب سنة ١٩٧٠ الأهلية في الأردن، التي منيت الحركة الفدائية من جرائها بتراجع كبير على يد الملكيين[١٥]. ولم يثق الملك حسين قط بالقطاع الفلسطيني من سكان مملكته، وبالتالي سلّم المراكز الحساسة في الحكومة والجيش الى البدو والأقليات الموالية[١٦]. حتى في المراكز الأقل أهمية عومل الفلسطينيون كمواطنين من الدرجة الثانية.

ب ـ سوريا

إتسمت المعاملة السورية للفلسطينيين بالتذبذب تبعاً للوضع السياسي المحلي والسياسة العربية العامة تجاه إسرائيل. وخلافاً للأردن، لم تعرض سوريا المواطنية على اللاجئين الفلسطينيين. لكن وضعهم لم يكن أسوأ مما في الأردن. فقد منحتهم التعديلات الخاصة حق العمل والتنقل والانخراط في التجارة على الرغم من أن القيود على شراء الأراضي لم تلغ بالكامل[١٧]. وعدل القانوني السوري بما يكفي

تسهيل عملية دمجهم اقتصادياً لا استيعابهم بشكل تام ـ ويعود ذلك بوضوح إلى أسباب سياسية. كان عدد اللاجئين ضئيلاً؛ ، فمن بين ٢٠٠,٠٠٠ لاجىء فلسطيني في سوريا، لم يقم في المخيمات سوى ٥٣١٧٥ لاجئاً[١٨]. ولم تشكل إضافة هذا العدد الضئيل ـ نحو ٣ بالمائة من تعداد السكان في سوريا ـ أية مصاعب اقتصادية على كاهل سوريا. أما المضمار الذي أصاب فيه الفلسطينيون المقيمون في سوريا نجاحاً مرموقاً فهو التعليم، حيث استفادوا بشكل كامل من التعليم الجامعي المجاني المفتوح أمامهم، مما مكنهم من الحصول على وظائف أفضل، وبالتالي مغادرة المخيمات.

ج ـ مصر وقطاع غزة

لم يلجأ إلى مصر ، في الواقع، سوى عدد ضئيل من اللاجئين. وهناك سمح لهم بالعمل والتنقل بحرية داخل البلد، وتمتعوا بالمكاسب كافة التي يوفرها القانون. وكان نظام الضرائب يسري عليهم، لكن من دون ان يمنحوا المواطنية المصرية. وفي الواقع، لم يتمتعوا عملياً بأية حقوق سياسية، ولا كانوا ملزمين بأداء الخدمة العسكرية. وكان كثير من اللاجئين المقيمين في مصر يتحدر من عائلات فلسطينية، ميسورة، فلم يكونوا بحاجة إلى ادنى عون من الأونروا.

بيد أن الوضع في قطاع غزة كان يختلف تماماً. فمنذ أن وقعت المنطقة تحت الحكم المصري سنة ١٩٤٨، عوملت كمنطقة محتلة وأخضعت لحكم عسكري. فكان الحاكم العسكري لغزة يعينّ من قبل وزارة الحرب المصرية. وكان الجيش يتمتع بالسيطرة الكاملة على المنطقة، ولم تكن السلطة الحكومية المحلية موجودة عملياً[١٩].

تمتع اللاجئون في قطاع غزة بالحقوق ذاتها للمواطنين المحليين. وكانوا يخضعون للأنظمة نفسها. وكانت حرية تشكيل الإتحادات والانتقال ضمن المنطقة غير مسموح بها تحت ستار الدواعي الأمنية. كما كان السفر إلى الخارج يخضع لقيود[٢٠]. فكان سكان غزة معزولين عن باقي العالم، ومحجوزين في منطقة محصورة بين إسرائيل من الشمال والشرق، والبحر الأبيض المتوسط من الغرب، وصحراء سيناء من الجنوب الغربي.

يشمل قطاع غزة مساحة تقل عن ١٥٠ ميلاً مربعاً، بينما كان تعداد سكانه سنة ١٩٥٠ يبلغ نحو ٢٧٠,٠٠٠ نسمة، منهم ١٩٠,٠٠٠ لاجىء[٢١]. وعلى

الرغم من السماح للاجئين بالبحث عن عمل، فإن فرص العمل المتوافرة كانت ضيقة للغاية. وكان القاطنون واللاجئون سواسية في دفع الضرائب. وقد تضافرت كل العوامل، من عدم توفر الوظائف والكثافة السكانية العالية، إلى الانعزال، في زيادة حدة استيائهم من إسرائيل وحلفائها.

د ـ لبنان

أدى نزوح الفلسطينيين إلى لبنان سنة ١٩٤٨، إلى زيادة تعداد سكان هذا البلد بنحو ١٠ بالمائة، وربما كانت هذه الكارثة توازي وصول اكثر من ٢٠ مليون لاجىء فيتنامي الى الولايات المتحدة في وقت تزيد فيه نسبة البطالة على ١٠ بالمائة. ولئن كان الأثر الاقتصادي الناجم عن نزوح اللاجئين في لبنان أقل حدة مما هو في الأردن أو غزة، فإن العواقب السياسية والاجتماعية لم تكن بأقل حدة. إن ما يقدر بـ ١٠ بالمائة من اللاجئين كانوا مسلمين، مما جعل وجودهم محرجاً للحكومة اللبنانية التي كانت تقوم على توازن دقيق بين الأقليات الإسلامية والمسيحية[٢٢]. حتى انه لم يجر أي تعداد سكاني منذ سنة ١٩٣٢ خوفاً من اضعاف فكرة الأغلبية المسيحية المفترضة والتي تتراوح بين ١ و ٣ بالمائة. وكان المجتمع اللبناني وسياسته يقومان على نظام الحصة النسبية المكون، على وجه التقريب ، من ٥ مسلمين لكل ٦ مسيحيين. كما كانت المراكز الحكومية، من منصب رئاسة الجمهورية الى مرتبة الكتبة وصغار الضباط في الجيش وقوى الشرطة، موزعة وفقاً لهذه النسبة، مما جعل تدفق الفلسطينيين، الذين يدينون بالمذهب السني، بعشرات الآلاف يهدد بتغيير توازن السلطة لمصلحة المسلمين، ويعرض للخطر نظام الطوائف الذي يدار لبنان بموجبه[٢٣]. لذا، ابتهجت كل المجموعات عندما وضعت المخيمات تحت إشراف البوليس اللبناني (المكتب الثاني) بصورة متواصلة لضمان حيادهم السياسي. لقد رأى اللبنانيون الفقراء والعاطلون عن العمل في هذا التدفق الضخم من العمال غير المدربين والعاطلين تهديداً لأحوالهم الاقتصادية البائسةحتى من دون هؤلاء القادمين الجدد. ولم يكن لدى اللبنانيين الأغنياء أدنى رغبة في رؤية الأحياء الفقيرة في بيروت تمتد إلى ضواحي المدينة على شكل مخيمات للاجئين، وتخوفوا من احتمالات اللااستقرار. وقد امتد القمع البوليسي المسلط على الفلسطينيين حتى خارج المخيمات، ليزيد في حدة شعور الفلسطينيين بالمرارة[٢٤].

من الناحية الشرعية، اعتبر وجود الفلسطينيين في لبنان «شراً» لا بد منه. فلم تمنحهم السلطة اللبنانية تأشيرات إقامة، ولا كان لهم حق الاستفادة من قوانين

المواطنية. وكنتيجة، لم يتمتعوا بأية حقوق سياسية ولا تترتب عليهم أية التزامات عسكرية. بيد أنه كان ينتظر منهم التقيد بقوانين البلد وأنظمته، إضافة إلى الانصياع لكل الإجراءات المتخذة لصيانة القانون والنظام إلى المدى المطلوب من الأجانب. علاوة على ذلك، خضعوا لقيود معينة لم تكن مفروضة على غير اللبنانيين.

كان نظام الضرائب يسري على الفلسطينيين. ونظراً الى اعتبارهم كأجانب، لم يكن يجوز لهم التملك إلا بإذنٍ صادر عن رئيس الجمهورية. بيد أن اللاجئين وجدوا أن من العسير الحصول على إذن كهذا[٢٥].

كذلك لم تكن ظروف العمل في حالٍ أفضل. فبصفتهم أجانب، فرض القانون عليهم الحصول على أذونات عمل[٢٦]. لكن موظفي الأونروا لم يكونوا ملزمين بالحصول على أذونات. لقد عمل ألوف من اللاجئين بلا أذونات إضافة إلى أولئك الذين استطاعوا تأمينها.[٢٧]. وهذا ما جعل الحكومة تلجأ إلى اجراءات مشددة ضد اولئك الذين يعملون بلا أذونات- وعلى الأخص في بداية سنة ١٩٥٢، عندما ارتفعت نسبة العاطلين بين العمال اللبنانيين إلى ما يربو على ١٥ بالمائة[٢٨].

وخلافاً للمقيمين الآخرين من غير اللبنانيين، أخضع اللاجئون الفلسطينيون لقيود تقوم على أساس النظام والأمن العام، وأيضاً على أساس السياسة المحلية. وكان كل اللاجئين الذين تزيد أعمارهم على ١٥ عاماً ملزمين بحمل بطاقة هوية. أما الصغار الذين تقل اعمارهم عن ١٥ عاماً، فكانت أسماؤهم تسجل في بطاقة الأب أو الأم.

ولا ريب أن القيود الصارمة المفروضة على وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ساعد على بذر بذور الفوضى التي عمت هذا البلد التعس.

٣ ـ الاغاثة المقدمة من الأمم المتحدة وجهود اعادة التوطين

في أيار (مايو) ١٩٤٨، أوكلت الأمم المتحدة الى الكونت فولك برنادوت من الصليب الأحمر السويدي، مهمة ترتيب وقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل والنظر في حاجات السكان المدنيين. فبحلول شهر حزيران (يونيو) من سنة ١٩٤٨، وصل الآلاف من الفلسطينيين إلى الدول المجاورة، ولم يلبث الترحاب الذي لاقوه في البداية ان تضاءل، كما كانت إمدادات الغذاء ضئيلة. فغدا خطر الأوبئة والمجاعة حقيقياً، مما جعل الجامعة العربية تلجأ الى منظمة اللاجئين الدولية طلباً

للعون، وهذه أعربت عن شكها في قدرتها على توفير المساعدة. عندئذٍ ناشد برنادوت صندوق الطوارىء للأطفال، التابع للأمم المتحدة، فقدم ما يربو على ٤٠٠,٠٠٠ دولار على شكل مساعدة فورية. واستجابت ايضاً ثلاث عشرة دولة، إضافة إلى عدد من المنظمات الخاصة التي كان كثير منها أميركياً[٢٩].

في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، تم تأسيس مشروع الأمم المتحدة لتخفيف الكارثة، لينسق نشاطات الإغاثة الطارئة ويوزع التبرعات. وقد خلف هذا المشروع غوث الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين. وتم في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨ تأليف لجنة دائمة في الولايات المتحدة تعمل كقناة للمساهمات التطوعية الخاصة. وقد نجحت في جمع نحو مليون دولار بشكل مواد إغاثة واموال[٣٠].

إضافة إلى مشاريع الإغاثة، حاول برنادوت ، طوال الصيف، ترتيب إعادة اللاجئين إلى فلسطين. لقد كانت الأبعاد الحقيقية للمشكلة، قد بدأت في الظهور. لكن الحكومة المحلية لإسرائيل رفضت النظر في قضية اللاجئين إلا كجزء من تسوية سلمية شاملة، وأصرت الدول العربية، بدورها، على وجوب السماح للاجئين بالعودة قبل الدخول في أية مفاوضات مباشرة. وقد تمسك كلا الطرفين بموقفه طوال الصراع الطويل الأمد.

في ٦ أيلول (سبتمر) ١٩٤٨، اقترح الرئيس ترومان، دعمًا لموقف برنادوت «أن تنظر الحكومة المحلية لإسرائيل في بعض الاجراءات البناءة لتخفيف محنة اللاجئين العرب».... وبينما لم تشد مشكلة اللاجئين إلا قليلاً من أنظار الرأي العام في إسرائيل، كانت الحكومة تعي مضامينها البعيدة المدى. ومع ذلك، ظلت السلطات الإسرائيلية مصممة على أن تبقي هذه المشكلة في قيد انتظار تسوية سلمية نهائية[٣١]. وتنصلت من أية مسؤولية، عن هذا النزوح، وقالت إنه لا يمكن ان يعود منهم إلا عدد محدود وبعد تمحيص دقيق. وزعمت أن أفضل حل هو إعادة توطينهم حيث يمكن دمجهم مع السكان. حتى أولئك الذين سيسمح لهم بالعودة، لن يوطنوا في المنطقة التي كانوا فيها[٣٢].

أ ـ اقترحات برنادوت

كتب برنادوت، في تقريره بتاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر)، أي قبل يوم واحد من اغتياله على يد الإرهابيين الصهاينة في القدس، أن ليس في الإمكان التوصل إلى أية تسوية عادلة وشاملة ما لم يعترف بحق اللاجئين العرب في العودة إلى وطنهم. وذكر

أن نزوحهم نجم عن الذعر المتولد من القتال الذي نشب حولهم أو عن شائعات بإرهاب حقيقي أو مزعوم، كما أنه نجم عن الترحيل المتعمد. وسيكون من الإهانة لمبادىء العدالة الأساسية حرمانهم من حق العودة، بينما كان اليهود يسمح لهم ـ أو حتى يشجعون ـ على الهجرة الى فلسطين . وحمل إسرائيل مسؤولية إعادة الأملاك الخاصة إلى أصحابها، وتقديم تعويضات إلى أولئك الذين دمرت املاكهم عمداً. وحذر من أن تثبيت حق العودة لن يوفر حلاً لأن كثيراً من البيوت دمر، وعودة اللاجئين، وحدها قد تخلق مشكلات اقتصادية واجتماعية معقدة[٣٣]. وعلاوة على ذلك، اعتقد، كالعرب «أن حقهم غير المشروط في أن يختاروا بحرية يجب أن يحترم احتراماً كاملاً»[٣٤].

وفي ختام تقريره، كتب الوسيط:

> . . . يجب ان تثبت الأمم المتحدة عودتهم في أقرب وقت ممكن. كما يجب أن تتم اعادتهم إلى وطنهم وتوطينهم، وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً، ودفع التعويضات الكافية عن أملاك أولئك الذين يختارون عدم العودة، باشراف لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة ومساعدتها. . . .[٣٥].

وقد وصف وزير الخارجية، مارشال، نتائج التقرير «بأنها أساس عادل عموماً لتسوية المشكلة الفلسطينية». وحث الفرقاء والجمعية العامة «على قبوله برمته كأفضل أساس ممكن لتحقيق السلام. . .»[٣٦]. وفي كلمة له أمام الجمعية العامة بعد يومين، قال انه يجب السعي «لتوطين اللاجئين الذين يرغبون في العودة والعيش في سلام مع جيرانهم» في فلسطين[٣٧].

بيد ان وجهات النظر هذه لا تمثل، بأي حال، إجماعاً في الحكومة الأميركية. فقد أكد سلر، عضو مجلس النواب عن ولاية نيويورك، وعاكساً بذلك مشاعر عدد كبير من الشخصيات السياسية، ان اللاجئين العرب «اقتلعوا عمداً أنفسهم من منازلهم في فلسطين». وأنحى باللوم على بريطانيا لما يعانونه من مأساة «إذ انها أمدت الجيوش العربية التي غزت فلسطين بالضباط والمعدات والمال». وقال إن إعادة العرب بأعداد كبيرة ستكون بمثابة إدخال «طابور خامس خطر» في إسرائيل، وإن بريطانيا والدول العربية تتحمل مسؤولية رفاهيتهم. ويجب أن تأتي الإغاثة من المنظمات التطوعية القومية. «إن فكرة العودة الى الوطن رائعة، وتبدو سليمة للغاية،

لكن ليس في إمكان الإسرائيليين، في الوقت الحاضر، إهمال الآثار العسكرية. إن عودة هؤلاء العرب ستجعل الإسرائيليين في موقف عسكري ضعيف بشكل واضح. . .» واعتبر اللاجئين وجهاً واحداً من المشكلة، وقال ينبغي للوفد الاميركي لدى الأمم المتحدة أن يرفض مناقشة قضية اللاجئين كقضية منفصلة. إن عودتهم ينبغي أن تكون مشروطة بالاستقرار الاقتصادي والأمن العسكري لإسرائيل، وبإقامة سلام طويل الأمد بين الفرقاء، وبالضمان الأمني للأقليات اليهودية في دول الشرق الأوسط، والتعويض عن «العدوان العربي ـ البريطاني»(٣٨).

لقد عبرت برامج الأحزاب الرئيسية المتنافسة ، في سنة الانتخابات الرئاسية تلك ، عن إهتمام مماثل بمصلحة إسرائيل ، من دون أن تأتي على ذكر العرب ، ضمن أي إطار . وقد نص أحد البنود الرئيسية لبرنامج الحزب الديمقراطي على الاعتراف الكامل بإسرائيل وعلى مباهاة بدور إدارة ترومان في قرار التقسيم . كما نص على الموافقة على المزاعم بشأن الحدود الواردة في قرار التقسيم ، واشترط أن تنال أية تعديلات موافقة إسرائيل مسبقاً . وتمنى إدخال تعديل على حظر تصدير السلاح لإعطاء إسرائيل حق الدفاع عن النفس ، وأيد تدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة . كذلك رحب برنامج الحزب الجمهوري ، ببساطة ، بانضمام إسرائيل إلى عائلة الأمم ، وتعهد ، بالاعتراف الكامل بالدولة بحدودها كما أقرتها الأمم المتحدة . ووعد أيضاً بتقدم المعونة لتطوير الاقتصاد(٣٩) . وقد أعيد تأكيد هذه التعهدات من قبل المرشحين خلال الحملة الانتخابية .

ب ـ قرار الامم المتحدة

أيدت الولايات المتحدة في جلسات الجمعية العامة في خريف سنة ١٩٤٨ ، إغاثة اللاجئين ، وحثت الأعضاء كافة على تقديم مساهمات طوعية لسد حاجة البرنامج إلى ٤٠ مليون دولار ، تساهم الولايات المتحدة بنصف هذا المبلغ (٤٠) . وعيّن ستانتون غريفين ، السفير الأميركي في القاهرة ، مديراً لهذه الوكالة الجديدة التي حلت مكان مشروع الأمم المتحدة لتخفيف الكارثة في كثير من نشاطاته ، مع أنها حاولت قصر نشاطاتها على الإدارة والتنسيق والشؤون اللوجستية . أما التوزيع الفعلي للإمدادات ، فكان يتم بإشراف منظمات إغاثة أخرى مثل : الصليب الأحمر ولجنة الخدمة للأصدقاء الأميركيين .(٤١) .

لقد قيل أن الأونروا هي « أحد الأثمان ، وربما الثمن الأدنى ، الذي يدفعه المجتمع الدولي نتيجة عدم تمكنه من حل المشكلة السياسية للاجئين حلاً عادلاً . . . »(٤٢) . وقد تم تأسيس هذه الوكالة المتفرعة عن الجمعية العامة بموجب القرار رقم ٣٠٢ (الدورة ٤)

الذي اتخذ في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ (انظر الملحق حيث تجد نص القرار) وظلت المساهمات السنوية المقدمة من الولايات المتحدة تمثل الدعامة التي تستند إليها الأونروا ، إذ ان الولايات المتحدة ساهمت ، خلال الأعوام الخمسة والعشرين من عمر هذه الوكالة (١٩٥٠ـ ١٩٧٥) ، بنحو ٥٧٪ من أكلاف عملياتها كلها . ولم يساهم الاتحاد السوفييتي بشيء[٤٣] . (أنظر الجدول ١٦ في الملحق) . إن مهمة الأونروا ثنائية ؛ فهي تقدم الإغاثة القصيرة الأمد الى اللاجئين المسجلين ذوي الحاجة ، وتمدهم بسلسلة من الخدمات التقنية اللازمة لسلامة صحتهم ورفاهيتهم وتعليمهم وتدريبهم مهنياً . وخلال هذه الفترة ، دأبت الولايات المتحدة رسمياً على تأييد ، عودة اللاجئين إلى وطنهم ، جزئياً على الأقل ، اذ أكد الوفد الأميركي إلى الجمعية العامة انه « يجب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم ، وترتيب تعويضات كافية عن أملاك الذين يختارون عدم العودة »[٤٤] .

كذلك قامت الولايات المتحدة بدور رائد في المسودة النهائية للقرار رقم (١٩٤) (الدورة ٣) المتخذ في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، والذي شكل الأساس لكل القرارات اللاحقة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين . ولئن كان هذا القرار مبنياً على أساس تقرير برنادوت ، فإنه ، بشكله النهائي ، جاء معدلاً إلى حد كبير . فقد نصت نسخة سابقة قدمتها بريطانيا على ما يلي :

ان الجمعية العامة ، تقرر وجوب السماح للاجئين العرب بالعودة إلى ديارهم في أقرب تاريخ ممكن ، ودفع تعويضات كافية عن الأملاك المفقودة نتيجة للسلب أو المصادرة أو التدمير . . .

بيد أن هذه الفقرة أخضعت ، تحت رعاية الولايات المتحدة ، لعدة تعديلات لتلطيف لهجتها وإضافة قيود عليها . فجاءت الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) ، بشكلها النهائي ، على النحو الآتي :

إن الجمعية العامة ، تقر انه يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بفعل ذلك في أقرب تاريخ ممكن عملياً ، ودفع تعويضات عن أملاك الذين يختارون عدم العودة وعن الخسارات والأضرار التي لحقت بالممتلكات التي يعوض عنها ، بموجب مبادىء القانون الدولي أو تطبيق مبادىء العدل الطبيعي ، من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة . . .[٤٥] .

كان من بين التغييرات الحساسة التأكيد على أقرب تاريخ « ممكن عملياً للعودة بدلاً

من أقرب تاريخ « ممكن » . وأدخل في الشكل النهائي أيضاً مبدأ العودة إلى الوطن ، « أو» التعويض بدلاً من « و » التعويض ، والفقرة « العيش بسلام مع جيرانهم » إشارة إلى اللاجئين ، واضعاً بذلك شرطاً غير موضوع على عودتهم . وعندما أجري الاقتراع النهائي جوبه هذا الإجراء بالمعارضة من قبل دول الكتلة الشرقية وكل الدول العربية آنذاك في الأمم المتحدة(٤٦) .

ج ـ دور لجنة الامم المتحدة للتوفيق الخاصة بفلسطين: حل سياسي

نص القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) على تأليف لجنة الأمم المتحدة للتوفيق الخاصة بفلسطين بهدف « تسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم ، وتوطينهم وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ودفع التعويضات . . . » وتألفت هذه اللجنة من ممثلي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة . ورتبت اجتماعاً للدول العربية في آذار (مارس) ١٩٤٩ ، في بيروت ، للبحث في موضوع اللاجئين ، إذ أصر العرب على الأولوية المطلقة لهذه المسألة كما تنص الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) . حتى في هذه المرحلة المبكرة ، كانت اللجنة مرتابة بشأن ما يفترض بحرية الخيار للاجئين بين العودة إلى الوطن والتعويض ، لأن إسرائيل ستعارض بالتأكيد عودة اللاجئين بأعداد كبيرة . ورأت أنه ينبغي للدول العربية أن توافق مبدئياً على إعادة توطين الذين قد لا يختارون العودة إلى ديارهم ، وعلى أن يكونوا على علم تام بالشروط التي سيعودون بموجبها .

بعد مؤتمر بيروت ، تابعت اللجنة رحلتها إلى تل أبيب ، حيث شدد رئيس الوزراء بن ـ غوريون على أنه لا بد للاجئين « من العيش بسلام مع جيرانهم » ، وأن العودة الى الوطن تتوقف على تسوية نهائية . واعتبرت إسرائيل إعادة توطين اللاجئين في الدول العربية حلاً ذا مستقبل أفضل كثيراً . فانتهت المفاوضات إلى مأزق ، وعادت اللجنة إلى البيئة المحايدة في لوزان .

وهناك قبلت الدول العربية ، مبدئياً ، بالبنود الإقليمية الواردة في خطة التقسيم عندما وقعت على بروتوكول لوزان في ١٢ أيار (مايو) ، معترفة بذلك بحكم ذاتي يهودي معين في فلسطين . ووقعت إسرائيل البروتوكول على حدة . ثم شرع كل طرف في تقديم اقتراحات غير مقبولة من الطرف الآخر . فتدخلت وزارة الخارجية الاميركية عبر سفيرها في تل أبيب ورئيس لجنة التوفيق ، وحثت إسرائيل على السماح بعودة مئتي ألف لاجىء . وفي ٢٩ أيار (مايو) تسلم السفير جيمس جي . ماكدونالد مذكرة رسمية من الرئيس ترومان موجهة إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي بن ـ غوريون ، عبر فيها عن خيبته الشديدة ، لإخفاق

إيتان ، خلال اجتماع لوزان ، في تقديم أي من التنازلات المرغوب فيها ، فيما يتعلق بموضوع اللاجئين أو الحدود ، واعتبر أن موقف إسرائيل يشكل خطراً على السلام ، ويمثل انتهاكاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التقسيم واللاجئين ، وأصر على « وجوب تقديم تعويضات إقليمية لقاء المناطق المستولى عليها ، زيادة على ما نصت عليه خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، ووجوب تقديم تعويض ملموس للاجئين في الحال كخطوة تمهيدية أساسية لأي امكان بالتوصل الى تسوية شاملة »[٤٧] . كما تضمن الجزء الفعال من المذكرة تهديداً مبطناً بأن الولايات المتحدة ستعيد النظرِ في موقفها من إسرائيل[٤٨] .

كان الرد الإسرائيلي رفضاً واضحاً . ورفضت حتى مجرد البحث في عودة اللاجئين قبل السلام ، وأسهبت في الحديث عن المشكلات الأمنية . ورفضت أيضاً النداء الأميركي بأخذ العوامل الإنسانية بعين الاعتبار ، معللة ذلك بأن منازل اللاجئين إما دمرت وإما أنها مشغولة حالياً من قبل المستوطنين اليهود ، وأن لا سبيل إلى إعالة اللاجئين من الناحية الاقتصادية . وادعت بأن الاعتبارات الإنسانية تملي عدم العودة[٤٩] .

ووفقاً لما قاله السفير ، كان الرد « إعادة سرد ذكية » لقضية إسرائيل ، واختتمه بإعادة التأكيد على تقديرها لحكومة الولايات المتحدة وشعبها والتمني بأن يجدد هذا الرد تفهم الحكومة الأميركية المتعاطف لمشكلات إسرائيل ومخاوفها .

واستغرق الرد الاميركي وقتاً طويلاً . وتكهن السفير ماكدونالد بأنه قد سادت في واشنطن ، « على ما يبدو ، حالة جمود في القرارات وكثير من جس النبض ، لقد انتصر آنذاك دعاة الاعتدال » . إن المذكرة الأميركية تخلت تماماً عن اللهجة الصارمة لسابقتها . . . وتميزت الأشهر القليلة التالية بتراجع مطرد عن التصلب الذي اتسمت به مذكرة الولايات المتحدة في ايار (مايو) ، وعمدت واشنطن ، بشكل متزايد ، إلى تقويم الوضع على أسس واقعية و. . . كفت عن وضع التشريعات لتل أبيب. ومن ثم، أبت أن تأخذ على عاتقها مسؤولية اقتراح حلول معينة على أي من الفريقين[٥٠] .

في بداية حزيران (يونيو) ، تقدمت إسرائيل بإقتراح بإعادة كل الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة (نحو ٢٧٠,٠٠٠) إلى وطنهم لقاء حدود مثبتة دولياً وضم غزة إليها . ورفضت الدول العربية هذه الخطة لأنها تشكل تنازلاً عن مزيد من الأراضي ، ولا تعيد سوى ثلث اللاجئين . علاوة على ذلك ، لن يعاد اللاجئون المعادون بمقتضى الاقتراح ، بالضرورة ، إلى منازلهم أو إلى قراهم .

وبعد أن حدث تغيير في التمثيل الأميركي ، والإسرائيلي معاً في تموز ، (يوليو) ، تقدم الإسرائيليون باقتراح آخر ، فعرضوا هذه المرة إعادة مائة ألف فلسطيني إلى وطنهم ، من دون أن يطلبوا أراضي إضافية . وتضمن الاقتراح توطين هؤلاء الفلسطينيين في مناطق تحددها الحكومة وفقاً لمقتضيات خططها للتنمية الاقتصادية . لكن ، لا الولايات المتحدة ولا لجنة التوفيق إعتبرت هذا الاقتراح كافياً . وأبت الدول العربية ، مرة اخرى ، مناقشة الخطة معتبرة إياها منافية للقرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) (٥١) . وعمدت إسرائيل ، لاحقاً ، إلى سحب العرض . وبعد مضي عدة أسابيع من المحادثات غير المجدية ، قررت الولايات المتحدة التخلي عن الأسلوب السياسي ، والتركيز على حل اقتصادي . إذ كانت اللجنة عاجزة عن جمع الطرفين معاً ، على أساس معادلة سياسية عملية . إن قسماً من المصاعب كان يكمن في اللجنة نفسها ، اذ ان اعضاءها كانوا يتلقون التعليمات من حكوماتهم لا من الأمم المتحدة . فقد رأى بابلو دو أزكاريت ، كبير سكرتيري اللجنة ومنتقد حاد نوعاً ما للولايات المتحدة ، أن اللجنة وقعت فريسة التشوش والارتباك لأسباب ، منها : اللاإستقرار ، والتردد المتواصل في السياسة الاميركية . وقد أبدى أول ممثل اميركي ، مارك إيثريدج ، ناشر « مجلة كورير » الصادرة في لويسفيل ، تضايقه وسخطه من التقدم البطيء في المفاوضات وتعرجها . وبدا دهشاً من أن سرعة سير المفاوضات تتوقف على مفهوم واضح ودقيق للأهداف المنشودة . إن مثل هذا الاتفاق لم يكن قائماً . ولم يكن لدى الحكومة الاميركية . ولا لدى ممثليها فكرة واضحة حول كيفية معالجة المهمة التي أنيطت بلجنة التوفيق .

إستقال إيثريدج بعد مضي أربعة اشهر ، وحل مكانه بول بورتر ، محام في واشنطن ، الذي مكث شهرين . وكان بورتر يتوقع أيضاً أن ينجز مهمته في وقت قصير ، فخاب أمله كسلفه . وعيّن موظف في وزارة الخارجية هو ريموند هير ، وصفه دو أزكاريت « بمثال يحتذى في المنطق السليم والموضوعية والتفكير المتزن » ، عضواً موقتاً إلى أن تولى تمثيل الولايات المتحدة العضو الدائم إيلي بالمر . وكان بالمر ينزع إلى معالجة الأمور من الزاوية الإنسانية والشخصية ، لا من وجهة النظر السياسية العامة . وهذا ، إلى جانب تقلب السياسة الأميركية ، جعل اللجنة تعمل من دون الغطاء السياسي الذي لا غنى عنه حتى تقوم بعملها على الوجه الصحيح(٥٢) .

أحس دو أزكاريت ، سكرتير اللجنة ، بأن الحكومات الأعضاء ليست راغبة ، على الإطلاق ، في الضغط على الفرقاء بما يكفي تمكين اللجنة من تحقيق النتائج المنشودة . فلكل منها ، لا سيما الولايات المتحدة ، مصالحها الخاصة في الشرق الأوسط ، مما جعلها

غير مستعدة لخسارة نفوذها من خلال مؤازرة قضية لا يمكن إلا أن تؤثر ، بصورة غير مباشرة ، على مصالحها العاجلة والثابتة والملموسة . ومع ذلك ، تبنت اللجنة ، خلال الأسابيع القليلة الأخيرة من محادثات لوزان ، موقفاً أكثر صرامة ، وحولت اهتمامها إلى النواحي الأكثر جوهرية من مشكلة اللاجئين[٥٣] . بيد أن هذا الموقف الجديد ، لسوء الحظ ، لم يستمر ، وغاصت اللجنة مرة اخرى في حالة جمود . فعلى مدى أعوام ، لم تستطع سوى التوصل إلى الإفراج عن بعض اموال اللاجئين العرب المجمدة في المصارف الإسرائيلية ، وإعادة جمع بعض اللاجئين بعائلاتهم في إسرائيل . ولم يكن هذا الإنجاز سوى مساهمة ضئيلة في إتجاه حل المشكلة . ولم تلبث اللجنة أن اصبحت في طي النسيان ، بعد حرب حزيران (يونيو) . لقد كان نجاحها وإخفاقها يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتصاعد وتلاشي اهتمام الولايات المتحدة بقضية اللاجئين وبعجزها وعدم استعدادها للضغط على إسرائيل لقبول قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (الدورة ٣) . وعلى الرغم من أنها كانت تملك صلاحية القيام بمهمات التنفيذ والتوسط والتوفيق بين الفرقاء ، فإنها أخفقت في تحقيق هدفها المنشود ، ألا وهو وضع بنود القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) موضع التطبيق ، لأنها عجزت عن تذليل العقبات السياسية التي اعترضت طريقها[٥٤] . فعضويتها كانت ضيقة للغاية ، والزعماء العرب لم يكونوا على استعداد لتقبل أي نية سليمة من قبل القوى الغربية حيال قضية اللاجئين[٥٥] .

ب ـ الجهود الاميركية لإعادة توطين اللاجئين

على الرغم من أن الولايات المتحدة أعربت بجلاء عن تفهمها وقلقها من المأساة التي يعيشها الفلسطينيون ، فإن الناحية السياسية طغت على اهتماماتها ـ العمل على استقرار الوضع السياسي في الشرق الأوسط . إذ كانت مصالح حكومة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وفقاً لارتباطها بقضية اللاجئين ، على نحو ما حددته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في سنة ١٩٥٣ :

للولايات المتحدة مصلحة في أن تبذل قصارى جهدها للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين ، نظراً الى علاقتها المباشرة بالاستقرار والأمن الاقتصادي والسياسي في الشرق الأدنى . كما أنها لا ترغب في رؤية الأوضاع المحلية لدول الشرق الأدنى ، واستقلالها مهددة بالفوضى الاقتصادية أو التغلغل الشيوعي أو العداوات الحزبية . إن الفوضى ، مع ما ينجم عنها من تجدد العداوات في هذا الجزء من العالم ، ستشكل تهديداً للمصالح الأمنية للولايات المتحدة والعالم الحر عموماً[٥٦] .

سعت الولايات المتحدة لإزالة خطر اللاإستقرار عن طريق محاولة تهدئة اللاجئين بالمساعدة المادية في الوقت الذي عملت فيه على إيجاد حل عملي للمشكلة . وقد حاولت بلوغ هذه الغاية من خلال اقتراحات وخطط اقتصادية ، إضافة إلى الجهود السياسية .

لقد أقامت الخطط والاقتراحات غير المثمرة والمتتابعة الدليل على مركزية موضوع اللاجئين في حلقة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط . وكل خطة كشفت عن مزيد من الخيبة في أوساط الكونغرس والإدارة لاستمرار الدعم المالي لبرامج الأمم المتحدة للاجئين ، في ظل غياب التقدم نحو حل نهائي للقضية . ومع ذلك ، كانت الحكومة الاميركية ، مرغمة على بذل الجهد من جديد لحلها نظراً الى الطابع الملح الذي تتسم به المشكلة .

في البداية ، شددت السياسة الأميركية على العودة إلى الوطن . لكن تبدلاً نحو التوطين خارج فلسطين كان يرافق كل اقتراح اقتصادي أو كل جهد سياسي جديد . وقد أتت هذه التبدلات ، متجاوبة مع رغبة إسرائيل وحلفائها في الكونغرس ، لا مع تمنيات اللاجئين وطموحاتهم .

١ ـ الاقتراحات الاقتصادية

تجاوبت الاقتراحات الاقتصادية مع الحاجة العاجلة لإغاثة اللاجئين . فقد أقر الكونغرس التبرع بـ ١٦ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في آذار (مارس) ١٩٤٩ . وعلى الرغم من التحذيرات من ان اللاجئين لن يتخلوا عن هدف العودة إلى الوطن ، فإن بعض أعضاء المجلس كان متفائلاً بأن مبلغ الـ ١٦ مليون دولار ، سيوجد النية الحسنة . ووصفه جافيتز ، الممثل عن ولاية نيويورك ، « بالاجراء الإنساني الأولي لمساعدة ضحايا الحرب البريئة هذه » ، « التي »» كما قال « غادرت ديارها بسبب العداوات وتشجيع القادة المضللين » . وأعرب عن شعوره بأن الشرق الأوسط ، برمته ، سيقدر التعاون الاميركي . ولا أحد توقع أن تدوم المشكلة طويلاً .

أ ـ خطة مكغي

في حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، غادر إلى بيروت ، مساعد وزير الخارجية ، جورج مكغي ، ليعرض خطة للتنمية الاقتصادية الشاملة في الشرق الأوسط . وبمقتضى هذه الخطة ، تتلقى كل دول المنطقة عوناً مالياً ومساعدة تقنية على يد وكالة تديرها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى . وافترضت ضمناً أن كثيراً من اللاجئين سيعاد توطينهم في الدول العربية بدلاً من اعادتهم إلى فلسطين . واعترفت بأن ليس في استطاعة مصر الكثيفة السكان للغاية ، ولا لبنان بسبب التوازن الطائفي الدقيق ، ولا المملكة العربية

السعودية بسبب صحرائها الشاسعة ، استيعاب سوى قلة من اللاجئين . ولئن كان بعضهم سيوطن في القسم المتبقي من فلسطين والأردن ، فإن كثيراً منهم سيذهبون إلى سوريا والعراق ، وهذه الدول تنال مساعدة مالية[٦٠] ورفضت الدول العربية هذه الخطة لأنها تتعارض مع القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) ، إذ تحرم اللاجئين من حق الخيار الحر بالعودة إلى فلسطين . لكن الولايات المتحدة ظلت تأمل بالوصول الى حل اقتصادي ، إذ أن الأسلوب السياسي أثبت عدم كفايته .

ب ـ بعثة المسح الاقتصادي

بحلول آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، غدا جلياً أن الضغط على اسرائيل ، لجعلها تقبل عودة اللاجئين ، لن يجدي . وأعلن مساعد وزير الخارجية ، مكغي ، أن الولايات المتحدة لن تصر على أن تقبل إسرائيل عدداً « محدداً » ، ولا ان تكون هناك أية تسوية اقليمية « محددة » في فلسطين[٦١] . واقترح الممثل الأميركي في لجنة التوفيق بشأن فلسطين أن تعيّن اللجنة فريقاً للمسح الاقتصادي تحت رئاسة اميركية ليعد خطة شاملة للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط . وجاء أن هذه الخطة « ستسهل عودة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ، ودفع التعويضات لهم » ، ووفقاً للفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) . . . حتى يعاد دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للمنطقة على أساس الاستمرار الذاتي ضمن أقصر فترة زمنية[٦٢] . وحتى تنجح هذه الخطة ، فإنها تتطلب من الدول العربية أن تنظر في توطين اللاجئين في أراضيها بشكل نهائي كوسيلة للمساعدة على حل مشكلة اللاجئين .

تبنت لجنة التوفيق الاقتراح الاميركي بلا نقاش . وفي ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، عين غوردون كلاب ، رئيس هيئة وادي تنيسي ، رئيساً لبعثة المسح الاقتصادي للشرق الأوسط . وكان هناك أعضاء آخرون من فرنسا وبريطانيا العظمى وتركيا . وعملت البعثة الاقتصادية بصورة مستقلة عن لجنة التوفيق[٦٣] . وبينما كانت تتهيأ للمغادرة ، قال الرئيس ترومان إنه « مقتنع بأنه اذا ألقت شعوب الشرق الأدنى ، التي تعاني من العداوات الأخيرة ، خلافاتها جانباً واتجهت بطاقاتها نحو التعاون المثمر ، فإنها تستطيع العثور على أساس تبني عليه سلاماً واستقراراً دائماً »[٦٤] .

التأم عقد البعثة في لوزان في ٨ أيلول (سبتمبر) لعقد اجتماعات أولية ، ثم تابعت رحلتها إلى بيروت . وقد ضمت المجموعة خبراء بشؤون اللاجئين والمساعدة التنموية . والتقت خلال الخريف بالمسؤولين في مصر ولبنان وإسرائيل والأردن وسوريا والعراق

للتباحث في إمكانات تقديم عون اقتصادي كوسيلة لتنشيط النمو الاقتصادي في المنطقة .

رفعت البعثة إلى الجمعية العامة تقريراً في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ . واعترف التقرير بمأساة اللاجئين كمظهر وسبب ، في آن واحد ، لعدم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة ، وأوصى بإعتماد برنامج أشغال عامة مفيدة لتوظيف اللاجئين القادرين بدنياً ، كخطوة نحو إعادة تأهيلهم . وأوصى ايضاً بمواصلة أعمال الإغاثة . لكنه اعترف بأن التنمية وحدُها لن تجلب السلام ، وحذر من أنه اذا ترك اللاجئون في طي النسيان وفريسة للشقاء ، فإن السلام سيمنى بمزيد من الإخفاقات[٦٥] .

وعلى النقيض من التفاؤ ل الذي أبدته البعثة في البداية ، فإنها وجدت أن المأزق السياسي العالق يحول دون الوصول إلى حل مبكر من خلال العودة الى الوطن أو التوطين الواسع النطاق[٦٦] .

كذلك أوصى بخفض تدريجي في معونات الإغاثة الطارئة كلما ازداد عدد الرجال الموظفين ، وببرنامج للأشغال العامة ، وبمعونات بحسب ما تلزم لعملية متكاملة مع حكومات المنطقة ، وبتأسيس وكالة لتوجيه اعمال الإغاثة وبرنامج الأشغال العامة بعد الأول من نيسان (ابريل) ١٩٥٠ . وقد تبنت الجمعية العامة هذه التوصيات .

كان العدد الإجمالي للاجئين يقدر بـ ٧٧٤,٠٠٠ ، منهم نحو ١٤٧,٠٠٠ يعيلون أنفسهم أو اعالتهم متوافرة لهم ، وكان نحو ٥٢٧,٠٠٠ لاجيء يعتمدون على الإغاثة التي تقدمها الأمم المتحدة ، بينما ٢٥,٠٠٠ لاجيء آخر يعيشون في منازلهم في الأراضي العربية حرموا الوصول إلى اراضيهم . وكان قطاع غزة والضفة الغربية المنطقتين الأشد كثافة باللاجئين[٦٨] . ومع أن هؤلاء المشردين جلبوا معهم موجودات ، فإنهم سرعان ما استنفذوها . وقد ساعدت الدول المستفيضة بأكبر قدر تستطيع خلال الأشهر القليلة الأولى ، وعلاوة على ذلك ساهمت الدول العربية بـ ٦ ملايين دولار لبرنامج الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين ، وقدره ٣٢ مليون دولار .

وذكر تقرير بعثة المسح الاقتصادي أن اللاجئين « اعتقدوا أن وجوب السماح لهم بالعودة الى منازلهم ومزارعهم ، وقراهم مسألة حق وعدل »[٦٩] . وأعرب عن أسف البعثة لعدم توفر إمكان الشروع فوراً في مشاريع تنمية كبيرة :

> المنطقة غير مهيأة والمشاريع غير جاهزة ، والشعوب والحكومات ليست مهيأة لتطوير واسع النطاق في أنظمة الأنهر الرئيسية للمنطقة أو مساحات الأراضي غير المستغلة على الوجه الصحيح[٧٠] .

كانت مصادر المياه دولية . وفي غياب تسوية سلمية « لا يعقل الافتراض في إمكان تفاوض الفرقاء حول اتفاق بشأن مسألة الحقوق القومية في المياه المعقدة » .

« مهما تكن الفرص التي تنطوي عليها التنمية الكاملة لنظام نهر الأردن ، لتحسين الوضع الاقتصادي للمنطقة ، فانه يجب الإنتظار ريثما تتوافر الرغبة المتبادلة في استحداث وتقاسم الفوائد المتأتية من استعمال المياه ، المحرمة حالياً على كل الفرقاء ، على نحو أفضل » .

وأوصت اللجنة ، كبديل « بمشاريع إيضاحية أولية » لتوفر خبرة عملية تمهد للمهمات الأكبر التي ليس في الإمكان تحقيقها في الوقت الراهن[٧١] . وعلى الرغم من جميع هذه التحذيرات ، فقد واصلت الدول الغربية تشجيع التبني بالجملة لمشاريع تنمية واسعة النطاق حتى تضع حداً سريعاً وفعالاً لمشكلة اللاجئين .

كذلك تجنبت تقارير اللجنة النواحي السياسية ، والنفسانية من مسألة العودة الى الوطن والتوطين ، وتركت المصير النهائي للعرب معلقاً . ومن الواضح أنها اعتبرت التوطين حلاً أقرب إلى الواقع ، على الرغم من أنها أدركت أن العودة الى الوطن لا تزال قضية العرب الأساسية .

في شباط (فبراير) ١٩٥٠ ، عقدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ جلسات استماع حول اللاجئين الفلسطينيين ، وتقرير المسح الاقتصادي . وأعرب رئيس اللجنة كي ، من ولاية فيرجينيا ، عن ثقته بأن كل اللاجئين تقريباً سيتمكنون من إيجاد وظائف مع نهاية السنة ، وبالتالي لن تكون هناك حاجة الى معونات مباشرة . وأبلغ مساعد وزير الخارجية ، مكغي ، اللجنة قلق الولايات المتحدة من المأساة التي حلت بالفلسطينيين والخطر الذي تشكله على التوازن الدقيق لإتفاقات الهدنة . فقد حالت هذه المأساة دون التوصل بسرعة الى تسوية سلمية ، وشكلت على الدوام مصدراً رئيسياً للإحتكاك بين الفرقاء ، ووفرت للشيوعيين قضية مركزية من البديهي أن يستغلوها . ولا جدوى من الإغاثة المباشرة سوى إطالة أمد وضع سيء . وبالتالي ، اختارت وزارة الخارجية الفصل بين المشكلة الاقتصادية والسياسية[٧٢] .

لكن الردود على ملاحظات مكغي وتقرير البعثة نفسه اظهرت إمتعاض الكونغرس . فأحد الأعضاء أراد أن يعلم الوقت الذي ستستمر فيه الولايات المتحدة في إعالة اللاجئين قبل أن يكون في الإمكان «استيعابهم» في الدول العربية[٧٣] .

أما رئيس البعثة، غوردون كلاب، فأعرب للجنة عن أمله بإقامة مناطق زراعية جديدة في شرق سوريا وفي العراق ، من شأنها أن توفر للاجئين مكاناً « يستقرون فيه بشكل دائم » . ووصف المصاعب التي واجهتها في الدول العربية التي خشيت من الخطط الرامية إلى توطين اللاجئين فيها . الأردن وحده كان على استعداد لمناقشة القضية ، إذ انه البلد العربي الوحيد الذي لن يشكل وجود اللاجئين فيه عبئاً اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً خطيراً(٧٤) . وشدد كلاب على كون الحكومات العربية غير مهيأة بتاتاً لإطعام اللاجئين ، وحذر من تفشي المجاعة والأوبئة ، وما يتبعها من تمزق سياسي خطر ما لم تتصرف الولايات المتحدة . وحذر من أنه إذا ربطت المشاريع الواسعة النطاق باقتراحات معينة لتوطين اللاجئين بعيداً عن ديارهم بصورة دائمةً ، فإن المأزق السياسي سيظل قائماً . حتى لو أفردت الدول العربية كامل ميزانياتها لإغاثة اللاجئين ، فإنها تظل غير كافية . ووفقاً لكلاب ، فإن الشعور بالإحباط يزداد اكثر فأكثر ، تمكناً في نفوس اللاجئين ، وأنه كلما طال الأمد ازدادت حدة شعورهم بالمرارة .(٧٥) وعلى الرغم من هذا التحذير ، فإن الولايات المتحدة دأبت على الاحتفاظ بالأمل بقدرة المشاريع التنموية الضخمة على توفير مخرج لهذه المشكلة المستعصية .

جـ - انشاء الأونروا

التوصية الثالثة في تقرير كلاب كانت إنشاء وكالة تتولى تنظيم وتوجيه برامج الإغاثة والأشغال العامة ، التي ضمنت لاحقاً في قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ (الدورة ٤) المؤرخ في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ . وقد قدم هذا القرار من قبل الدول الأربع الممثلة في بعثة المسح الاقتصادي ، وأقر في جلسة تغيبت عنها دولة الكتلة الشرقية والدول العربية . وهذا القرار أعاد تأكيد الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) ونص على إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة ، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، مخولةً إياها إنفاق ٥٤ مليوناً ، كحدٍ أقصى ، في الإغاثة والأشغال العامة خلال فترة ثمانية عشر شهراً ابتداءً من أول نيسان (أبريل) ١٩٥٠ ،(٧٦) . وأعطيت توجيهات باستيعاب مسؤوليات مشروع الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين والتشاور مع لجنة التوفيق بشأن اللاجئين الراغبين في العودة الى وطنهم ، وإنهاء الإغاثة في وقت لا يتجاوز نهاية سنة ١٩٥٠ ، والتشاور مع الحكومات بشأن التحضير للوقت الذي تغدو فيه المعونة الدولية غير متيسرة . وهكذا ، أصبح التركيز على إعادة التأهيل بدلاً من الإغاثة(٧٧) .

بدأت الأونروا عهدها في ظل سحب من الشكوك العربية القائلة أنها أداة صنعتها

الإمبريالية الغربية . فقد أحس العرب بأن إيجاد العمل للفلسطينيين ليس سوى خطوة أولى في عملية دمجهم في شتى الدول التي شردوا إليها(٧٨) . بينما وزارة الخارجية ، من الناحية الأخرى ، اعتبرت الوكالة خطوة إلى الأمام مجدية . إذ ان من شأن برنامج الأشغال والإغاثة الجديد أن يوفر ضماناً معقولاً بألا يزداد الوضع الخطر تدهوراً(٧٩) . وهو يرفع من معنويات اللاجئين ، ويجدد فيهم إحترام الذات ، ويجعلهم أقل عرضة « للانحراف وراء محرض سياسي » . وخلصت الوزارة الى القول ان « ان البرنامج سيساعد من خلال تغيير مواقف الأشخاص وإنعاش المؤسسات الحكومية وتقويتها ، في الوصول إلى التسوية السلمية التي تعمل لها الأمم المتحدة بنشاط دائب ، والتي يتمناها كل ذوي النية الحسنة من البشر »(٨٠) . بيد أن هذا التقويم المفعم بالتفاؤ ل لم يعمر طويلاً .

شرعت الأونروا في العمل في أول أيار (مايو) ١٩٥٠ . ونصحت جامعة الدول العربية الحكومات المضيفة بالتعاون ، شرط ألا يكون عملها مجحفاً بحقوق اللاجئين . وبموجب قرار الامم المتحدة الخاص باللاجئين الفلسطينيين لسنة ١٩٥٠ ، أفرد الكونغرس ٢٧,٤ مليون دولار ، أي نصف ميزانية ، الأونروا التشغيلية للفترة من أول أيار (مايو) ١٩٥٠ إلى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥١ . وأعطى الكونغرس الرئيس الاميركي صلاحية تخصيص جزء من هذا المبلغ لأية وكالة تابعة للحكومة تتوخى تحقيق أهداف هذا القرار ، على أن يعتبر مثل هذا التخصيص مساهمة في ميزانية الأونروا(٨١) .

في حزيران (يونيو) ١٩٥٠ ، ساد القلق أوساط الكونغرس من احتمال حجب الجهود الأميركية في برنامج تشرف عليه وكالة تابعة للأمم المتحدة . لكن نائب مساعد وزير الخارجية ، هير ، حذر في جلسة استماع للجنة تخصيص الأموال بمجلس الشيوخ ، من ان إعطاء الولايات المتحدة فضلاً كبيراً وعملها بمفردها سيجعلانها تظهر كأنها مسؤولة عن الوضع . وطمأنهم إلى أن اللاجئين فهموا مقدار مساهمة الولايات المتحدة ، وأنهم يقدرون معونتها نيابة عنهم(٨٢) .

د ـ الخطط الاقتصادية الأخرى

نظراً الى انه كان جلياً أن ليس في استطاعة الأونروا إنهاء عمليات الإغاثة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ ، كما أوصى تقرير كلاب ، فقد تقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا بمسودة قرار مشترك إلى الأمم المتحدة يدعو إلى « إعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للشرق الأدنى ، إما بإعادتهم إلى وطنهم أو توطينهم » ، ورصد ٤٠ مليون دولار لتلك الغاية . وقد أدمج هذا لاحقاً في القرار رقم ٣٩٣ (الدورة

٤) الصادر في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ ، « من دون الإخلال ببنود الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ ، (الدورة ٣) . » ، وعلى الرغم من أنه كان مفهوماً أن خطط التنمية هذه تتعلق ، على الأرجح ، بالتوطين لا بالعودة إلى الوطن .

شدد الرئيس ترومان في رسالته الموجهة الى الكونغرس في أيار (مايو) ١٩٥١ ، على « التوطين المنظم للاجئين المشردين » . وأوضح ان برنامج مساعدة اللاجئين العرب الفلسطينيين يتوخى ثلاثة أغراض : « المساعدة في توطين اللاجئين ؛ وتقوية الدول التي يستقرون فيها ؛ ومساعدة كل من إسرائيل والدول العربية معاً باقتلاع هذا الخطر المحدق بالسلام في هذه المنطقة »(٨٣) .

في تموز (يوليو) ١٩٥١ ، إعترف مساعد وزير الخارجية ، مكغي ، بأن تقدماً قليلاً تم إنجازه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، لأن مستقبل اللاجئين لم يتقرر بعد(٨٤) . وانتقد النائب كولي ، من ولاية نورث كارولينا ، السياسة الأميركية في فلسطين . فقد كان يشعر أن الصراع نفسه ليس مسؤولاً الى هذا الحد عن تدهور علاقة الولايات المتحدة بالدول العربية ، بل سياستها وموقفها وسلوكها أدت إلى خسارتها سمعتها وصداقتها . ولئن كان اليهود قد تحملوا معاناة شديدة في معسكرات الاعتقال . فإن تحريرهم قد أحياهم من جديد ، لكن العرب في مخيمات اللاجئين يعيشون بلا أمل . وقال إن بلده منح إسرائيل مساعدات سخية وقدم بعض العون إلى اللاجئين العرب ، « لكن البرنامج ، لإعادة التوطين ، والتأهيل ، الذي يدور النقاش حوله ، ليس بالمكافىء أو النزيه بتاتاً»(٨٥) . فمثلاً ، هناك الكثيرون من العرب الذين يراد توطينهم في سيناء بتخصيص مئتي دولار لكل شخص . بينما يلزم لإعادة توطين وتأهيل كل لاجىء يهودي ألفان وخمسمائة دولار ، طبقاً للأرقام التي قدمها « خبراء » وزارة الخارجية . وقد تحدى أعضاء المجلس التقدير الأخير ، ودعا النائب كولي إلى إلغاء هذا المبلغ لمصلحة اللاجئين اليهود . لكن هذا الاقتراح سقط بعد نقاش طويل ، على الرغم من أن آخرين رأوا ان المعونة غير منصفة(٨٦) . وتم في النهاية إقرار مبلغ ٥٠ مليون دولار للاجئين العرب خلال العام المالي ١٩٥٢ . واحتفظ المشروع بالفقرة الشرطية الرئاسية لقانون الأمن المتبادل ، الذي تضمن بعض التحفظات من قبل الكونغرس فيما يتعلق بقدرة الأونروا على إعادة توطين اللاجئين ودمجهم(٨٧) .

أفلحت وزارة الخارجية ، في إقناع لجنة التوفيق ببذل جهد واحد أخير لحل مشكلة اللاجئين عن طريق عقد مؤتمر للدول العربية وإسرائيل في باريس في أيلول (سبتمبر ١٩٥١) . ومن جملة الاقتراحات المقدمة ، إقتراح يحث إسرائيل على قبول « عودة عدد محدد من اللاجئين العرب إلى ديارهم » بشكل فئات يمكن دمجها في الاقتصاد الإسرائيلي ،

ينتقون من بين اولئك المستعدين للعودة والعيش بسلام . ورأت اللجنة أن من الأهمية بمكان أن تقدم الدولة اليهودية عدداً محدداً لأغراض التخطيط الاقتصادي ، وليكون اللاجئون على علم تام بالظروف الفعلية التي سيعادون إلى ديارهم بموجبها ، اذ ان هذه الظروف تغيرت جذرياً منذ سنة ١٩٤٨ . لكن الإسرائيليين رفضوا الاقتراح لأسباب عسكرية وسياسية وأمنية ، بينما قال العرب إنه يشكل انتهاكاً لأحكام الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣)(٨٨) .

هـ ـ خطة بلاند فورد

في تلك الأثناء ، حل جون . ن . بلاند فورد ، الابن ، من التابعية الأميركية مكان هوارد كندي من التابعية الكندية، ، مديراً للأونروا . وفي ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ ، طلب من الجمعية العامة تأمين ٢٥٠ مليون دولار لتمويل برنامج لمساعدة حكومات الشرق الأدنى « في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وإعادة دمجهم » . ويتألف هذا البرنامج ، الذي اقترح تنفيذه على مدى ثلاث سنوات ، من ٥٠ مليون دولار للإغاثة ، و ٢٠٠ مليون دولار للدمج . وهو يعطي الحكومات المحلية أقصى حد ممكن من المسؤولية الإدارية(٨٩) .

وفي التقرير المرفق بالطلب ، أوضح بلاندفورد أن عملية إعادة الدمج يمكن « ترجمتها ، على نطاق واسع ، ببناء مساكن في مناطق تسمح للاجئين بأن يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم ، من دون الإخلال بحقهم في العودة أو التعويض طبقاً للقرارات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة » . كذلك ، ذكر التقرير أن الغرض من نتائج الاستقصاء والتوصيات هو الاتفاق على معادلة تبشر اللاجئين بنهاية حياة المخميات وصفوف البطاقات ، وتبشر الحكومات بنهاية للتشوشات الاجتماعية ، كما تبشر المساهمين بموعد محدد لا تعود فيه حاجة الى نفقات الإغاثة الكبيرة .

وأوضح الممثل الأميركي في اللجنة الخاصة بالبرنامج ، فيليب جسوب ، أن اللاجئين الذين يتعاونون مع الخطة لن يفقدوا حريتهم في التصرف ، بل يحتفظون في نهاية الفترة بحرية الخيار بين البقاء حيث هم وبين الإقامة في مكان آخر طبقاً للفرص المتوفرة لهم . وفي غضون ذلك ، تكون لهم الفرصة في اكتساب المزيد من المهارات المتنوعة ورأس المال اللازم لما قد يختارونه(٩٠)

أقرت خطة بلاندفورد وضمنت في قرار الجمعية العامة رقم ٥١٣ (الدورة ٤) المؤرخ في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ، من دون الإخلال بأحكام الفقرة ١١ من

القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) أو الفقرة ٤ من القرار رقم ٣٩٣ (الدورة ٥) المؤرخ في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ . وتضمن القرار تعليمات لوكالة الإغاثة « بالتحري مع الحكومات المعنية إمكانات عقد ترتيبات ترمي إلى إيلائها مسؤولية إدارة مشاريع إعادة الدمج في أقرب تاريخ ممكن »(٩١) .

وعلى الرغم من أنه جرت عدة محاولات لاحقة للشروع في مشاريع التنمية بموجب هذه الخطة ، فقد رفضت الدُول العربية قبول أي مشروع إرتأت انه قد يفضي إلى إعادة توطين دائمة للاجئين . وعلى الرغم من الإحتجاجات والتأكيدات بغية تبديد هذه المخاوف ، فقد كانت المشاريع المقترحة ، بتحريض من الولايات المتحدة على الأخص ، تحمل مضامين قوية بأن إعادة التوطين ستكون النتيجة النهائية .

و ـ بعثة جونستون

تسلمت إدارة أيزنهاور مهماتها في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣ ، وَتولد بمجيئها المزيد من الجهودوالحماسة المتجددة لحل مشكلة اللاجئين . ولم تنقض بضعة اشهر على تسلمها مهماتها حتى سافر وزير الخارجية جون فوستر دالاس إلى الشرق الأوسط . وتوصل إلى أن بعض اللاجئين يمكن توطينهم في الأراضي التي تسيطر عليها اسرائيل ، لكن أغلبيتهم « يمكن دمجها بسهولة أكثر في حياة المجتمعات العربية المجاورة »(٩٢) . لكن لا بد لمسألة إعادة التوطين هذه من انتظار مشاريع الري .

إشتمل قانون الأمن المتبادل لسنة ١٩٥٣ على مبلغ ١٩٤ مليون دولار لدمج اللاجئين ولدعم الاستقرار الاقتصادي(٩٣) . ولهذه الغاية ، أرسل الرئيس أيزنهاور إيريك جونستون ، من إدارة التعاون التقني ، إلى الشرق الأوسط برتبة سفير . وتركزت ضغوط الكونغرس على حل مشكلة اللاجئين بأسلوب اقتصادي يتجنب بسهولة عقبات حل سياسي . ويقتضي الحل الاقتصادي استغلال مياه نهر الأردن في مشاريع الري وتوليد الطاقة الكهربائية لتوفير فرص عمل للاجئين الذين سيميلون نحو إعادة توطينهم . ولهذه الخطة مزايا اقتصادية ومردود سياسي ، اذ قال الرئيس أيزنهاور : « لديّ قناعة تامة بأن قبول خطة شاملة لتطوير وادي الأردن سيساهم مساهمة عظيمة في استقرار الشرق الأدنى » . وعلى الرغم من تلميحات الدول العربية من البداية إلى أنها لن تكون مقبولة ، فإن جونستون كان متفائلاً عموماً بشأن الخطة التي تقضي بتخصيص مساحات كبيرة من الأراضي المروية في الأردن للاجئين ، بحيث تستوعب نحو ثلث عددهم الاجمالي (٩٥) .

ولئن كان لخطة جونستون مزايا اقتصادية لإسرائيل وللدول العربية ، فإنها لم تستطع

تذليل العقبات السياسية . فبعد عامين قام خلالهما إيريك جونستون بخمس رحلات إلى الشرق الأوسط ، تبين أن ليس في استطاعته إقناع الطرفين بالمنفعة والفوائد الطويلة الأمد المترتبة على خطته . ولكن إخفاقه لم يبدل من شعور الولايات المتحدة بأن حل مشكلة اللاجئين يكمن في التنمية الاقتصادية .

ز ـ تقرير دراسة سميث ـ بروتي

في بداية سنة ١٩٥٤ أرسلت لجنة الشؤ ون الخارجية بمجلس النواب الاميركي بعثة استقصاء خاصة إلى الشرق الأوسط . وأصدر عضوا البعثة ، النائبان لورانس سميث وبروتي من ولاية فيرمونت ، تقريراً في أواخر شباط (فبراير) ١٩٥٤ ، ذكر أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في برنامج الأمم المتحدة الرسمي لإعادة توطين اللاجئين بسبب « إصرار القادة العرب على رفض دراسة أي إقتراح سوى وجوب السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم السابقة » . وأي زعيم عربي يقترح حلاً بديلاً عن العودة الى الوطن ، يكون كمن يخاطر لا بخسارة منصبه فحسب بل حياته أيضاً . وكان يعتقد أن فترة خمسة أعوام من الانتظار قد جعلت اللاجئين والحكومات العربية تدرك أن الصمود في وجه كل مشاريع الأمم المتحدة لن ينتج عنه بالضرورة تحقيق هدف العودة إلى الوطن . ونظراً الى كون ما يربو على نصف اللاجئين هو تحت سن الخامسة عشرة ، وبالتالي يحملون قليلاً من الذكريات عن فلسطين ، فإن الشعور كان بأن الزمن « يعمل في مصلحة إعادة التوطين » .

أوصت بعثة الكونغرس بزيادة الضغط على الدول العربية لتفتح أبوابها للاجئين . وحثت على وقف معونة الأمم المتحدة بعد تاريخ معين . وعندئذٍ تقوم الولايات المتحدة بتقديم المعونة إلى الدول التي توفر مساكن للاجئين وتمنحهم حق المواطنية . ذلك بأن البعثة اعتقدت أنه لو تم إفهام العرب بوضوح أن ليس في الإمكان إسترجاع ديار اللاجئين السابقة ، وإن مستقبلهم « لا بد » من أن يكون في الدول العربية ، فإن عملية إعادة التوطين ستتيسر كثيراً . ووافقت الأونروا على أن إدارة مخيمات اللاجئين ، يجب أن تؤ ول إلى الحكومات العربية . « والدول العربية ستعترض ، لكن من الضروري أن تدرك أن اللاجئين هم أناس قدر لهم أن يقيموا فيها » . وكالعادة ، بنت اللجنة استنتاجاتها على أساس تقويماتها الخاصة لما هو في مصلحة اللاجئين ، لا على أساس المعلومات المستقاة من اللاجئين .

ومن أجل تحسين المواقف العربية ـ الاسرائيلية ، أوصت البعثة بأن تعلن الولايات المتحدة أنها لا تؤ يد إعادة اللاجئين العرب إلى ديارهم السابقة داخل حدود إسرائيل في ظل

الظروف القائمة ، وأنها تضغط على إسرائيل لتقوم بتعويض اللاجئين عن الأملاك الحقيقية والشخصية التي فقدوها .

وفي الأمم المتحدة ، أيضاً تنبأ الممثل الأميركي بإيقاف مخصصات الأونروا ما لم يباشر العمل في مشاريع إعادة التوطين في سيناء ووادي الأردن(٩٧) . كما انه يجب ان توافق الدول العربية على خطة جونستون . وفي جلسة لاحقة بشأن حقوق اللاجئين ، تبنت الولايات المتحدة ، على نحو ملفت للنظر ، موقفاً يطلب من إسرائيل إما إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإما تعويضهم . وأوضحت أنه يجب على اللاجئين أن يفهموا « ان المصير الفعلي لأغلبيتهم يكمن في العالم العربي » .(٩٨) . وتوصلت في سنة ١٩٥٥ بعثة استقصاء إلى الشرق الأوسط ، تابعة لمجلس النواب وبرئاسة النائب فوريس ، الى نتيجة مفادها أنه بينما ينبغي للولايات المتحدة المساعدة على تخفيف معاناة اللاجئين ، فإنه لا ينبغي لها أن تتحمل مسؤولية إعادتهم إلى وطنهم أو توطينهم ، مما يشير إلى أن الكونغرس ضاق ذرعاً بهذه المشكلة المستعصية . وأوضحت البعثة أنه « حينما تقضي مصلحتنا بمساعدة هؤلاء اللاجئين ، فإنه ينبغي أن توجه مساعدتنا نحو الحلول الدائمة »(٩٩) . كذلك ، أعرب مجلس الشيوخ عن استيائه من عدم تحقيق تقدم . ومن أصل المبلغ المخصص للأونروا ، وقدره ٥٤ مليون دولار ، حدد مبلغ ١٦,٥ مليون دولار للإغاثة و ٣٧,٥ مليون دولار لإعادة التأهيل . وأعربت عن اعتقادها أنه لا يمكن إيجاد حل دائم إلا من خلال إعادة التأهيل والتوطين(١٠٠) .

ح - مشروع دالاس سنة ١٩٥٥

لم يكن الإخفاق الذي منيت به خطة جونستون بكافٍ لإحداث تغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه اللاجئين . وظل دالاس طوال سنة ١٩٥٥ يشدد على إعادة التوطين من خلال مشاريع تنمية المياه ، وأهمل مطاليب اللاجئين والحكومات العربية بالعودة إلى الوطن(١٠١) . وقال إن العودة الى الوطن ستتحقق الى « الحد الذي يكون ممكناً »(١٠٢) . وكانت الولايات المتحدة مستعدة لإقراض إسرائيل لتدفع، بدورها التعويضات .

وقد صممت الخطة لتدعم الأهداف الاميركية ، الرئيسية ، وهي : ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط ، فالتنمية الاقتصادية تقود الى الرخاء والاستقرار ، وتساعد أيضاً في إعادة توطين اللاجئين . وسعى دالاس لعرض خططه عبر الأمم المتحدة وبدعم من الكونغرس . وفي جلسات الجمعية العامة التي عقدت في خريف سنة ١٩٥٥ ، حث الوفد الاميركي مرة اخرى على التعاون بين الدول العربية في تطوير الأراضي الزراعية للاجئين ، وحذر من ان الولايات المتحدة لن تمدد أمد المدفوعات الى ما لا نهاية .

واقتصرت صادرات الكونغرس سنة ١٩٥٦ ، على إعادة تأكيد مشروع دالاس . وحدد الجمهوري أنفوسو ، من نيويورك ، العودة الى الوطن بما يتماشى وأنظمة الأمن الاسرائيلية ، التي رأى ان في الإمكان تنفيذها كلها بواسطة الولايات المتحدة(١٠٤) . وفي رسالة وجهها أربعون عضواً من أعضاء مجلس النواب إلى وزير الخارجية دالاس ، في بداية شباط (فبراير) ١٩٥٦ ، لم ترد أية إشارة إلى العودة الى الوطن(١٠٥) .

وأنحى الجمهوري هونتر ، من كاليفورنيا ، باللوم على القادة العرب لدأبهم على عرقلة الخطط الرامية الى إيجاد مناطق دائمة للاجئين . وقال إنه ليست لديهم أية نية لإنقاذ الوضع لأن ذلك سيزيل « معظم النزعة العاطفية التي تتسم بها الحملة العربية ضد اسرائيل». واشار الى ان عدد اللاجئين الذين تقدموا بطلب للحصول على تأشيرة دخول للولايات المتحدة بموجب برنامج إغاثة اللاجئين ، هو أقل من ٢٠٠٠ ، مضيفاً أنه لو كان القادة العرب مخلصين حقاً في إدعاءاتهم بالتعاطف مع مأساة اللاجئين لكان هناك مزيداً من الطلبات . وكان متيقناً من أن لا مصلحة للقادة في إعادة توطين اللاجئين ، وانهم يقصدون استغلال الوضع لشن اعتداءات ضد إسرائيل(١٠٦) .

وأعرب السفير السابق جيمس مكدونالد عن اعتقاده أن خطة جونستون هي السبيل الوحيد الواقعي الى حل مشكلة اللاجئين ، لأنها تأخذ في الاعتبار « نفسية الشعوب العربية والكبرياء الذي تكنه لاستقلالها وكرامتها اللذين حققتها حديثاً » . ورأى ان من الممكن إعادة توطينهم في العراق وسوريا والأردن إذا ما أشرف العرب أنفسهم على ذلك وأنشأوا شركة لهذا الغرض . وهذا من شأنه أن يعود بمكاسب اقتصادية على هذه الدول وشعوبها(١٠٧) .

وأرسل مجلس الشيوخ بعثة استقصاء أخرى ، يرئسها الجمهوري زابلوكي ، من ولاية ويسكونسين ، إلى الشرق الأوسط في ذلك الوقت تقريباً . وفي تقريرها الصادر في ربيع سنة ١٩٥٦ ، إعترفت اللجنة بارتباط اللاجئين ارتباطاً وثيقاً بأرضهم وشعورهم بالظلم نتيجة فقدانها . وأشارت إلى ان اللاجئين لم يقبلوا بإدخال تحسينات على حياة المخيم كحل لمشكلاتهم ، وان ذهنية مخيم ، أساسها الشعور باليأس والمرارة ، آخذة في التطور . ووفقاً لتقرير المجلس : « لا أحد (من اللاجئين) عبر عن أدنى إمتنان لقاء مساعدة الولايات المتحدة . وعلى النقيض من ذلك ، يعتبرونها مسؤولة عن مأساتهم . . . » فإضافة الى كون الولايات المتحدة قد قدمت المساعدة إلى الدولة التي سلبتهم أملاكهم ، فإنها أخفقت في مساعدتهم على استرجاعها . وأوصت لجنة الاستقصاء هذه « بإعطاء الولايات المتحدة فرصة النظر بصورة جادة في إنهاء كل المعونات للاجئين في غضون عامين

تقريباً » . وأوصت ايضاً بإعادة التوطين والتعويض عن الأملاك المفقودة ، إضافة إلى جعل الحكومات المحلية تتولى الإشراف على تمويل مشكلة اللاجئين(١٠٨) .

ظل الوضع ، إجمالاً ، يشبه إلى حد كبير ما كان عليه منذ حرب سنة ١٩٤٨ ، باستثناء ما طرأ من تحسينات ملموسة ، في مرافق المخيمات ، وفرص التدريب المقدمة تحت إشراف الأونروا . ولئن كان اللاجئون من النواحي المادية افضل حالاً بكثير من كثير من العرب الآخرين ، فإنهم كانوا من الناحية النفسانية غير مهيئين لتقبل أي شيء دون مطلبهم الأصلي بالعودة الى وطنهم . وظلت إدارة الرئيس أيزنهاور تواجه ضغوطاً كبيرة من الكونغرس لتتخذ إجراءات كفيلة بجعل الفلسطينيين قادرين على إعالة أنفسهم . ودأب الكونغرس على إقرار مخصصات في قانوني الأمن المتبادل لسنتي ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ، اللذين تضمنا نصوصاً قوية بالحث على وضع نهاية لمشكلة اللاجئين .

ط ـ تقرير همفري

أدت حرب السويس سنة ١٩٥٦ إلى حجب الأنظار عن قضية اللاجئين بعض الوقت . فيما حوّل الكونغرس والبيت الأبيض إهتمامهما الى مسألة إجلاء إسرائيل عن سيناء والحصول على موافقة العرب على مبدأ أيزنهاور المقترح آنذاك . وعلى الرغم من ذلك ، فقد ظلت مسألة إعادة التوطين والتنمية الاقتصادية أفضل وسيلة للحل من وجهة نظر صانعي السياسة الاميركية ، على الرغم من حرص الولايات المتحدة على الإشارة الى أن « إعادة الدمج » و « إعادة التأهيل » لا يجوز ان تشكلا إخلالاً بحق اللاجئين في العودة الى الوطن أو التعويض .

في ربيع سنة ١٩٥٧ ، قام الشيخ هيوبرت همفري برحلة إلى الشرق الأوسط ، زار خلالها بعض مخيمات اللاجئين التي وصفها بأنها « مرعبة » وتشكل « وضعاً جاهزاً للتحريض الشيوعي » . . وقال ليس هناك حل سهل« لهذه المشكلة القاسية. لكن يبدو أن حق العودة يجب ترشيخه كحق التعويض » . وحالما يتم ذلك ، « لا بد من أن يصبح ممكناً الشروع في بعض الأشغال العامة الرئيسية لفتح الطريق أمام إعادة توطين اللاجئين في بعض الدول العربية المحيطة بإسرائيل » . وأعرب عن اعتقاده أن « من سوء الحظ وعدم الحكمة » ان تكون الدول العربية قد رفضت حتى الآن التعاون مع هذه الخطط(١٠٩) .

وفي التقرير الذي رفعه همفري إلى لجنة العلاقات الخارجية عقب عودته ، لم يسجل سوى التكرار للمواقف الأميركية السابقة . فقال إن الجيل الجديد ، الذي يشكل نصف اللاجئين ، يفتقر إلى أية جذور في فلسطين على الرغم من الضجيج الذي يطلقه القادة في

سبيل العودة ، وإعادتهم إلى مجتمع غريب عنهم ، بعد ان غرست في نفوسهم الضغينة له ، ستكون بمثابة خداع النفس :

«إن قدر هذا الجيل الجديد من العرب يكمن في توفير فرصة منتجة اعتماداً على النفس في بيئة ثقافية عربية . . . ان حقائق الوضع نفسها تدل على حل وحيد ممكن ، ألا وهو تأمين مساكن دائمة وأسباب عيش معقولة للأغلبية الساحقة منهم في الدول العربية وإلتزام اسرائيل بقبول عدد محدود من الراغبين في العودة » .

ولاحظ ان العراق في حاجة ماسة إلى مزيد من السكان ، وأن « من الممكن استيعاب كل اللاجئين بسهولة في هذا البلد وحده ، وبفوائد تعود على السكان الأصليين » . وقال أيضاً إنه لو قبلت الدول العربية خطة جونستون ، فإنه كان من الممكن توطين مئتي ألف لاجىء في وادي الأردن . ومما تجدر الإشارة إليه هو قوله ان إعادة عدد كبير من اللاجئين إلى وطنهم « لم تعد ممكنة » ، لأنها لن تؤدي إلا إلى خلق طابور خامس وخيبة مريرة بين اللاجئين ، المقيمين في بلد غريب عنهم . وخلص الى القول ان إعادة التوطين مع التعويض ، وبرنامجاً للتنمية الاقتصادية هما السبيل الوحيد الفعال والواقعي الى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين[١١١] .

إن المزيد من جلسات الاستماع والدراسات والتقارير المرفوعة إلى الكونغرس يعكس تحرراً متزايداً من الأوهام المعلقة على الأونروا ، وتضايقاً من الإخفاق في تحقيق تقدم نحو توطين اللاجئين . وحث الكونغرس على إجراء تخفيضات ملموسة في المساهمات المالية الأميركية المقدمة إلى الأونروا، بيد أن وزارة الخارجية لم تستطع إيجاد «بديل مقبول للتمديد للأونروا » ، كما أن غيابها سيثير « مشكلات امنية داخلية خطرة للدول العربية المضيفة كافة » .

بعد اثني عشر عاماً من التورط الاميركي في قضية اللاجئين الفلسطينيين ، تبدد الوهم والتفاؤل السائدان في البداية بإمكان الحل الاقتصادي ، ليحل مكانه الشعور بالاحباط . وفيما استمرت المعونة المالية الأميركية بالتدفق على اللاجئين من خلال الأونروا ، ركز صانعو السياسة الأميركية جهودهم الجديدة على إيجاد حل سياسي .

٢ ـ المشاريع السياسية الاميركية

في الوقت الذي بذلت فيه محاولات لتحسين الظروف المعيشية للاجئين، وإيجاد حل اقتصادي للمشكلة الفلسطينية، بذلت أيضاً جهود سياسية لحلها. وكان

المحرك الرئيسي لهذه الجهود الوصول إلى حل وسط بين مقاومة إسرائيل لأية عودة تشمل عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين، وبين معارضة العرب للتوطين خارج فلسطين.

وخلال العقد الأول بعد حرب سنة ١٩٤٨، ظلت الواسطة المفضلة لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة. ثم جاء بعد ذلك إنتخاب جون. ف. كندي.

مبادرة كندي

كانت الفترة القصيرة التي عاشتها إدارة كندي مشجعة للعرب. فقد اعتقدوا انه، نوعاً ما، متفهم تعقيد المسألة الشرق الأوسطية وأنه ينوي حقاً معالجة القضية من دون تحيز. وإحدى الإشارات الأولى الى ذلك، كانت الرسائل التي بعث بها إلى قادة دول الجمهورية العربية المتحدة والعراق والأردن ولبنان والعربية السعودية، مبلغاً إياهم عزم إدارته على العمل بنزاهة وبجد لحل مشكلة اللاجئين والصراع العربي ـ الاسرائيلي. فقد كتب:

> نحن مستعدون للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المأساوية على أساس مبدأ العودة الى الوطن. والتعويض عن الأملاك، ومساعدتهم في العثور على حل منصف لمشاريع تنمية مياه نهر الأردن، وأن نكون مساعدين على تحقيق تقدم في النواحي الأخرى لهذه المشكلة المعقدة[١١٢].

ومع ان كندي لم يتخذ أي إجراء حاسم على صعيد حل مشكلة اللاجئين، فإن تشديده على الدعم الاميركي، غير المتحيز ، لقرارات الأمم المتحدة، وعلى تسخير النفوذ الأميركي للوصول إلى حل عادل وسلمي رفع من آمال العرب وبدأ يساهم كثيراً في إخماد نار العداوة بين الولايات المتحدة والعالم العربي.

لكن الكونغرس ، الذي يعد تقليدياً أشد حماسة في تأييد الموقف الاسرائيلي، لم يشاطر الرئيس كندي وجهات نظره. فالسناتور جافيتس أثار الضجة حول إسقاطه كلمة «إعادة التوطين»، واعتبر أنها «قد تفضي إلى التشوش وإلى أوهام خاطئة بحدوث تبدل في السياسة الأميركية». ولا بد لهذه السياسة من أن تواصل التشديد على إعادة التوطين والتأهيل. يجوز أن تعيد إسرائيل عدداً لا بأس به من

اللاجئين، لكن في حال استغلهم «الغوغائيون والمحرضون العرب لإغراق إسرائيل، فإن ذلك سيكون مناقضاً للسياسة الأميركية»(١١٣). وبصورة مماثلة، وصف الشيخ سكوت، من ولاية بنسلفانيا ، العودة الى الوطن بأنها «تهديد أبدي لدولة صديقة وإذعان لابتزاز دائب» و «بغيض خلقياً» إذ أثبت أن لا طائل من ورائه من الناحية السياسية. «يجب على اللاجئين العرب أن يستوطنوا في البلاد العربية. ليس هناك بديل آخر فعال»(١١٤). وتركزت مشاعر الكونغرس أيضاً على التهديد الذي تشكله العودة على أمن إسرائيل. وأوضحت الإدارة، في ردها على هذه الأقوال، أن الولايات المتحدة لا تزال تؤيد تطبيقاً «معقولاً نوعاً ما» للفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣)، لكنها توافق في الوقت ذاته على أن أية عودة الى الوطن «ستطبق على نحو يأخذ كاملاً بعين الاعتبار المصالح الأمنية المشروعة لإسرائيل ومتطلباتها الاقتصادية»(١١٥).

وباللهجة ذاتها، أدان الجمهوري جيمس روزفلت، من ولاية كاليفورنيا، «تملق القرارات الميتة»، التي تبقي الأمل بالعودة في قيد الحياة، ولا تخدم سوى إطالة نزوح اللاجئين(١١٦).

وجاء في تقرير للجمهوري جون ليندسي، من ولاية نيويورك، عن رحلته إلى الشرق الأوسط، خلال آب (أغسطس) ١٩٦١ ، أن وجهة نظر المسؤولين الأميركيين عامة وآخرين هي انه ليس في الإمكان الوصول إلى حل من دون تسوية سياسية نهائية بين العرب والإسرائيليين، ووفقاً لهذا التقرير، فإن نتيجة وجهة النظر هذه «ان تشابك النواحي السياسية والإنسانية يسرد بالتالي كمبرر لسياسة التخلي عن العمل أو عدم تبني اية سياسة». وفيما يتعلق بالمستقبل العاجل، ينبغي للولايات المتحدة ان تركز على استمرارية عمل الأونروا وتوسيعه.

كان هناك بعض التنوع في وجهات النظر. وقد تحدث ليندسي، خلال رحلته في الشرق الأوسط ، مع اللاجئين الفلسطينيين. وخلص من لقاءاته هذه بالانطباع التالي:

«في كل مخيم زرته برفقة موظفي الأونروا، التقينا أفراداً تجاوزوا سن الرشد للاستماع إلى شكاواهم واقتراحاتهم. . . وكنا ننصح بألا نصدق أن ذهاب الجيل الحاضر من العرب النازحين سيجعل المشكلة تختفي. كانوا يقولون «بلغوا حكوماتكم أننا نلقن أطفالنا أن الظلم دائم وأن

حقهم في فلسطين هو الميراث الوحيد الذي يتركه الآباء في أعناقهم».

تركت تحذيرات اللاجئين انطباعاً. فقد قال ليندسي: «يبدو ان حل المشكلة العربية يكمن في تشكيلة ما من الدمج وإعادة التوطين وقدرٍ من العودة إلى ديارهم في إسرائيل». وشعر بأن الإمكانات المفتوحة لإسكانهم وتوظيفهم في سوريا والعراق وشبه جزيرة سيناء جيدة الى حد معقول، واقترح أوستراليا وكندا وأميركا اللاتينية كمجال آخر ممكن. أما بالنسبة الى الولايات المتحدة، فقد قال: «علينا التزام بتقديم خطة شاملة، بعرض المأوى داخل بلدنا لعدد معقول على الأقل من اللاجئين». وشعر بأن إدخال ما يتراوح بين ١٠٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ لاجىء فلسطيني سيعود بالنفع على الولايات المتحدة واللاجئين معاً، علاوة على ذلك سيبرهن هذا للعرب وللإسرائيليين معاً حسن نية الولايات المتحدة في سعيها لحل المشكلة(١١٧).

بعثة جونسون

إلتمس آخرون من خارج أوساط الحكومة الأميركية مواقف شتى تتراوح بين العودة والتوطين. ففي آب (أغسطس) ١٩٦١، أرسلت لجنة التوفيق جوزيف جونسون، رئيس هيئة كارنجي للسلام الدولي، إلى الشرق الأوسط كمبعوث خاص «ليتحرى مع الحكومات المضيفة وإسرائيل بعض الوسائل العملية لتحقيق تقدم بشأن مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين». واكتشف جونسون، على الرغم من علامات التصلب، أن القادة المسؤولين في كلا الطرفين يريدون السلام، بشكل عام، كهدف طويل الأمد، لكنهم ليسوا على استعداد لإدخال التعديلات اللازمة، ولاحظ جونسون وجود «تصميم عنيد ودائب لدى الطرفين، وأن الزمن يبدو كأنه يزيد المواقف تصلباً فقط».

وذكر تقرير جونسون ان كلا الطرفين يميل الى النظر الى مشكلة اللاجئين كجزء لا ينفصم من قضية فلسطين ككل. ومع ذلك عبر كلا الطرفين عن استعداد يشوبه الامتعاض لدراسة عملية تدريجية. وعبرا أيضاً عن إهتمامهما بالجوانب الإنسانية؛ ولئن كان ذلك لا يتضمن استعداداً للتخلي عن المصالح القومية، فإنه يبين رغبة صادقة في التوفيق بين الاثنين. وتوقع جونسون ان يظل هناك لاجئون فلسطينيون لعقد آخر على الأقل. وسيحتاج كثيرون منهم إلى التدريب، ولا بد من مساعدتهم كلهم على الاندماج فعلياً في المجتمع حيثما يستقرون. ومن المحتمل ألا يكون في الإمكان تحقيق تقدم بشأن المسألة بشكل منفصل عن تسوية شاملة. ومع

ذلك، اعتقد جونسون أنه وجد استعداداً كافياً بين الفرقاء يستحق عناء مواصلة الجهود نحو التسوية(١١٩).

بدأ جونسون جولته الثانية في المنطقة في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٢، وهو لا يزال واثقاً من أن الفرقاء مستعدون للسير باتجاه تسوية مهما يمكن ذلك بطيئاً. وفي أواخر فصل الصيف، أصبحت مجموعة اقتراحاته الجديدة معروفة على الرغم من أنها لم تنشر قط رسمياً نظراً إلى المعارضة القوية لها. وكان أحد هذه الاقتراحات يقضي بتمكين اللاجئين من التعبير عن رغبتهم إما في العودة إلى ديارهم أو إلى أماكن جديدة في إسرائيل وإما في الاستيطان في البلاد العربية. أو في أي مكان آخر. وكان مقدراً أن يتم التعبير عن هذه الخيارات بصورة سرية، شرط أن يكون في إمكان اللاجئين تبديل رأيهم في وقت لاحق. وفي إمكان إسرائيل أن ترفض اولئك الذين يشكلون خطراً على أمنها. وكان منتظراً أن تدفع إسرائيل، بمساعدة خارجية، تعويضات الى اللاجئين عن الأملاك المفقودة. وينشأ صندوق خاص تابع للأمم المتحدة بواسطة المساهمات التطوعية من الحكومات والمصادر الأخرى. كذلك تساعد الأمم المتحدة في عملية إعادة التوطين. وتتولى إدارة وهيئة جديدة متابعة هذه الجهود، ويشكل مجلس مستشارين يضم ممثلين عن إسرائيل والدول المضيفة. بيد أن اللاجئين لن ينالوا بالضرورة خيارهم الأول، وتكون الأمم المتحدة مسؤولة عن تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن اختيارهم(١٢٠).

غير أنه لا العرب ولا الإسرائيليين وافقوا على تعديل موقفهم، ورفض الطرفان مقترحات جونسون. فقد شعر العرب بأن هذه المقترحات تشدد على التوطين على حساب العودة الى الوطن، وعارضت إسرائيل مرة اخرى العودة إلى الوطن، وقالت انه لا بد من أن تنتظر مشكلة اللاجئين تسوية سلمية نهائية. وبعد ذلك، أجرت الولايات المتحدة طوال اشهر محادثات هادئة عبر الأقنية الدبلوماسية العادية، محاولةً منها لكسر الجمود، لكن المفاوضات منيت جميعها بالفشل(١٢١).

حازت بعثة جونسون على دعم قوي من وزارة الخارجية، لكن الجهات الأخرى كانت أقل استعداداً للمساعدة(١٢٢). وأبدى الجمهور الاميركي اكتراثاً ضئيلاً. ولم يكرس الرئيس كندي لهذه المشكلة المعقدة إلا اليسير من الوقت والموارد. فقد لوحت المعارضة الإسرائيلية بالأكلاف المترتبة على دعمها على صعيد السياسة المحلية. وما دامت المقترحات تبدو حية، فقد سعت الإدارة للحد من

المعارضة المحلية لها، وطالبت الإسرائيليين بالحد من معارضة مؤيديهم داخل الولايات المتحدة. ومع ذلك، شكلت مبادرة جونسون عبثاً سياسياً على إدارة كندي. مما جعل الحماسة للخطة يتلاشى مع دنو انتخابات الكونغرس في خريف سنة ١٩٦٢. إذ خشي كندي والحزب الديمقراطي أن يعمد المتعاطفون النشيطون مع إسرائيل الى حجب مساهماتهم الكبيرة في الحملة الانتخابية[١٢٣]. فاضطر جونسون، بعد أن ثبطت همته، إلى الاستقالة في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣، محذراً من أن قضية اللاجئين ما زالت تتطلب عناية ماسة[١٢٤]. وفي غضون ذلك، واصلت الولايات المتحدة مؤازرتها للأونروا، ولو أنها أوضحت في الجمعية العامة ان التركيز يجب ان يتحول من الإغاثة الى التدريب، لا سيما في مجال إعداد المعلمين والمهنيين، وناشدت الحكومات المضيفة تبني موقفاً أكثر تعاوناً للتأكد من أن المعونة تذهب الى اللاجئين الحقيقيين وحدهم[١٢٥].

تصاعد المقاومة الفلسطينية

ظل اللاجئون الفلسطينيون، في كل الخطط الاميركية كينونة سلبية. لكن المقاومة الفلسطينية في سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٦٦، تطورت إلى درجة كافية للقيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل، وغدت قوة سياسية هائلة. وسرعان ما غدت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المراكز الرئيسية لتطويع المقاتلين في سبيل الحرية. وقد تصرف الكونغرس حيال ذلك بشكل ينم عن السخط والخيبة.

هذا السخط كان جلياً في تذمر النائب روزفلت سنة ١٩٦٥، من أن اللاجئين يجري تسخيرهم كبيارق في الحملة ضد إسرائيل. وشجب اعمال الرعب والتخريب التي تنفذها مجموعات الفدائيين، وأنحى باللوم على الدول العربية لإطالتها أمد المأساة التي يعيشها اللاجئون. وهاجم بعنف الإدعاءات «الزائفة» بوضع اللاجئين «وسوء استعمال» البطاقات والوضع الدائم للأونروا[١٢٦]. ولم ير مبرراً في مواصلة الدعم الاميركي للأونروا بنسبة ٧٠ بالمائة من ميزانيتها، واقترح إعادة توطين اللاجئين وتحويل نشاطات الأونروا الى الحكومات العربية[١٢٧].

وبحلول ربيع سنة ١٩٦٦، غدا رد فعل الكونغرس قوياً تجاه المقاومة الفلسطينية المتصاعدة، خصوصاً بعد تصريحات احمد الشقيري بأن جمهورية الصين الشعبية تسلح اللاجئين الفلسطينيين وتدربهم[١٢٨]. وفي صيف سنة ١٩٦٦، طالب أعضاء المجلس بأن توقف الأونروا معونتها للاجئين الذين يخدمون في جيش التحرير

الفلسطيني. مما يعني أن المعونة الأميركية للاجئين الفلسطينيين غدت مشروطة بوجودهم السلبي. وقد تحدث في هذا الموضوع رجالات الكونغرس المعروفون تقليدياً بمساندتهم لإسرائيل والذين يعارضون من ناحية مبدئية، حركات التحرير. فاعترض كثيرون منهم على المساهمة في إعانة مدارس الأونروا التي تستخدم كتباً تشجب الولايات المتحدة وإسرائيل.

اقترح النائب هالبرن، من ولاية كاليفورنيا، تزويد اسرائيل بالمزيد من السلاح على أساس هبة، نظراً الى التقارير القائلة إن جمهورية الصين الشعبية تشجع حرب تحرير عربية لتحرف الأنظار عن جنوب شرق آسيا. وأشار إلى وجود علاقات صداقة بين بعض الدول العربية وفييتنام الشمالية، وكون بعض الفلسطينيين ذهبوا إلى بكين للتدريب[١٢٩].

وفي تقرير للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في نيسان (ابريل) ١٩٦٧، اقترح النائب جوزيف ، من ولاية بنسلفانيا، أن تحث الولايات المتحدة الأمم المتحدة على تفتيت المخيمات بالتدريج، من خلال إعانات دولية تدفع إلى الحكومة الأردنية لتنقل العائلات الى أراضٍ مستقرة أو الى مجتمعات تتوفر فيها فرص العمل. إن من شأن هذه الاجراءات، مع تحسين ظروفها الاقتصادية، أن تحد من إمكانات مشاركة اللاجئين في جيش التحرير الفلسطيني أو في المنظمات «التخريبية» الأخرى. بيد أن هذا السلوك «التخريبي» ذاته دفع مجلس الشيوخ إلى المناداة، أول مرة، بممارسة الضغوط الدبلوماسية على إسرائيل لتعيد عدداً مهماً من اللاجئين الذين قد يكونوا مستعدين للعودة إلى قراهم داخل إسرائيل[١٣٠].

شهدت حرب سنة ١٩٦٧، مضي تسعة عشر عاماً على بروز مشكلة اللاجئين. وخلال هذه الفترة بلغت المساهمات الأميركية في الأونروا ما مجموعه ٤١١ مليون دولار، أو ما يعادل ٦٥٪ من ميزانيتها. ومن زاوية السياسة الأميركية لم يكن للشعب الفلسطيني وجود إلا كلاجئين لا بد من سد حاجاتهم المادية. وإذا ما تم تسكين الفلسطينيين على هذا النحو فسيظلون ، لا محالة، بعيدين عن الأنظار. وقد دأب الفلسطينيون، على مدى عقدين تقريباً، على السعي نحو خلق جبهة عربية مشتركة. وبعد سنة ١٩٦٥ ، انفجر هذا الوضع على شكل كفاح مسلح.

حرب حزيران (يونيو) والمبادىء الخمسة للرئيس جونسون

إضافة إلى النضال الفلسطيني الجديد، احدثت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧

تبدلاً عظيمًا في أبعاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وطبيعتها. فعلاوة على ما يربو على مليون فلسطيني، مصنفين قبل الحرب كلاجئين، شردت الحرب أعداداً أخرى تبلغ مئات الآلاف. بيد أنه في هذه المرة لم يكن الفلسطينيون وحدهم اللاجئين، بل كان هناك نحو نصف مليون لاجىء سوري ومصري من الأراضي السورية والمصرية التي احتلتها إسرائيل في الحرب. كذلك نزح نحو ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني عن الضفة الغربية وغزة، بعضهم طرد أو ضغط عليه ليغادر على أساس إنتقائي. لكن أغلبيتهم الساحقة نزحت هلعاً لأن منازلهم كانت في مناطق القتال. وبعضهم غادر لأنه أراد الإنضمام إلى عائلته أو إلى أقاربه في مكان آخر. ولئن حظي اللاجئون المصريون والسوريون بالعناية من قبل حكوماتهم المعنية، فإن اللاجئين الفلسطينيين كانوا في الغالب، معدمين. لكن سرعان ما جاءت المعونة الأميركية للاجئين. وخلال جلسات الكونغرس لإقرار مخصصات المعونة الطارئة برز الموضوعان المزدوجان المألوفان: توجيه اللوم الى الدول العربية لإخفاقها في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وكيل المديح لإسرائيل لتطورها المتميز. وتقدم النائب هربرت تنزر، من ولاية نيويورك، باقتراحه الخاص لحل مشكلة اللاجئين، مع الإشارة إلى أن الجهود المبذولة لمواجهة الوضع على مدى الأعوام العشرين الفائتة «يعوزها الخيال»(١٣١).

خلال جلسة مجلس الأمن الدولي، حث السفير الاميركي، آرثر غولد بيرغ، على السماح للمدنيين النازحين بالعودة وتشجيعهم على ذلك، ومنحهم ضمانات كافية بشأن سلامتهم في الأماكن التي كانوا يقيمون فيها قبل الحرب. وحث كافة الجهات المعنية و «خصوصاً حكومة إسرائيل على بذل كل جهد ممكن لهذه الغاية»(١٣٢). وصوتت الولايات المتحدة إلى جانب قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بذلك. ونتيجة ضغوط الولايات المتحدة سمحت إسرائيل لأعداد قليلة نسبياً من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى الضفة الغربية وغزة، فيما التمس ما يربو على ١٠٠,٠٠٠ لاجىء من إسرائيل السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وقد وافقت إسرائيل على الاستجابة لأقل من ٢٠,٠٠٠ التماس(١٣٣). وكانت الأراضي الفلسطينية التي سقطت في قبضة إسرائيل (الضفة الغربية وغزة) تضم ٢٧١٩٧٧ لاجئاً يعيشون في المخيمات(١٧٤). ولا يمثل هؤلاء سوى قسم من اللاجئين الذين فقدوا سابقاً بيوتهم في حيفا ويافا واللد والفالوجة، والأماكن الأخرى. ونظراً إلى أن كل فلسطين غدا الآن تحت الهيمنة الاسرائيلية، فقد ظنوا أن إمكان الوصول الى

منازلهم السابقة ستكون أسهل. لكن السلطات العسكرية الاسرائيلية رفضت السماح لهم بالعودة إلى منازلهم، مما عزز المخاوف العربية بأن الهدف الرئيسي لإسرائيل هو التوسع الإقليمي لا التعايش بالتساوي مع العرب. أما ا لإدارة الأميركية فشعرت بأن المشكلة ستحل في إطار تسوية عربية ـ اسرائيلية شاملة.

في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بعد وقف اطلاق النار بوقت قصير، أعلن الرئيس ليندون جونسون، خمسة مبادىء للسلام في الشرق الأوسط، منها اثنان يتعلقان باللاجئين. (راجع النص الكامل في الملحق). أولاً:

لكل دولة في المنطقة حق ثابت في العيش وفي أن يحترم هذا الحق من قبل جارتها... لا دولة تكون وفية لميثاق الأمم المتحدة أو لمصالحها الحقيقية إذا سمحت للانتصارات العسكرية أن تعمي بصرها عن حقيقة كون جيرانها يملكون حقوقاً ومصالح خاصة بهم.

ثانياً، نادى الرئيس جونسون:

بالعدالة للاجئين.. إن صراعاً جديداً خلّف مشردين جدد. وينبغي لدول الشرق الأوسط أن توجه انتباهها، على الأقل، إلى مأساة اولئك الذين شردتهم الحرب. في الماضي قاوم كلا الجانبين الجهود الحثيثة للوسطاء الخارجيين الرامية إلى إعادة ضحايا الصراع إلى ديارهم، أو إيجاد مكان آخر ملائم يعيشون ويعملون فيه. ولن يكون هناك سلام لأي طرف في الشرق الأوسط ما لم تجابه المشكلة بحيوية جديدة من قبل الجميع، وقطعاً من قبل أولئك المعنيين بها مباشرة بشكل رئيسي[١٣٥].

في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كرر السفير غولدبيرغ، هذه المقترحات أمام الأمم المتحدة، وكان التشديد على حق الحياة القومية وسلامة الأراضي للدول القائمة في المنطقة لا الشعوب. وبالتالي فإن الفلسطينيين، بحسب مفهوم الساسة الاميركيين، آنذاك، لم يكونوا محددين كأمة أو كدولة بالمعنى المتعارف عليه عامة، وإنما كان لا يزال يشار اليهم «كلاجئين»[١٣٦].

أقر مجلس الامن القرار رقم ٢٤٢ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني

(نوفمبر) ١٩٦٧ ، معترفاً بمركزية قضية اللاجئين في النزاع العربي - الاسرائيلي. ومن بين بنود أخرى، أكد القرار رقم ٢٤٢ «ضرورة تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين» ليكون في الإمكان الوصول إلى «سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط»[١٣٧]. وقد صيغ هذا القرار على غرار المبادىء الخمسة التي اعلنها الرئيس جونسون في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على الرغم من أنه لم تبذل أية محاولة لتعريف ما يشكل «تسويةعادلة». وكان السفير غولدبيرغ قد صرح قبل ذلك أن المشكلة تدعو الى حل دائم وإنساني « يجب ان يكون جزءاً من إطار التسوية السلمية». وقال، رابطاً إياها بمجمل الصراع: «إن حاجات اللاجئين وحاجات السلام في الشرق الأوسط امران، غير متناقضين، لكن لا يمكن الفصل بينهما. ولا بد من العناية بهما معاً»[١٣٨].

وعلى الرغم من مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة الى الأسلوب الذي انتهجه صانعو السياسة الاميركية خلال هذه الفترة، فإن مشكلة الفلسطينيين ظلت متمحورة حول إعادة التوطين والدمج. وفي الواقع، ظلت الخطط المختلفة التي اقترحتها الولايات المتحدة من دون جدوى لأنها ظلت تجابه مشكلة سياسية أساسية من خلال وسائل اقتصادية.

مع ذلك، تعد المبادىء الخمسة للرئيس جونسون تحولاً في سياسة الولايات المتحدة. حتى هذا الوقت، تمحور الأسلوب الأميركي حول تسوية مشكلة اللاجئين، من خلال إعادة توطينهم ودمجهم في الدول العربية المجاورة بشكل أساسي. إذ افترض صانعو السياسة الاميركية، أن إعادة توطين اللاجئين ستسهل، بالتالي، حل سائر القضايا الأخرى. وأصبح التركيز الجديد في الوقت الحاضر على «العدالة للاجئين» التي تمنح لهم في إطار تسوية عربية - إسرائيلية شاملة.

إن البحث عن تسوية سلمية يسير الآن إلى الأمام، وقد تخلت الولايات المتحدة نهائياً عن التنقيب عن حل تقني سطحي لآلام شعب يعيش في المنفى.

حواشي الفصـل الثالث

(١) U.S. **Department of State Bulletin**, June 8, 1953, p. 823.

(٢) U.N. Document A. / AC 25./ 6 Part 1, 1949, p 22. The Israeli Government estimated the number of Arab refugees at 400,000. See **The Arab Refugees: Arab Statements and the Facts**, (Jerusalem, 1961).

(٣) Interim Report of the Director General of UNRWA. A. /1451, 1955, pp 9-10.

(٤) U.N. Doc. A. /AC. 25. /6, **Ibid.**, p 22

(٥) لمزيد من المعلومات انظر ملحق ص ٣١٢

(٦) Report of the Commisioner General of UNRWA for Palestine refugees in the Near East, **July 1964-June 1975. Supplement No 13 (A / 10013) p 66.**

(٧) **Ibid.**

(٨) تبنت الاونروا تعريفاً عملياً للاجيء يقرأ كالآتي «ان الشخص الصالح لتلقي المعونة هو الذي كانت اقامته الطبيعية في فلسطين لفترة حدها الادنى سنتان، قبل انفجار النزاع في عام ١٩٤٨، والذي فقد نتيجة هذا النزاع، منزله وايراد رزقه» انظر U N. Document A / 1451, p 10 and A / 2717 of 1955, pp. 2 and 19

(٩) انظر الجدول في الملحق ص ٣١٢

(١٠) بلغت مساحة الارض التي تم ضمها ٢١،١٦٥ ميلا مربعا وقد اوجد البريطانيون الاردن في نهاية الحرب العالمية الاولى كتسديد حساب للامير عبد الله وصار يعرف باسم شرق الاردن ولم يكن مكتظا بالسكان اذ ان مساحة كل شرق الاردن كانت تبلغ آنذاك ٣٤،٤٥٠٠ ميل مربع، ٣٠،٧٠٠ ميل مربع منها كانت صحراء. وبعد الضم صارت البلاد تعرف بالمملكة الاردنية الهاشمية. انظر: Royal Institute of International Affairs, **The Middle East: A political study** (London, 1954), p 345

(١١) تم تشجيع العناصر المؤيدة للهاشمية في اوساط الشعب الفلسطيني باعطائها مناصب ادارية في الحكومة، بينما ابعد الذين اظهروا معارضة. وقد اوقفت صحف يومية عديدة، من بينها صحف مهمة جدا وهكذا في نهاية ايار ١٩٤٩، تم اعتقال زعماء اللاجئين في رام الله اثر مظاهرة ضد شرق الاردن قامت في المدينة (انظر البعث ٤/٦/١٩٤٩ و١٤/٦/١٩٤٩). وقد اعتقل رئيس تحرير صحيفة المعارضة الجيل الجديد، التي تصدر في رام الله، واغلقت الصحيفة وفي ١/٨/١٩٤٩، اعتقل عبد الله ريماوي، رئيس تحرير صحيفة فلسطين المعروفة والتي تصدر في القدس العربية، وارسل الى معسكر اعتقال في النقب (انظر اليوم ١٥/٨/١٩٤٩، وفلسطين ١٧/٨/١٩٤٩). وعين عبد الله راغب النشاشيبي، السياسي الفلسطيني المعروف والموالي للهاشميين، وزيرا للوزارة الجديدة لشؤون اللاجئين (في ١٤/٨/١٩٤٩)، وبعدها بيومين، حاكما للجزء العربي من فلسطين تحت اشراف الفيلق العربي. في هذه الاثناء، اتخذت الحكومة خطوات للقضاء على كل حد من الحركة بين غرب وشرق الاردن (راديو رام الله ١٤/١١/١٩٤٩)، وقررت وقف فرض اي تعرفة جمركية على البضائع التي تعبر الاردن في اي اتجاه (الضفة ٢١/١١/١٩٤٩). واخيرا تقرر حل البرلمان في (١/١/١٩٥٠)، ودعوة الشعب في غرب وشرق الاردن الى انتخاب برلمان جديد (الضفة وفلسطين ٣/١/ ١٩٥٠). في ١١/٤/١٩٥٠ جرى الانتخاب، وتم انتخاب ٤٠ نائبا. ٢٠ من غرب الاردن (الجزء العربي من فلسطين) و٢٠ من شرق الاردن (المملكة الاردنية السابقة). في ١٧/٤/١٩٥٠ عين الملك عبد الله اعضاء مجلس الاعيان ١٢ من شرق الاردن و٨ من الجزء العربي لفلسطين The New East, Vol. I, No 4, pp 302-303 (**idem**, «A Political Study of the Arab Jewish Conflict The Arab Refugee Problem», Rony E. **Gabbay** (Librairie E. Droz, Geneve, 1959), p 203

(١٢) اتخذ القرار المتعلق بالضم واقامة المملكة في الاجتماع الاول للبرلمان ومجلس الاعيان. وتجدر الاشارة الى ان هذين المجلسين كانا دائما يجتمعان للملك على اي شيء. وعندما كان البرلمان يعارض الملك، فانه كان يحل، ويجري انتخاب برلمان اكثر طاعة. وكانت الحكومة الاردنية تضم دائما ٤ الى ٥ فلسطينيين من اصل ١١ الى ١٣ عضوا.

(١٣) See P.C. Phillips. «Hashemite Kingdom of Jordan. Prolegomena to a Technical Assistance Programme». (N.Y., 1954), p 68.

(١٤) The Government of Jordan: **Al - Jarridah Al- Rasmiyah,** No 1171 of 12 2.1954. cited op. cit Gabbay, p. 204.

(١٥) Naser Aruri «Palestinians in Jordan: Two Nations One State», Paper presented at the American Political Science Association meeting 1973, pp. 44-47.

(١٦) **Ibid.**, pp. 43-45.

(١٧) **Gabbay, op. cit.** pp. 211-213.

(١٨) U.N. Dec. No 13 (Ai / 10013), **op. cit.** p. 66.

(١٩) في اي حال، ومنذ شباط ١٩٥٨ اثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، بحث احتمال ضم قطاع غزة ككيان مستقل وحر، من فلسطين، الى الجمهورية المتحدة.

(٢٠) Don Peretz. **Israel and the Palestine Arabs** (Washington, D.C.: The Middle East Institue, 1958). p 23.

(٢١) عارف العارف، تاريخ غزة (القدس: دار الطباعة، ١٩٥٣)، ص ٦٠ .

(٢٢) لبنان بلد مؤلف من اقليات. وتقوم سياسة هذا البلد على توازن المصالح بين الاقليات المختلفة وفي عام ١٩٥٢ كانت الاحصائيات كالآتي

المجموعات المسيحية	العدد	المجموعات المسلمة	العدد
موارنة	٣٧٧,٥٤٤	سنة	٢٧٣,١٢٥
روم اورثودوكس	١٣٠,٨٥٨	شيعة	٢٣٧,١٠٧
ارمن اورثوذوكس	٦٧,١٣٩	دروز	٧٩,٦٥١
كاثوليك (اورثودوكس)	٣١,٧٦٤		
بروتستانت	١٢,٦٤١		

وهكذا في العام ١٩٥٢، بلغت نسبة المسيحيين ٥٣,٦ في المئة، ونسبة المسلمين ٤٥,٥ في المئة، من مجموع السكان وعليه تم الاتفاق على ان يكون رئيس الجمهورية مارونيا، رئيس الحكومة سنيا، ورئيس مجلس النواب شيعيا. وتوزع المقاعد النيابية على المجموعات المحددة حسب كوتا معينة. لمزيد من التفاصيل انظر.

Hussein Kanaan. **Confessionalism as a Matrix of Lebanese Domestic and Foreign Policy, Unpublished** thesis (George Washington University, 1969). Also see Royal Institute of International Affairs **The Middle East, op. cit.** p. 478.

(٢٣) Leila Mao, **Lebanon, the Improbable Nation** (Bloomington: Indiana University Press, 1965), p. 9-15.

(٢٤) في فترة ما قبل ١٩٦٧، قاسى الفلسطينيون في لبنان، خصوصا هؤلاء الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، الكثير من الاضطهاد. ففي لغة الشارع، كان وصف احدهم بفلسطيني يعتبر شتيمة كانوا وكأنهم «الزنوج» في لبنان. لكنهم استطاعوا بعد هزيمة الجيوش العربية في عام ١٩٦٧ ان يحملوا السلاح. وهكذا تمكنوا من السيطرة بأنفسهم على المخيمات، بعد ان طردوا المكتب الثاني. وقد شكلوا اداراتهم المحلية ومنعوا الغرباء من دخول المخيمات من دون اذن. وصار كل مخيم يشكل اساسا بلدية شبه مستقلة. الا ان عددا كبيرا من اليمينيين اللبنانيين رفضوا هذا الوضع واوجدوا بذلك مشاكل بالنسبة للحكومة. ويعود رفض الفلسطينيين تسليم ادارة المخيمات للحكومة اللبنانية الى تجاربهم المرة في فترة ما قبل ١٩٦٧.

(٢٥) U.N. Doc. A/ / 2171. (Annual report of the Director for the period 1.7. / 1951 to 30-6-52), p. 45.

Ibid., p 46 (٢٦)

Ibid., p. 45 (٢٧)

See discussions of the House of Representatives of 27 / 12 1951 sighted in Gabbay, **op. cit.** p 209 (٢٨)

Gabbay, **op. cit.**, pp 115-118 (٢٩)

Ibid., pp 119-120 (٣٠)

James G McDonald. **My Mission in Israel.** (New York Simon and Schuster, 1951). pp 53-54 (٣١)

J.C. Hurewitz. **The Struggle for Palestine.** (New York W W Norton Company, 1950). p 321. (٣٢)

Michael E Jansen. **The United States and the Palestinian Peaple.** (Beirut The Institute of **Palestine** Studies, 1970). pp 72-73. U N Doc A / 648. Sept 16. 1948. (٣٣)

Folke Bernadotte. **To Jerusalem.** (London Hedder and Stoughton, 1951). pp. 20-21. U N **Doc. A.** / 648. Sept 16. 1948 (٣٤)

«**Conclusions** from Progress Rport of the U N Mediator on Palestine.» Excerpts from U N **Doc. A.** / 648. Sept 16. 1948. **Department of State Bulletin,** XIX. 483 (Oct 3. 1948). 438-440. (٣٥)

Press Release. **Department of State Bulletin,** XIX. 483 (Oct 3. 1948) 436 (٣٦)

«**No Compromise** on Essential Freedoms.» Address by Secretary of State Marshall on Sept 23, 1948. **Department of State Bulletin, XIX**. 483 (October 3. 1948), p. 434 (٣٧)

U.S., **Congressional Record,** 80th Cong 2nd Sess (1948). XCIV. Oct 7. 1948. A 4997. (٣٨)

Kirk H. Porter and Donald Bruce Johnson. **National Party Platforms, 1840-1960** (Urbana. **University** of Illinois Press, 1961). pp 432, 453 (٣٩)

U.N. **Res.** 212 (III). November 19. 1948. U N Doc. A / 810 «Progress Report on **Conditions** of Refugees in Near East. «**Department of State Bulletin,** XIX. 490 (Nov 21. 1948). 434. 436 (٤٠)

Gabbay, op. cit. p 131. (٤١)

Fred **Khouri. The Arab-Israel Dilemma.** (Syracuse. Syracuse University Press 1968). p. 147 (٤٢)

U N. **Doc.** Supplement No 13 (A / 10013). **Official Records of the General Assembly:** **Thirteenth** session. July 1. 1974 June 30. 1975. United Nations, New York 1975 (٤٣)

«**Discussion** of the Palestine Situation in Committee I.» Statement by Philip C Jessup. U.S. **Delegate to the** General Assembly on Nov. 20. 1948. **Department of State Bulletin,** XIX. (Nov. 21. 1948) p 659 (٤٤)

U.N. **Doc. A.** / 810. **Official Records of the General Assembly.** 3rd session. pp. 21-25. See also **George** Tomeh (ed) **United Nations Resolutions on Palestine 1947-1974.** (Beirut: **Institute for Palestine** Studies, 1976)., p. 41. For detailed discussion of the drafting of this **resolution see** Jansen. **op. cit.**, pp 83-95 (٤٥)

Peretz, op. cit., pp. 39. 41 (٤٦)

(٤٧) وولتر ايتان، المدير العام في وزارة الخارجية الاسرائيلية ورئيس الوفد الاسرائيلي الى لوزان

McDonald, op. cit., p. 181. (٤٨)

Peretz, op. cit., p. 42. (٤٩)

McDonald, op. cit., pp. 183-184. (٥٠)

Jansen, **op. cit.**, pp 109-112. (٥١)

Pablo de Azcarate, **Mission in Palestine, 1948-1952,** (Washington, D.C. The Middle East Institute, 1966), pp. 136-138. (٥٢)

Ibid .. pp. 145-146, 154. (٥٣)

Fuad S. Hamzeh, **United Nations Conciliation Commission for Palestine, 1949-1967.** (Beirut. Institute for Palestine Studies, 1968), p. 59. (٥٤)

U.S. Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, **United States Foreign Policy, Middle East,** Staff Study, 86th Cong., 2nd session, June 9, 1960, (Washington· Government Printing Office, 1960) p. 40. (٥٥)

U.S. Dept. of State Bulletin, Jan. 18, 1954, p. 97. (٥٦)

Kermit Roosevelt, Letter to the editor, **New York Times, February** 11, 1949, p. 22 (٥٧)

U.S. Congressional Record, 81st Cong 1st Sess. (1949) XCV, March 16, 1949, 2647-2648 (٥٨)

Ibid., p. 2653. (٥٩)

New York Times, June 12, 1949, p. 16. (٦٠)

Ibid., August 23, 1949, p. 17. (٦١)

De Azcarate, **op. cit.**, pp. 154-1956. (٦٢)

Ibid. (٦٣)

Benjamin Shwadran, «Assistance to Arab Refugees», **Middle Eastern Affairs,** I, 1 (Jan 1950), 3. (٦٤)

United Nations General Assembly, **First Interim Report of the United Nations Economic Survey Mission of the Middle East,** 4th Sess., U.N. Doc. A. / 1106 (November 17, 1949) p. 3. (٦٥)

Ibid., pp. 8-9. (٦٦)

Ibid., p. 10. (٦٧)

Ibid., p. 14. (٦٨)

Ibid., pp. 15-19. (٦٩)

United Nations Conciliation Commission for Palestine, **Final Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East,** U.N. Doc. A / AC. 25. / 6 (Lake Success: United Nations, 1949), p. 3. (٧٠)

Ibid., pp. 4-5. (٧١)

U.S. Congress, House Committee on Foreign Affairs, **Palestine Refugees.** Hearings, 81st Congress, 2nd Session, Feb. 16-17, 1950, (Washington: Government Printing Office, 1950), pp. 1, 9, 15, 18. (٧٢)

Ibid., pp. 27-31. (٧٣)

Ibid., pp. 39-41, 43. (٧٤)

Ibid., pp. 52, 54-55. (٧٥)

U.S., Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, **United States Foreign Policy Middle East,** op. cit., p. 130. (٧٦)

J.C. Hurewitz, **Middle East Dilemma,** (New York: Harper and Brothers, 1953), p. 143. (٧٧)

Gabbay, **op. cit.**, p. 387. (٧٨)

U.S. Dept. of State, Division of Publications, Office of Public Affairs, **The Palestine** (٧٩)

Refugee Program, Pub. 3757, Near and Middle East Series) (Washington: n. n. 1950, pp. 32-33

Ibid. (٨٠)

Jansen, **op. cit.**, p. 142. (٨١)

U.S. Senate, Committee on Appropriations, **Foreign Aid Appropriations for 1951**, Hearings, 81st Cong. 2nd Session, June 13, 1950 (Washington: Government Pringtin Office, 1951), pp .353-354. (٨٢)

New York Times, May 25, 1951, p. 4. (٨٣)

«Bolstering the Near East and Africa as a Barrier to Aggression», Statement Assistant Secretary of State George McGhee on July 20, 1951. **Department of State Bulletin**, XXV (August 6, 1951), p. 219 (٨٤)

U.S. **Congressional Record**, 82nd Cong., 1st Session (1951) XCVII, August 17, 1951, p. 10265. (٨٥)

Ibid , pp. 10265-66. (٨٦)

Jansen, **op. cit** , p 142. (٨٧)

Peretz, **op. cit.**, pp 75-76. (٨٨)

Harry N Howard, «The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa, 1951-52, «**Department of State Bulletin**, XXVII, 702 (Dec. 8, 1952), 896 See also U N Doc A / 1905 / Add I (٨٩)

«U.S. Urges Support for New Plan of Assistance to Palestine Refugees», Statement by Phillip C. Jessup in the Ad Hoc Political Committee on Jan 17, 1952, **Department of State Bulletin**, XXVI (Feb 11, 1952) p. 225-226 (٩٠)

Ibid . p 226 (٩١)

Michael E Jansen, **The United States and the Palestinian People**, (Beirut, The Institute for Palestine Studies, 1970), pp 143-144 Also see U S **Dept. of State Bulletin**, Vol. XXVIII (June 15, 1953), pp 831-834 (٩٢)

Ibid., p. 145 Public Law 118, 38rd Cong , H R 5710, p 2. (٩٣)

Ibid . «Press Release», statement by President Eisenhower on October 16, 1953, **Department of State Bulletin**, XXIX (Oct 26, 1953), p. 553 (٩٤)

Eric Johnston, «Mission to the Middle East,» **Department of State Bulletin**, XXX (February 22, 1954), 282-284 (٩٥)

U S Congress, House, Committee on Foreign Affairs, **The Arab Refugees and Other Problems in the Near East, Report of the Special Study Mission to the Near East**, 83rd Cong., 2nd Sess., Feb . 24, 1954 Washington: Government Printing Office, 1954), pp. 2-9. (٩٦)

«U S. Extends Mandate of Relief Agency for Palestine Refugees», Statement by James J. Wadsworth in the Ad Hoc Political Committee on November 19, 1954, **Department of State Bulletin**, XXXII, 810 (January 3, 1955)p. 24 (٩٧)

Ibid , pp 25-26 (٩٨)

U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, **Report of Survey Mission to the Far East, South Asia, and the Middle East**, 84th Cong., 1st Session., March 24, 1955 (Washington: Government Printing Office, 1955) p. 8. (٩٩)

U.S. **Congressional Record**, 84th Cong., 1st Session (1955) CI, June 1, 1955, 3767. (١٠٠)

«The Middle East,» Speech by John Foster Dulles on August 26, 1955 **Department of State Bulletin**, XXXIII, 845 (September 5, 1955), 379. (١٠١)

Ibid., (١٠٢)

New York Times, November 30, 1955, p. 17. (١٠٣)

U.S. **Congressional Record**, 84th cong. 2nd Session (1956) CII, Jan. 26, 1956, 1427. (١٠٤)

«**Members of the House of Representatives to Secretary Dulles,**» Letter dated February 3, 1956, **Department of State Bulletin** XXXIV February 20, 1956, 287. (١٠٥)

U.S. **Congessional Record**, 84th Cong., 2nd Ses., (1956) CII, March 7, 1956, 4243. (١٠٦)

Letter to the Editor, **New York Times**, March 4, 1956, Sec. IV, p. 10. (١٠٧)

U.S., Congress, House, Committee on Foreign Affairs, **Report of the Special Study Mission to the Middle East, South and Southeast Asia, and the Western Pacific**, 84th Cong., 2nd Sess., May 10, 1956 (Washington: Government Printing Office, 1956), pp. 43-44. (١٠٨)

U.S. **Congressional Record**, 85th Cong., 1st Sess. (1956), CIII, May 27, 1957, 7715. (١٠٩)

U.S. Congress, Senate, Committee on Frreign Relations, **The Middle East and Southern Europe Report of Sen. Hubert Humphrey on a Study Mission,** (١١٠)

Fred J. Khouri, **The Arab-Esraeli Dilemma**, (Syŕacuse: Syracusé University Press, 1968), p. 144. (١١١)

New York Times, June 26, 1961, p. 2. (١١٢)

U.S. **Congressional Record**, 87th Cong., 1st Sess. (1961) CVII, July 20, 1961, 13009-13010. (١١٣)

Ibid., 13028-13029. (١١٤)

Ibid., August 3, 1961, 15214-15215. (١١٥)

Ibid., August 17, 1961, 16191-16192. (١١٦)

Ibid., August 20, 1961, 16754-17555. (١١٧)

New York Times, August 25, 1961, p. 3. (١١٨)

Ibid., November 26, 1961, p. 20; U.N. Doc. A14921. / Add 1, Nov. 24, 1961. (١١٩)

New York Times, October 3, 1962, p. 5. (١٢٠)

Fred J. Khouri, **The Arab-Israeli Dilemma**, (Syracuse: Syracuse University Press, 1968) pp. 146-147. (١٢١)

William B. Quandt, **United Policy in the Middle East: Constraints and Choices**, (Santa Monica: The Rand Corporation, 1970), p. 34. (١٢٢)

Ibid. pp. 34-36. (١٢٣)

New York Times, February 1, 1963, p. 7; Feb. 2, 1963, p. 5. (١٢٤)

New York Times, Dec. 21, 1962, p. 2. (١٢٥)

U.S. Contribution to UNRWA in 1964 and 1965 constituted about 70% .(١٢٦)

U.S. **Congressional Record**, 89th Congress. 1st session (1965) CXI, August 24, 1956 21618-21622. (١٢٧)

U.S. **Congressional Record**, 98th Congress. CXII, May 25, 1966, p. 02423. (١٢٨)

Ibid. Sept. 27, 1966, pp. 24054-24055. (١٢٩)

U.S. Congress, Committee on Foreign Relations, **War or Peace in the Middle East**, Report, 90th Congress, 1st Session, April 10, 1967 (Washington, D.C., Govt. Printing Office, 1967), p. 13. (١٣٠)

U.S. **Congressional Record**, 90th Congress, 1st Session, 1967, 15647. (١٣١)

« U. N. Security Council Continues Debate on Near East» US **Department of State Bulletin,** LVII, (١٣٢)
1462 (July 3, 1967)

Harry Howard «The Problem of the Arab Refugees», in **Arab-Israeli Impass,** Majdia (١٣٣)
Khadduri (ed). (Washington, D C . Robert B Luce, Inc 1968). p 17.

Report of the Commissioner — General of the United Nations Relief and Works Agency for (١٣٤)
Palestine' Refugees in the Near East, General Assembly Official Records, Twenty-fifth
Session, Supplement No 13 (A / 8013)

Department of State Bulletin, (July 10, 1967) pp 33-34 (١٣٥)

George Lenczawski (ed) **United States Interests in the Middle East,** (Washington Amer- (١٣٦)
ican Enterprise Institute for Public Policy Research, 1968), p 119; Principles of Peace in the
Middle East,» Statement by President Johnson on June 19, 1967, Department of State
Bulletin, LVIII, 1463 (July 10 1967) 33, 69

U.N Doc S / Resi / 242 (1967). (١٣٧)

«Security Council Affirms Principles for Peace in the Middle East» Statement by Arthur (١٣٨)
Goldberg on November 15, 1967, **Department of State Bulletin Dec.** 18, 1967, p 840.

الفصل الرابع

سياسة الولايات المتحدة والكيان الفلسطيني ١٩٦٧ - ١٩٧٦ م

غيرت الولايات المتحدة أسلوبها بالنسبة للمنطقة بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ م). في اتجاه المصالحة وتسوية الوضع بين الدول العربية واسرائيل. وفي الوقت الذي كانت فيه القضية الفلسطينية تتسع وتأخذ منحى العنف وأحياناً بعض أوجه الإرهاب، رافق ذلك تنامٍ في الشعور بالشخصية الفلسطينية، وتحول في نظرة الأميركيين الى المسألة الفلسطينية من اعتبارها قضية لاجئين، إلى التفكير في إيجاد حل بين الأنظمة العربية واسرائيل.

وتطور الموقف الاميركي في مرحلة ما بعد سنة ١٩٦٧ م، من «مبادىء جونسون الخمسة» إلى تأييد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ م، وتشجيع جهود ممثل الأمين العام للأمم المتحدة غونار يارنغ[1]. وكان هدف القرار ٢٤٢ حل الصراع بين الدول العربية واسرائيل. وقد اعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مشكلة من بين عدة مشاكل فحسب، حيث دعت نصوص القرار إلى «سلام عادل ودائم» مع ضمان حرية الملاحة في المياه الدولية، حدود آمنة ومعترف بها في المنطقة، والانسحاب من الأراضي المحتلة، ثم حل عادل لقضية اللاجئين، وإنهاء لكل المطالب وحالات الحرب[2]. ولا عجب إن ثمة خلافات تتعلق بالقرار، ظهرت بين الأطراف المعنية.

وفي محاولة يائسة منه لحل الخلافات، تنقل د. يارنغ بين القاهرة، عمان، بيروت، وتل أبيب حتى نهاية عام ١٩٦٨ م، وعندها اقترحت فرنسا والاتحاد السوفياتي إجراء مباحثات بين الدول الأربع الكبرى في إطار الأمم المتحدة. لكن الولايات المتحدة لم تلعب دوراً أساسياً في المباحثات بسبب انشغالها في حرب الهند الصينية واتخذ الاتحاد السوفياتي المبادرة الأولى باتباعه اقتراحاً فرنسياً، ووزع في ٢ كانون الثاني ١٩٦٩، على حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، اقتراحات مفصلة لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة (النص في الملحق). وفي ١٧ كانون الثاني، اقترحت الحكومة الفرنسية ان تجتمع الدول الأربع الكبرى، لمناقشة جهود السلام في الشرق الأوسط. وبدأت المباحثات في أوائل نيسان ١٩٦٩ م. فرحبت مصر والأردن بالمحاولة الجديدة، وعارضتها اسرائيل. وقالت الحكومة الإسرائيلية، ان مباحثات الدول الأربع الكبرى موجهة ضدها، ويجب أن تجري مباحثات عربية إسرائيلية مباشرة بدلاً عنها[٣].

وعقد ممثلو الدول الأربع الكبرى خمسة عشر اجتماعاً، في هذه الظروف غير المشجعة خلال ثلاثة عشر أسبوعا، وتأجلت الاجتماعات في ١ تموز ١٩٦٩، إلى أجل غير مسمى. وكانت امكانيات الاتفاق شبه مستحيلة. بينما استمرت النقاشات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في واشنطن.

مشروع روجرز

على الرغم من أن إدارة نيكسون اشتركت في مباحثات الدول الأربع الكبرى إلا أن مبادرتها الأولى والرئيسية عرفت بما يسمى «مشروع روجرز»، وقد طرح وزير الخارجية روجرز، في ٢٨ تشرين الأول على الاتحاد السوفياتي مشروعاً يتضمن مقدمة قصيرة تدعو الى ابرام اتفاق نهائي ومتبادل بين مصر واسرائيل، وألحقت به عشر نقاط اساسية عرضها روجرز في خطاب القاه في ٩ كانون الأول ١٩٦٩[٤].

وأكد الخطاب على اربع قضايا رئيسية: السلام والامن والانسحاب والأراضي. وقال روجرز: ان السلام يبقى مهمة فرقاء النزاع، وبإمكان القوى الكبرى أن تعمل كوسيط، وأن أي سلام دائم يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الحقوق الشرعية لكلا الطرفين، وان الاطار الوحيد لحل قابل للتفاوض، هو المتطابق مع النص الكامل للقرار ٢٤٢، وإن «إطالة امد الحرب، واللاسلم واستمرار العنف والفوضى المتفشية، لا تخدم مصالح اي من الدول في الشرق الأوسط أو خارجه».

وأكد ان سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط «متوازنة وستبقى كذلك»[٥] وان اميركا لن تساعد اسرائيل في اجراء أي تغييرات رئيسية على حدود ما قبل حرب ١٩٦٧[٦]. وحول مسألة اللاجئين الفلسطينيين، اعترف رزجرز: «لن يكون هناك سلام دائم بدون حل عادل لهؤلاء الفلسطينيين، الذين جعلتهم حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧، بلا وطن. ان المسألة التي يطرحها اللاجئون ستصبح باطّراد اكثر جدية ، اذا لم تحل قضية مستقبلهم. هناك وعي جديد بين الشباب الفلسطينيين الذين نشأوا بعد ١٩٤٨ ، ويجب توجيه هذا الوعي بعيداً عن الألم والخيبة، ونحو الأمل والعدالة»[٧].

كان هذا أول اعتراف اميركي رسمي بالوجود الفلسطيني. لم يشر روجرز الى حقوق الفلسطينيين، إنما الى «المصالح والحقوق المشروعة» للحكومات الموجودة في المنطقة، إضافة الى اقتراح حل اسرائيلي - اردني، فيه العديد من نقاط المشروع المصري - الاسرائيلي، مع إضافة أو تعديل بعض النقاط المناسبة للظروف الخاصة بالوضع الأردني:

١ - يضع الطرفان خطة زمنية لانسحاب القوات الاسرائيلية كلياً من الضفة الغربية للأردن، التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧.

٢ - توافق كل دولة على التزامات حالة السلم بين الدول، بما في ذلك منع أية اعمال عنف من اراضيها ضد الدول الأخرى ويلزم هذا البند الأردن، بمنع عمليات الكوماندوس الفلسطينية «غير النظامية».

٣ - يتفق البلدان على حدود دائمة بينهما، بحيث يتطابق الخط الفاصل للحدود بينهما، في اتفاق الهدنة، مع ذلك الذي كان قائمًا قبل حرب ١٩٦٧، لكن مع السماح ببعض التغييرات التي تفرضها متطلبات الأمن العملية و «الضرورات الادارية والاقتصادية».

٤ - تحسم اسرائيل والأردن معاً، مسألة السيطرة على القدس، مع الاعتراف بوجوب بقاء المدينة موحدة. وحرية التنقل في جميع اجزائها. ويتقاسم البلدان المسؤوليات المدنية والاقتصادية لحكومة المدينة.

٥ - يشترك الأردن واسرائيل في العمل على إتمام الاجراءات النهائية لإدارة قطاع غزة، على أساس اتفاق متوازٍ يتم التوصل اليه بين اسرائيل والمملكة العربية المتحدة.

٦ ـ يتفاوض البلدان حول اجراءات الامن العملية، بما في ذلك تحديد المنطقة المنزوعة السلاح في الضفة الغربية لنهر الأردن تمشياً مع الانسحاب الاسرائيلي.

٧ ـ يفتح الأردن مضائق تيران وخليج العقبة، أمام الملاحة البحرية لكل الدول بما فيها اسرائيل.

٨ ـ يعطى اللاجئون العرب (من حرب فلسطين عام ١٩٤٨) الخيار بين العودة إلى إسرائيل، أو الاقامة الدائمة في الدول العربية مع تعويضات اسرائيلية. يتفق المتفاوضون الأردنيون والاسرائيليون على برنامج سنوي للسماح بعودة اللاجئين، مع وجوب وصول أول اللاجئين الى اسرائيل بعد ثلاثة اشهر على الأكثر من إنتهاء مفاوضات الحل. وبإمكان الدكتور «يارنغ» ان يشكل لجنة دولية لتحديد خيار كل لاجيء.

٩ ـ يتفق البلدان بشكل متبادل، على الاعتراف بسيادة كل منهما، وسلامة اراضيه، واستقلاله السياسي ، وحقه في العيش بسلام.

١٠ ـ يسجل الاتفاق ، في وثيقة موقعة ليوضع في الأمم المتحدة. وأي إخلال بأي شرط يخول البلد الآخر بتعليق التزاماته حتى يتم تصحيح الوضع.

١١ ـ يصادق مجلس الأمن على الاتفاق الكامل، وتوجه بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، جهودها المستقبلية لمساعدة كافة الأطراف على احترام شروط السلام[٨].

وقد ربط الاقتراح الاميركي تنفيذ هذا الاتفاق بالاتفاق الآني والمقرر بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة. وقيل ان الملك حسين كان مسروراً بالاقتراح الاميركي. وبدا واضحاً ان مسؤولية مراقبة نشاطات المقاتلين الفلسطينيين ومنع هجماتهم ضد اسرائيل تقع على عاتق الأردن، بسبب الشرط القائل بوجوب منع اعمال العنف من اراضي اي بلد ضد الآخر. وقد رفض «روجرز» أية امكانية للحوار المباشر مع المنظمات الفدائية الفلسطينية ، وأكد في مؤتمره الصحفي في ٢٣ كانون أول ١٩٦٩ م، ان مسألة اللاجئين ستحل بين «الأطراف»، أي مصر وإسرائيل والأردن[٩]. واعتبر العرب الاقتراحات الاميركية ايجابية، بينما ابدى مؤيدو اسرائيل في اميركا معارضتهم لاقتراحات «روجرز» فاستهجن الحاخام «اسرائيل ميلر» رئيس المجلس الصهيوني الاميركي ، «موقف «روجرز»[١٠].

وادعى «هيوبرت همفري» ان «اقتراحات ادارة نيكسون الشرق اوسطية ستنمي العلاقات الاميركية ـ السوفياتية على حساب اصدقائنا الاسرائيليين» . بعدما «اثارت شكوكاً جدية في أوساط المهتمين باستمرار استقلال وأمن اسرائيل»[١١].

ورفض الاتحاد السوفياتي مشروع روجرز بسبب عدم توازنه وانحيازه لاسرائيل[١٢]. لكن رد اسرائيل كان أقوى، اذ ادعت انها كانت الضحية في العملية، ورفضت أي شكل من التسويات المفروضة. ووصف احد الوزراء الاسرائيليين المقترحات الاميركية «بأنها لا يمكن ان تفسر من قبل الأطراف العربية، إلا كمحاولة لطمأنتهم وذلك على حساب اسرائيل»[١٣].

كان مصير مشروع روجرز النسيان، بسبب المعارضة السوفياتية، والاسرائيلية، ومعارضة مؤيدي اسرائيل في اميركا، والتأييد الرئاسي الضعيف ايضاً. ومع فشل هذا المشروع، انتهت أول مبادرة سلام اساسية في الشرق الاوسط، خلال عهد إدارة نيكسون، وكانت بالفعل آخر محاولة جدية لايجاد حل سياسي مباشر للقضية الفلسطينية.

تجنبت سياسة «الخطوة خطوة» الاميركية الجديدة، والتي اعدها ونفذها هنري كيسنجر، أي اشراك للفلسطينيين في عملية المفاوضات، وتبعاً للاتجاه الذي بدأ منذ ١٩٦٧، كانت اسرائيل والدول العربية فقط، هي العناصر في معادلة كيسنجر للتسوية العربية الاسرائيلية. واعتبر الفلسطينيون كمتغير غير مباشر يمكن أن يساهم في التوصل الى حل، بينما يتم التعامل معهم بطريقة غير مباشرة، عبر الدول العربية. لكن البروز النامي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني في الشرق الأوسط والعالم انتزع ببطء اعتراف اميركا بالفلسطينيين.

اعتراف اميركا المتزايد بالفلسطينيين

تميزت مرحلة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ في الولايات المتحدة ببداية وعي متزايد، إذ بدأ الفلسطينيون يُعتبرون اكثر من مجرد لاجئين. وعند حلول صيف ١٩٧٠ أدت العمليات الفدائية كمعركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، وحرية الفلسطينيين النسبية في العمل من لبنان والأردن؛ الى جعل نفوذهم يصل لمرتبة عالية جديدة.

كان الاهتمام المتزايد في الكونغرس الاميركي، مقياساً للتأثير الفلسطيني المتنامي. وقال السيناتور «جورج ماكغوفرن» في خطاب القاه في مجلس الشيوخ في

تموز ١٩٧٠، متحدثاً عن اقتراحات السلام المستقبلية، «اذا ما رغبت الدول العربية في التسوية فإنه يجب السماح لممثلي المنظمات العربية الفلسطينية، بالاشتراك في المفاوضات»[١٥]. ومع أن «ماكغوفرن» اشترط موافقة الدول العربية قبل المشاركة الفلسطينية، لم تَتبن أيٌّ من ادارات نيكسون أو جونسون، مثل هذه المشاركة في أي حل سلمي شامل. وفي نفس الوقت، اعتبر «ماكغوفرن» ان اسرائيل كدولة يهودية، لا تستطيع ان تقبل بعدد كبير من السكان غير اليهود في وسطها والمعادين لها على اية حال. وبما انه من المستحيل عودة آلاف الفلسطينيين، الذين شعروا عن حق انهم طردوا بشكل جائر من وطنهم، فإن التعويضات تصبح ضرورية. اذ يمكن لبعض الفلسطينيين ان يعودوا الى اسرائيل، إلا أن معظمهم سيجدون وطناً جديداً في الدول العربية التي تعاني نقصاً في السكان. وإضافة إلى التعويضات التي وافقت عليها اسرائيل، يجب ان يخصص مبلغ معين يوضع في حساب سندات لصالح اللاجئين لتغطية خسارتهم في الممتلكات الحقيقية و «التعويض عن الخسارة النفسية التي تعرض لها العرب الذين لا أمل لهم في العودة الى ديارهم». وفي إمكان دول اخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، ان تشارك في تمويل هذا الحساب. وقال: «ماكغوفرن» ان شعور الفلسطينيين بفقدانهم ارضهم وممتلكاتهم بشكل جائر، هو احد اكبر اسباب التوتر في المنطقة. واتجاه اسرائيل من جانب واحد بالاعتراف بهذه الحال، يمكن ان يكون الخطوة الكبيرة الوحيدة نحو السلام في الشرق الأوسط.

وقال أيضاً، بما ان اسرائيل تريد ان تحافظ على سلامة الدولة اليهودية، فهي لا تستطيع ان تستمر في احتلال اراضٍ واسعة، يعيش فيها عدد كبير من العرب. «ويجب على اسرائيل ان تهيّىء نفسها للتخلي عن كثير من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧» بسبب وجود آلاف العرب تحت سلطتها كنتيجة لتلك الحرب[١٦].

اما السيناتور «مارك هاتفيلد» فحث مجلس الشيوخ على «ان يتفهم مشكلة الشرق الأوسط بطريقة افضل مما تم عرضه حتى الآن في نقاشات المجلس والمناقشات العامة» . وقال ان الوضع مليءٌ بالتعقيدات ليس فقط في العالم العربي، إنما في اسرائيل ايضاً، حيث يقال ان الدولة اليهودية هي ديمقراطية، «بينما لا يتمتع غير اليهود بحقوق المواطنية الكاملة»، و «حيث لا تعطى لغير اليهود الذين يعيشون داخل حدود اسرائيل، الحقوق الكاملة المعطاة لليهود»[١٧]. ولاحظ بأن العامل الفلسطيني يشكل عقدة اخرى، لأن هؤلاء الناس كانوا يعيشون على هذه الأرض، ويملكونها منذ اجيال قبل إنشاء اسرائيل . لقد طُرد العديد من منازلهم، أو اضطروا

الى تركها بسبب الخوف والاذعان. «ومهما كانت القضية، فنحن نتعامل مع مسائل انسانية ملؤها الاحساس بالغبن، ويحكمها الخوف، وبالطبع فإن حلها ليس سهلاً»(١٨).

استمعت لجنة الشؤون الخارجية الى تقارير عن صراع الشرق الأدنى في اواسط تموز ١٩٧٠ جرى فيها عرض لوضع اللاجئين. وقال الدكتور «لاندروم بولنغ»، رئيس كلية «ايرلهام»، إن على الولايات المتحدة ان تعلن تأييدها الكامل للفلسطينيين في جهودهم للحصول على حق تقرير المصير، بما في ذلك حقهم في دولة لهم في الضفة الغربية، وغزة اذا هم أرادوا. وقال انه لا يمكن تحقيق السلام بإعطاء قرض أو منحة للتطوير الاقتصادي بعيداً عن الحل السياسي(١٩).

يقول الاستاذ «دون بيرتز» ان التصرفات والتحاليل السائدة في هذا البلد والمنعكسة في الوسائل الاعلامية تميل الى تبسيط القضايا وتصف الصراع بأنه نزاع بين الخير والشر. فهناك ميل لاستقطاب كل نقاش، بحيث يصبح أي تعبير عن الاهتمام الانساني باللاجئين العرب مصنفاً وكأنه مناهض لاسرائيل، وحتى مناهض للسامية. لهذا فهو يعتقد انه يجب ان يكون هناك تعاطف وتفاهم مع كلا الشعبين وتطلعاتهما.

ويقول ايضاً انه غالباً ما تم حجب القضية بالحديث عن التغلغل السوفياتي وعبد الناصر، بينما الفلسطينيون هم القضية الحقيقية. واستشهد «بيرتز» بزعيم سياسي اسرائيلي قال: «ان الأمة الفلسطينية تعرّف كشخصية وطنية ذات شعور وطني، وارض موحدة يعيش فيها اكثرية الفلسطينيين، وتاريخ احقاب عديدة مليئة بالحروب والمعارك، وتشتت لا زال محافظاً على رابط مع الوطن الفلسطيني. في نفس الوقت انه شعور بالكارثة الوطنية المشتركة، والتضحية والعذاب اللذين يعانيهما ابطالها. لها احلامها وبدايات شعر وطني».

يقول «بيرتز» ان تعويض ممتلكات اللاجئين ليس همّاً مصرياً أو لبنانياً، لأن الممتلكات المفقودة ليست لبنانية ولا مصرية، انه شأن فلسطيني لا يمكن حله إلا بمفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ويلاحظ «بيرتز» انه حتى الآن لا اسرائيل ولا الولايات المتحدة ادركتا اهمية الفلسطينيين باستثناء الحديث الذي ادلى به السناتور « «ماكغوفرن» اخيراً. «حتى يتم اعتراف متبادل بالحقوق، اي اعتراف

فلسطيني بحق الدولة الاسرائيلية في العيش، واعتراف اسرائيلي بحق الدولة الفلسطينية في العيش، وحتى يعترف هذان الشعبان اللذان لا يعترفان بالوجود الوطني لبعضهما البعض بوجود كل منهما، اظن ان الصراع سيستمر»[٢٠].

يقول «بيرتز» ان اهم تقدم في مسألة اللاجئين يمكن ان يتم اذا جرى اعتراف رسمي بالفلسطينيين كشخصية وطنية، بما في ذلك اعتراف اسرائيل والولايات المتحدة[٢١]..

لقد أظهر العديد من المسؤولين تعاطفهم مع الفلسطينيين امام لجنة الشؤون الخارجية ، منهم السفير الاميركي السابق في مصر «جون بادو»، والاستاذ هاري هورد» من الجامعة الاميركية، والدكتور «جون دايفس» المسؤول السابق في«الأونروا» وقد شددوا على الحاجة الى نوع من تقرير المصير. ومع ذلك فإن «أ. ل. كينن» ناشر مجلة «تقرير الشرق الأدنى»، والمسجل «كعميل» للحكومة الاسرائيلية، له وجهة نظر مختلفة. فهو يدعي ان الولايات المتحدة «اطالت بتهورها مشكلة اللاجئين العرب بسبب إلحاحها غير الواقعي في اقتراحاتها على عودتهم، وبسبب فشلها في التركيز على «إعادة التوطين»، الذي يعتبره «الحل الحسي والمنطقي»، «فالعودة لم تكن ابداً حلا لمشاكل اللاجئين»[٢٢]. وقد خلص الى ذكر توصيات ونتائج عدد كبير من اللجان والدورات الدراسية والاحزاب التي دعت كلها الى إعادة التوطين وليس الى العودة.

وفي حين ظلت اكثرية الاعضاء مؤيدة لرأي «كينن»، إلا ان الأصوات المعارضة اصبحت اكثر. وفي ٢٣ آب ١٩٧٠، اقترح «وليم فولبرايت» حلًا شاملًا للصراع العربي ـ الاسرائيلي، يحث الفلسطينيين على القبول بوجود اسرائيل وإيقاف مساعيهم لتدميرها.

«لقد ظلم الفلسطينيون ظلمًا تاريخياً كبيراً، لكن من غير الممكن رفع هذا الظلم الآن بالطريقة ذاتها. فبعد ٢٢ سنة من وجود اسرائيل كدولة مستقلة، سيكون هذا الظلم، في حال تمزيق هذا المجتمع، موازياً للظلم الذي مارسه اليهود بطردهم العرب من أرضهم في البدء. هناك نوع فظ من العدالة يتراكم، في أي وضع قائم، طالما أنه يتعلق بحياة الناس ومساكنهم، بعد ان يكونوا قد أقاموا وعاشوا في مكان ما ـ بغض النظر عن كيفية وصولهم الى هناك ـ فيصبح من الظلم ان يمزقوا ويطردوا، حتى إذا وجدت الامكانية الفعلية».

«قد يكون ذلك دواءً مراً من الصعب ان يبتلعه العرب الفلسطينيون، لكن كون الأساطير والحقائق كما هي عليه، فإنهم سيضطرون لأن يفعلوا ذلك، اذا هم ارادوا انهاء عمليات حرب العصابات غير المجدية».

ربما كان «فولبرايت» أول مسؤول اميركي، يعبر علانيةً عن الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بما في ذلك امكانية قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

«فإذا قام الفلسطينيون بذلك، وعندما يقومون به، وبأي طريقة كانت، فهم مؤهلون لنوع معين من تقرير المصير في المناطق غير الاسرائيلية من فلسطين. وإذا أرادوا أن يقيموا دولة فلسطينية مستقلة، أم يندمجوا مع المملكة الأردنية، أم يتحدوا معها بطريقة ما، فهذا ما لا يستطيع الأجانب ان يحكموا فيه، وربما عجزت عنه اية خطة عملية لحل سلمي مستقبلي في الشرق الأوسط».

لقد تبع العديد من الاميركيين البارزين «فولبرايت» داعين إلى تأييد متزايد للفلسطينيين كما دعا «ريتشارد نولت» السفير الاميركي الاسبق في مصر، الى تأييد اميركا لدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وذلك بعد معارك ايلول ١٩٧٠ التي دارت بين قوات الملك حسين والفدائيين الفلسطينيين. وقال ان الفلسطينيين استنتجوا ان الاعتماد على النفس هو الجواب الوحيد. ورأوا انفسهم كـ «ضحية تمييز رهيب» وشعروا انهم بنظر المجتمع الغربي لا يعتبرون على قدم المساواة وغيرهم ، عندما يتعلق الأمر بمطالب الآخرين. وقال «نولت»: «لا عجيب ان يؤدي نكران كهذا للوضع الشرعي واحترام النفس، من قبل المنادين بالحقوق الشرعية والمساواة ، وحق كل الشعوب في تقرير مصيرها ، إلى استياء قاتل، وقلق تعصبي حيال الحقوق والمبادىء» وفي محاولة التوصل الى سلام، فإن الهم الأول والشرط الاساسي للنجاح يجب ان يكونا البرهان للفلسطينيين انهم كسبوا اخيراً اهتمام الغرب بما في ذلك اسرائيل، والتأكيد لهم على المعاملة المتساوية التي تعتبر اساساً للوضع الشرعي واحترم النفس».

وقال ايضاً ان اكثرية الفلسطينيين يريدون العيش بسلام، في ظروف تخضع للحد الادنى من متطلبات الأمن واحترام النفس . وعندما يتم تحقيق ذلك لهم، فإن المتطرفين سيخسرون تأييد الجماهير لهم[٢٥].

وعبر السيناتور «هاتفيلد» عن تضامنه مع الفلسطينيين في وضعهم الحالي، في

خطاب القاه في نيسان ١٩٧٠، انتقد فيه سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، ووصفها بأنها انهزامية. وشكك «هاتفيلد» بالسياسة التي تسببت حسب رأيه «في إيجاد واستمرار الاخطاء بحق الفلسطينيين كشعب ، وبحق الاجيال التي عاشت في اسرائيل». هذه السياسة التي اعطت وطناً لليهود، لكنها اذكت الوطنية الفلسطينية ايضاً، وخلقت الفدائيين، وسببت حروباً بين العرب واسرائيل، وخلقت مليونين ونصف مليون لاجىء فلسطيني، وأدت الى حرب اهلية في الأردن، وهددت بصدام نووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وقال ان الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية لهذه الأحداث، بسبب ما سماه «بسياستها الفصامية في الشرق الأوسط خلال الاثنتين والعشرين سنة الماضية». وأشار إلى أن الصراع الحقيقي هو بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وليس بين العرب والاسرائيليين. وحتى تسوى هذه المسألة، «لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط»[٢٦]. واضاف ان الولايات المتحدة، فشلت في التعامل بشكل مناسب مع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات: «حيث يتم اضعاف الروح الانسانية، ويتحول سكانها الى العنف والكراهية ضدنا وضد العرب وإسرائيل»[٢٧]. وقال «هاتفيلد» ان المصالح الاميركية الرئيسية في الشرق الاوسط تكمن في الاعتبارات الاخلاقية والانسانية، والتي كانت التبرير العملي الوحيد لحجم التدخل الاميركي في الشرق الاوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي حين كان الهدف هو السلام العادل، إلا ان السياسة الاميركية لم تتقدم نحوه حتى الآن. وخلص الى دعوة الولايات المتحدة الى الضغط «لاشراك ممثلين عن الفلسطينيين» كطرف كامل في أية محادثات سلام تتعلق بحل مستقبلي طويل الأمد»[١٨].

واقترح النائب «لي هاملتون» إجراء نقاش عام حول الفلسطينيين. وأيد حق تقرير المصير للفلسطينيين، وحذر من استمرار القتال، اذا لم يتم التوصل الى تسوية مقبولة. وطالب بجهود اميركية أكبر لمنع نمو أجيال جديدة في المخيمات، وقال ان اساس مشكلة الشرق الاوسط هم اللاجئون الفلسطينيون، وإن معالجة الجوانب الأخرى للوضع من دون حل هذه المشكلة سيكون كدواء مسكن مع أمل ضئيل في نجاح دائم له.

وقال: هناك شرطان يجب أن يشكلا اساس الحل. الأول: ان تراعى وجهة النظر الاسرائيلية القائلة ان أي عودة مكثفة للاجئين ستخلق طابوراً خامساً في اسرائيل. والثاني ان تكون هناك عدالة سياسية وإنسانية واقتصادية

للاجئين. وهذا قد يعني نوعاً من التعويض، وحق تقرير المصير. ويجب ان تستمر جهود «الأونروا» ، بحيث يصبح بإمكان عدد اكبر من اللاجئين أن يختاروا بين تلقي العلوم لتحسين اوضاعهم، أو البقاء في المخيمات واللجوء الى العنف، واعتبر ان اهمية الفدائيين ، لا تكمن في قدرتهم على العمل ضد اسرائيل أو الولايات المتحدة، إنما في قدرتهم على منع أي تقدم نحو السلام، والتأثير على السياسة العربية، وضرب استقرار النظامين الأردني واللبناني. واعتبر ايضاً، ان تقوية حكومة الملك حسين ضد الفدائيين هي من العلامات المشجعة،اضافة الى كبت جماح الخطب الملتهبة، والتأثير المعتدل في اسرائيل، والاهم من ذلك، نمو وعي سياسي فلسطيني معتدل في الضفة الغربية. وبعكس الفدائيين ، يؤيد هؤلاء المعتدلون مشروع روجرز للسلام وقرار مجلس الأمن ٢٤٢. ان الطريقة المثلى للجم حركة الفدائيين هي ان يعطى الفلسطينيون خيارات سياسية واقتصادية. وعدد «هاملتون» خمسة عناصر اعتبرها كافية لحل عادل:

١ـ الحد من عودة الفلسطينيين، معترفاً بالقلق الاسرائيلي من ان العودة اللامحدودة، ستخلق مشاكل سياسية وتضعف الصفة اليهودية للدولة. وسيكون من الصعب تحديد أي من اللاجئين يجب ان يعود.

٢ ـ دفع تعويضات لكل اللاجئين، عرب ويهود، بسبب فقدان الاملاك، وتساهم الأسرة الدولية في الدفع، وتحدد المبلغ الواجب دفعه وإلى أي من اللاجئين يجب ان يتم التعويض.

٣ ـ توسيع وتكثيف البرامج التعليمية والصحية للاجئين الفلسطينيين.

٤ ـ اعطاء الفلسطينيين خياراً سياسياً، مما يساعد في تحريك الوضع الحالي في احدى المناطق الأكثر تفجراً. وعلى الأسرة الدولية ان لا تفرض نوعية الحل، أكان دولة فلسطينية في الضفة الغربية، أم دولة شبه مستقلة ومرتبطة بالأردن، أم الوحدة الكاملة مع الأردن. ويعتقد هاملتون إن اعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير سوف يقضي على المنظمات الفدائية الفلسطينية.

٥ ـ تتحمل الأسرة الدولية مسؤولية تنفيذ هذه الخطط، على الرغم من كل المشاكل والضغوطات. ويقول هاملتون ان على الأسرة الدولية ان تدفع قسمًا مهمًا من المصاريف، التي تعتبر قليلة بالمقارنة مع الكلفة الانسانية لحرب أخرى[٢٩].

ومع ان الاعتراف المتزايد بالفلسطينيين من قبل اعضاء الكونغرس الاميركي والشخصيات الاميركية البارزة، واهتمامهم بالاعتراف الرسمي بحقوق الفلسطينيين. لم ينعكس فوراً على سياسة الادارة، لكنه كان بلا شك معبراً عن التغييرات المهمة في الاهتمام الاميركي بالشعب الفلسطيني.

على أية حال فإن أية إدارة اميركية لم تتبن كلياً حتى الآن مشروع «هاملتون» إزاء الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

الفلسطينيون في سياسة الولايات المتحدة الشرق اوسطية

من الخطوة خطوة إلى فك الارتباط ١٩٧٠ - ١٩٧٦

انتقلت القضية الفلسطينية بعد ١٩٦٧ من وسط المسرح ، لتصبح واحدة من القضايا العديدة ضمن تسوية شاملة ، كذلك في مرحلة ١٩٧٠-١٩٧٣ ، أبعد التحول الى سياسة الخطوة خطوة القضية الفلسطينية عن نقطة تركيز للجهود الاميركية . ومن المفارقات خلال هذه الفترة ان تصريحات المسؤولين في ادارة نيكسون اظهرت اعترافاً متزايداً بالفلسطينيين ككيان . وفي ١٩٧٠ ، خاض الحرب عملياً ضد اسرائيل فريقان : المنظمات الفدائية التي كانت تهاجم اسرائيل من الحدود الأردنية ، ومصر التي كانت تقود حرب استنزاف عبر قناة السويس ضد القوات الاسرائيلية في سيناء[٣٠] . في هذه الاثناء ، كانت اسرائيل تهاجم القوات المصرية بقوة ، بواسطة هجمات جوية في عمق مصر ضد الاهداف العسكرية والاقتصادية ، إضافة إلى هجمات مماثلة ضد الأردن ، لكن أقل بكثير .

وقد تنبهت الولايات المتحدة ، الى الوضع المتدهور على الجبهة المصرية ، وخشيت ان يؤدي التصعيد المستمر الى زيادة احتمالات تدخل القوى العظمى . ورأت إدارة نيكسون ، ان تزايد عدد الخبراء السوفيات واستعمال طيارين سوفيات في مهمات الدفاع الجوي في الجيش المصري ، يعتبر عاملاً خطيراً[٣١] . وعبر نيكسون عن قلقه من التطورات في الشرق الأوسط في مقابلة متلفزة في ١ تموز ١٩٧٠ . إذ قال : « اعتقد ان الشرق الأوسط خطر جداً الآن . انه كالبلقان قبل الحرب العالمية الأولى . حيث يمكن ان تنجر القوى العظمى (اميركا وروسيا) الى مجابهة لا يريدها أي منهما » .

وأراد وزير الخارجية روجرز ، ان يحرك الوضع عبر مبادرة ديبلوماسية جديدة . فتبنى المعادلة البسيطة التالية : « اوقفوا القتال وابدأوا الحوار » . واقترح في ١٩ تموز ١٩٧٠

وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر على الأقل ، لتسهيل مباحثات السلام[٣٣]

كان ردفعل اسرائيل الفوري رفض الاقتراح . اما الرد المصري ، فلم يظهر إلا بعد عودة عبد الناصر من زيارته الى موسكو . ولم يستطع الأردن ان يجازف بأن يقبل لوحده النداء ، خاصة بسبب وجود وقوة الفدائيين الفلسطينيين في الأردن . ووافق عبد الناصر على مقترحات روجرز في ٢٢ تموز ١٩٧٠ ، وتبعه الأردن ، وأدى الضغط الاميركي ، والوعد بمزيد من المساعدات العسكرية ، إلى قبول اسرائيل للمبادىء في ٣١ تموز . وبدأ وقف اطلاق النار الفعلي في ٧ آب ١٩٧٠ .

لقد كان اشراك الأردن مظهراً مهماً في مبادرة روجرز ، خاصة وإن الأردن واسرائيل كانا ملتزمين مبدئياً بهدنة ١٩٦٧ ، ويبدو ان الولايات المتحدة أرادت التأكد من ان مصر والأردن سيقومان بدورهما في مراقبة الفدائيين الفلسطينيين ، الذين يعارضون اية تسوية سياسية تعتمد على مشروع روجرز أو القرار ٢٤٢ . وفهم الملك حسين بوضوح انه بقبوله مقترحات وقف اطلاق النار الجديدة ، سيكون مسؤ ولاً عن منع أي اعمال عنف من أراضيه . وقبل ان يعلن قبوله وقف اطلاق النار ، اعلم الملك حكومته ان الصدامات مع الفدائيين اصبحت محتومة[٣٤] .

وواصل الملك حسين استعداداته لكشف الأوراق علانية مع الفدائيين في الأردن[٣٥] . فهزم الجيش الأردني الفدائيين ، بعد حرب مدمرة استمرت ١٠ أيام ، من ١٧ أيلول ١٩٧٠ لغاية ٢٦ منه . وقُتل آلاف المدنيين الفلسطينيين أيضاً . وضعفت المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة جوهرياً . وتأثرت قوة ونفوذ الفدائيين بشكل هائل .

وهكذا نجحت « مبادرة « روجرز » الثانية ، بلجم نشاطات الفدائيين الفلسطينيين . وانهت حالة الحرب على الجبهة المصرية الاسرائيلية ايضاً ، مخففة جوهرياً احتمال التدخل الاميركي والسوفياتي . وأحيت أخيراً مهمة « غونار يارنغ » للسلام[٣٦] .

بعد فشل مهمة « يارنغ » الثانية في شباط ١٩٧١ ، تبنت الولايات المتحدة موقفاً جديداً من المشكلة . واصبحت تسعى الى « حل مؤقت » بواسطة سياسة الخطوة خطوة .

كان التفاهم بين اسرائيل ومصر ، نقطة البداية ، وذلك بالتوصل الى اتفاق مؤقت لفتح قناة السويس ، وبعد اتمام ذلك ، تتخذ خطوات أخرى ، كما اوضح « روجرز » :

« نصل في النهاية الى المشاكل العالقة بين الأردن واسرائيل ، ومسألة القدس ، ومسألة اللاجئين ، لكن الطريق المسدودة الآن هي بين مصر واسرائيل ، واتمنى ان نتوصل

بطريقة ما الى تفاهم »[٣٧] .

واضاف « إذا استمرت عملية الخطوة خطوة ، فسيصبح بالامكان التوصل الى حل سلمي ، عبر التطبيق الكامل للقرار ٢٤٢[٣٨] .

« نص اتفاق السويس المؤقت على انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة القناة على ان تفتح في المقابل مصر الطريق للملاحة البحرية . لكن مصر واسرائيل لم توافقا . واختلفتا حول الحقوق الاسرائيلية في حرية الملاحة ونقل البضائع ، ومسافة الانسحاب الاسرائيلي عن ضفة القناة ، ومدة وقف اطلاق النار ، ومراقبة الاتفاق ، وانتشار القوات المصرية عبر القناة . على الرغم من ذلك ، فقد اعلن روجرز مقترحاته في ٤ تشرين اول ١٩٧١ ، من اجل « خطوة اكبر » نحو السلام ، وخصوصاً اتفاق قناة السويس المؤقت[٣٩] . ويشمل الاتفاق عدة بنود مفصلة من اجل زيادة فاعلية وقف اطلاق النار الحالي ، على ان تتبع ذلك «محادثات بالوكالة» بين مصر واسرائيل[٤٠] .

كانت الولايات المتحدة ترغب بشدة في التوصل الى اتفاق مؤقت . فهو سيفصل المتحاربين ، ويمدد وقف اطلاق النار ، ويخفف مخاطر تدخل القوى العظمى ، ويعزز دور اميركا كصانعة للسلام ، ويقلل من اعتماد مصر على الاتحاد السوفياتي ، ويمكن ان يكون حافزاً نحو حل اشمل . لكن هذه المقترحات لم تكن لتتحقق آنذاك ، في اية حال . وبناءً على مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة واسرائيل ، صدرت في ٢ شباط ١٩٧٢ ، قبلت اسرائيل الاقتراح الاميركي باجراء « محادثات بالوكالة » ، لكن الرئيس المصري السادات رفض هذه المحادثات مفضلاً العودة الى مهمة « يارنغ »[٤١] . واصبحت مرحلة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ ، مرحلة الديبلوماسية المجمدة ، وابلغ البيت الأبيض وزارة الخارجية ان لا تعلن عن أي مقترحات جديدة ، إلا بعد انتخابات ١٩٧٢[٤٢] . كانت اسرائيل راضية بهذا الموقف ، لأنها شعرت بأن الوضع الراهن كان لمصلحتها . فهي تتمتع الآن بهدوءٍ نسبي على مناطق حدودها ، كما وان العلاقات الاسرائيلية ـ االاميركية هي أقوى مما كانت عليه في وقت مضى . صوّر نيكسون ادارته ، خلال السنة الانتخابية ، على انها مؤيدة قوية لاسرائيل . فبادله « رابين » ، السفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة ، بمحاولة كسب دعم اليهود الاميركيين « لنيكسون » . فتكلم علانية وبشكل ايجابي عن اعجابه بإدارة نيكسون ـ كيسنجر ، وعبر بوضوح عن خوفه من « ماكغوفرن » . وساعد رابين على انتقال العديد من الناخبين اليهود الديمقراطيين تقليدياً ، الى الصف الجمهوري ، رابحاً ٤٠٪ من اصوات اليهود لمصلحة نيكسون في العام ١٩٧٢[٤٣] .

امتعضت مصر والدول العربية الأخرى ، وخاب املها في الديبلوماسية الاميركية المخادعة . وجاءت « سنة الحسم » التي تحدث عنها السادات في العام ١٩٧١ وانتهت بدون أي حسم .

ولم تسارع ادارة نيكسون الى تنشيط الجهود الديبلوماسية في الشرق الاوسط ، حتى بعد ان تم طرد المستشارين العسكريين السوفيات من مصر في صيف ١٩٧٢[٤٤] .

أما الفلسطينيون ، فلم ينزعجوا من الديبلوماسية المخادعة ، خصوصاً وأن غرفة الانتظار كانت مخصصة لهم في اية حال ، في المسرح الديبلوماسي الاميركي في الشرق الاوسط . واعرب العديد من الفلسطينيين عن حذرهم وعدائهم الصريح احياناً ، للمبادرة الاميركية ، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية . وشعروا بتعمد ابعادهم ، وأبدوا تخوفهم من ان المبادرات تهدف الى تحجيم حركتهم وتصفيتها في النهاية . حاول « روجرز » في مناسبة وحيدة ، في ٢٥ حزيران ١٩٧٠ ، ان يطمئن الفلسطينيين عندما حدد ان التسوية ستأخذ بعين الاعتبار « كل الشعوب في المنطقة » ، بما في ذلك الفلسطينيون . وقال : « نُقر ، وأظن أن أياً كان يجب ان يقر بالواقع بأن علينا أن نأخذ في الاعتبار مصالح كل الشعوب في المنطقة »[٤٥] . لكن مقدمات روجرز لم تزل الشك الفلسطيني ، خاصة على ضوء الهزائم التي منوا بها في صراعاتهم خلال ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ مع الملك حسين في الأردن ، والاشاعات عن دور اميركي خفي في هذه الاحداث .

لقد اوضحت احداث ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ سياسة الخطوة خطوة التي اتبعتها اميركا حديثاً ، لحل الصراع في الشرق الأوسط ، وطرح القضية الفلسطينية جانباً . وفي نفس الوقت ، عبرت تصريحات المسؤولين في ادارة نيكسون عن اعتراف متزايد بالفلسطينيين « كشعب لهم مصالح وتطلعات شرعية »[٤٦] .

لكن اعتراف الادارة الاميركية بالكيان الفلسطيني ، عبر تصريحات علنية ، لم يحصل إلا بعد انتهاء الازمة الاردنية . وفي تصريح مقتضب للصحافة في ١٢ تشرين الاول ١٩٧٠ ، قال مساعد وزير الخارجية « سيسكو » : « هناك العديد والعديد من الفلسطينيين الذين يفكرون بكيان ، أينما وجد هذا الكيان . . . واذا نظرتُ الى السنين الخمس المقبلة ، مع الافتراض بأننا نستطيع ترسيخ الاستقرار في المنطقة ، فسيكون ذلك على اساس تبني العرب لسياسة « عش ودع غيرك يعيش » ، أي الرغبة في العيش مع اسرائيل ، على أن تحقق اسرائيل على الأقل ، بعض مطالب العرب فيما يتعلق بالأراضي المحتلة ، واخيراً اعطاء الحركة الوطنية الفلسطينية امكانية التعبير ، بشكل كيان ، على الأرجح »[٤٧] .

بعد ذلك بثلاثة أيام ، اجاب « جون كنغ » ، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية ، عن اسئلة تتعلق بمفهوم الكيان الفلسطيني ، ودور الفلسطينيين في تسوية الشرق الأوسط فقال : « يجب ان تؤخذ مصالحهم وتطلعاتهم الشرعية بعين الاعتبار في أي حل سلمي ، اننا لا نملك افكاراً مسبقة عن كيفية المشاركة الفلسطينية . لكننا نلاحظ ان العديد من الفلسطينيين يتكلمون عن كيان معين . إنه من الانصاف القول إننا نعتقد إن اكثرية الفلسطينيين يريدون حلاً سياسياً على الرغم من ان الفدائيين الفلسطينيين يرفضون القبول بفكرة التعايش السلمي مع اسرائيل . . . »[٤٨] . وأشار « كنغ » ايضاً ، إلى ان الولايات المتحدة ، لن تتعامل مباشرة مع الفلسطينيين ، بل ستتعامل مع الحكومات العربية القائمة ، فهي التي ستقرر مع اسرائيل ، عبر المفاوضات ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون في أي تسوية سياسية وسلمية »[٤٩] .

وفي مقابلة متلفزة مع برنامج « قضايا واجوبة » (لشركة أ . ب . س . للتلفزة) عبر روجرز عن رغبة الولايات المتحدة بتقديم المساعدة للشرق الأوسط بما في ذلك للفلسطينيين . وجواباً عن سؤال حول اذا كانت المساعدة للفلسطينيين تعني إقامة دولة منفصلة لهم ، قال ان المساعدة لا تعني أي شيء محدد . وكرر تصريحه السابق « ان مصلحة الفلسطينيين يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار »[٥٠] .

بعد مرور ثلاثة أسابيع على ملاحظات روجرز ، توسع « تشارلز . و . يوست » السفير الاميركي في الأمم المتحدة في شرح السياسة الاميركية . قال اذا اردنا السلام في المنطقة « يجب ان تراعى مصالح وتطلعات الفلسطينيين الشرعية » . ليس لدى الولايات المتحدة افكار جاهزة عن كيفية « المشاركة الفلسطينية في الحل ، كما انه ليس واضحاً ما هي الاهداف السلمية التي وضعها الفلسطينيون لانفسهم ، من يتكلم باسمهم ، وما هي علاقتهم بالحكومات العربية القائمة ، وما إذا كان هناك اجماع على الدور الفلسطيني في التسوية السلمية ، » بل لقد دل هذا التصريح بوضوح على ان الولايات المتحدة لا تعترف بمنظمة التحرير كناطقة باسم الفلسطينيين ، أو كممثلة « لمصالحهم وتطلعاتهم الشرعية » . وأكد « يوست » في ختام ملاحظاته حول الفلسطينيين ، ان الجواب عن هذه الأسئلة بحاجة الى توضيح وان هذه قضية يجب ان يحلها الفلسطينيون بالتعاون مع الحكومات العربية القائمة[٥١] .

دلت تصريحات « يوست » على الاعتراف الاميركي ببروز الفلسطينيين كقوة سياسية . ففي البداية ، يجب ان يتفقوا مع الحكومات العربية ، على دورهم في التسوية . وبعد ذلك ، ربما اعطت الولايات المتحدة رأيها في دورهم المنتظر .

كان هذا الموقف بالتأكيد خطوة متقدمة عن الاعتراف الاميركي السابق بالفلسطينيين كلاجئين فقط . وقد اعرب روجرز عن الاعتراف الاميركي بوجود الشعب الفلسطيني لأول مرة ، امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في ٢٥ أيلول ١٩٧٢ فقال :

« إن حلاً شاملاً يتطابق مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، يجب ان يراعي التطلعات المشروعة لحكومات الطرفين ، وتطلعات الشعب الفلسطيني أيضاً »[٥٢] .

كانت سياسة اميركا الفلسطينية في مرحلة تحول . فهي لم تعد تتعامل مع الفلسطينيين كلاجئين عرب أو كلاجئين فلسطينيين ، واعترفت بوجود الشعب الفلسطيني ككيان مستقل لم تعترف بحقهم في تقرير المصير ، وصوتت ضد كل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي اعترفت بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم[٥٣] . وسيطرت سياسة «انتظر وراقب» في واشنطن والتي كانت تراقب بين عدة اشياء اخرى، قدرة انتعاش الشعور الوطني الفلسطيني بعد مجزرة «ايلول الاسود » المدمرة التي وقعت بين الجيش الأردني الموالي لنظام الملك حسين ورجال المقاومة الفلسطينية في عام ١٩٧٠ . كان صانعو السياسة الاميركية متريثين في انتظار دلائل ، عما سيفعله الفلسطينيون أو ما سيفعله العرب بالفلسطينيين أو معهم . وقد برزت خلال المرحلة الاولى من ديبلوماسية الخطوة خطوة (١٩٧٠- ١٩٧٣) هذه المؤشرات الخمس :

١ - لن تتعامل الولايات المتحدة مباشرة مع الفلسطينيين ، لكن عبر الحكومات العربية .

٢- عدم قبول منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في أي مفاوضات للتسوية ، بسبب موقفها المعلن مجاهرة «بتحرير كل فلسطين»، ورفضها الاعتراف باسرائيل او قبول القرار رقم ٢٤٢.

٣ - لن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً يتعلق بالفلسطينيين « إلا عندما يقرر الفلسطينيون ماذا يريدون » . لكن بما ان منظمة التحرير الفلسطينية اعلنت ما هو مقبول بالنسبة للفلسطينيين ، وبما ان ذلك مرفوض تماماً ، فإن التصريح الاميركي يعني ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان يعدل جوهرياً ، أو ان تبرز قيادة فلسطينية معتدلة ، وبديلة ليتم اشراكها في عملية السلام .

٤ - ان التصريحات الرسمية المذكورة اعلاه تشير الى ان قضية الفلسطينيين لم تعد قضية لاجئين فقط . فقد اعترفت الولايات المتحدة بالفلسطينيين كشعب له مصالح وتطلعات مشروعة يجب ان تتضمنها اية تسوية سلمية .

٥ - لم يتم اشراك الفلسطينيين مباشرة في أي مبادرة سلام خلال فترة ديبلوماسية الخطوة خطوة، وهو الموقف الذي سيميز الجزء الثاني من الديبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط ايضاً (١٩٧٣ - ١٩٧٦) .

الفلسطينيون وفك الارتباط ١٩٧٣ - ١٩٧٦

عندما اصبح « هنري كيسنجر » وزيراً للخارجية في ايلول ١٩٧٣ ، كانت الولايات المتحدة ماتزال تمارس ديبلوماسيتها الوقائية ، والتي امتدت من ١٩٧١ لغاية ١٩٧٣ . تميزت هذه المرحلة اساساً ، بمحاولة حصر الصراع ومنع أي حرب شاملة في الشرق الاوسط . وحققت ادارة نيكسون هدفها بإبقاء ما أسمته ، بتوازن القوى في المنطقة ، مع ضمان امتلاك اسرائيل لقوة عسكرية ، تفوق قوة كل البلدان العربية مجتمعة[٥٤] . كان الشعور السائد انه فقط اذا ماوجدت اسرائيل نفسها في وضع يائس وغير آمن فإنها ستصطدم بالقوات العربية . وهذه الحجة تقول ان العرب لن يصطدموا بالقوات الاسرائيلية المتفوقة جداً ، وحتى اذا ضربوا أولاً ، فإن لدى اسرائيل القوة الكافية لتحمل الصدمة واستعادة تفوقها العسكري في المعركة . وافترض ايضاً ان اسرائيل آمنة وقوية ستكون متساهلة اكثر في مفاوضات السلام ، ومستعدة لتقديم تنازلات اكبر . وبالتالي فإن اعتراف العرب بعدم القدرة على استعادة اراضيهم بالوسائل العسكرية سيجعلهم اكثر مرونة في المفاوضات ، واكثر رغبة في تقديم التنازلات .

وعلى الرغم من استمرار اسرائيل والعرب في مواقفهم بالنسبة للمفاوضات الجدية ، فإن السياسة الاميركية القائلة بحصر الصراع استطاعت الصمود بنجاح لمدة ثلاث سنوات . وكان المسؤولون الاميركيون مولعين بالقول «لم يحصل السلام، لكن الحرب لم تندلع ايضاً». وسيطر احساس واهٍ بالامن في واشنطن.

عبر « جوزيف سيسكو» نائب وزير الخارجية الاميركي ، أمام مؤتمر السياسة القومية الخارجية للاذاعيين والناشرين في ٢٩ آذار ١٩٧٣ ، عن اعتقاده بأن الوضع الراهن في الشرق الأوسط « تحسن بشكل ملحوظ » . وعدد بعض الأسباب المعززة لاعتقاده ، منها استمرار وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل ، زيادة استقرار الوضع في الأردن بعد طرد الفدائيين ، إنخفاض عدد الحوادث على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية ، والسورية - الاسرائيلية ، والتقليص الحاد لاحتمالات التصادم الاميركي - السوفياتي[٥٥] . وربما يفسر ذلك لماذا لم تؤخذ تحركات السادات السياسية وتحضيراته ، وتهديداته بالحرب على محمل الجد ، لكنها اعتبرت « ثرثرة » للتأثير السياسي فقط[٥٦] .

وظهرت ظروف جديدة داخل العالم العربي : تغيير في التحالفات السياسية ، اضطلاع الملك فيصل بدور أبرز في القضايا العربية ، وقراره باستعمال « قوة النفط » لأهداف سياسية ، وقرار مصر وسوريا بأن المغامرة العسكرية ، هي افضل من القبول بالوضع الراهن « الذي لا يطاق » . . وعندما اعلنت سوريا ومصر الحرب على اسرائيل في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ ، انهارت ديبلوماسية اميركا الوقائية .

وعجلت حرب تشرين ونهايتها بادخال كيسنجر في مشاكل الشرق الاوسط ، حيث كان يشعر ان المكان ليس جاهزاً له بعد ، فأكمل سياسة روجرز (الخطوة خطوة) بلا أي هدف منظور ومحدد . وبفضل نجاحه والنتائج الايجابية ، ادرك كيسنجر فشل الذين سبقوه ، وراهن ببراعته وحذاقته وغروره على تحقيق التسوية . الآن شعر بأن المنطقة جاهزة له . وكما قال عن نفسه ذات مرة : « لا اعالج الازمات وهي باردة ، إنما وهي ساخنة فقط . هذا يمكنني من تقييم المتخاصمين عبر جدارتهم الحالية وليس كيف كانوا منذ عشر أو الفي سنة »[٥٧] . وواجه مبدأه امتحاناً حاسماً في حرارة حرب تشرين الأول المرهقة .

وبعد اندلاع الحرب ، اعلن كيسنجر ان الولايات المتحدة وضعت هدفين رئيسيين : الاول انهاء القتال بأسرع ما يمكن . والثاني : إنهاء القتال بطريقة « تساهم الى أقصى حد ممكن » في إيجاد حل اكثر استمرارية لمشكلة الشرق الاوسط . وهذا يعني انه في حال استمرت الحرب ، فإنه يجب منع اسرائيل من تحقيق نصر عسكري حاسم يمكن ان يذل القادة العرب وجيوشهم[٥٨] . وعندما توقف النزاع ، بدا كيسنجر وكأنه الرابح الوحيد . فق كانت مصر واسرائيل تثقان به . وكان هذا عنصر مهم في قدرته على احراز النتائج عندما باشر سياسة فك الارتباط . وعلاوة على ذلك فقد قضى على اي تدخل سوفياتي ذي شأن في عملية خلق التسوية . .

أدت فضيحة « ووترغيت » وما تبعها ، إلى اضعاف قدرة نيكسون على استعمال صلاحياته السياسية والدستورية كاملة لتعزيز سلطة كيسنجر وتم التوصل في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ الى اتفاق هش لوقف اطلاق النار ، بين القوات المصرية والاسرائيلية في سيناء ، بعد ١٦ يوماً من القتال . وعلى الرغم من وقف اطلاق النار ، تحركت القوات الاسرائيلية في ٢٣ تشرين الأول ، لتطويق « الجيش المصري الثالث » المكون من ٢٠ ألف جندي ، وهدده هكذا بإبادتهم . واكتشفت الاستخبارات الاميركية في الصباح الباكر من اليوم التالي ٢٤ تشرين الأول ، تحركات عسكرية سوفياتية ، تدل على تدخل سوفياتي ، اضافة الى رسالة عاجلة من « بريجنيف » يطلب فيها القيام بعمل اميركي ـ سوفياتي مشترك . وقد اوضح انه في حال تعذر ذلك ، فإن الاتحاد السوفياتي سيتخذ « الخطوات المناسبة من جانب واحد » . اعلم كيسنجر نيكسون بالتهديد

السوفياتي ، وبنتائجه المحتملة ، فأعطى نيكسون « الصلاحية لكيسنجر ليتكفل بالرد الاميركي » أمر كيسنجر سريعاً باستنفار عالمي للقوات الاميركية . فوافقت مصر والاتحاد السوفياتي ، في اليوم التالي على قوة عسكرية من الامم المتحدة لحفظ السلام . وانكفأت اسرائيل وانتهى المأزق[٥٩] .

كان انذار تشرين الأول ، بداية التورط الشخصي لكيسنجر في ديبلوماسية الشرق الاوسط على مدى السنتين التاليتين . عمل كيسنجر خلال الاشهر الثمانية الأولى على ابرام اتفاق لتثبيت وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل ، باجراء اجتماعات متتالية مع الممثلين العسكريين الاسرائيليين والمصريين . وأعد لانعقاد مؤتمر جنيف في ٢١ كانون الاول بين اسرائيل ومصر والأردن وأقنع الملك فيصل برفع الحظر الذي فُرض خلال حرب تشرين الأول[٦٠] . وفي كانون الثاني ١٩٧٤ عمل على فك الارتباط بين الجيشين الاسرائيلي والسوري في مرتفعات الجولان . وفشلت محاولته الثانية لفك الارتباط المصري ـ الاسرائيلي في سيناء في آذار ١٩٧٥ ثم نجح أخيراً في آب[٦١] .

كان تحاشي المشاكل الأكثر صعوبة من احد عناصر الاستراتيجية الاميركية في ديبلوماسية ما بعد حرب تشرين الاول اضافة الى التعامل مع كل بلد عربي على حدة ، خطوة خطوة ، لتفادي مجابهة موقف عربي موحد . وكان العنصر الثاني ، تحاشي ربط الخطوات الديبلوماسية بماهيـة اتفاق السلام النهائي . اما العنصر الثالث ، فكان تجنب المشكـلة الفلسطينية ، ومسألة اشتراك الفلسطينيين في عملية مفاوضات السلام . قبل انعقاد مؤتمر جنيف للسلام بأسبوعين، في ٦ كانون الأول ١٩٧٣ ، أجاب كيسنجر عن اسئلة عن دور الفلسطينيين ، وأشار الى مسألة التمثيل الفلسطيني الشائكة في المؤتمر ، فقال ان الموقف الاميركي يعتبر انه من الأفضل حل النزاع من قبل الاطراف الموجودة في المؤتمر ، أي اسرائيل ومصر والأردن . وأضاف :

« يجب ايجاد علاقة بين الحقوق الفلسطينية التي اشارت اليها الولايات المتحدة في عدة وثائق عالمية وحدود الاستيعاب في الأراضي المحتلة من فلسطين »[٦٢] .

كان ذلك إشارة الى الاعتراف الاميركي بوجوب التوفيق بين « الحقوق الفلسطينية » والحقوق والاعتراضات الاسرائيلية . وكانت الاعتراضات الاسرائيلية قد اعاقت بالفعل المشاركة الفلسطينية في المؤتمر . واعلنت اسرائيل انها لن تحضر المؤتمر إذا اشتركت فيه منظمة التحرير الفلسطينية .

واجه كيسنجر مسألة المشاركة الفلسطينية منذ بداية الاستعدادات لمؤتمر جنيف

وقد طالبه السادات خلال لقائهما الأول ، بدور للفلسطينيين . فأجاب كيسنجر بأنه سيحاول الوصول الى شكل من المشاركة الفلسطينية(٦٣) . وفي اجتماع في وزارة الخارجية ، في ٧ كانون الاول ١٩٧٣ ، مع وزير الدفاع الاسرائيلي « موشي دايان » والسفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة « سيمحا دينتز » تم الضغط على كيسنجر من اجل عدم إشراك الفلسطينيين .

تحدث « دينتز » عن الانتخابات الاسرائيلية المقرر اجراؤها في كانون الاول . . . وعن الفلسطينيين ، فقال :

لديّ تعليمات من « غولدا مائير » للتوصل الى تفاهم بين اميركا واسرائيل في جنيف ،

كيسنجر : سأبقى على اتصال معك ، خاصة حول مسألة المشاركة الفلسطينية .

دينتز : لا تستطيع « غولدا مائير » ان تترشح للانتخابات ، اذا كان هناك اي شك حول موضوع اشراك الفلسطينيين(٦٤) .

رضخ كيسنجر بعد ان ووجه برفض اسرائيل الذهاب الى جنيف ، اذا اشترك الفلسطينيون ، وابلغ السادات ، انه لا يحبذ اشراك الفلسطينيين . فإسرائيل لن تعترض على الفلسطينيين اذا كانوا مع وفد الملك حسين ، لكنها لن تقبل بوفد منفصل ترئسه منظمة التحرير . وعارض الأردن ايضاً مشاركة منظمة التحرير(٦٥) . اعطى « كيسنجر » الاسرائيليين ؛ قبل انعقاد المؤتمر بيوم واحد، في ٢٠ كانون الاول ١٩٧٣، مذكرة تفاهم سرية، تعد بعدم دعوة اي طرف جديد الى مؤتمرات جنيف المقبلة «من دون موافقة المشتركين الاساسيين». وهذا يعني جوهرياً «فيتو اسرائيلي ضد مشاركة منظمة التحرير في أي مؤتمر مستقبلي للسلام»(٦٦). كان الموقف الاسرائيلي صلباً، ولم يرضخ للمشاركة الفلسطينية. وقد ادرك كيسنجر ذلك، وبرغم ان الدول العربية كانت ضد خطوة كهذه، إلا ان اقناعها بالقبول لم يكن بالأمر العسير. امتعض «السادات» لكنه اذعن، واقترح «الاسد» لاحقاً، ادخال الوفد الفلسطيني ضمن الوفد السوري، اذا كان سيتم انعقاد مؤتمر جنيف.

تلقت محاولات كيسنجر لابعاد منظمة التحرير عن المفاوضات ضربة قاسية ، بعدان اجتمع القادة العرب في الجزائر في شباط ١٩٧٤ ، واتفقوا على ضرورة إقامة دولة فلسطينية برئاسة، « ياسر عرفات » رئيس منظمة التحرير(٦٧) . وازدادت الضغوطات لتشكيل حكومة فلسطينية في المنفى . وسأل الملك حسين كيسنجر في اجتماع في ٢ و٣ آذار ، عن إمكانية اعتراف اميركا بحكومة

كهذه فنفى كيسنجر اي نية مماثلة . كرر الملك حسين عدم رضاه على العرض الاسرائيلي « بفك الارتباط الاداري على الجبهة الأردنية » ، مما يعني ان اسرائيل ستبقي سيطرتها العسكرية في الضفة الغربية ، بينما يتولى الملك حسين ادارة الأراضي . وأكد الملك حسين انه يريد ان يستعيد سيادته على الضفة الغربية والقدس الشرقية في اي اتفاق مع اسرائيل . طالب « كيسنجر » الملك حسين بإعطاء الاسرائيليين مزيداً من الوقت ليتوصلوا الى عرض افضل . واتفق الرجلان على ان تعمل والولايات المتحدة والأردن على منع انشاء حكومة فلسطينية في المنفى(٦٨) .

كان موقف « كيسنجر » العلني حول قضية اشراك الفلسطينيين في مفاوضات السلام مراوغاً في اغلب الاحيان . عندما سُئل في مؤتمره الصحفي في ٦ حزيران ١٩٧٤ : « هل موقف الولايات المتحدة من دور الفلسطينيين ، هو إيفاد وفد منفصل الى مؤتمر السلام ؟ » اجاب « لم نصل بعد الى قضية الفلسطينيين . موقفنا الحالي هو ان الوفود الى مؤتمر جنيف للسلام شكلت في الجلسة الافتتاحية » . ثم سئل : هل تعارض الولايات المتحدة اشراك وفد فلسطيني منفصل في جنيف ؟ . اجاب : « لم تُطرح القضية بعد » . وأشار الى انه « لم تجر اية اتصالات بين هذا البلد (اميركا) والفلسطينيين »(٦٩) .

تابع كيسنجر جهوده غير المعلنة ، لمنع الفلسطينيين من الاشتراك في المفاوضات . وفضل ان يستمر الملك حسين بتمثيل الفلسطينيين ، تاركاً خيار عودة الضفة الغربية للسيادة الهاشمية قائماً . وضغط من اجل تأييد السادات لتمثيل الملك حسين للفلسطينيين . وقد أُثير هذا الموضوع في مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الاول ١٩٧٤ . ارعبت نتائج المؤتمر كسينجر وازعجته ، لانها وجهت ضربة جدية لاستراتيجيته حول فك الارتباط . واعطت تأييدها الواضح لمنظمة التحرير كالممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وفشلت محاولة السادات بالخروج بتعبير اكثر غموضاً(٧٠) . وفي ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٤ ، قررت قمة الرباط بالاجماع ما يلي : «يؤكد المؤتمر ثانية على حق الشعب الفلسطيني بالرجوع الى ارضه وتقرير مصيره بنفسه . ويؤكد ثانية على حق الشعب الفلسطيني باقامة سلطته الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في كل الأراضي الفلسطينية المحررة . ستساند الدول العربية هذه السلطة منذ إقامتها ، بكل درجاتها واعتباراتها ، وستساند منظمة التحرير في تحمل مسؤولياتها الوطنية والدولية في اطار الالتزامات العربية »(٧١)

على ضوء هذا القرار لم يعد بإمكان الملك حسين ولا غيره من الزعماء ان يستمر في المفاوضة على

الضفة الغربية وغزة . ان مطالبة منظمة التحرير بهذه المسؤولية ربحت الاعتراف العربي . كان قرار قمة الرباط ذا مغزى خاص ، اذ اعترف العرب لأول مرة منذ ثلاثين عاماً بكيان فلسطيني يمثل الفلسطينيين ويتكلم باسمهم . ولم يعد بإمكان كيسنجر الادعاء بأنه لا يعرف « مع من يجب ان يتكلم » . فقد قرر العرب من يتكلم باسم الفلسطينيين ، واصبح من الصعب عليه ان يتهرب من هذه المسألة . بعد قمة الرباط بقليل ، كسب الفلسطينيون نفوذاً عالمياً مهماً . فقد خطب ياسر عرفات في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ . أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتم استقباله كرئيس دولة . وهو استقبال لم يحظ به أي رئيس حركة تحرير قبله . ويعتبر حدثاً تاريخياً في سجلات الامم المتحدة . كرر عرفات في خطابه في الامم المتحدة ، نداءه من اجل إقامة دولة علمانية ديمقراطية في فلسطين[٧٢] ، وهو تعبير يفسره الفلسطينيون بأنه نزع لصفة الصهيونية عن اسرائيل ، ورجوع الفلسطينيين الى اراضيهم واندماج اليهود والعرب مسلمين ومسيحيين في مجتمع واحد . على أية حال ، فقد اعتبرت الولايات المتحدة ، ان هذا يعني تدمير اسرائيل كدولة يهودية .

بقي الرفض الاسرائيلي للتفاوض مع منظمة التحرير على حاله . ولم تكتشف الولايات المتحدة أي اشارات للاعتدال ، في خطاب عرفات ، ولا في موقف منظمة التحرير تجاه اسرائيل . فلم تتخذ أي خطوة لاشراك منظمة التحرير في مفاوضات السلام ، واستمرت في تجنب الاتصال المباشر بالمنظمة .

حاول السوريون في أواخر ايار ١٩٧٤ ، في دمشق ، اقناع كيسنجر بمقابلة عرفات ، ولكنهم لم يفلحوا . تذمر كيسنجر ، حسب الرواية السورية ، قائلاً انه « لن يستطيع الرجوع الى بلاده » ان هو التقى عرفات . وشرح المشاكل السياسة الداخلية الكبيرة التي قد يسببها اللقاء[٧٣] . بالغ كيسنجر بالطبع في طرحه ردة الفعل الداخلية على اللقاء المقترح . لكن اهتمامه الحقيقي كان بالمصاعب الجمة التي سيلقاها في اسرائيل عند طلبه فك ارتباطات جديدة . وبما أن الاسرائيليين شديدو الحساسية ، بالنسبة لأي بادرة اميركية تجاه منظمة التحرير ، فقد كانوا بالتأكيد سيعتبرون اللقاء مع عرفات مؤشر تغيير في السياسة الاميركية .

أحس كيسنجر بوطأة الضغط الاسرائيلي للمرة الثانية ، خلال مفاوضات المرحلة التحضيرية للاتفاقات المعروفة بـ « سيناء ٢ » ، أي المرحلة الثانية من فك الارتباط بين مصر واسرائيل . فرضخ مرة اخرى في قضية منظمة التحرير عندما اعلنت الولايات المتحدة أنها لن تعترف أو تفاوض المنظمة إلا عندما تعترف هذه باسرائيل ، وتقبل بقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . ونصت مذكرة الاتفاق ـ الاميركي الاسرائيلي على ما يلي :

« تحاول حكومة الولايات المتحدة منع الاقتراحات التي تتفق هي واسرائيل على انها مسيئة

لمصالح اسرائيل . ان الولايات المتحدة ، مصممة على المحافظة على قوة اسرائيل الدفاعية عن طريق تزويدها بأنواع متطورة من المعدات ، كطائرات الـ « ف -١٦ » ، والقيام بدراسة مشتركة للتقنية العالية والأسلحة المتطورة جداً ، بما في ذلك صواريخ الأرض-ارض من نوع « برشنغ » ، ذات الرؤوس التقليدية ، بانتظار إعطاء استجابة ايجابية .

لن تعترف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير ولن تتفاوض معها، إلا عندما تعترف هذه بحق اسرائيل في الوجود، وتقبل بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ . وستستشير حكومة الولايات المتحدة حكومة اسرائيل في كل شيء وتسعى لتنسيق موقفها واستراتيجيتها، في مؤتمر جنيف للسلام[٧٤] .

كان التعهد الاميركي المفصل في هذه المذكرة ، هو ثمن القبول الاسرائيلي باتفاق فك الارتباط « سيناء ٢ » مع مصر[٧٥] .

كانت المذكرة تعني مزيداً من التشدد الاميركي حيال قضية الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية . حاول كيسنجر ان يطمئن العرب عندما وعد ممثليهم في الأمم المتحدة ، في ٢٩ أيلول ١٩٧٥ ، انه سيبدأ بالتفكير الجدي في كيفية تحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني[٧٦] .

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ادلى « هارولد ساوندرز » نائب وكيل وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ببيان حول الفلسطينيين أمام لجنة فرعية خاصة للعلاقات الدولية ، عرف فيما بعد بوثيقة ساوندرز . وعلى الرغم من كون فترة ٧٠-٧٣ ، قد شهدت إدراكاً متنامياً بأن الفلسطينيين ، هم اكثر من الاجئين ، إلا ان هذا البيان كان الأول من نوعه يصدر عن مسؤول اميركي يتوجه فيه الى الفلسطينيين « كشعب يرغب في حقه في تقرير وضعه السياسي » .

كانت المسألة كيف وليس اين يمكن ان يتم ذلك . وأشارت الوثيقة الى القضية الفلسطينية بكونها « قلب الصراع العربي الاسرائيلي » . فلم تعد قضية الفلسطينيين قضية لاجئين فقط :

« . . . نقر أنه بالاضافة لمواجهة الاحتياجات الانسانية وتحقيق المطالب الشخصية المشروعة للاجئين ، هناك اهتمام آخر يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار ، انها حقيقة وهي ان ثمة ما يقارب الثلاثة ملايين شخص ، يسمون انفسهم فلسطينيين ، ينظرون اليوم الى انفسهم على اساس كونهم شعباً ذا كيان ، ويرغبون في حقهم في تقرير وضعهم السياسي .

وككل الشعوب التي وصلت الى وضع كهذا ، لديهم اختلافات فيما بينهم . لكن الفلسطينيين جماعياً هم عنصر سياسي يجب التعامل معه اذا اردنا الوصول الى سلام بين اسرائيل

وجيرانها . . . ما نحتاج اليه في البدء هي عملية ديبلوماسية تساعد في خلق تعريف معقول للمصالح الفلسطينية ، وهو وضع بإمكان المفاوضات ان تبدأ منه للعمل على حل الجوانب الفلسطينية من المشكلة . ان القضية ليست في التعبير عن المصالح الفلسطينية في التسوية الاخيرة ، انما كيف ؟لن يكون هناك سلام حتى يتم ايجاد جواب . نحن مستعدون لتقبل اي اقتراح معقول من أي جهة كانت ، ونتوقع ان تكون الأطراف الأخرى الى المفاوضات رحبة الصدر ايضاً (٧٧) .

كان المقصود من البيان اظهار رغبة اميركا المستمرة في العمل من اجل تسوية سلمية . وعلى الرغم من نفي كيسنجر لذلك ، إلا انه تفحص بدقة كلمات المسودة ، وقيل انه نقح التصريح مع الرئيس فورد(٧٨) . وقد شكلت الوثيقة نقطة تحول في السجل العلني لسياسة اميركا الفلسطينية .

ومنذ ذلك الحين ، وطوال فترة ادارة فورد المتبقية ، لم يتحقق اي تطور ذي مغزى تجاه حل سلمي . فقد شغلت نشاطات الانتخابات الرئاسة الاميركية في العام ١٩٧٦ ، والحرب الاهلية في لبنان ، الاهتمام الرئيسي للادارة .

قاوم كيسنجر خلال مدة ولايته كوزير خارجية بنجاح ضغوطات الحكومات العربية للاعتراف والتعامل مباشرة مع منظمة التحرير وأو إدخال القضية الفلسطينية في عملية المفاوضات . وفضل كيسنجر أن يتعامل معها في مرحلة متأخرة لأسباب عدة :

١ ـ بما أن هذه القضية كانت تبدو الأكثر صعوبة ، وفي حال عدم تحقيق أي تقدم ، فإن ذلك سيحول دون الانتقال إلى الجوانب الأقل تعقيداً في المفاوضات .

٢ ـ ان بعض التقدم في القضايا الأخرى ، والذي بدا ممكناً ، ساهم في خلق الثقة والتفاؤ ل والارتياح ، وتخفيف التوتر بين الاطراف المتفاوضة ، مما قد يقلص احتمالات الانفجار .

٣ ـ ان التقدم في الجوانب الاقل صعوبة أعطى زخماً نحو الحل الشامل . وقد عبر كيسنجر عن موقفه تجاه الفلسطينيين وعملية المفاوضات ، في احدى ملاحظاته التي وجهها لأحد الاسرائيليين خلال مفاوضات اتفاق « سيناء ٢ » لانزعاجه خصوصاً مما اعتبره عناداً « اسرائيلياً » . فقال : « ستضعف الثقة لدى القادة العرب الذين اعتمدوا على اميركا . . . لقد انتهت سياسة الخطوة خطوة بالنسبة للأردن أولاً ، ثم بالنسبة لمصر ، إننا نفقد السيطرة . سنرى العرب الآن يبدأون في العمل كجبهة موحدة . سيكون هناك تأكيد اكثر على الفلسطينيين ، وسيتم ربط التحركات بين سيناء والجولان ، وسيعود السوفيات الى شأنهم السابق »(٧٩) .

لقد تعامل كيسنجر مع كل دولة عربية على حدة ، لأنه شعر بأنه من الأسهل التفاوض مع كل رئيس دولة من التفاوض مع مجموعة الأطراف العربية المعنية . واصبح السادات حجر الزاوية في «سياسة أميركا العربية» الجديدة ، وأدت استراتيجية كيسنجر وتقنيته الفنية في التفاوض في هذه المرحلة ، الى سلسلة من النجاحات الاميركية ، منها : فك الارتباط المصري والسوري مع اسرائيل ، ومعاهدة «سيناء ٢» وتخفيف التدخل والتأثير السوفياتي في المنطقة ، وعلاقة حميمة مع مصر ، وتأجيل طويل الأمد للتعامل مع القضية الفلسطينية الشائكة . وانتقلت في عام ١٩٧٧ الى ادارة كارتر المهمة التي لا يحسد عليها احد ، وهي محاولة مجاراة إمكانات ونجاحات كيسنجر الديبلوماسية في الشرق الاوسط ، وإيجاد معادلة للحل الشامل ، الموعود ، بما في ذلك القضية الفلسطينية .

حواشي الفصل الرابع

(١) وفقا للمادة ٣ من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، عين الامين العام للامم المتحدة الدكتور غونار يارينغ، السفير السويدي في موسكو وديبلوماسي عريق ولغوي بارع، ممثلا خاصا له.

(٢) نص القرار ٢٤٢ في الملحق، ص ٣٣١.

(٣) **The Daily Telegraph** (March 31, 1969), p. 4.

(٤) **Washington Post** (December 1, 1969), p. 1.

(٥) «A Lasting Peace in the Middle East: An American View» Address by Secretary Rogers on December 9, 1969, **Department of State Bulletin**, LXII, 1593 (Jan 5, 1970) 7-11.

(٦) **Ibid.**, p. 9.

(٧) **Ibid.**, pp. 9-10.

(٨) **Ibid.**, pp. 7-11 For the full text of the plan see also Department of State Press Release No. 371, December 9, 1969.

(٩) **Department of State Bulletin,** LXII, 1594 (Jan. 12, 1970), p. 24.

(١٠) **New York Times,** (December 13, 1969), p. 34:3.

(١١) **The Washington Post,** (December 12, 1969), p. a-22.

(١٢) **New York Times.** (Jan 13, 1970), p. 10.

(١٣) **Arab Report and Record,** (Dec. 16-31, 1969), p. 549.

(١٤) وقعت معركة الكرامة في ٢١ آذار ١٩٦٨، وكانت المواجهة الرئيسية الاولى بين الجيش الاسرائيلي والفدائيين الفلسطينيين منذ حرب ١٩٦٧ لمزيد من التفاصيل انظر: **New York Times,** March 22, 1968.

(١٥) **U.S. Congressional Record,** 91st Congress. 2nd Sess. (1970), CXVI, July 20, 1970, pp. 11714-715.

(١٦) **Ibid.**, p. 11715.

(١٧) **Ibid.**

(١٨) **Ibid.**

(١٩) U.S. Congress, House Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on the Near East, **The Near East Conflict,** Hearings, 91st Cong. 2nd Sess., July 21-23, 28-30, 1970 (Washington: Government Printing Office, 1970), pp. 17-18.

(٢٠) **Ibid.**, pp 20-23.

(٢١) **Ibid.**, p. 39.

(٢٢) **Ibid.**, p 68

(٢٣) Text of statement by Senator J W. Fulbright, chairman, Committee on Foreign Relations, U.S. Senate «Old Myths and New Realities., II: The Middle East.» No. 63 (August 23, 1970), pp. 34-36

(٢٤) **Ibid.**

(٢٥) **New York Times** (October 5, 1970), p. 43

(٢٦) **Congressional Record,** 92nd Cong 1st Sess (1971), CXVII, April 30, 1971, pp. 5985-86.

(٢٧) **Ibid.**, p. 5987.

(٢٨) **Ibid.**

(٢٩) **Ibid.**, July 7, 1971, pp. 6431-34

(٣٠) بعد معركة الكرامة التي احتارت فيها القوات الاسرائيلية نهر الاردن في ٢١ آدار ١٩٦٨ (**New York Times,** March 22, 1968) لمهاجمة القواعد الفدائية في مخيم الكرامة المهجور، صمد الفدائيون بشدة في وجه القوات الاسرائيلية الغازية والاقوى عددا وعدة. وقد تكبد الفدائيون خسائر كثيرة، والحقوا بالقوات الاسرائيلية بعض الخسائر واصبح هذا الحدث نقطة تحول في نمو حركة التحرير الفلسطينية. وصار الفدائيون نتيجة ذلك الابطال الجدد في العالم العربي

(٣١) Reich, **Quest for Peace,** p. 123

(٣٢) **Department of State Bulletin,** July 27, 1970, pp. 112-113.

(٣٣) **Ibid.,** August 10, 1970, pp 178-179

(٣٤) William Quantd.**Decade of Decisions,** (Berkeley, California: University of California Press, 1977), pp. 101-103.

(٣٥) لانه كان منزعجا من فقدان السيطرة على الفدائيين، سعى عبد الناصر الى ان يسيطر عليهم قليلا بالمحافظة على التوازن في الاردن بينهم وبين الملك حسين. وعليه، وقبل الصدام بين الفدائيين والملك حسين بثلاثة ايام، التقى الملك عبد الناصر في الاسكندرية. ووافق عبد الناصر على ان يقوم الملك بضربته لكن خلال الحرب، وعندما رأى عبد الناصر ان نوايا حسين لم تكن فقط تحجيم قوة الفدائيين، ولكن القضاء عليها كليا، غضب وبادر في عمل عربي مشترك لوقف القتال وقد توفي عبد الناصر بنوبة قلبية بعد اختتام مؤتمر القمة العربي الذي عقد من اجل النزاع الفلسطيني ـ الاردني

(٣٦) تم الاتفاق على تمديد وقف اطلاق النار مدة ٣٠ يوما اضافيا حتى آدار ١٩٧١ واستمرت بعد ذلك هدنة امر واقع حافظ عليها الطرفان. وعندما اعيد احياء مهمة يارينغ في كانون الثاني ١٩٧١، كانت المفاوضات قصيرة فالخلاف بين مصر واسرائيل حول توقيع «معاهدة سلام» و«انسحاب» من جميع الاراضي العربية المحتلة انهى مهمة يارينغ السلمية تماما.
لمزيد من البحث انظر: Reich, **Quest for Peace,** pp. 159-166, 172-180, 192-94, 203-04.

(٣٧) **Department of State Bulletin**, LXIV, 1666 (May 31, 1971(, pp. 689-691.

(٣٨) **Ibid.**, p. 691.

(٣٩) **Department of State Bulletin**, Vol 65, October 25, 1971, pp. 442-443.

(٤٠) See Reich, **Quest for Peace,** pp. 186-191.

(٤١) Bernard Reich, «United States Policy in the Middle East»,**Current History,** (January 1976), Vol. 70, No. 412, p. 1.

حسب مذكرة التفاهم، وافقت الولايات المتحدة على بيع اسرائيل ٤٢ طائرة إف ـ ٤ ـ إس، و٨٢ طائرة أ ـ ٤ ـ إس، في السنوات المقبلة انظر: (New York Times, Feb. 3, 1972) اضافة الى ذلك، يقول اسحق رابين، كما جاء في **معاريف،** ان مذكرة التفاهم تقر بانه من غير المتوقع من اسرائيل ان تلتزم بانسحاب كامل كجزء من اتفاق مؤقت (Quandt, **Decade of Decisions** pp. 146-147). وقد قبل السادات في البداية العرض الاميركي باجراء «مباحثات بالوكالة»، الا انه رفضها بعد نقاش اطول، لانه اصر على ان اي اتفاق مؤقت يجب ان يرتبط بالتزام اسرائيلي مبدئي بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة.

(٤٢) John C. Campbell, «American Efforts for Peace,» in **The Elusive Peace in the Middle East,** Malcolm Kerr (ed.) (State University of New York Press, 1975), pp. 298-299.

(٤٣) Bernard and Marvin Kalb, **Kissinger**, (Dell Publishing-Co., New York, N.Y., 1974), pp. 239-240

(٤٤) اعلن الرئيس السادات سنة ١٩٧١ بانها «سنة الحسم»، اي انه في حال عدم تحقيق اي تقدم حقيقي في اتجاه تسوية، فانه سيتخذ قرارا بشأن جهود السلام او الحرب مع اسرائيل. وانتهت السنة ولم يتخذ اي قرار خلال هذه الفترة.

(٤٥) «Secretary Rogers News Conference of June 25,» **Department of State Bulletin,** LXIII, 1620 (July 13, 1970) p. 32.

(٤٦) **International Herald Tribune** , (October 16, 1970), p. 2.

(٤٧) Quoted in Quandt, **Decade of Decisions,** pp.. 130-131.

(٤٨) **International Documents on Palestine,** 1968, (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), p. 351. Quoted from **International Herald Tribune,** Oct. 16, 1970, pp. 1, 2.

(٤٩) **Ibid.**

(٥٠) «Secretary Rogers and Secretary Laird Interviewed on Issues and Answers» **Department of State Bulletin,** LXIII, 1636 (Nov. 2, 1970), pp. 5469-553.

(٥١) «U.S. Gives Views on U.N. General Assembly Debate on the Situation in the Middle East,» Statement by Ambassador Yost on November 4, 1970, **Department of State Bulletin,** LXIII, 1639 (Nov. 23, 1970), p. 658.

(٥٢) «A World Free of Violence,» Statement by Secretary Rogers before U.N. General Assembly on September 25, 1972, **Department of State Bulletin,** LXVII, No. 1738 (October 16, 1972), p. 427

(٥٣) بين ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٠ و٧ كانون الاول ١٩٧٣ اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة ٧ قرارات، كل منها يعترف او يؤكد بحق الفلسطنيين في تقرير المصير. هذه القرارات هي. رقم ٢٦٤٩ في تشرين الثاني ١٩٧٠، رقم ٢٦٧٢ في ٨ كانون الاول ١٩٧٠، رقم ٢٧٨٧ في ٦ كانون الاول ١٩٧١، رقم ٢٧٩٢ في ٦ كانون الاول ١٩٧١، رقم ٢٦٩٣ في ١٣ كانون الاول ١٩٧٢، رقم ٣٠٧٠ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٣، ورقم ٣٠٨٩ في ٧ كانون الاول ١٩٧٣. وقد صوتت الولايات المتحدة واسرائيل ضد كل هذه القرارات السبعة ـ انظر: **The Institute of Palestine Studies, The United Nations Resolutions on Palestine and The Arab Israel Conflict 1947-1974,** ed. George T. Tohmeh (Beirut, Lebanon: 1975), pp. 78-100.

(٥٤) حافظت ادارة نيكسون على «ميزان القوى» في الشرق الاوسط بتلبية معظم طلبات اسرائيل للمعدات العسكرية من احل مواجهة تأثيرات شحن الاسلحة السوفياتية الى الدول العربية. لمزيد من البحث انظر: **Bernard Reich, Quest for Peace: Israel Relations and The Arab — Israel Conflict** (Transaction Books, New Brunswick, N.J., 1972) pp. 119-120, 169, 172, 174, 190-191, 378-383.

(٥٥) Joseph J. Sisco, «The Current Situation in the Middle East,» **Department of State Bulletin,** 1765, Vol. LXVII, (April 23, 1973): p. 434-36.

(٥٦) Reich, **op. cit.,** p. 202.

(٥٧) Quoted in Edward Sheehan, **The Arabs, Israelis, and Kissinger,** (Readers'Digest Press distributed by Thomas Y. Crowell Co., New York, 1976), p. 40.

(٥٨) Reich, **op. cit.,** p. 251-253.

(٥٩) Roger Morris, **Uncertain Greatness: Henry Kissinger and American Foreign Policy** (Harper and Row, Publishers, New York, 1977) pp. 245-47.

(٦٠) في نهاية الدورة الاولى، اتفق المؤتمرون على اصدار بيان مشترك اقروا فيه تشكيل مجموعة عمل عسكرية لمعالجة فصل القوات. بعدها تتم الدعوة الى مؤتمر آخر في جنيف على مستوى وزراء الخارجية اذا ما دعت الحاجة. انظر: Reich, **op. cit.,** pp. 254-55.

(٦١) For a Complete disuccion of these events See Reich, **op.Cit.,** pp. 254-94.

(٦٢) **Department of State Bulletin,** 1800, LXIX (Dec. 24, 1973), pp. 756-58.

(٦٣) Edward Sheehan, «Step by Step in the Middle East,» **Foreign Policy,** (March 7, 1976), p. 15.

(٦٤) **Ibid.,** p. 24

(٦٥) **Ibid**., p. 25.

(٦٦) Sheehan, **The Arabs, Israelis, and Kissinger, op. cit** . p. 108

(٦٧) Quandt, **Decade of Decisions,** p. 234.

(٦٨) طالبت الاردن بفصل قوات مع اسرائيل وفق خطوط الاتفاق المصري - الاسرائيلي. لم تقبل اسرائيل هذا الاقتراح وعرضت عوضا عنه «فصل قوات اداري» مع الملك حسين رفضه الملك انظر: Quandt, **Decade of Decisions,** pp. 233-34.

(٦٩) **Department of State Bulletin,** 1826, LXX, (June 24, 1974), pp. 702-707.

(٧٠) Reich, **Quest for Peace,** pp.. 299-300 and Quandt , **Decade of Decisions,** pp. 256-257.

(٧١) Quoted in Reich, **Quest for Peace,** p. 300.

(٧٢) النص في **New York Times,** Nov. 14, 1974, pp. 22-23. قال عرفات ان «الدولة العلمانية الديمقراطية في فلسطين» الذي اقترحها هي مجرد «حلم» او «رؤية» وانه يجب ان يكون له الحق في ان يحلم. في مقابلة مع: *Antony* Lewis in **The New York Times** of May 2, 1978, اشار عرفات الى انه تخلى عن حلمه وانه سيقبل بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، والتعايش بسلام مع اسرائيل

(٧٣) **Interview With official in (Plo United information Section) in Beirut, Lebanon, July 28, 1974.**

(٧٤) Edward Sheehan. «Step-by-Step in the Middle East,» **Foreign Policy** (March 7, 1976), p. 63.

(٧٥) اتفاقية سيناء رقم ٢ اشتملت ايضا على انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء الى ما وراء مضيقي ميتلا وحدي للتفاصيل انظر. **Reich.op. cit.** pp. 295-347.

(٧٦) *Quoted in Quandt,* ***Decade of Decisions, op. cit***., *p. 276.*

(٧٧) **Department of State Bulletin,** Dec 1975, pp. 797, 798.

جاء البيان وتوقيته (١٠ تشرين الثاني **١٩٧٥**) بمثابة لغز لعدد كبير من المراقبين، اذ انه صدر بعد يومين فقط من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بإدانة الصهيونية وتعريفها بانها «شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري». وقد رفضت الولايات المتحدة القرار في ضوء تصريحات كيسينجر الاخيرة التي اعتبرت وثيقة ساوندرز بانها «نوع من الدراسة الاكاديمية التي تفسر بطريقة نظرية بحتة اوجهاً عديدة من المشكلة الفلسطينية كما يراها السيد ساوندرز» واكد على ان ذلك لا يشير الى تغيير في السياسة انظر: Reich, **Quest for Peace,** pp. 415-16.

(٧٨) Quandt, **Decade of Decisions, op. cit.** p. 278. ان اكثر التفسيرات مصداقية هي ان كيسينجر كان راغبا في كسب ثقة الرئيس السوري حافظ الاسد، واقناعه بالتحديد لقوات الامم المتحدة في الجولان قبل ان تنتهي مدتها في نهاية تشرين الثاني

(٧٩) Quoted in Quandt, **Decade of Decisions, op. cit**., p 266.

الفصـــل الخـــامـــس

الولايات المتحدة والعنف الثوري الفلسطيني: ١٩٦٩ - ١٩٨٠

ظهرت خلال العقد الحالي كمية كبيرة من الأدبيات في الولايات المتحدة، حول العنف الثوري الفلسطيني، تدمغه بـ «الارهاب»، نتيجة للتزايد المطرد في العمليات الفدائية، داخل فلسطين المحتلة وخارجها. وإن رهطاً من الاميركيين، من المتكسبين الأكاديميين والمرتزقين الجامعيين، تحول بين ليلة وضحاها الى خبراء في شؤون «الارهاب» ، وهرول الى مختلف الوكالات الحكومية والشركات الخاصة، للحصول على المنح الدراسية التي تعطى للأبحاث، ولهذا، يندر أن يجد المرء لدى هؤلاء ، أي اعتراف بأن العمليات الفدائية تشكل جزءاً أساسياً من العنف الثوري المشروع، وأنها تمثل بالفعل جانباً واحداً من استراتيجية كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرره الوطني.

وفي بعض الاحيان، يلجأ الأكاديمي أو الصحافي عند الكتابة في الموضوع، الى الاشارة المبطنة والمبهمة الى العنف، كجانب مشروع من جوانب الكفاح، وذلك باقتباس القول المعروف «الارهابي في نظر البعض، مقاتل من أجل الحرية في نظر البعض الآخر». فالفهم الأميركي العام، سواء في وسائط الاعلام، والمطبوعات الجامعية، وفي السجلات الحكومية الرسمية، يتناول العمليات الفلسطينية على انها «إرهاب» وكفى، بصرف النظر عن الدوافع والاهداف، وفي المقابل، نجد صورة

العنف الاسرائيلي على انه «انتقامي»، وصورة القائمين به على انهم «مغاوير».

ينظر الفلسطينيون ومعظم العرب الى هذه العمليات الموجهة ضد اسرائيل (وحلفائها) باعتبارها عنفاً ثورياً، وكعنصر أساسي من الكفاح المتكامل العناصر ضد الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية. والفلسطينيون كشعب مستعمر ومنفي، يعون كفاحهم، باعتباره في جوهره، مماثلاً للكفاح الذي خاضه الشعبان الجزائري والفيتنامي، تحقيقاً للتحرر الوطني. لكن هذا لا يعني أنهم غير منتبهين لمخاطر استخدام العنف وعواقبه. ولعل فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض» يقدم أفضل تعبير عن هذا الجانب المهم من الحاجة الاضطرارية إلى عنف كهذا: انه ينظر إلى المنبوذين في المجتمع، الذين هم فوق مستوى الاحسان، لكنهم ليسوا دون مستوى الأصلاح، على انه يمكن «تخليصهم» أو إنقاذهم، وذلك من خلال انخراطهم في العنف الثوري. فإزالة الاستعمار تأتي بعد « مجابهة حاسمة وعسيرة بين الفريقين» وهي مجابهة من شأنها تحويل «الشيء» المستعمر (بفتح الميم) الى «إنسان». إن حافز التدمير الذاتي، العميق، يستنفد في حقل العمل.

«العنف وحده، العنف الذي ينجزه شعب، العنف الواعي والمنظم من جانب قادته، هو الذي يجعل من الممكن لكتل الجماهير أن تفهم الحقائق الاجتماعية، وهو الذي يقدم لها المفتاح... والعنف على مستوى الأفراد يمثل قوة مطهرة... (انه) يعتق «ابن البلد» من مركب الدونية والقنوط والتواكل: ويحرره من الشعور بالخوف، ويعيد له احترامه لذاته»[1].

لا ريب في ان فانون سيتفق مع الرأي القائل إن العنف الفلسطيني، المنظم والموجه نحو تحقيق أهداف معينة في سياق الاستراتيجية العامة للحركة، يمكن تصنيفه كعنف ثوري. ومع ذلك ، فالعنف الذي يفتقر الى الغايات السياسية، أو يتناقض واستراتيجية التحرر الوطني للشعب الفلسطيني، ينبغي تصنيفه إرهاباً. وانه لأمر يتجاوز مجال هذه المقالة، السعي الى وضع معيار نظري للتمييز بين الارهاب والعنف الثوري، وهو موضوع واسع وشائك يتطلب قدراً هائلاً من البحث والنقاش. وجل مبتغاي في هذا المقام، هو الاكتفاء بالاشارة المجردة الى التباين الحاصل بين النظرتين الفلسطينية والاميركية إلى كيفية فهم وتناول موضوع اعمال العنف الفلسطينية.

تكمن خطورة النظرة الاميركية الى العنف الفلسطيني في انها ترسم سياسة

أميركية عامة إزاء مثل هذا العنف. وما تتوخى طرحه هذه المقالة، هو أن العنف الثوري الفلسطيني يمثل متغيراً بارزاً يؤثر على السياسة الاميركية إزاء الفلسطينيين، وإزاء الشرق الأوسط كله سواء بسواء. وقبل الغوص في الموضوع، يحسن بنا أن نلم بصعود العمليات الفلسطينية، وبأنماطها ومساراتها، وبسياسة الولايات المتحدة واستجاباتها واهتماماتها في هذا النطاق.

أ ـ صعود العنف الثوري الفلسطيني

تعتبر منظمات المقاومة الفلسطينية «العلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة واسرائيل، مسؤولة جزئياً على الأقل عن استمرار تشتت الشعب الفلسطيني واغترابه عن موطنه. وترتب على ذلك، أن المواطنين الأميركيين والممتلكات الاميركية، كثيراً ما أصبحوا أهدافاً لعمليات فلسطينية فدائية.

ولقد سجل الثالث والعشرون من يوليو (تموز) من العام ١٩٦٨، ظهور أول عملية فلسطينية على النطاق الدولي، إذ اختطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طائرة تابعة لشركة إلعال، واقتادتها الى الجزائر. ولقد شقت هذه العملية الطريق أمام سياسة جديدة قوامها ضرب الأهداف الاسرائيلية أينما كانت. وتمخض عن هذه السياسة الجديدة كذلك، التوجه الى ضرب أهداف لدول معروفة بمساندة اسرائيل.

ونقدم فيما يلي قائمة مختارة لعمليات قام بها الفدائيون الفلسطينيون، وسنحدد من قام بكل عملية، كلما أمكن ذلك. أما علامات الاستفهام التي سنستخدمها أحياناً، فهي دلالة على العمليات التي لم يتحمل مسؤوليتها احد، أو تلك التي تحملها طرف باسم مستعار.

قائمة بالعمليات الفدائية الفلسطينية: تموز (يوليو) ١٩٦٨ ـ آذار (مارس) ١٩٧٨

التاريخ	الفاعل	الهدف	الموقع
٢٣تموز ١٩٦٨	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين(قبل انشقاق القيادة العامة عنها)	اختطاف طائرة العال (اسرائيلية)	روما إلى الجزائر
٢٦كانون الأول١٩٦٨	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	طائرة إلعال (اسرائيلية) قنابل يدوية وإطلاق نار	أثينا
١٨شباط١٩٦٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	طائرة إلعال (اسرائيلية) رشاشات	زيوريخ
أيار ١٩٦٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	التابلاين (الولايات المتحدة) تفجير	الحولان
١٨ تموز١٩٦٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	عملية كوماندوس اطلاق نار وتفجير	لندن
٢٥آب١٩٦٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	زيم (شركة ملاحية اسرائيلية)تفجير	لندن

التاريخ	الفاعل	الهدف	الموقع
٢٩آب١٩٦٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واميركيون لاتينيون	تي دبليو إي (الولايات المتحدة) اختطاف طائرة وتدميرها	باريس الى سوريا
٩أيلول١٩٦٩	أشبال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	مكتب العال (اسرائيلي) تفجير	بروكسل
٩أيلول١٩٦٩	أشبال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	السفارة الاسرائيلية، تفجير	بون
٩أيلول١٩٦٩	أشبال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	السفارة الاسرائيلية، تفجير	لاهاي
تشرين الأول ١٩٦٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	التابلاين، الزهراني (الولايات المتحدة) صواريخ	لبنان
٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٩	جبهة النضال الشعبي	مكتب إلعال (اسرائيلي)، تفجير	أثينا
١٠ شباط ١٩٧٠	الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) المنظمة العربية لتحرير فلسطين(؟)	باص لشركة العال واستراحة (اسرائيل) قنابل يدوية	ميونيخ
٢٠ شباط ١٩٧٠	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة	الخطوط الجوية السويسرية (سويسرا واسرائيل) تفجير في الهواء	زيوريخ
٢٠ شباط ١٩٧٠	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة	الخطوط الجوية الاميركية (النمسا واسرائيل) تفجير في الهواء	فرانكفورت
٢٥نيسان ١٩٧٠	جماعة ما	مكتب إلعال (اسرائيل) تفجير	استانبول
٤ أيار ١٩٧٠	فتح	السفارة الاسرائيلية، إطلاق نار	باراغواي
٧ حزيران ١٩٧٠	جماعة ما	اختطاف موظف اميركي ليوم واحد	عمان
٧ حزيران ١٩٧٠	جماعة ما	محاولة اختطاف موظف اميركي	عمان
٩ حزيران ١٩٧٠	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	فندقان ورهائن	عمان
٢٢تموز١٩٧٠	جبهة النضال الشعبي	الخطوط الأولمبية (اليونان) اختطاف	بيروت الى القاهرة
٥ أيلول ١٩٧٠	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	بان اميركان (الولايات المتحدة) اختطاف	اوروبا الى القاهرة
٥ أيلول ١٩٧٠	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واميركيون لاتينيون	اختطاف طائرة لشركة إلعال (اسرائيل)	امستردام لندن
٥أيلول١٩٧٠	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	تي دبليو إي (الولايات المتحدة) اختطاف	فرانكفورت الى الأردن
٥أيلول١٩٧٠	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	الخطوط الجوية السويسرية (سويسرا) اختطاف طائرة	زيوريخ الى الاردن
٩أيلول١٩٧٠	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	الخطوط الجوية البريطانية	البحرين الى الأردن
٢ نيسان١٩٧١	جماعة ما	التابلاين (الولايات المتحدة والأردن) تفجير	الأردن
١٤حزيران١٩٧١	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	ناقلة ليبيرية (اسرائيل / إيران والسعودية) صاروخ	البحر الأحمر (اليمن الجنوبي)
٢٤آب١٩٧١	فتح (لم تعلن التبني)	طائرة عالية (الأردن) تفجير	مدريد

التاريخ	الفاعل	الهدف	الموقع
٨أيلول١٩٧١	شخص من فتح	طائرة عالية (الأردن)اختطاف طائرة	الى ليبيا
٩أيلول١٩٧١	جماعة ما	التابلاين (الولايات المتحدة، السعودية، الأردن) تفجير	الأردن
١٥أيلول١٩٧١	جماعة ما	.التابلاين (الولايات المتحدة، السعودية، الأردن) تفجير	الأردن
٧ تشرين الأول١٩٧١	جماعة ما	طائرة عالية(الأردن) تفجير لا اضرار، قبل الشحن	بيروت
٢٤ تشرين الأول ١٩٧١	جماعة ما	التابلاين (الولايات المتحدة الأردن) تفجير	الأردن
١٠تشرين الثاني ١٩٧١	جماعة ما	فندق انتركونتيننتال (الأردن ـ الولايات المتحدة) أربع قنابل	عمان
٢٨ تشرين الثاني١٩٧١	منظمة أيلول الاسود	اغتيال وصفي التل (الأردن)	القاهرة
١٥كانون الأول١٩٧١	منظمة أيلول الأسود	زيد الرفاعي (الأردن) محاولة اغتيال. إصابة بجروح بأستخدام رشاش	لندن
١٦كانون الأول ١٩٧١	منظمة ايلول الأسود ـ حركة التحرير الوطني الأردنية	السفير الأردني ـ طرود ملغومة ثلاث إصابات.	جنيف
٨ شباط١٩٧٢	منظمة ايلول الاسود	محطة توليد الكهرباء (اسرائيل المانيا) تخريب	هامبورغ
٢٢شباط١٩٧٢	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة ضحايا الاحتلال الصهيوني	طائرة لوفتهانزا (المانيا) هجوم	نيودلهي الى اليمن الجنوبي
٨أيار١٩٧٢	منظمة ايلول الاسود	طائرة سابينا (اسرائيل) اختطاف طائرة	فيينا إلى تل أبيب
٣٠أيار١٩٧٢	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجيش الأحمر الياباني	مطار اللد (اسرائيل) اختطاف طائرة	تل أبيب
٥آب١٩٧٢	منظمة ايلول الاسود	خزانات النفط (المانيا، النمسا، اسرائيل) تخريب.	تريستا ايطاليا
١٦آب١٩٧٢	منظمة الشباب القومي العربي لتحرير فلسطين(؟)منظمة ايلول الاسود؟	طائرة إلعال (اسرائيل) تخريب قنبلة	روما
٥ أيلول ١٩٧٢	منظمة ايلول الاسود	الفريق الأولمبي الاسرائيلي (اختطاف)	ميونيخ
أيلول ـ تشرين الثاني١٩٧٢	منظمة ايلول الاسود	موظفون اسرائيليون ومصالح يهودية ـ طرود بريدية	لندن، روما جنيف باريس (على امتدادالعالم)
٦تشرين الأول ١٩٧٢	جماعة ما (طلبة فلسطينيون)	السفارة الألمانية (المانيا)	الجزائر
٢٩تشرين الأول ١٩٧٢	منظمة الشباب القومي العربي لتحرير فلسطين( ) منظمة ايلول الاسود(؟)	لوفتهانزا (المانيا) اختطاف طائرة	بيروت إلى يوغسلافيا إلى ليبيا

التاريخ	الفاعــل	الهـــدف	الموقـع
٢٠كانون الأول١٩٧٢	منظمة ايلول الأسود (؟)	سفارة الولايات المتحدة صواريخ	بيروت
٢٨كانون الأول١٩٧٢	منظمة ايلول الاسود / علي طه	السفارة الاسرائيلية ـ رهائن	بانكوك
٢١كانون الثاني ١٩٧٣	الجيش الجمهوري الأردني ـ قوات العقاب	التابلاين (السعودية، الأردن، الولايات المتحدة)	السعودية
١آذار١٩٧٣	منظمة ايلول الاسود	السفارة السعودية وموظفون اميركيون وبلجيكيون رهائن	الخرطوم
٤آذار١٩٧٣	منظمة ايلول الأسود	سفينة يونانية (السياحة الاسرائيلية)تفجير	بيروت
٩نيسان١٩٧٣	منظمةالشباب القومي العربي لتحرير فلسطين	السفير الاسرائيلي، طائرة إلعال ـ تفجير	قبرص
١٦نيسان ١٩٧٣	جماعة ما	التابلاين (الولايات المتحدة) تفجير،لاأضرار	لبنان
٢ أيار ١٩٧٣	جماعة ما	قتل السفير الاميركي	بيروت
٢٠تموز١٩٧٣	منظمة أبناء الأراضي المحتلة(شهداء الكرمل) ـ الجيش الأحمر واميركيون لاتينيون (الجبهة الشعبية) حداد؟	الخطوط الجوية اليابانية، اختطاف وتدمير طائرة يابانية	هولندا الى دبي الى سوريا
٥آب١٩٧٣	منظمة ايلول الاسود (؟) الفرقة الانتحارية السابعة	مسافرون في المطار (السياحة الاسرائيلية) (تي. دبليو إي.تل أبيب) هجوم	اليونان
٥ أيلول١٩٧٣	فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	السفارةالسعودية (رهائن) احتطاف موظفين سعوديين (الأردن، السعودية)	باريس، الكويت، الرياض
١١أيلول١٩٧٣	منظمة ايلول الاسود(؟)	الجناح الاسرائيلي في معرض	برلين الغربية
٢٨أيلول١٩٧٣	نسور الثورة الفلسطينية	قطار من روسيا (رهائن ـ اسرائيل والنمسا)	النمسا
٢٥تشرين الثاني ١٩٧٣	(الصاعقة، منظمة الشباب القومي العربي لتحرير فلسطين	الخطوط الجوية الهولندية ، هولندا، الهجرة اليهودية) اختطاف	بيروت إلى دمشق الى قبرص الى ليبيا الى مالطا الى دبي
١٧كانون الاول١٩٧٣	جماعة عفور	(ايطاليا، الولايات المتحدة، مؤتمر السلام) طائرة لشركة بان أميركان وركاب عيارات نارية وتفجير قنابل. لوفتهانزا (اليونان) هجوم	روما الى الى اثينا
١كانون الثاني ١٩٧٤	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	هجوم (الصهيونية البريطانية)	لندن
٢٥كانون الثاني ١٩٧٤	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	بنك اسرائيل ـ تفجير	لندن

التاريخ	الفاعل	الهدف	الموقع
٣١ كانون الثاني ١٩٧٤	الجبهة الشعبية والجيش الأحمر ومنظمة ابناء الأراضي المحتلة	مصفاة شركة شل (هولندا) تفجير	سنغافورة
٦شباط١٩٧٤	الجبهة الشعبية والجيش الأحمر ومنظمة ابناء الأراضي المحتلة	السفارة اليابانية ـ رهائن	الكويت
٤آذار١٩٧٤	منظمة الشباب القومي العربي لتحرير فلسطين	طائرة بريطانية (بريطانيا والولايات المتحدة) اختطاف الطائرة	بيروت الى هولندا
١١ نيسان١٩٧٤	الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة	اسرائيل	اسرائيل
١٥ أيار١٩٧٤	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	اسرائيل	اسرائيل
١٣حزيران١٩٧٤	الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة	اسرائيل	اسرائيل
٢٤حزيران١٩٧٤	فتح	اسرائيل	اسرائيل
١٥أيلول١٩٧٤	لم يعلن تبنيها احد	قتل شخصين باريسين، واصابة ٢٦ شخصاً في مستودع أدوية	باريس
٢١تشرين الثاني١٩٧٤	الفدائيون الفلسطينيون	طائرة بريطانية من دبي ـ اختطاف ومقتل شخص واحد	هبطت في طرابلس الغرب
٢٣ كانون الأول١٩٧٤	الفدائيون الفلسطينيون	(الحج الى الأرض المقدسة) ـ اصابة شخص واحد	باص سياحي للعيزرية
٦ آذار١٩٧٥	فتح	ستة جرحى ١٨ قتيلاً. فندق سافوي	تل أبيب
١٦أيلول١٩٧٥	الفدائيون الفلسطينيون	اخذ خمس رهائن الى الجزائر ـ الافراج عنهم	السفارة المصرية في مدريد
٢كانون الأول ١٩٧٥	فتح	نادٍ للكيبوتس والضباط ـ ٢٠ رهينة	قرب تل ابيب
٢٢آب١٩٧٦	ثلاثة فدائيين عرب (قائد ليبي)	(مصر) بوينغ ٩٧،٧٣٧ راكباً وستة ملاحين	القاهرة
٢٨ حزيران١٩٧٦	الجبهة الشعبية وراديكاليون المان	نفاثة للخطوط الفرنسية ـ ٢٥٧رهينة	تل ابيب
١٢ آب ١٩٧٦	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	طائرة إلعال (اسرائيلية) بوينغ ٧٠٧	استانبول
٥أيلول١٩٧٦	الفدائيون الفلسطينيون	الخطوط الجوية الهولندية و٨٢ راكباً	نيس ـ امستردام
٢٩ أيار١٩٧٧	فتح	متفجرات	القدس
٩تموز١٩٧٧	جماعةما	الخطوط الجوية الكويتية	الكويت
١٧ شباط١٩٧٨	جماعة ما	حقن البرتقال الاسرائيلي بالسموم	أوروبا
١٩ شباط ١٩٧٨	جماعة ما	اغتيال يوسف الساعي (صحافي مصري)	قبرص
١٢ آذار١٩٧٨	فتح	باص اسرائيلي	حيفا طريق تل أبيب[٢]

ملاحظة: لقد تزايدت العمليات والهجمات داخل فلسطين المحتلة بعد العام ١٩٧٤، ولم نورد منها في القائمة اعلاه سوى تلك التي استهدفت التأثير على النشاطات السياسية خارج اسرائيل. كمفاوضات السلام مثلاً ومن الجلي ان العمليات الفدائية تقلصت بصورة ملموسة في العام ١٩٧٦ نتيجة للانغماس الفلسطيني في الحرب الاهلية في لبنان

يتبين من تفحص القائمة والرسم البياني، تزايد العنف، كاستجابة للظروف والغايات السياسية، من ذلك:

اعمال إثبات الوجود التي تستهدف نيل الاعتراف بالحركة كلها أو بجماعة معينة منها، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة ايلول الاسود. ولقد لوحظ التزايد في مثل هذا النشاط بين حزيران وأيلول ١٩٧٠، رداً على مبادرة روجرز لوقف اطلاق النار على قناة السويس. لقد شعرت الحركة الفلسطينية بخطر العزلة. وارتأت ان الحكومات العربية قد أذعنت تماماً للمبادرة الاميركية. وانتهت العملية الغريبة لاختطاف الطائرات الأربع في أيلول، بالحرب بين قوات الفدائيين وبين قوات الحسين في الأردن. على انه يمكن النظر الى النشاطات الفدائية في تلك الفترة من خلال غاية اخرى: الدفاع عن الحركة بالقيام بأعمال استهدفت التشويش على مبادرات السلام. فمبادرات السلام بدا أنها كانت تهدد بنسف الهدف الفلسطيني المهم، وهو حق تقرير المصير.

والغرض الثالث يتصل بالتنافس الداخلي بين المنظمات. فجماعات فلسطينية عديدة أصغر حجمًا تحركت لتثبت قدرتها ـ عملياً . . على تبني اهداف معينة. كما ان تلك الأعمال أدت الى تدعيم العلنية، وتعزيز الشرعية، وتنشيط الجهود المبذولة لتجنيد اعضاء جدد، وان الكثير من عمليات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يمكن تصنيفه في هذا الباب.

وكان هناك هدف رابع، هو معاقبة البلدان والجماعات والأشخاص بسبب مواقف وسياسات معادية (للعرب والقضية الفلسطينية). ونذكر من هذا النوع عملية اغتيال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في القاهرة. كما يمكن ان ندرج في هذه الفئة إرسال الطرود البريدية الملغومة الى الرسميين الاسرائيليين وإلى أنصار إسرائيل وراء البحار.

هناك صلة وثيقة بين نمط العمليات الفدائية وبين المبادرات السلمية. فلقد كان الرد على المبادرات السلمية الاميركية عادة، تصعيداً دراماتيكياً في أعمال العنف. ويدل الرسم البياني على تزايد العمليات رداً على المبادرة الاميركية لوقف اطلاق النار في حزيران ١٩٧٠، ورداً على تمديد وقف إطلاق النار عاماً آخر، ورداً على محادثات التسوية المؤقتة. وفي المرحلة اللاحقة، أي تزايد العمليات من تموز ١٩٧٢ الى أيار ١٩٧٣، يتمشى هذا التزايد مع طرد السادات للمستشارين

السوفيات، الأمر الذي ادى في حينه الى التكهن باحتمال عقد اتفاقية سرية بين مصر والولايات المتحدة، بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية الاميركية.

أما ما حدث في ١٧ كانون الأول ١٩٧٣ من إلقاء القنابل واستخدام الرشاشات ضد طائرة بان اميركان في مطار روما، وكذلك تكاثر الهجمات بين كانون الثاني ونيسان من العام ١٩٧٠، فيتوافق وجهود كيسنجر من اجل فك الارتباط. على أي حال، فمنذ أمر عرفات بوقف العمليات خارج فلسطين المحتلة، تدنى عدد العمليات بصورة كبيرة. ولقد اتخذ عرفات ذلك القرار كبادرة حسن نية من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، وكان يأمل ان يتلقى دعوة للمشاركة في مؤتمر جنيف للسلام. كما ينبغي ان نسجل ان عرفات وافق على عملية اختطاف باص سياحي اسرائيلي على طريق حيفا ـ تل ابيب في ١٩٧٨، وهي العملية التي قتل فيها ٣٦ إسرائيلياً واميركي واحد، والتي استخدمتها اسرائيل ذريعة لغزو جنوب لبنان. وما كان يتوخاه عرفات من المصادقة على هذه العملية هو نسف مبادرة السادات للسلام أو على الاقل كشف «طبيعتها الحقيقية».

ويتضح بسهولة من مراجعة قائمة العمليات الفدائية التي قام بها الفلسطينيون منذ ١٩٦٨، ان اسرائيل كانت الطرف المستهدف بمعظم العمليات. وكان الأردن الثاني، واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الثالثة.

ب ـ جهود الولايات المتحدة لمكافحة العنف الفلسطيني

نظرت الولايات المتحدة بكثير من القلق الى تصاعد موجة «الارهاب المضاد» التي اعقبت حرب ١٩٦٧ العربية ـ الاسرائيلية. فتلك الظاهرة جعلت السلم في المنطقة مزعزعاً للغاية. ولقد وقف ناظر الخارجية الاميركية دين راسك، في مؤتمره الصحافي في الثالث من كانون الثاني ١٩٦٩، ليقر بالمخاطر، وليحث الفريقين على ضبط النفس.

«إننا ندعو الحكومات العربية الى ان تدرك ان عليها القيام بأقصى ما تستطيع لضبط النشاط الارهابي. وندعو إسرائيل إلى التسليم بأن سياسة الانتقام المفرط لن ينتج عنها السلام الذي ترغب فيه بالتأكيد»[٣].

ولم يلق نداء راسك اكتراثاً. فعملية الاختطاف الجوي الفلسطينية الاولى التي استهدفت طائرة إلعال في ٢٣ تموز ١٩٦٨، سرعان ما لحقتها عمليات. واستهدف

بعض هذه العمليات الطائرات الاميركية، وكانت المطارات مسارح هذه العمليات، حيث السياح الاميركيون ابداً حاضرون! وشجبت الولايات المتحدة اعمال اختطاف الطائرات، وادانتها باعتبارها افعالاً ارهابية وغير مشروعة ولا يمكن قبولها. وبهذا بدأت مرحلة من المجابهة بين الولايات المتحدة وبين منظمة التحرير الفلسطينية. واطلقت الولايات المتخذة على مختطفي الطائرات نعت «مجرمين دوليين». كما انضمت الى ركب مستنكري الارهاب الاسرائيلي تحت عنوان «الانتقام». وكانت أولى الطائرات الاميركية التي اختطفت خارج نصف الكرة الغربي، طائرة تي. دبليو. إي التي اقتادها اعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ٢٩ آب ١٩٦٩. وكانت وجهة الطائرة تل ابيب، مع توقف في اثينا. لكنها أرغمت على الهبوط في دمشق حيث قام الفدائيون بتفجير الطائرة بعد اخلائها من الركاب. ووصف ناظر الخارجية روجرز العملية بأنها «قرصنة جوية»(٤).

ورداً على هجمات المنظمات الفلسطينية على الأهداف الاميركية الاسرائيلية. سعى الكونغرس الاميركي الى قطع المساهمة المالية الاميركية في ميزانية الأونروا، للضغط على اللاجئين الفلسطينيين كيما لا ينضموا الى «كفاح التحرير» واضيف الى قانون المساعدات الخارجية الاميركية للعام ١٩٦٩، مقطع يتعلق بهذا الشأن:

«لا ينبغي ان يتاح الحصول على أي قسط من المساهمة المالية للولايات المتحدة في ميزانية الأونروا، لأي لاجىء يتلقى تدريباً عسكرياً كعضو في ما يسمى بجيش التحرير الفلسطيني أو في أية منظمة أخرى من منظمات الغوار. أو شارك في أي من أعمال الارهاب.

«. . . وانه لمن الأساسي توجيه ضغوط مستمرة على موظفي الامم المتحدة الذين يقيمون اتصالات مع تلك المنظمة، والى اولئك المسؤولين مباشرة عن ادارتها، للحؤول دون استخدام ميزانية الوكالة لتعزيز النشاطات العسكرية أو الارهابية، في أية صورة من الصور(٥).

ومع ان الولايات المتحدة اقتطعت مبلغاً بسيطاً من قيمة مساهمتها في ميزانية الأونروا، فإنها كانت بعملها هذا تنطلق من الاعتقاد بوجوب قيام الدول الأخرى بزيادة انصبتها في أعباء الأونروا المالية. على ان المقطع المشار اليه آنفاً والذي اضيف الى قانون المساعدات الخارجية، لم يوضع قط موضع التطبيق، لأن الادارة (الاميركية) شعرت بأنه قد يكون ذا تأثير شامل على زعزعة الموقف، والاضرار بمصالح الولايات المتحدة في النهاية.

تنظر جماعات منظمة التحرير الفلسطينية الى الولايات المتحدة على انها النصير الرئيسي لاسرائيل، والتي لولاها ما كان بوسع اسرائيل مواصلة احتلال الأراضي العربية،«وانتهاكاتها الفاضحة للحقوق الانسانية والمدنية للفلسطينيين». وبناء عليه، شعرت بأن الولايات المتحدة ينبغي ان تكون هدفاً مشروعاً لعملياتها الفدائية، وجرى فعلاً توجيه المزيد من العمليات نحو ضرب المصالح الاميركية. فكانت هناك هجمات على الدبلوماسيين الأميركيين، مثلما كانت هناك هجمات على المصالح الاقتصادية الاميركية. في آذار ١٩٧٣، قتلت منظمة ايلول الاسود سفير الولايات المتحدة في السودان، كليو نويل، والقائم بالأعمال كيرتس مور، بعد اخذهما رهينتين من حفلة في السفارة السعودية في الخرطوم، وفي ذلك الحين، عندما كانت الولايات المتحدة تتصرف خلال اقنية غير مباشرة. وجهت إنذاراً جاداً الى منظمة التحرير الفلسطينية «إبتعدوا عن دبلوماسيينا. وإلا!...» لقد هددوا برد سريع[٦].

وكانت الفترة التالية لوقف اطلاق النار على الجبهة المصرية ـ الاسرائيلية الذي تم تحقيقه بإشراف اميركي في صيف العام ١٩٧٠، فترة مجابهة شديدة بين الولايات المتحدة والفلسطينيين. وقرر فدائيو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيام بخطوة عنيفة، في ظل الخشية من تجاهل مستقبلهم في أية تسوية سلمية، والخوف من سحق الحركة (الفلسطينية). وترجمت هذه المخاوف بصورة صارخة الى سلسلة من عمليات الاختطاف الجوي في اوائل ايلول ١٩٧٠. ولقد انزلت الطائرات المختطفة في مهبط جوي قليل الاستعمال في الصحراء الأردنية قرب عمان، وعلى متونها مئات الرهائن.

كشفت هذه الأحداث عن القدرة التي تمتعت بها منظمة التحرير الفلسطينية، قدرتها على هز المنطقة، وإفقادها استقرارها، بل وقدرتها على تشكيل خطر لجر القوى الكبرى الى معمعة النزاع. ولقد شهد ذلك المهبط الصحراوي فصول الدراما المثيرة. ، قبل أيام قليلة فقط من اندلاع نيران الحرب القصيرة نتائج مدمرة بالنسبة للفلسطينيين. فالفدائيون تم إخراجهم من المدن تطبيقاً لاتفاق بين حسين والحكومات العربية، وقتل الآلاف من الفلسطينيين، ومعظمهم من المدنيين العزل ، بايدي قوات البادية الموالية للملك.

وأدى اختطاف الجبهة الشعبية للطائرات الأربع بين ٥ و ٩ أيلول الى انفجار شعور معادٍ للفدائيين في أوساط رجال الكونغرس الاميركي، الذين وصفوا منفذي

العملية بأنهم نفر من «المعتوهين والمجانين» الذين «يغتصبون» معاني الكلمات إذ يصفون انفسهم بأنهم مناضلون من اجل التحرير. وكان الوصف السائد للعملية أنها «عديمة الانسانية وعمل حيواني». هذا على الرغم من ان الرهائن ذكروا فيما بعد ان مختطفيهم، عاملوهم بطريقة متحضرة، وتبعث على الاعجاب. ومما قاله الشيخ لونج من لويزيانا إنه اذا كان الاردن يفتقر الى حكومة، فإن على الأمم الأخرى ان تهب لتنشىء حكومة لشعب ذلك البلد، ريثما يصبح قادراً على إقامة حكومة بنفسه. وأضاف انه ينبغي إبلاغ الأردن بأن من واجبه احتجاز الخارجين على القانون ومعاقبتهم، واذا قتل الارهابيون أي شخص، فلا بد من قتلهم جميعاً «وشنقهم من أعقابهم...»[٧].

في الفترة السابقة للحرب الأهلية الأردنية وخلالها، كانت هناك خشية عظيمة في واشنطن وتل أبيب على الملك حسين، الصديق الصدوق للولايات المتحدة، والزعيم العربي المعتدل، الخشية من ان يطاح به، ويستبدل بنظام راديكالي حليف للفلسطينيين وسواهم من العرب الراديكاليين. ولقد أماط أحد المراسلين اللثام، في مقالة نشرتها له «نيويورك تايمز»، عن المدى الذي بلغته التحضيرات الاميركية ـ الاسرائيلية من اجل القيام بعمل عسكري مشترك في الأزمة الأردنية، فيما لو اصبح الملك حسين عاجزاً عن السيطرة على الوضع بنفسه.

وتمثل سيناريو تلك الخطة في هجوم اسرائيلي على القوات السورية التي كانت قد دخلت الأردن دعمًا للفلسطينيين، إذا ما بدا ان جيش الملك عاجز عن التصدي لها. وفي هذه الحالة، كان على الولايات المتحدة أن تحرك أسطولها السادس ووحدات عسكرية اخرى لحماية مؤخرة جناحي إسرائيل من أية هجمات مصرية أو سوفياتية تنطلق من منطقة قناة السويس.

ولقد تولى الرئيس نيكسون شخصياً قيادة النشاط الدبلوماسي والعسكري الكثيف، بينما كانت الأزمة تقترب من ذروتها. لكن خطط التدخل في حال وقوع اختراق عراقي أو سوري جدي وخطير للأردن، لم يقيض لها أن توضع موضع التطبيق ابداً. فالمائتان والخمسون دبابة لجيش التحرير الفلسطيني، التي كانت تحت السيطرة السورية، اجبرت على الانسحاب بضغط من حافظ الاسد قائد سلاح الجو السوري ووزير الدفاع آنئذٍ[٨]. ومع ذلك، تحركت القوات الاسرائيلية واقتربت من خط الحدود السورية ـ الاردنية، فيما أمر الرئيس نيكسون وحدات عسكرية في

فورت براج في المانيا الغربية، وفي الأسطول السادس، بأن تكون في أعلى درجات الاستنفار.

وفي الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٧٠ عرض عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الصحافيين في عمان، فوارغ لقذائف تحمل علامات عبرية، واتهم الاميركيين والاسرائيليين بالتورط في الحرب، لكن اتهاماته نفيت بالطبع.

ولقد استشاطت الولايات المتحدةغضباً،وبلغ ذعرها مداه، إبان الهجمةالتي قامت بها منظمة ايلول الأسود السرية، على الرياضيين الاسرائيليين في قرية الألعاب الاولمية في ميونيخ. وطالب الفدائيون يومئذٍ بالافراج عن مائتي اسير فلسطيني في السجون الاسرائيلية مقابل إطلاق الأحد عشر رياضياً إسرائيلياً. ورفضت اسرائيل الطلب وقامت كل من المانيا واسرائيل بوضع خطة مشتركة لقتل الفدائيين وتحرير الرهائن. لكن الخطة منيت بالاخفاق، ولاقى الاحد عشر رياضياً اسرائيلياً حتفهم، سوية مع خمسة من الفدائيين.

وفي ظل الخوف من احتمال حدوث عمل مماثل في الولايات المتحدة نفسها، تحركت إدارة نيكسون لشن حملة لمكافحة الارهاب على صعيدين : ١ - برنامج لخطوات وقائية داخل الولايات المتحدة. و ٢ - خطوات لمحاربة الارهاب على المستوى الدولي، بالتعاون مع أمم اخرى.

١ - الخطوات والجهود الداخلية

في أيلول ١٩٧٢ أصدر الرئيس نيكسون أمراً تنفيذيا بتأليف لجنة وزارية مهمتها درس الوسائل الناجعة من أجل منع الارهاب في داخل الولايات المتحدة وخارجها. وتولى ناظر الخارجية رئاسة اللجنة، التي ضمت في عضويتها بالاضافة الى عدد آخر من الوزراء، كلاً من مدير وكالة المخابرات المركزية، ومدير مكتب التحقيقات الاتحادي، ومجموعة من مساعدي الرئيس لشؤون الأمن القومي والشؤون الداخلية. وتبنت اللجنة عدة خطوات، وأقرت عدة إجراءات لتحسين سبل مكافحة الارهاب سواء في داخل الولايات المتحدة وخارجها. ومن الخطوات التي لجأت اليها اللجنة:

١- الأمر الى وكالة المخابرات المركزية باجراء فحص امنى يتناول كل شخص

عربي مسافر الى الولايات المتحدة. وعمم ناظر الخارجية روجرز ثلاث برقيات وجهها الى جميع المكاتب الدبلوماسية الاميركية في الخارج، في الثامن، والثامن عشر، والعشرين من ايلول ١٩٧٢، يحدد فيها تفاصيل الفحص الأمني المطلوب: البرقية الأولى المعروفة باسم «عملية باولدر» ارسلت بعد ثلاثة أيام من الهجوم الفدائي على القرية الاولمبية في ميونيخ. وطلبت الى السفارة الاميركية القيام بعملية غربلة لجميع العرب وسواهم من الذين قد تكون لهم صلة بمنظمات الارهاب... على غرار الوطنيين في فرنسا والمانيا واميركا اللاتينية. أما البرقية الثانية فأمرت باجراء غربلة وتدقيق في شأن كل عربي يطلب أي نوع من سمات الدخول، وأينما كان في العالم، وبتحضير قائمة يومية بطالبي التأشيرات من العرب، وتقديم القائمة يومياً الى الخارجية الاميركية، وتضمينها معلومات وافية عن كل شخص.

ولقد واجهت الخطوات والاجراءات الامنية السالفة الذكر، مصاعب فورية عند التطبيق، إذ لم يكن هناك احد يعلم ما هو تحديد أو تعريف «العربي». ففي اميركا اللاتينية وحدها زهاء ٥٩٠ ألفاً من العرب الناطقين بالاسبانية الذين يعرفون باسم «توركوس»، من الذين ولدوا، أو ولد آباؤهم وأمهاتهم في بلدان الشرق الاوسط، لكنهم يعيشون الآن في المكسيك وهايتي وجمهورية الدومينيكان والأكوادور، ولتوضيح هذه الفوضى، بعث روجرز بالبرقية الثالثة معرفاً «العربي» بعيار عرقي، بأنه كل عربي ولد، أو ولد أبواه في البلدان التالية، بغض النظر عن جنسيته الحالية أو موطن إقامته: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، اسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، الامارات المتصالحة، اليمن، والامارات العربية المتحدة.

وأدت عملية اخضاع جميع الزائرين للفحص الأمني من جانب واشنطن، الى خلق صعوبة اخرى تمثلت في تأخير طالبي التأشيرات عدة أسابيع أو أشهر. ونتج عن هذا تذمر من جانب اولئك العرب الذين كانوا من أصدقاء المصالح الاميركية، ناهيك عن أولئك الذين كانوا أعضاء في جماعة خاصة أو عائلات. وبعد ان قدم احد الامراء السعوديين شكوى الى وزارة الخارجية، احتجاجاً على تأخير حصوله على تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة، بعث ناظر الخارجية روجرز ببرقية اخيرة في أوائل تشرين الأول، لتعديل «عملية باولدر» وبذلك بتخويل السفارات الاميركية صلاحية إعطاء التأشيرات مباشرة الى طالبيها «من المعروفين لديها شخصياً والمرضي عنهم»[٩].

٢ـ الأمر بإجراء فحوص امنية خاصة للبريد الوارد من مناطق مشتبه بها.

٣ـ التشدد في تطبيق البرنامج الخاص بمكافحة اختطاف الطائرات، وذلك بتضمينه خطة للتدقيق في جميع ركاب الطائرات، وتفتيش كل الحقائب والأمتعة المحمولة بالأيدي، على الخطوط الاميركية.

٤ـ مضاعفة الجهد في التنصت على المخابرات الهاتفية.

٥ـ عملية مسح شاملة على نطاق الأمة للتحقيق في النشاط السياسي للعرب عموماً وللفلسطينيين خصوصاً، يقوم بها مكتب التحقيقات الاتحادي ومسؤولو شؤون الهجرة.

لقد ترتب على وضع هذا البرنامج موضع التطبيق، الكثير من التعسف وسوء الاستخدام والتهويل والازعاج. وكثيراً ما قام رجال الأمن بتهديد الأشخاص بالترحيل أو الحجز إذا لم يظهروا استعداداً للتعاون. ويمكن لنا أن نورد قائمة طويلة بالحالات التي أسيء فيها استخدام البرنامج، لكننا نكتفي بتسجيل بعض الأمثلة. فرجال الأمن يطرقون الباب في منزل أي شخص موضع تحقيق، في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل، ويرفضون إعطاء أي إشعار مسبق. ولقد قال أحدهم لشخص فلسطيني في منطقة واشنطن، إنه يقوم بهذه الزيارة، «لمجرد التأكد من وجوده في المنزل».

وقال سام زوتي رئيس مكتب الهجرة في نيويورك ، للدكتور سميع البنا استاذ الهندسة في جامعة كولومبيا، : «إن الأجانب مجرد زائرين، وانهم مثل الأطفال ليس من حقهم الكلام». وفي تعبير يصور خواطره الدفينة، قارن المسؤول الأميركي العقوبات التي «يوزعها»، بتلك التي كان يمكن للدكتور البنا أن يواجهها في الخارج، ومضى قائلاً: «ينبغي ان اذكرك بأنه في بلدان معينة في العالم، عندما يعبر شخص ما عن آراء مخالفة، يؤتى به الى الجدار وتطلق عليه النار. اما نحن في هذا البلد فلا نفعل ذلك. أما إذا كان لديّ شخص قذر، فإني أقلبه على حضني وأضربه على مؤخرته!»[١٠].

وفي بروكلين، نيويورك، اقتحم رجال المباحث الاتحاديون ناديا عربيا، واندفعوا الى غرفة تزين جدرانها صور فلسطينية فأزالوها عن الجدران. وقال احدهم لصاحب النادي متوعدا: «إننا لا نحب ان نرى مثل هذه الملصقات هنا». وتعرضت نوادي التجمعات العربية في كثير من انحاء الولايات المتحدة لمثل ذلك، وحيث عومل اعضاؤها بفظاظة وتهديد. وأدى

هذا الى استنكاف الأعضاء عن ارتياد النوادي مما أدى الى إقفالها(١١).

خلال الشهرين الأولين من تطبيق البرنامج المذكور وحملة التدقيق والتحقيقات، جرى ترحيل ١٢٥ طالباً عربياً، وفي معظم الحالات، بطريقة غير لائقة. كما ألقي القبض على ٧٠ طالباً، أفرج عنهم فيما بعد مع تبرئتهم من جميع التهم(١٢).

لقد استعرت في العام ١٩٧٤ حرب إرهابية سرية ضارية في اوروبا والشرق الأوسط، بين رجال منظمة التحرير الفلسطينية وبين رجال الموساد (المخابرات الاسرائيلية). واشتملت تلك الحرب على اعمال اغتيال ورسائل ملغومة. ومخافة ان ينتقل اليها ميدان الحرب الارهابية، شنت الولايات المتحدة حملة أخرى من التحقيقات في أوساط الفلسطينيين. لكنها كانت هذه المرة اكثر تحفظاً وأقل علنية.

ولعل مرد ذلك التحفظ في إجراءات الحملة الجديدة، حقيقة ان خطر الارهاب، الذي كان وراء الأمر التنفيذي في العام ١٩٧٢، والذي تسبب في انتهاك الحقوق الدستورية لكثير من الفلسطينيين، لم يتجسد فعلاً ولم يتحقق على الأرض، وبناء عليه صدر الأمر الى مكتب التحقيقات الاتحادي، في حملة ١٩٧٤، باجراء التحقيقات دون انتهاك القانون. وتبقى الحقيقة المهمة وهي ان الولايات المتحدة لم تصبح ميداناً لحرب الارهاب والارهاب المضاد الفلسطينية ـ الاسرائيلية، مع العلم أن الاجراءات الخاصة التي سنتها لمكافحة الارهاب لم يكن لها شأن يذكر في هذه الحقيقة.

٢ ـ الجهود الدولية

وفي هذا الميدان تحركت الولايات المتحدة بغية دفع الأمم المتحدة الى اتخاذ اجراء على المستوى الدولي لمكافحة الارهاب. ففي ايلول ١٩٧٢، وزعت الولايات المتحدة مسودة لاتفاقية دولية لمنع اعمال الارهاب الدولي والمعاقبة عليها، وتتألف الاتفاقية من ١٦ مادة، وتوصيات وحيثيات، ودعت المسودة الدول الأعضاء الى محاكمة أو تسليم أي شخص يرتكب عملاً إجرامياً، أو ايذاء جسدياً بالغاً، أو اختطاف في دولة اجنبية أو ضد شخص اجنبي، في نية «الاضرار بمصالح دولة أو منظمة دولية، أو بقصد تحقيق تنازلات من دولة أو منظمة دولية». هذه كانت الجرائم الوحيدة التي دعت المسودة الى المعاقبة عليها أو تسليم الفاعلين. اما باقي موادها فلقد اسهبت في وصف التزامات كل دولة تجاه الدول الأخرى حيال تصرفات

رعاياها. وبموجب المسودة ينبغي على كل دولة أن تعاقب على الجرائم بعقوبات مشددة: وان تلاحق عملية المقاضاة خارجاً إذ كان الفاعل قد هرب أو ان الفعلة ارتكبت في الخارج. وان تلجأ الى التوقيف الاحتياطي اذا كان ذلك لازماً للتثبت من حضور الفاعل وبقائه مستعداً للمحاكمة أو للتسليم. وان ترفض استخدام ترابها الاقليمي ملجأً للفاعلين؛ وان تسن قوانين وتتخذ إجراءات للحيلولة دون ارتكاب مثل هذه الجرائم، بما في ذلك تبادل المعلومات والبيانات حول الخطط والانشطة والحركات الارهابية[١٣].

وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من ايلول ١٩٧٢. دعا ناظر الخارجية الاميركية روجرز، الأمم المتحدة، الى القيام بعمل على عدة جبهات للتغلب على الارهاب الدولي. وبالاضافة الى مسودة المعاهدة السالفة الذكر بشأن العقوبات والمحاكمات، اقترح روجرز معاهدتين دوليتين أخريين بخصوص الارهاب. معاهدة تنص على تعليق جميع الخدمات الجوية المتجهة الى بلدان اخفقت في معاقبة أو تسليم خاطفين، أو مخربين، للطيران المدني. ومعاهدة غيرها تطالب بمحاكمة أو تسليم الأشخاص، الذين يرتكبون اعمال القتل أو الايذاء أو الاختطاف، ضد المدنيين الابرياء في بلد اجنبي، بهدف نيل تنازلات من دولة ما أو من منظمة دولية[١٤].

ولقد انزعجت دول العالم الثالث من مبادرات الولايات المتحدة ضد الارهاب، لشعورها بأن تلك المبادرات مكرسة لخدمة أولئك الموجودين في سدة السلطة، وكان من رأي هذه الدول أن ما ترمي اليه خطة الولايات المتحدة حقاً هذا اذا اخذت بها الأمم المتحدة واقرتها، انما هو عرقلة حروب التحرر الوطني. ومن هذا المنطلق تقدمت الجزائر بصيغة اخذت في الاعتبار هموم أمم العالم الثالث. ودعت الصيغة الجزائرية الى دراسة الارهاب، واكدت حق الشعب في تحرير ذاته من الحكم الاجنبي، وجاء في فقرتها الثالثة:

«إن الجمعية العامة تعيد تأكيد الحق الثابت لجميع الشعوب الرازحة تحت حُكم انظمة استعمارية وعنصرية وجميع اشكال الهيمنة الأجنبية، وتؤيد شرعية كفاحها...»[١٥].

ولقد فاز مشروع القرار الجزائري عند التصويت عليه في الجمعية العامة، ونال ٧٦ صوتاً مقابل ٣٤ . المهم ان الولايات المتحدة اقترعت ضد هذا القرار،

لشعورها بأنه لا يدين الارهاب، وبأن المطلوب اعمال لا دراسات.

ومع أن مجهودات الولايات المتحدة اخفقت في الجمعية العامة في كسب التأييد الكافي للمعاهدة التي اقترحتها لمكافحة الارهاب في ١٩٧٢، فإنها نجحت في العالم التالي، وذلك بمساندة خطوة اكثر اعتدالاً ففي كانون الأول ١٩٧٣ تبنت الجمعية العامة اتفاقية لحماية الدبلوماسيين، نصت على محاكمة أو تسليم الأشخاص الذين يهاجمون أو يختطفون الدبلوماسيين، وموظفي الحكومات الأجنبية، أو المنظمات الدولية[١٦].

الواقع ان جهود الولايات المتحدة لمكافحة الارهاب لم تقتصر على منظمة التحرير الفلسطينية وعملياتها. اجل، فالولايات المتحدة تزعمت الحملة باتجاه جهد عالمي لحصر الارهاب، لأسباب عديدة. فلربما كانت الولايات المتحدة ابرز هدف واضح للارهاب الدولي، ولها اكبر عدد من البعثات الدبلوماسية على امتداد العالم قاطبة، والشركات الاميركية تنشط في العديد من البلدان، وارتحال الاميركيين الى الخارج يفوق أي شعب آخر. زد على ذلك كله ان الولايات المتحدة تتكبد خسائر من أي تمزق يصيب النظام العالمي الراهن، ثم ان للولايات المتحدة مصلحة مفهومة في صيانة الاستقرار السياسي لأصدقائها وحلفائها. ومن هنا، فإن الصعود الأخير للارهاب الاوروبي، في ايطاليا وهولندا والمانيا، كان هماً ثقيلاً على قلب الحكومة الاميركية.

إن سياسة الحكومة الاميركية حيال الارهاب الدولي هي الرد بحزم وصلابة على اعمال الارهاب. انها لا تدفع فدية عند وقوع الاختطاف، وتقاوم شتى أنواع الابتزاز، وتحبذ اتخاذ أشد الاجراءات الممكنة ضد اولئك الذين يرتكبون اعمالاً ارهابية[١٧]. وهذا الرد ـ الموقف يزيد من الاجراءات الوقائية المتخذة بغية إحباط الارهاب. ويتضمن هذا عقد اتفاقات ثنائية مثل الاتفاقية الاميركية ـ الكوبية، المضادة للاختطاف الجوي، كما يشتمل على اتفاقات متعددة الأطراف، كالاتفاقية المضادة للاختطاف الجوي المعقودة في ١٦ تموز ١٩٧٨ إبان انعقاد قمة بون الاقتصادية التي شارك فيها السبعة الكبار من الدول الصناعية خارج العالم الشيوعي. وهي بريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا واليابان والولايات المتحدة[١٨].

وثمة اتفاقية سارية المفعول بين الولايات المتحدة واسرائيل. يجري بموجبها

جمع وتبادل المعلومات حول الأشخاص الذين يعتقد بأنهم قد يكونون ارهابيين محتملين. وفي هذا الصدد صرح رفائيل روتشتاين مؤلف كتاب «الفدائيون: مغاوير ضد اسرائيل»، والذي يحتفظ بصلات وثيقة بالمسؤولين الاسرائيليين، بعد عودته من زيارة لاسرائيل في ١٩٧٦: بأن «الموساد تتمتع بتعاون كامل من جانب وكالة المخابرات الاميركية ومكتب التحقيقات الاتحادي». وأضاف روتشتاين نقلاً عن الاسرائيليين، «ان الولايات المتحدة ابدت مبادرة عظيمة في متابعة ونقل المعلومات الاستخبارية، وفي تنسيق التقنيات المضادة للارهاب، وفي المقابل يتلقى مكتب التحقيقات الاتحادي، وربما وكالة المخابرات المركزية كذلك، معلومات من الاسرائيليين، الأمر الذي جرى تأكيده خلال سماع إفادات في لجنة مجلس الشيوخ، وذلك حين طلب الشيخ جيمس أبو رزق (ديمقراطي، داكوتا الجنوبية) معلومات من مكتب التحقيقات الاتحادي تتعلق بتقارير لتلك الوكالة تزود إسرائيل بمعلومات عن نشاطات سامي اسماعيل في هذا البلد (الولايات المتحدة)[19]. وكانت شهادة مندوب مكتب التحقيقات الاتحادي، ان «المكتب» تلقى من الاسرائيليين معلومات بأكثر مما زودهم[20].

يبدو ان الولايات المتحدة قد تقبلت الأمر الواقع بشأن اعمال العنف الفلسطينية وأعمال اسرائيل الانتقامية. ومع ذلك تعتقد الحكومة الاميركية بوجوب احتواء هذه المسألة. وفي هذه الاثناء تواصل شجبها لأعمال العنف كافة.

تأثيرات العنف الثوري الفلسطيني على سياسة الولايات المتحدة الشرق اوسطية

لقد عبر صانعو السياسة الاميركية منذ الخمسينات عن خشيتهم من احتمال اندلاع العنف الفلسطيني، وخصوصاً من جانب اولئك الفلسطينيين الذين يرزحون تحت العذاب في مخيمات اللاجئين. وشعرت الحكومة الاميركية بأن مثل هذا الاحتمال سيكون له تأثير عميق على الاستقرار السياسي والاقتصادي وعلى الأمن في المنطقة. وثمة تقرير للجنة الفرعية للشرق الأدنى وأفريقيا التابعة للجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالعلاقات الخارجية، تاريخه ٢٤ تموز ١٩٥٣، يعبر عن قلق الولايات المتحدة من احتمال تحول اللاجئين الفلسطينيين الى قوة ثورية، وتأثيرات ذلك على مصالح الولايات المتحدة.

«ان للولايات المتحدة مصلحة في ان تفعل ما تستطيع للمساعدة في حل

مشكلة اللاجئين. بسبب علاقتها المباشرة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي وبالأمن في الشرق الأدنى. ولن تغتبط الولايات المتحدة بمشاهدة النظام الداخلي واستقلال بلدان الشرق الأدنى، تتهددهما الفوضى الاقتصادية، والتسلل الشيوعي، أو الاشتباكات العسكرية، ان فقدان النظام وما ينتج عنه من احتمال تجدد الاعمال العدوانية في هذا الجزء من العالم، كفيل بتهديد المصلحة الامنية للولايات المتحدة وللعالم الحر عامة».

وهكذا فإن السياسة الاميركية تجاه اللاجئين كانت معنية اساساً بالحيلولة دون انطلاق العنف الثوري الفلسطيني. وكان هذا بالذات وراء المساهمة المالية الكبيرة للولايات المتحدة في ميزانية الأونروا، خلال العقود الثلاثة الاخيرة، كما رعت الولايات المتحدة عروضاً كثيرة قدمت للاجئين في سبيل إعادة توطينهم ودمجهم في العالم العربي، في مجهود جل غايته إجهاض نمو الحركة الثورية الفلسطينية. فهذا النمو مع استخدام العنف الثوري كان أمراً وعته المصالح الاميركية في المنطقة. وفي هذا السياق، رسمت الولايات المتحدة سياسة للمجابهة مع الثورة الفلسطينية غداة انطلاقتها، كما رسمت في أعقاب ذلك سياسة لاحتوائها، لقد خلق العنف الثوري الفلسطيني هموماً لا تعد ولا تحصى للولايات المتحدة، وهي هموم تؤثر بلا ريب وبكل قوة في اعتبارات السياسة الاميركية، وتتضمن مصادر القلق الأميركي نشوء الاحتمالات المتعددة التالية التي تترتب على الكفاح الثوري: (١) ان تصعيد العنف الثوري الفلسطيني والهجمات الاسرائيلية قد يجر سوريا، وربما العراق، الى ساحة الوغى، مما يزيد من احتمال نشوب حرب عربية ـ اسرائيلية اخرى قد تتسبب في مجابهة اميركية ـ سوفياتية. (٢) احتمال آخر هو شحن الجماهير العربية بتيار الكفاح ضد اسرائيل وحلفائها. الأمر الذي سيعيق خطط التسوية الأميركية. وقد تتولد عن هذا هجمات تشن على المصالح الاميركية في العالم العربي بما في ذلك زعزعة النشاطات التجارية الاميركية وتدفق النفط الى الولايات المتحدة وحلفائها. (٣) وابعد من ذلك كله ان العنف الثوري يهدد بنسف الوضع القائم، ويقوض الانظمة العربية الصديقة للولايات المتحدة والمؤهلة لعقد تسويات توفيقية مع اسرائيل. هذه الاحتمالات كافة تشكل خطرا داهما على إدامة المصالح الاميركية وهيمنتها على المنطقة.

لا مراء في ان هذه الهموم ومصادر القلق تفعل فعلها في تحديد مسار السياسة الاميركية في الشرق الأوسط، وعند رسم الاستراتيجية والمخططات، وتتجلى هذه السياسة في كلا الاتجاهين: الجهود المبذولة للتوفيق، وعلى المستوى نفسه المحاولات

المبذولة لاجتثاث مصدر العنف الثوري، وبالتحديد منظمة التحرير الفلسطينية الجانب الأخير من السياسة الاميركية تجلى تماماً في الدور الأميركي في محاولة تدمير الحركة الفلسطينية وذلك، بالهجمة الضارية على الفلسطينيين في الأردن عام ١٩٧٠، وفي لبنان عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

في المقابلات مع رجال الاعلام، يصر الرسميون الاميركيون البارزون في وزارة الخارجية، على ان العنف الفلسطيني ليس له أي تأثير مباشر أو غير مباشر من أي نوع على سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، أو تجاه السياسة الفلسطينية. لكن هذا غير صحيح. فالحقائق تكشف ان العنف الثوري الفلسطيني يلعب دوراً بارزاً في مسار السياسة الاميركية. وتكفي نظرة اخرى الى الرسم البياني السابق الذكر والخاص بالعمليات الفدائية الفلسطينية، لملاحظة التلازم بين تزايد العنف الثوري الفلسطيني وبين التغيرات في السياسة الاميركية، على امتداد السنوات العشر الأخيرة، وإني لا أزعم أن العنف الثوري الفلسطيني كان المتغير الوحيد المؤثر على ذلك التغيير، بل إنه كان عنصراً ملحوظاً في ذلك المسار. ففي ١٩٦٨، في الفترة التي سبقت صعود العمليات الفدائية الفلسطينية، كانت نظرة الولايات المتحدة الى الفلسطينيين ببساطة انهم لاجئون عرب ، لكن بعد التزايد في العنف الثوري في ١٩٦٩ و ١٩٧٠، بدأت الولايات المتحدة بالاقرار بأن للفلسطينيين وجوداً سياسياً. وبالمثل انطلق الحديث عن المصالح في ١٩٧١ و ١٩٧٢، والمصالح الفلسطينية المشروعة في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، والحقوق الفلسطينية في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. وفي ١٩٧٧ استخدمت الحكومة الاميركية مصطلحات الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والحاجة الى وطن قومي للفلسطينيين. إن لكل من هذه المصطلحات مضامينه السياسية المحددة. ومع أن الرسم البياني لا يدل على تزايد في العمليات الفلسطينية في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧، فإن الكفاح الفلسطيني المتصاعد في لبنان خلال تلك الفترة، أحدث تغيراً آخر في السياسة الاميركية.

خاتمة

كان للعنف الثوري الفلسطيني تأثير لا حد له على الشعب الفلسطيني والعربي، وخصوصاً غداة الهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية في حرب ١٩٦٧، لقد أصبح الفدائي رمزاً للنهوض والكرامة والشرف. وهكذا فإن دعم الجماهير العربية للثورة الفلسطينية عزز الاعتقاد بأن الجماهير العربية هي الخزان الاحتياطي الذي تغرف منه الثورة الفلسطينية في كفاحها الطويل الأمد من اجل تحرير فلسطين. وان سياسات الحكومة العربية حيال النزاع مع الصهيونية، تدرك مساندة شعوبها للكفاح الثوري ضد الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية. ويمكن لنا أن نتبين كذلك ان الأحداث التي وقعت منذ ١٩٦٧ كان لها تأثير على مساندة الجماهير العربية للكفاح الفلسطيني، كمّا ونوعاً وكثافة، ومع ذلك ما زال بوسع المرء ان يقول باطمئنان إن العنف الثوري ضد الاحتلال الصهيوني وحلفائه، ما زال يتلقى مباركة الجماهير العربية ودعمها. وإن العمليات الفدائية ذات الطابع الاستثنائي في مستوى إثارتها وبطولتها، كعملية دلال المغربي، تمتلك تأثيراً خاصاً وفعالاً. وفي الوقت نفسه لا يجوز افتراض ان الدعم الجماهيري حقيقة مسلم بها ومحتمة الحدوث. فما لم تتبع العمليات (المستهدفة لاستقطاب الدعم العربي) بحملة سياسية وتثقيفية بغية رفع مستوى الوعي، وتوثيق العرى بالحركات الجماهيرية العربية الاخرى، فإنها ـ أي العمليات سوف تفقد في النهاية مفعولها، بل وقد تأتي بعكس النتائج المرتجاة، ولا ينبغي أن نغفل أن الخصم سوف يستغل بطريقة انتهازية كل موقف لصالحه هو، على انه لا توجد دراسة قياسية لمدى تأثير العنف الثوري الفلسطيني على مساندة الجماهير العربية، الأمر الذي سيؤثر بالنتيجة على تأييد الحكومات العربية للنضال الفلسطيني، على افتراض أن السياسة الحكومية ليست انعكاساً لدعم الجماهير في هذه المنطقة. وفي النهاية يجري استخدام هذا من جانب الحكومة العربية الخاصة للتأثير على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. وإن فعالية ذلك التأثير تتوقف نسبياً على طبيعة العلاقة التي تربط تلك الحكومة بالولايات المتحدة، وكذلك على المدى الذي ترغب في ان تمضي اليه في استخدام قوتها الممكنة أو نفوذها. بكلمات اخرى، العنف الثوري مقترناً ببرنامج للتوعية السياسية للجماهير العربية، سيكون له تأثير كبير، وان كان غير مباشر ، على سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية.

وكثيراً ما يقال في الولايات المتحدة أن العمليات الفلسطينية تثمر عكس غايتها، وأنها تضر كثيراً بصورة الفلسطينيين في الولايات المتحدة، كما انها تضعف التأييد العام لقضيتهم. وهذا ليس صحيحاً تماماً! ففي حين ان العنف لن يكسب أية مساندة أو تعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية أو الشعب الفلسطيني، فإنه مع ذلك يحيي في الذهن العام باستمرار فكرة انه لا بد من عمل شيء في القضية الفلسطينية. ومن الناحية الجوهرية يتحول هذا بطريقة غير مباشرة الى تأييد إيجابي للقضية الفلسطينية. هذه الناحية السيكولوجية نفسها تستعملها العقلية التجارية الاميركية. فوكالات الاعلان اكتشفت ان اشد مزايا السلعة تأثيراً هي تلك التي تسر الجمهور أو على العكس تماماً تلك التي تثير غضبه! ومن الناحية الجوهرية مرة اخرى، وعلى الرغم من غضب الجمهور الاميركي من العمليات الفلسطينية، فإن هذه العمليات سوف تقنعه في النهاية بأن السلام غير ممكن بدون الفلسطينيين.

ويصر المسؤولون الاميركيون على ان «الارهاب مرفوض كلياً»، وغير مقبول كوسيلة للتأثير السياسي، واكثر من ذلك انه اذا كانت القيادة الفلسطينية تأمل في ان تبدو كقيادة «مسؤولة»، فإن من واجبها وقف هذه العمليات. واذا طرح عليهم السؤال، انه اذا كان الامر كذلك، ماذا سيكون رد الولايات المتحدة، إذا أوقف الفلسطينيون الآن جميع اعمال العنف؟ وجواب هؤلاء المسؤولين هو بكل بساطة أن الأمر لن يغير سياسة الولايات المتحدة، لكنه مع ذلك سيؤدي الى تحسين الجو، ويساعد الولايات المتحدة في «إقناع» اسرائيل بتقديم «تنازلات» في المسألة الفلسطينية وفي مفاوضات الحكم الذاتي. وبكلمات اخرى، إن الولايات المتحدة لن تفعل شيئاً، وأكثر من ذلك تأمل ان تشق القيادة الفلسطينية باللعبة المعروفة، لعبة المعتدلين والمتطرفين. زد على ذلك ان المسؤولين الاميركيين يصرون على ان واجب الفلسطينيين الاعتراف بقرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ كشرط مسبق لقيام الولايات المتحدة بمحاورتهم واجراء محادثات مباشرة معهم، وهي محادثات لن ينتج عنها في اعتقادي أي شيء مطلقاً. ومع ذلك يجادل هؤلاء المسؤولون بقولهم إن وقف العمليات الفلسطينية، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار ٢٤٢، سوف يخلقان ضغطاً «أخلاقياً» كبيراً على اسرائيل، وسوف يقودان الى تحسين الجو بقوة لصالح الفلسطينيين! ولكم يبدو غريباً في هذا المقام حشرهم لكلمة «أخلاقي» في مضمار الحديث عن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فاذا ما تركنا جانباً الحديث عن مدى «أخلاقية» دولة الاستيطان الكولونيالية، فإن سياسة الولايات

المتحدة في الشرق الاوسط لم تبن قط على المبادىء الخلقية، والحقيقة على العكس تماماً، فسلوك الولايات المتحدة في المنطقة العربية، على امتداد سنوات العقود الأربعة الأخيرة، يدل بكل جلاء على أن سياستها قامت على النفعية السياسية وحماية مصالحها الخاصة. وهذه المصالح سوف تبقى موضع تهديد طالما استمر العنف الثوري الفلسطيني.

حواشي الفصل الخامس

(١) فرانز فانون، «معذبو الأرض».

(٢) بول إي. جريديني ووليم ي. هازن، «الحركة الفلسطينية في السياسة» (كتب لكسنجتون، ادوارد هيث وشركاه، لكسنجتون، ١٩٧٦)، ص ٧٧ ـ ٨١. آراب ريبورت اند ريكورد، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ و نيويورك تايمز، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨. إن العمليات الاسرائيلية الانتقامية تبلغ على الأقل ضعفي عدد العمليات الفلسطينية. تتضمن القائمة جميع الهجمات الفلسطينية ضد إسرائيل بدءاً من أيار ١٩٧٤، وذلك عندما قررت حركة فتح انهاء عملياتها الدولية وزيادة عملياتها داخل اسرائيل.

(٣) نشرة وزارة الخارجية، المجلد ٦٠، الرقم ١٥٤٣ (٢٠ كانون الثاني ١٩٦٩)، ص ٢٤.

(٤) المصدر نفسه، المجلد ٦١، الرقم ١٥٧٧ (١٥ أيلول ١٩٦٩) ص ٤٦.

(٥) تعديل قانون المساعدات الخارجية للعام ١٩٦٩، في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٩، المقطع ٤٠١٥، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٦) ومنذ ذلك الحين لم يتعرض أي دبلوماسي اميركي لهجوم مادي من جانب منظمة التحرير الفلسطينية: إن اغتيال سفير الولايات المتحدة فرانسيس ي. مولي والمستشار الاقتصادي روبرت أو ويريج في بيروت، لبنان، في السادس عشر من حزيران ١٩٧٦، في خضم الحرب الأهلية اللبنانية، سبب الى فصيل لبناني راديكالي صغير. ولقد عبرت منظمة التحرير الفلسطينية عن استعدادها للبحث عن الجناة ومعاقبتهم. انظر «اغتيال الدبلوماسيين الاميركيين في بيروت. لبنان». شهادة امام اللجنة الفرعية للتحقيقات التابعة للجنة العلاقات الدولية، مجلس النواب، الكونغرس ٩٤، الدورة الثانية، ٢٧ تموز ١٩٧٦، (مكتب الطباعة الحكومي الاميركي، واشنطن، دي سي. ١٩٧٦).

(٧) محاضر الكونغرس الاميركي، الكونغرس ٩١، الدورة الثانية ١٩٧٠، (١٦ في ١١ أيلول ١٩٧٠، ١٥٢٢٤).

(٨) نيويورك تايمز ، ٨ تشرين الأول ١٩٧٠، الصفحة الأولى.

(٩) رالف ل. ستافينس «الانزعاج العالمي من الفلسطينيين» (مخطوطة غير منشورة ـ معهد الدراسات السياسيّة

(١٠) المصدر نفسه. ص ٢٤

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٧ وبين الاماكن التي اقفلت عبر الولايات المتحدة «البيت الفلسطيني»، وهو جمعية اكاديمية ثقافية انشئت اصلا في جامعة جورج واشنطن في ١٩٧٠. ثم انتقلت في وقت لاحق الى غرفة في جادة كونكتيكت في واشنطن. وكانت عضوية «البيت» مفتوحة للجمهور قاطبة. واقتصرت نشاطاته على المحاضرات والندوات حول شؤون الشرق الاوسط، وبعض النشاطات الثقافية. لقد اخضع العديد من اعضاء «البيت الفلسطيني» للاستجواب من جانب مكتب التحقيقات الاتحادي. وفي احدى الحوادث، خلال زيارة قام بها رجال المكتب المذكور «للبيت»، تولى السيد انيس قاسم احد مؤسسي «البيت»، شرح اهداف «البيت» الاساسية بأنها ممارسة الحرية الاكاديمية. ورد عليه احدهم، واسمه جرانت، قائلا: «نحن لا نتدخل في الحرية الاكاديمية ..لكننا بكل بساطة مهتمون بالأبعاد السياسية لتلك الحرية الاكاديمية».

(١٢) نشرة الخريجين الجامعيين العرب ـ الاميركيين. ديترويت، ميتشيغان، كانون الاول ١٩٧٢ ص ٣.

(١٣) «عالم بلا عنف» بيان لناظر الخارجية روجرز أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ ايلول ١٩٧٢، «نشرة وزارة الخارجية» ، ٦٧، ١٧٣٨ (١٦ تشرين الأول ١٩٧٣) ص ٤٢٥ ـ ٤٣٤.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) وثائق الأمم المتحدة ١/ القرار ٣٠٣٤ (٢٧) كانون الأول ١٩٧٢.

(١٦) « تفهم الحكومة الاميركية للإرهاب تفهم عالمي ، » خطاب للسفير لويس هوفاكر في نيو اورليانز ، لويزيانا،

في ٢٨ شباط ١٩٧٤، نشرة وزارة الخارجية، ٧٠، ١٨١٢، (في ١٨ آذار ١٩٧٤) ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

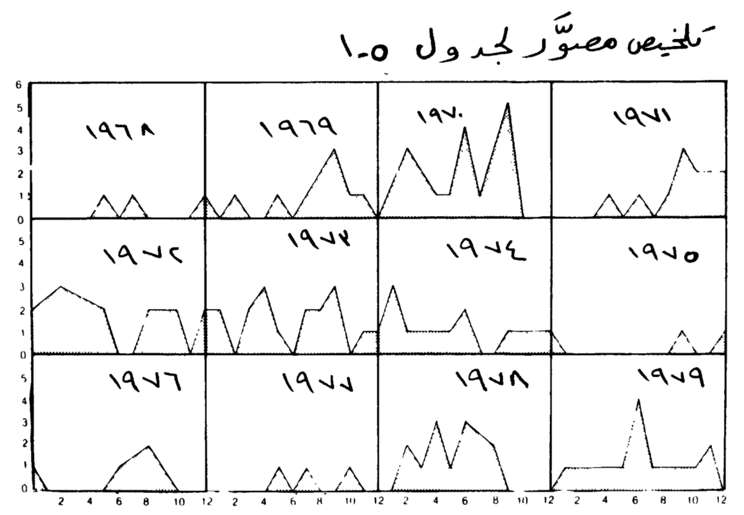
(١٧) إفادات حول الارهاب الدولي، في المرجع المشار اليه، ص ١١.

(١٨) ينظر الى هذه الاتفاقية على انها اقسى إجراء اتخذ حتى الآن لمكافحة اختطاف الطائرات انها تنص على وقف الخدمات الجوية التجارية من والى اي بلد يمنح ملجأ لمختطفي الطائرات واشنطن بوست، ١٨ تموز ١٩٧٨، ص ١١٩.

(١٩) سامي اسماعيل مواطن اميركي بالولادة ومن اصل فلسطيني القي القبض عليه في اسرائيل في كانون الاول الماضي بينما كان في طريقه لزيارة والده المقيم في الضفة الغربية، والذي كان على فراش الموت. ولقد اقتيد فيما بعد الى المحكمة بتهم تلقي تدريب عسكري في ليبيا، والانتماء الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. لقد اقر بزيارة ليبيا لكنه انكر تلقي اي نوع من التدريب العسكري، كما نفى ان يكون عضوا في الجبهة الشعبية. وقال ان الاعتراف الذي وقع عليه اخذ منه «تحت التعذيب». لقد ادين سامي اسماعيل، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ شهرا، فأثارت قضيته قدرا عظيما من الاهتمام الاعلامي في الولايات المتحدة. انظر في واشنطن ستار. ٢٧ حزيران ١٩٧٨. ونيويورك تايمز. ١٥ حزيران ١٩٧٨.

(٢٠) في واشنطن بوست، ٢٠ آذار ١٩٧٨، ص ١

تلخيص مصوّر لجدول ٥-١



الفصــــل الســـــادس

سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين كشعب

بعـد ان تسلمت ادارة الرئيس كـارتر مهـامهـا بفتـرة قليلة، انغمست في ديبلوماسيتها الشرق اوسطية. في بادىء الأمر كان الرئيس كارتر متفائلاً[١]. ففي منتصف شباط /فبراير ١٩٧٧، زار وزير الخارجية فانس اسرائيل ومصر ولبنان والأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية كبداية لمحاولات الادارة في هذا المجال. وفي ذلك الربيع، التقى كارتر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين، والرئيس المصري انور السادات، وملك الأردن حسين، والرئيس السوري حافظ الأسد، ليؤكد لكل منهم عزمه على حل المشكلة[٢].

وبدأت ادارة كارتر بترجيح حل شامل فأعادت موضوع الفلسطينيين مـرة اخرى الى الأضواء، وذهبت أبعد من أي من الادارتين السـابقتين في معـالجتها موضوع الفلسطينيين والاعتراف بحقوقهم، وكان هذا التغير ناتجاً عن سياسـات داخلية ودولية.

أ ـ إدارة كارتر والوطن الفلسطيني

أعاد تعيين زبيغنيو بريجنسكي مساعداً للرئيس لشؤون الأمن القـومي إلى الأذهان تقريـراً عن الشرق الأوسط صـادراً عن معهد بـروكينغز[٣]. فقـد كان

بريجنسكي احد معدي هذا التقرير الذي جاء في خاتمته أن اي حل يجب ان يتضمن «حق الفلسطينيين في تقرير المصير» عندما يوافق الفلسطينيون على الاعتراف باسرائيل. وتجدر الاشارة الى ان حق تقرير المصير قد يأخذ شكل دولة فلسطينية مستقلة أو شكل كيان متحد طوعاً مع الأردن (٤).

في ١٦ آذار / مارس ١٩٧٧، وبعد أقل من شهرين من تسلمه منصبه، تحدث الرئيس كارتر عن القضية الفلسطينية خلال اجتماع له في قاعة بلدة كلينتون في ولاية ماساشوستس. قال ان اول شرط لإقامة سلام دائم هو إعتراف العرب بإسرائيل؛ والثاني «إقامة حدود ثابتة لإسرائيل»؛ والثالث «وهو الشرط النهائي للسلام، معالجة المشكلة الفلسطينية». وقد ابدى كارتر تفهمًا إزاء مطاليب الفلسطينيين في النزاع مع اسرائيل، واقترح ما يلي:

«يجب ان يكون هناك وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة وعديدة. والحل السليم للمشكلة الفلسطينية هو الذي يتوجه حالياً إلى الدول العربية التي تتفاوض مع اسرائيل»(٥).

بهذا تكون سياسة الولايات المتحدة إزاء الشراق الأوسط قد اخذت منحى جديداً. فمنذ عام ١٩٤٧، حين ساندت الولايات المتحدة قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين الى دولتين، احداهما عربية والأخرى يهودية، لم تكن فكرة وطن فلسطيني يوماً جزءاً من أي مشروع اميركي رسمي. وعلى الرغم من ذلك، فإن كارتر لم يضمّن الاقتراح الذي تقدم به أية شروط خاصة بشأن حق الفلسطينيين في تقرير المصير أو بشأن اشتراكهم في المفاوضات. فقد تركت تلك التفاصيل للدول العربية المعنية.

بالفعل، فإنه لم تكن لدى كارتر فكرة واضحة عن شكل أو صفة الوطن الفلسطيني الذي اقترحه، وبالتالي فقد فسرت الأطراف المختلفة هذه الفكرة بطرق مختلفة. فالحكومة الاسرائيلية اعتبرتها بمثابة خطر يهدد أمنها، والفلسطينيون نظروا اليها كدولة مستقلة يستطيعون ممارسة حقوقهم الوطنية فيها. أما كارتر، الذي لم تكن بالنسبة اليه الا مجرد فكرة يمكن ان تبلورها الاطراف المختلفة خلال المفاوضات، فقد اوضح افكاره في مؤتمر صحافي في ١٢ أيار / مايو ١٩٧٧:

«إن التحديد الدقيق لما يجب ان يكون عليه هذا الوطن، ودرجة

استقلال الكيان الفلسطيني، وعلاقته بالأردن او ربما بسوريا أو بدول اخرى، وحدوده الجغرافية، يجب ان تبلورها الاطراف المعنية. لكن من الواضح ان حصول الفلسطينيين على وطن، وحل مشكلة اللاجئين، أمر ذو أهمية قصوى»(٦).

لقد اعترف كارتر «بالأهمية القصوى» لحل المشكلة الفلسطينية، وأدرك ان الجهود الاميركية للسلام يجب ان تتضمن جهوداً لإشراك الشعب الفلسطيني. وجاء اقتراحه بوطن اكثر تحديداً من اقتراحات اسلافه «بالعدالة للاجئين»، واكثر إدراكاً للفلسطينيين كشعب أو ككيان.

في مقابلة مع مراسل «الجيروزالم بوست» ترود فلدمان في ٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧، حدد الرئيس كارتر الوطن «كمكان يعيش فيه الشعب» فقط. ويبدو أن الرئيس كارتر كان يحاول طمأنة قرائه الإسرائيليين باستعمال هذا التحديد البسيط الذي يتجاهل موضوع إقامة دولة فلسطينية، أو حتى وصف الحدود الجغرافية لتلك الدولة. على الرغم من ذلك، فإنه كان هناك اشارة واضحة للغاية الى ان الوطن سوف يتكون من الضفة الغربية وغزة. وقد قدم نائب الرئيس وولتر مونديل اكثر البيانات تفصيلاً عن موضوع الوطن، عندما تحدث باسم ادارة كارتر امام مجلس شؤون العالم في سان فرانسيسكو في ١٧ حزيران / يونيو ١٩٧٧:

«أحد المواضيع الأساسية الأخرى، هو مستقبل الشعب الفلسطيني. فقد كان مصدراً لمأساة مستمرة في الشرق الاوسط. وهناك شرطان لسلام دائم في هذا المجال:

«الأول، يجب ان يبرهن الفلسطينيون عن رغبتهم في العيش بسلام في جوار اسرائيل.

ثانياً، يجب اعطاء الفلسطينيين حافزاً على السلام، حتى يتحولوا من العنف الذي كان في الماضي، الى مستقبل يستطيعون فيه التعبير عن آمالهم السياسية في سلام.

اذن، اذا كان الفلسطينيون يرغبون في العيش في سلام، ومستعدين، لإثبات تلك الرغبة بالاعتراف بحق اسرائيل في العيش في سلام، فإن الرئيس اوضح انه في نطاق حل سلمي،

فإننا نعتقد ان الفلسطينيين يجب ان يعطوا الفرصة للتخلص من وضعهم كلاجئين مشردين، وان يشاركوا تماماً في مكاسب السلام في الشرق الاوسط، بما في ذلك إمكانية الإعداد لوطن او كيان فلسطيني ـ من الأفضل ان يكون ملتحقاً بالأردن.

إن كيفية تحقيق ذلك، والصفة الدقيقة لمثل هذا الكيان، هما من الأمور التي يجب ان تقررها الأطراف ذاتها خلال المفاوضات. ومع ذلك ، فإن الرئيس اشار الى ان امكانية تحقيق هذه الفكرة وأمن المنطقة سيزدادان اذا شمل ذلك اتحاداً مع الأردن. لكنني اؤكد ان تلك التفاصيل يجب ان تقررها الأطراف نفسها»[٧].

وقد غيّرت ادارة كارتر ايضاً سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق باشتراك الفلسطينيين في مفاوضات السلام. فقد اعلنت وزارة الخارجية: «يجب ان يكون هناك ممثلون فلسطينيون في جنيف كي تحل المشكلة الفلسطينية»[٨]. من دون الاشارة الى أي فلسطينيين:

«إضافة إلى المواضيع حول طبيعة مفاوضات السلام، والأمن، والحدود، فإن وضع الفلسطينيين يجب تسويته، في اتفاق عربي ـ اسرائيلي شامل. اذ لا يمكن تجاهل هذا الموضوع، اذا كان يجب حل المواضيع الأخرى.

وايضاً، كي يكون هناك اتفاق سلام دائم، يجب ان تسانده بإيجابية، جميع اطراف النزاع، بما في ذلك الفلسطينيون.

ذلك يعني انه يجب اشراك الفلسطينيين في عملية السلام، ويجب ان يكون ممثلوهم في جنيف لكي تحل المشكلة الفلسطينية»[٩].

ورفضت اسرائيل فوراً أي مشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنيف. وقال موشي دايان ان اسرائيل ستتفاوض مع «فلسطينيي الضفة الغربية» للأردن، وقطاع غزة، ولكن ليس مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبأي حالٍ من الأحوال، ليس في جنيف. وفي اجتماعات دارت في واشنطن بين ديان وفانس ومونديل وكارتر في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧، فشلت ادارة كارتر في الحصول على موقف اسرائيلي

مرن، إزاء هذا الموضوع. وأعلن ديان صراحة: «نحن غير متفقين مع بعضنا البعض حول إشراك الفلسطينيين في محادثات السلام».

في نهاية المناقشات، صدر بيان مشترك يؤكد وصف وزير الخارجية الإسرائيلي للمحادثات، وينص فقط على انه جرى «تبادل للآراء حول مسألة التمثيل الفلسطيني، ومسألة المستوطنات الاسرائيلية»[١٠].

في أول تشرين الأول / اكتوبر، وبعد أحد عشر يوماً على اللقاء مع ديان، اصدرت ادارة كارتر «بياناً مشتركاً اميركياً- سوفياتياً حول الشرق الاوسط».

وقد نصت الفقرة الرئيسية على ما يلي:

«ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعتقدان انه، ضمن نطاق تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط، فإن كل الأسئلة المتعلقة بالتسوية يجب ان تحل، بما في ذلك مواضيع اساسية كانسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة، من الأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧؛ حل المشكلة الفلسطينية مع ضمان الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني؛ إنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات طبيعية وسلمية على اساس الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة، ووحدة الأراضي، والاستقلال السياسي.

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعتقدان ان الطريق الوحيد السليم والفعال لتحقيق حل اساسي لكل جوانب مشكلة الشرق الاوسط بكاملها، هو المفاوضات، ضمن نطاق مؤتمر جنيف للسلام، الذي عقد خصيصاً لهذه الغاية، مع الإشراك في اعماله ممثلين عن كل الأطراف المشتركة في النزاع، بما في ذلك ممثلون عن الشعب الفلسطيني، وإضفاء الصفة الرسمية والقانونية على القرارات التي تتخذ في المؤتمر»[١١].

كان هذا الاعلان بمثابة منحى آخر في طريقة المعالجة الاميركية لقضية بفلسطين. فقد عبر عن اعتراف الولايات المتحدة بأن اشتراك القوتين العظميين هو امر ضروري لحل مشكلة الشرق الأوسط. فكيسنجر، عن طريق سياسة الخطوة خطوة، ابعد الاتحاد السوفياتي. وقد تجاوز البيان حدوداً اخرى

بالاشارة الى «الحقوق الشرعية» للفلسطينيين، وخطا خطوة اقرب نحو قبول اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وقبول واقع اعتراف اكثر من مائتي دولة، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني.

وتأزمت العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية . فقد اعترضت اسرائيل بشدة على عبارتي «الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني» واشتراك «ممثلين عن الشعب الفلسطيني» ، واعتبرت اللغة (The language) (الصياغة) تنازلاً غير مقبول لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ففي ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦، فهم الكثيرون تلك المصطلحات على انها حق في إقامة دولة مستقلة في فلسطين مع كون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. ومع ان كلا من اسرائيل والولايات المتحدة صوتت ضد القرار، إلا أن اسرائيل قد اعترضت على الاعلان الاميركي ـ السوفياتي كلية، واعتبرته بمثابة تدخل في المفاوضات من جانب الاتحاد السوفياتي «الموالي للعرب» ضد مصلحتها. .

وقد تطلب الأمر ست ساعات من المفاوضات المكثفة في نيويورك بين موشي ديان، وسايروس فانس، وباشتراك الرئيس كارتر، لحل تلك الأزمة الاسرائيلية ـ الاميركية. وقد قدم كل من الجانبين التنازلات في ورقة العمل الناتجة عن هذه المفاوضات؛ فقد دعت تلك الورقة الىتشكيلPlenary group وفد عام غير محدود يتكون من اسرائيل ووفد عربي موحد بافتتاح مؤتمر جنيف. وبعد ذلك يقسم المؤتمر الى مجموعات عمل ثنائية ومتعددة. تقوم مجموعات العمل الثنائية بالتفاوض حول معاهدات سلام بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة.

وتقوم المجموعات المتعددة بتناول مواضيع أوسع، مثل: مستقبل الضفة الغربية والتعويضات للاجئين الفلسطينيين. لم تذكر منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن ديان قد وافق على ان تقوم اسرائيل بالتفاوض حول بعض المواضيع مع اكثر من وفد عربي، بما في ذلك ممثلون فلسطينيون [١٢].

وقد تمسك ديان، بحزم، برفض قبول أي عضو معروف من منظمة التحرير الفلسطينية. وأشار الى ان اسرائيل لن تعترض ما دام الممثلون الفلسطينيون لا يعرّفون انفسهم كأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية. ووعد ديان «اننا لن ندقق في هوياتهم» وفي المقابل، وافقت الولايات المتحدة على ألا يكون الاعلان الاميركي ـ السوفياتي شرطاً لانعقاد مؤتمر جنيف أو تسييره[١٣].

وقد وافق الاميركيون ايضاً على الا يستعملوا العقوبات العسكرية والاقتصادية ضد اسرائيل لحملها على تقديم التنازلات. وهكذا، فقد تخلت اميركا عن أداة ضغطها الرئيسية: المساعدة الاقتصادية والعسكرية، للتخفيف من التصلب الاسرائيلي في محادثات السلام، تاركة قوة الاقناع فقط. وبما انه ليس من السهل اقناع الاسرائيليين، فإن أي تقدم ملحوظ نحو تسوية شاملة يظل بعيداً عن المنال.

وجاء تراجع ادارة كارتر عن البيان الاميركي ـ السوفياتي، نتيجة ضغط الحكومة الاسرائيلية، ونتيجة ضغوط جمهور الناخبين في الولايات المتحدة الموالين لاسرائيل، والذي يتكوّن من يهود وغير يهود على السواء، والعناصر الاميركية المعادية للاتحاد السوفياتي ـ لا سيما في الكونغرس ـ والتي اعترضت على اشراك الاتحاد السوفياتي في مفاوضات الشرق الاوسط للسلام، لأن ذلك قد يدعم صورة السوفيات ونفوذهم في المنطقة. ولكن تملص الاميركيين من البيان ادى الى عكس ذلك؛ فقد أساء الى صورة اميركا ومكانتها في العالم العربي والمجتمع الدولي.

أما مشروع الادارة الاميركية لانعقاد مؤتمر جنيف قبل نهاية عام ١٩٧٧ ، فقد قضت عليه الرحلة المؤثرة التي قام بها السادات الى القدس في تشرين الثاني / نوفمبر، والتي في أثرها، دعا السادات كل الأطراف المعنية، الى اجتماع يعقد في القاهرة للتحضير لمؤتمر جنيف. وقد رفضت كل من سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الحضور. واشتركت اسرائيل ومصر والولايات المتحدة وممثلون عن الأمم المتحدة[١٤].

وقد اشتركت هذه الأطراف في اجتماع آخر عقد في القدس ، لكن بعد فترة قليلة قطعت مصر محادثات السلام. فقد تم استدعاء الوفد المصري من القدس احتجاجاً على «التصلب»الاسرائيلي، بشأن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وبشأن مصير الفلسطينيين.

وكانت احدى نقط الخلاف الرئيسية بين الموقفين المصري والاسرائيلي في المفاوضات، هي مشكلة تقرير المصير الفلسطيني. فقد اصرت مصر على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة، بينما رفضت اسرائيل ذلك؛ اذ اعتبر مناحيم بيغن الضفة الغربية وغزة جزءاً من اسرائيل الكبرى (Eretz Israel) واعترض بشدة على اي شكل من تقرير المصير الفلسطيني فوق اي من اجزاء فلسطين، وطرح مشروعاً بديلاً «للحكم ـ الذاتي» (Self Rule) لفلسطينيي الضفة الغربية، تضمن ما يلي:

١) تبقى المنطقة بأكملها تحت السيطرة العسكرية الاسرائيلية؛

٢) لن يكون هناك أي عوائق قانونية امام استيطان اسرائيلي آخر في المنطقة؛

٣) تستبدل الادارة العسكرية اما بمقاطعات (Cantonal) وإما بإدارة مدنية مركزية؛

٤) بعد فترة خمس سنوات انتقالية، يعطى الفلسطينيون الخيار في ان يصبحوا مواطنين اسرائيليين أو مواطنين اردنيين[١٥].

وقد حاولت الولايات المتحدة جَسْرَ الهوة التي كانت تبدو سحيقة بين الاقتراحات المصرية، والاسرائيلية. وقد لخص الرئيس كارتر الموقف الاميركي في مقابلة له مع مراسلي الشبكات (التليفزيونية) في ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧:

إن الرئيس السادات مصر على ان ما يطلق عليه كيان فلسطيني يجب ان يكون دولة مستقلة. ما أفضله انا هو ألا يكوّنوا دولة مستقلة بل ان يكونوا مرتبطين بطريقة ما بالدول المحيطة، ويكون لهم الخيار، مثلاً، بين اسرائيل والأردن.

إنما ليس لدينا خيار حقيقي. لقد عبرت عن رأيي، ولكن اذا تفاوضت اسرائيل مع الدول المحيطة بها، في حل آخر، فإننا حتمًا سوف نؤيد ذلك.

لكن رأيي الشخصي هو أن الاحتفاظ بالسلام الدائم يكون افضل اذا لم يكن هناك دولة جديدة راديكالية ومستقلة في قلب الساحة الشرق الأوسطية[١٦].

وقد علق كارتر ايضاً على اقتراحات بيغن بالحكم الذاتي بأنها توفر «اساساً عادلاً للمفاوضات» واعتبر السادات هذا التعليق بأنه بمثابة تأييد لمقترحات بيغن. وفي ٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨، توقف كارتر في زيارة خاصة، لكن خاطفة، في أسوان بمصر للتحدث الى السادات. وبعد اجتماع دام تسعين دقيقة، قبل السادات توضيحات الموقف الاميركي برضا. وأعاد كارتر، في اثر ذلك اعلان السياسة الاميركية ازاء الفلسطينيين. وكان الرئيس يقتطف جزءاً من بيان معد، جاء فيه:

«يجب ان يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها. إن المشكلة يجب ان تعترف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وتتيح للفلسطينيين الاشتراك في تقرير مستقبلهم».

وقد فسر السادات ذلك بأنه يعني تقرير المصير، على الاقل جهراً. كما اتفق مع الرئيس كارتر على انه ليس من الضروري ان تكون الدولة الفلسطينية جزءاً أو نتيجة للتسوية. كما انه قبل ايضاً ترجيح الرئيس كارتر لارتباط الكيان الفلسطيني بالأردن.

وقد أشار بعض المسؤولين في الادارة الى ان بيان اسوان كان قاب قوسين أو أدنى من تأييد تقرير المصير الفلسطيني. لكن، في الحقيقة، ان «اشتراك الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم» يعني فقط انه يجب اشراك الفلسطينيين في مفاوضات بشأن مستقبلهم. سوف يكون لهم صوت، ولكن لن يكون لهم اختيار حر. لن يكون لهم حق تقرير المصير. وكان الترجيح الفلسطيني لدولة حرة ومستقلة. لكن كان من المستبعد حدوث مثل هذا الأمر في المستقبل القريب نتيجة الاعتراضات الاسرائيلية والغموض الاميركي ازاء الدولة الفلسطينية.

وبعد زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧، لم يطرأ أي جديد على السياسة الاميركية - الفلسطينية حتى توقيع اتفاقي كامب ديفيد في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨. وقد حاول ألفرد أثرتون Alfred Atherton, Jr . the Administration's Ambassador at Large سفير الادارة المفوض لمفاوضات الشرق الاوسط اعادة تقديم هذه السياسة:

«بينما يدعو القرار ٢٤٢ الى تسوية عادلة لمشكلة «اللاجئين»، فإنه لا يتناول، بطريقة شاملة، حلاً للمشكلة الفلسطينية. وفي الحقبة التي مضت منذ صدور هذا القرار، اصبح لا مفر من وضوح ان حل المشكلة الفلسطينية اساسي للوصول الى تسوية دائمة لمشكلة الشرق الاوسط. لا يستطيع احد من اطراف النزاع اليوم المجادلة في ان للفلسطينيين هوية يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار. وقد اعترف الرئيس كارتر بذلك عندما تحدث عن الحاجة الى وطن للفلسطينيين. وفي رأينا، كما قلت من قبل، ان اية تسوية في الشرق الاوسط لن تستمر ما دامت لا تتضمن حلاً عادلاً

للمشكلة الفلسطينية من جوانبها كافة. وهذا يعني مقابلة الحاجة الانسانية للفلسطينيين الى هوية خاصة بهم، واتفاقاً حول الوضع المستقبلي للضفة الغربية وغزة.. تلك الأجزاء من فلسطين تحت الانتداب سابقاً التي كانت خارج حدود اسرائيل سنة ١٩٦٧.

وهذا يعني ايضاً ان اعتبارات امنية حيوية لاسرائيل، يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، بالاضافة الى مصالح دول عربية اخرى، لا سيما الأردن ومصر، ومصالح الفلسطينيين العرب انفسهم ، الذين ما زال يعيش اكثر من مليون منهم في الضفة الغربية وغزة.

يجب إيجاد طريقة للفلسطينيين للاشتراك في تقرير مستقبلهم. ان أي حل، كي يكون قابلاً للتطبيق ودائماً، يجب ان يكون في النهاية، مبنياً على موافقة المحكومين governed».

ان اقوال اثرتون ومونديل واقوالاً رئيسية اخرى من ادارة كارتر، نصت كلها على النقاط التالية:

١) على الفلسطينيين اثبات رغبتهم في العيش بسلام مع اسرائيل بتغيير الفقرات المتعلقة بإسرائيل الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني، وقبول قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢، ومنح اسرائيل اعترافاً قانونياً De Jure لكن لم يطلب من اسرائيل ان تتبادل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. لم يطلب منها أن تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير في دولة ذات سيادة تعيش بجوار اسرائيل. اذن ، كان على الفلسطينيين ان يتخلوا عن حقهم وحق الاجيال القادمة في العودة الى وطنهم. وقد عقب ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، بقوله: ان الولايات المتحدة تستعمل مسألة الاعتراف لتجنب الموضوعات الاساسية . فقد تعاملت الولايات المتحدة مع الصين لخمسة وعشرين عاماً من دون ان تعترف بها، كما انها لم تعترف بعد بكوبا أو بالمانيا الشرقية. وقال ان الاعتراف هو احد امتيازات الاستقلال والدول ذات السيادة. واضاف قائلاً: عندما يحصل الفلسطينيون على دولتهم المستقلة، فإنهم سوف يبتون مسألة الاعتراف بوسائل ديمقراطية[١٩].

٢) طلب من الفلسطينيين ان يتخلوا عن الكفاح المسلح في مقابل ارض يستطيعون فيها التعبير عن آمالهم السياسية الشرعية، (اي انتخاب ممثلين محليين، وانتخاب ممثلين لبرلمان مستقل أو مرتبط بالأردن).

٣) ان الولايات المتحدة تحبذ ان يكون الكيان الفلسطيني متصلاً بشكل أو بآخر بالأردن، ربما في «المملكة العربية المتحدة». فكارتر كان يعتقد ان ذلك سوف يدعم الأمن في المنطقة[٢٠]. كان ذلك يتضمن ان دولة فلسطينية ذات سيادة واستقلال تامين، قد تشكل خطراً على امن المنطقة، ربما عن طريق إقامة احلاف أو علاقات ودية، بالاتحاد السوفياتي، أو ليبيا، أو العراق. بينما يضمن ارتباط دولة (او أي شكل مماثل) في الضفة الغربية بالأردن موقفاً موالياً لاميركا، و «الاعتدال» حيال اسرائيل. وكانت كل الدلائل تشير الى انه في حالة إقامة دولة أو كيان مستقل في الضفة الغربية وغزة، فإن الولايات المتحدة واسرائيل لن تسمحا بأن يكون لها جيش. سوف تكون منزوعة من السلاح تماماً، وأقصى ما سيكون لها هو قوة شرطة لحفظ النظام المحلي.

بذلك تكون السياسة الاميركية قد وصلت الى اقصى حدودها، من دون ان تقبل بفكرة دولة فلسطينية، وقد اكد كارتر بشدة:

انا لم احبذ قط دولة فلسطينية مستقلة. وأنا ما زلت لا احبذ واحدة، ولا انوي ان احيد عن هذا الموقف[٢١].

وفعلاً، فإن الجزء الفلسطيني من اتفاقي كامب ديفيد اللذين تم التفاوض بشأنهما في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ بين كل من الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، انما هو يعكس هذا الموقف المعادي للدولة. (راجع الملحق).

ب ـ إدارة كارتر ومحاولة استمالة منظمة التحرير الفلسطينية

في البداية كان تناول ادارة كارتر لمنظمة التحرير الفلسطينية امتداداً لادارة فورد. فقد كانت منظمة التحرير على قائمة وزارة العدل Justice Department للمنظمات الارهابية التي تشكل خطراً سياسياً على الولايات المتحدة. في شباط (فبراير) ١٩٧٧، رفضت وزارة العدل منح صبري جرجس تأشيرة دخول كي يتحدث امام مؤتمر حول السلام في الشرق الاوسط، اقامته في واشنطن لجنة خدمات الاصدقاء الاميركيين للشرق الاوسط. American Friends Service Committee

على وجه عام، اشترط كارتر ان تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في الوجود وبالقرار رقم ٢٤٢ قبل ان يتعامل معها. وفي مثل هذه المسائل اقتفى كارتر خطى كيسنجر.

على الرغم من ذلك، فإن كارتر قد دفع بسياسة الولايات المتحدة في اتجاه القبول مستقبلاً بالفلسطينيين عامة وبمنظمة التحرير الفلسطينية خاصة، في مفاوضات السلام.

ورفع الرئيس كارتر، بهدوء لقب «ارهاب» عن منظمة التحرير الفلسطينية، وسهّل زيارة مسؤوليها للولايات المتحدة. في ١٧ آب (اغسطس) ١٩٧٧، وقع كارتر قانوناً يلغي شرط حصول منظمة التحرير الفلسطينية واعضاء الحزب الشيوعي الاجانب على اذن خاص من وزارة العدل كي يزوروا الولايات المتحدة. وقد قدم القانون السناتور جورج ماكغفرن. ولكن بعد عامين فقط، في ١٠ أيار (مايو) ١٩٧٩، استطاع مؤيدو اسرائيل في الكونغرس ابطال هذا القانون، على الرغم من مناشدات السناتور ماكغفرن وادارة كارتر. لا يسمح لاعضاء منظمة التحرير الفلسطينية بالدخول الى الولايات المتحدة إلا عند موافقة وزير الخارجية والمدعي العام على منحهم ترخيصاً خاصاً[٢٣].

وقد اجرت ادارة كارتر اتصالاً غير مباشر بمنظمة التحرير الفلسطينية عبر قنوات شتى، من بينها مواطنون اميركيون.

ويقال ان ويليم سكرانتون، حاكم ولاية بنسيلفانيا السابق، قابل ممثلاً كبيراً لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس في شهر تموز / يوليو) ١٩٧٧. وقد كان كارتر يحاول اسداء منظمة التحرير الفلسطينية النصح بأن عليها الاعتراف بالقرار ٢٤٢ قبل ان يتمكن من ان يهيىء لها دوراً في محادثات جنيف للسلام المقترحة. فالاعتراف بقرار ٢٤٢ كان يعني الاعتراف غير المباشر بإسرائيل وبحقها في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وكان الرئيس كارتر قد تسلم رسالة من منظمة التحرير الفلسطينية تنص على انها آخذة في تعديل مطاليبها. ويقال ان لاندروم بولنج رئيس Lilly Endowment والذي قابل عرفات عدة مرات، حمل رسالة الى الرئيس كارتر يشير فيها عرفات الى ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تقبل القرار ٢٤٢ إطاراً لمحادثات جنيف [٢٤]. في اثر ذلك، ليّن كارتر موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية، ففي حين كانت الولايات المتحدة تقول في الماضي انها، «اذا لم توافق منظمة التحرير الفلسطينية على القرار ٢٤٢» لن تفكر حتى في التعامل معها أو رعاية وجودها في محادثات السلام، اصبح كارتر الآن يقول «ان» قبلت منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢ فإن الولايات المتحدة سوف تجري محادثات مباشرة معها «فوراً».

وكان انتقال كارتر الى هذا التنازل الاكثر ايجابية محسوباً، لوقعه، على المملكة العربية السعودية، التي كانت تقوم بدور الوسيط القوي في جهود السلام. فقد كان للمملكة العربية السعودية ، عن طريق مساعداتها المالية، نفوذ فعال على مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبلّغ كارتر السعوديين انهم اذا اقنعوا منظمة التحرير الفلسطينية بقبول القرار ٢٤٢ ، فإن الولايات المتحدة سوف تتعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية وتشركها في المفاوضات[٢٥].

وقد التقطت المملكة العربية السعودية هذه الاشارة ، وابلغت وزير الخارجية ، فانس، في ٨ آب / اغسطس ١٩٧٧، ان منظمة التحرير الفلسطينية تبدو على وشك التغيير . وقد اوضح فانس ، بالاضافة الى كارتر ، ان ذلك سوف يكفي القيام بمباحثات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير[٢٦] .

لكن في ٢٥ آب / أغسطس١٩٧٧ ، رفض المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي كان مجتمعاً في دمشق القرار ٢٤٢ مرة اخرى . فمنظمة التحرير الفلسطينية لم تعتبر العرض الاميركي باجراء مباحثات مباشرة تعويضاً ملائماً عن اعترافها بالقرار ٢٤٢. اذ ان عرفات اعتبر ان من البلاهة التنازل عن ورقة منظمة التحرير الفلسطينية الرابحة وهي «الاعتراف باسرائيل» في مقابل امتياز الاتصالات المباشرة بالولايات المتحدة. فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية ترغب في عرض وضمانات ملموسة اكثر من الولايات المتحدة.

وقد فضلت منظمة التحرير بدلاً من ذلك ، تعديل القرار ٢٤٢ ، بحيث تمحى كل الاشارات الى مشكلة اللاجئين ، وتستبدل بعبارات تشير الى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . لكن الولايات المتحدة رفضت فكرة صياغة قرار جديد . اذ لا يوجد هناك جهاز للتعديل وايضاً ، توقعت الولايات المتحدة ان ترفض اسرائيل القرار الجديد وبذلك يفقد الاجماع الذي كان متوفراً حول القرار ٢٤٢ . لقد رفضت الولايات المتحدة حتى الاضافة التي اقترحها المعد الأصلي للقرار لورد كارادون، السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة[٢٧]. إذ كان اللورد كارادون يحبذ إضافة جزء لمقابلة مطاليب الفلسطينيين، ويكون كافياً لضمان قبول منظمة التحرير الفلسطينية للقرار.

وكانت الولايات المتحدة تريد تجنب ازمة دبلوماسية مع اسرائيل ، التي كانت ستقوم من دون شك اذا وقع اي تغيير في القرار ٢٤٢ للاعتراف بالحقوق الوطنية

للفلسطينيين . وكانت الولايات المتحدة تأمل بأن تقوم الحكومات العربية بالضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لقبول القرار ٢٤٢ ـ لكن مع بعض « التحفظات » . وربما يفسر ذلك سبب ترك ادارة كارتر الباب مفتوحاً امام منظمة التحرير الفلسطينية ، حتى بعد ان رفض مجلسها المركزي القرار ٢٤٢ . وكان البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك حول الشرق الاوسط قد اشار الى ذلك وعكس هذا الموقف المرن .

ففي البيان الاميركي ـ السوفياتي الذي صدر في ١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧ ، اتفقت القوتان العظميان على اسس المفاوضات في مؤتمر جنيف للسلام ، الذي كانتا تترأساه . وبما أن البيان يعترف « بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني » ويشرك ممثليه في المؤتمر ، فإنه قد اشار ضمناً الى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات ، بما انه معترف بها من قبل الدول العربية والأمم المتحدة ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني[٢٨] . وقد اعترفت الولايات المتحدة ايضاً بمنظمة التحرير الفلسطينية كاحدى الجماعات التي تمثل الشعب الفلسطيني ، وبذلك يكون البيان الاميركي قد عزم على اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات جنيف [٢٩] . وعلى الرغم من تراجع ادارة كارتر امام الضغوط الاسرائيلية والاميركية المحلية واعلانها انها لم تعد تعتبر البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك اساساً لانعقاد مؤتمر جنيف ، فإنها نجحت في اقناع اسرائيل بقبول فلسطينيين في جنيف ، ما داموا ليسوا اعضاء بارزين في منظمة التحرير الفلسطينية . ومن ضمن الاقتراحات التي قدمت حول صيغة الاشتراك الفلسطيني ، كانت فكرة اشتراك « استاذ اميركي من اصل فلسطيني » . وقد قبل عرفات هذا الاقتراح ، لكنه اصر على ان يحصل اي فلسطيني ـ اميركي معيَّن في الوفد العربي الموحد على موافقة منظمة التحرير الفلسطينية[٣٠] . وكانت صيغة الاشتراك الفلسطيني قد نالت موافقة الجميع تقريباً عندما قام السادات برحلته الى القدس التي غيرت الوضع تماماً .

وقد وصل الاستياء الاميركي من منظمة التحرير الفلسطينية الى الذروة ، عندما عارضت المنظمة رحلة السادات الى القدس وانضمت الى « الرافضين المعادين للسادات » في مؤتمر طرابلس بليبيا . وقد عكس الانتقاد اللاذع الذي وجهه كارتر الى منظمة التحرير الفلسطينية ، الموقف الاميركي التاريخي المتأرجح في علاقتها بالمنظمة . اذ انه ندد بمنظمة التحرير لاعتراضها على مبادرة السادات للسلام ، ولاشتراكها في مؤتمر طرابلس :

لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية سلبية تماماً . ولم تتعاون قط ، على الرغم من دعوتي الشخصية غير المباشرة لهم ودعوة السادات المباشرة لهم . . .

. . . لذلك ، فأنا أعتقد انهم قاموا بأنفسهم بإبعاد منظمة التحرير الفلسطينية ، عن اي امكان فوري للاشتراك في مباحثات السلام . .

. . . ونودّ أن نتأكد من انه سيكون هناك اشتراك للفلسطينيين المعتدلين على الأقل . وهذا الموقف لا يعكس (موقفي) انا فقط ، بل ايضاً موقف رئيس الوزراء بيغن ، والرئيس السادات وآخرين[٣١] .

ويتم الوفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية عندما تتبنى موقفاً معتدلاً من اسرائيل ومن مفاوضات السلام الحالية . وقد فضّل كارتر ان يتعامل مع قيادة فلسطينية اكثر اعتدالاً ، مثل الشيخ الجعبري من الخليل وسعيد الشوا من غزة ، بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي اجتماع عقد في البيت الأبيض بين كارتر ومجموعة من العرب ـ الاميركان في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ ، اشتكى كارتر من « الساعات التي لا تحصى » التي امضاها مع زعماء عرب آخرين ، يحثهم على اقناع منظمة التحرير الفلسطينية بالانضمام الى مباحثات السلام . وقد تحدث للمجموعة عن ردة الفعل المعادية التي ولدتها تلك الجهود عند الاسرائيليين واليهود الاميركيين[٣٢] .

وعلى الرغم من ان ادارة كارتر قد تخلت عن جهودها لاشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام ، فقد استمرت في ارسال اشارات للمنظمة تعبر عن فوائد الاعتدال . وقد جاءت احدى الاشارات في بيان لوزارة الخارجية حول منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧٨ ، موضحاً بعض النقاط في شهادة السفير أثرتون والنائب المساعد السكرتير هاروب امام مجلس الشيوخ . وقد ادان البيان ايضاً الانفجار الذي حدث في القدس وتحملت منظمة فتح مسؤوليته . وادانت وزارة الخارجية تلك المنظمة ، كما ادانت رئيسها ياسر عرفات[٣٣] . وكانت سابقة نادرة للولايات المتحدة ان تدين رئيس حكومة أو منظمة مثل هذه . وفي هذه الحالة ، كانت رسالة وزارة الخارجية الحقيقية الى عرفات تعترف به قائداً لمنظمة التحرير

الفلسطينية ، قادراً على السيطرة على افعالها ، وله القوة اللازمة لارغام المنظمة على التخلي عن العنف وترجيح مفاوضات حل سلمي .

وعلى الرغم من ذلك ، فإنه في نهاية سنة ١٩٧٨ ، كانت السياسة الاميركية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية قد احرزت تقدما في ثلاثة مجالات :

١) لم تعد الولايات المتحدة تعتبر ان منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية ، بل كانت تدين اعمال العنف التي تقوم بها عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية .

٢) لم تكن الولايات المتحدة تعتبر ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين ، بل كانت تعتبرها اكبر الجماعات تمثيلاً لهم .

٣) ستجري الولايات المتحدة اتصالات مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد اعترافها بالقرار ٢٤٢ ، وثم ستضغط على اسرائيل لقبول منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات السلام المقبلة[٣٤] .

وكان بعيداً عن الاحتمال ان تعترف منظمة التحرير بالقرار ٢٤٢ أو بمسيرة كامب ديفيد . وعلى الرغم من ذلك ، لو ان المنظمة اعطت مؤيديها في الضفة الغربية وغزة الضوء الأخضر للانضمام الى مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني ، فإن القبول الاميركي الذي سيترتب عليه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، سيكون ، من دون شك قريباً .

ج ـ اتفاقيات كامب دايفيد

لقد اثارت اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل موجة من الفرح الشديد في الولايات المتحدة . وفعلاً ، فإن هذه الاتفاقيات المتعلقة بمصير سيناء المحتلة والمناطق الفلسطينية من الضفة الغربية ، وغزة ، لم تكن أول اتفاقيات بين العرب واسرائيل ، ولن تكون الاخيرة . فقد سبقتها اتفاقيات وايزمان ـ فيصل لسنة ١٩١٩ ؛ اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ ؛ اتفاقية اسرائيل مع ملك الأردن الراحل عبد الله . وتلك الاتفاقيات اصبحت مجرد حادث آخر من حوادث خمس حروب عربية ـ اسرائيلية . ولا يبدو ان اتفاقيات كامب ديفيد سوف تعيش اكثر من الاتفاقيات السابقة .

لقد رفض الفلسطينيون اقتراحات اخرى في الماضي : قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ ؛ مشروع دالاس لاعادة توطين واستيعاب اللاجئين لسنة

١٩٥٥ ؛ مشروع روجرز لسنة ١٩٦٩ . وكانت تلك الاقتراحات كلها أقل خطراً على الحقوق الفلسطينية من اتفاقيات كامب ديفيد . وبالتالي ، فإن ردة فعل الفلسطينيين على اتفاقيات كامب ديفيد كانت متوقعة . وقد عبر المسؤولون الاميركيون عن خيبة املهم لردة الفعل هذه ، مصرّين على ان اتفاقيات كامب ديفيد ليست إلا خطوة أولى نحو الحل الشامل . وادعوا بأن الاتفاقيات هي « حجر الزاوية » في مسيرة تؤدي الى حصول الفلسطينيين على حقوقهم ، والى السلام(٣٥) .

لقد رفض الفلسطينيون اتفاقيات كامب ديفيد ، لأنها خطر على حقوقهم وعلى بقائهم كشعب . اذن ، ما هو معنى الاتفاقيات ؟ .

١ ـ نفي الحقوق الاساسية للفلسطينيين

ان القرار النهائي حول المشكلة الفلسطينية كما تصوره اتفاقيات كامب ديفيد ، لا يتضمن حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، ولا إقامة دولة في فلسطين . انه يتجاهل الحقوق الطبيعية للفلسطينيين المشردين في العودة الى ديارهم ، وحقهم في اختيار وتعيين ممثليهم الوطنيين .

ومنذ البداية ، حرمت اسرائيل والولايات المتحدة الشعب الفلسطيني هذه الحقوق . وقد كان اشتراك مصر في هذا الحرمان ، هو الظاهرة المثيرة للاستياء في صيغة كامب ديفيد الفلسطينية . وبالتالي ، كانت ردة الفعل السلبية السريعة من قبل الزعماء الفلسطينيين الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، بالاضافة الى الدول العربية ودول عدم الانحيار ، ودول المعسكر الاشتراكي . وقد رأت كل هذه الأطراف الصيغة الفلسطينية لكامب ديفيد على انها انتهاك للاجماع الدولي حول المشكلة الفلسطينية ، كما عبرت عنها مراراً مؤتمرات قمة عدم الانحياز والامم المتحدة .

٢ ـ التشتيت الدائم للشعب الفلسطيني

لقد قسمت صيغة كامب ديفيد الشعب الفلسطيني الى فئات مختلفة ذات صيغ مختلفة لتناول اوضاعها فهي تركز على سكان الضفة الغربية وغزة . كما تعترف بمجموعة اخرى من الفلسطيتين تتألف من هؤلاء الذين «اضطروا الى الرحيل عن الضفة الغربية وغزة سنة ١٩٦٧». ولكن، من الجدير بالذكر ان صيغة كامب ديفيد ، لا تشير ابداً الى ثلاث فئات اخرى : الفلسطينيين الذين نزحوا أو رحلوا عن

الضفة الغربية وغزة منذ سنة ١٩٦٧ ؛ الفلسطينيين الذين نزحوا سنة ١٩٤٨ ، ولكن لم يسجلوا لدى الاونروا كلاجئين ؛ والفلسطينين في اسرائيل .

ان الذين قاموا بصياغة اتفاقيات كامب ديفيد لم يضعوا تلك الفروق بين المجموعات الفلسطينية المختلفة لغرض شكلي يتعلق بوضع صيغ ملائمة لتناول المجموعات المتميزة في ظروفها المختلفة . وإنما على العكس ، اعطى المجتمعون في كامب ديفيد كل واحدة من هذه المجموعات مصيراً منفصلاً ومميزاً ودائماً . ان اتفاقيات كامب ديفيد كانت ستنسف وحدة الشعب الفلسطيني نهائياً . فقد جعلت تشتيت الشعب الفلسطيني ظاهرة دائمة في الحل المصري - الاسرائيلي - الاميركي المقترح للمشكلة الفلسطينية .

٣ ـ تسوية مفروضة

ان الصيغة الفلسطينية لكامب ديفيد تحتوي على العلامات المميزة للتسوية ذاتها التي رفضتها سابقاً كل من اسرائيل والولايات المتحدة . والفارق هو ان هذا الحل اصبح الآن مفروضاً جزئياً من ، في مقابل على ، الاسرائيليين .

ان كل القرارات الاساسية ، سواء أكانت تتعلق بالشكليات أم بالقرارات النهائية ، اتخذت في كامب ديفيد بغياب ممثلين فلسطينيين ومن دون اعتبار للرغبات المعلومة ، وللحقوق المعترف بها عالمياً للشعب الفلسطيني . مرة اخرى ، كما في مناسبات عديدة خلال الستين سنة الماضية ، كان على الفلسطينيين ان يواجهوا قرارات اساسية بشأن مصيرهم ، اتخذت من دون اشتراكهم ، ومن دون علمهم ، أو موافقتهم ، على غرار وعد بلفور ، وانتداب عصبة الأمم ، والتقسيم الذي اوصت به الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

٤ ـ بدائل شكلية لمبادىء اساسية

على عكس الصيغة النهائية لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل التي تتضمن اتفاقات على موضوعات اساسية ، ومبادىء عامة بالاضافة الى اعمال محددة ، فإن اتفاقيات كامب ديفيد تحتوي على صيغ شكلية فقط . وبالاضافة الى ذلك ، فإن الاجراءات الاساسية التي تتضمنها متعلقة فقط بالمفاوضات التي لا بد ، نتيجة غياب اي اتفاق على مبادىء اساسية ، من ان تعطي اسرائيل فعلياً حق الفيتو بشأن أي اقتراح لا تحبذه ، بما في ذلك اقتراحات للنظر في موضوعات غير مدرجة بالتحديد في جدول الأعمال .

هكذا ، وبكل بساطة ، تم تأجيل كل القرارات الاساسية المتعلقة بجميع جوانب المشكلة الفلسطينية . فقد كانت اسرائيل واثقة من القدرة على منع تبني اي قرار لا توافق عليه ، في حال اذا ما اتت في النهاية مرحلة اخذ القرارات . وبما ان اسرائيل كانت مسيطرة على الموقف فعلياً ، فإن الفشل في الوصول الى اتفاقات نتيجة الفيتو الاسرائيلي ، كان بمثابة استمرار الأمر الواقع .

٥ ـ استقلال تام أو «فلسطينستان»؟

حصل سكان الضفة الغربية على مقدار من الحكم الذاتي ، وبالتالي على بعض الارتياح من حكم الحكومة العسكرية الاسرائيلية المباشر . وكان ذلك ، اساساً ، نتيجة اقتراح قدمه بيغن في ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ . وعلى الرغم من ان الرئيس كارتر ، في خطابه امام جلسة مشتركة للكونغرس في ١٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، وصف هذا المقدار من الحكم الذاتي بأنه « حكم ذاتي مع استقلال تام » فإن صيغة كامب ديفيد الفعلية تنص على ان « قوى ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي سوف تمارس في الضفة الغربية وغزة » لم يتم تحديدها بعد . وفي الحقيقة ، ان تحديدها سيتم بناء على مفاوضات بين اسرائيل ومصر والأردن .

فعلى حكومات كل من هذه الدول ان « تتفق » على « قوى ومسؤوليات » سلطة « الحكم الذاتي » ، مع إعطاء كل من هذه الحكومات حق الفيتو . وبناء على ذلك ، فإن سلطة « الحكم الذاتي » لا تتمتع بأي مقومات « الحكم الذاتي » أو « الاستقلال التام » الذي رفضت حكومة اسرائيل الموافقة عليه . ان هذا « الاستقلال التام » كان حتى اقل استقلالاً من ترانسكاي بجنوب افريقيا . لقد كان بانتوستانا فلسطينياً ، أو بالأحرى « فلسطينستان » !

٦ ـ اضفاء الشرعية على الاحتلال الاسرائيلي المستمر

خلال فترة انتقال من خمس سنوات ، تبدأ مع « قيام وتنصيب » سلطة « الحكم الذاتي » ، فإن القوة الاسرائيلية الوحيدة التي سوف تنسحب جزئياً ، ستظل متمركزة في الضفة الغربية وغزة ، في اماكن يتم تحديدها خلال المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية ـ الاميركية المقترحة . وبما ان مسألة بقاء القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية ستكون قد حددت سلفاً بالاتفاق ما بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر في كامب ديفيد ، فإنها لن تكون موضوع بحث أو اتفاق آخر في المفاوضات الثلاثية المقترحة . فقبول سلطة الحكم الذاتي لهذا

القرار الذي ستفرزه تلك المفاوضات ، هو امر الزامي .

ان صيغة كامب ديفيد ، اذن ، اضفت « الشرعية » الاميركية - المصرية - على استمرار الاحتلال الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية المذكورة ، لسنوات عديدة . اما المفاوضات المصرية - الاسرائيلية - الأردنية المقترحة ، والتي نص على ان يكون عقدها على اساس اتفاقيات كامب ديفيد ، فإنها سوف تضفي على الاحتلال « شرعية اخرى » من خلال موافقة الأردن - اذا ما وافق الأردن على الاشتراك . كما ان على سلطة « الحكم الذاتي » للأراضي الفلسطينية ان تمنح الاحتلال الاسرائيلي ايضاً - شرعية فلسطينية زائفة .

٧ - ضم القدس

تضع صيغة كامب ديفيد القدس المحتلة خارج نطاق قوى ومسؤوليات سلطة « الحكم الذاتي » المقترحة كلياً .

وقد عملت اسرائيل ، منذ بداية احتلالها الضفة الغربية ، رسمياً ، على ضم المدينة وتوسيع مساحتها عن طريق إلحاق مناطق فلسطينية محتلة اخرى . وغيرت في التكوين الديموغرافي لها بنقل وترحيل الآلاف من الفلسطينيين وإدخال غيرهم من الاسرائيليين .

٨ - بقاء المستوطنات القائمة وتوسيعها

أما فيما يتعلق بموضوع المستوطنات الجديدة ، فإن اسرائيل والولايات المتحدة توصلتا الى اتفاق غير واضح بشأن توسيع المستوطنات القائمة . ولم تتعهد اسرائيل بوقف عمليات توسيع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وغزة في المدى القريب ، أو خلال فترة الخمس سنوات الانتقالية أو بعد ذلك على الرغم من ان توسيع المستوطنات القائمة على نطاق واسع لا يقل اهمية عن اقامة مستوطنات جديدة . على اي حال ، فإن اسرائيل تستطيع بسهولة اقامة مستوطنات جديدة تحت ستار توسيع المستوطنات القائمة . وهذا ما لجأت اليه فعلاً في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ ، في الفترة ما بين نهاية اجتماع قمة الاسماعيلية بين السادات وبيغن ، واجتماع اللجان السياسية والعسكرية في كل من القاهرة والقدس في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ .

وكان موضوع بقاء المستوطنات الاسرائيلية ، بحد ذاتها ، اكثر اهمية من

موضوع إقامة مستوطنات جديدة ، أو حتى اكثر اهمية من التوسع الديموغرافي وتوسيع مساحة المستوطنات القائمة .

ولم تقدم اسرائيل اية تعهدات بشأن التخلي عن المستوطنات التي اقامتها في الضفة الغربية وغزة منذ سنة ١٩٦٧ . وبناء على ذلك ، فإن مسألة مستقبل المستوطنات الاسرائيلية الشائكة لم تحل ، ولو مبدئياً ، في كامب ديفيد ، وإنما ظلت من دون بت مثل المسائل الأخرى المتعلقة بمستقبل الضفة الغربية وغزة . ومرة اخرى ، لم يكن تجنب مسائل شائكة وذات اهمية لمستقبل المفاوضات من دون وضع أي مبادىء لادارة هذه المفاوضات ، إلا ورقة في يد الطرف الذي يتحكم في الوضع عملياً ، ألا وهو اسرائيل .

وفي الوقت نفسه ، تطرح المستوطنات الاسرائيلية عدداً من المشكلات المهمة فيما يتعلق بقوى سلطة « الحكم الذاتي » خلال الفترة الانتقالية :

أ) هل سيشترك المستوطنون الاسرائيليون ، في الضفة الغربية وغزة، في انتخابات سلطة «الحكم الذاتي»؟ ان صيغة كامب ديفيد تشير مراراً الى «الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة» من دون شرح جنسية «السكان» أو مواطنيتهم .

ب) هل ستكون لسلطة « الحكم الذاتي » القدرة على اعادة الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلية وحولتها الى مستوطنات ، خلال الاعوام الاحد عشر الماضية ، الى اصحابها الشرعيين ؟ .

ج) هل ستمارس سلطة « الحكم الذاتي » سلطاتها كافة على السكان الاسرائيليين والسكان العرب في المنطقة التي تحكمها ؟ هل ستمارس الشرطة المحلية وهيئات القضاء والادارة التابعة لسلطة « الحكم الذاتي » سلطتها على المستوطنات الاسرائيلية ؟ أم ان اسرائيل ستصر ، كما فعلت في بادىء الأمر بالنسبة الى مستوطناتها في سيناء ، على ان مستوطنات الضفة الغربية وغزة « تكون تابعة للادارة والقانون الاسرائيليين » و « تقوم القوات الاسرائيلية بالدفاع عنها »[٣٧] . في اثر توقيع المعاهدة الاسرائيلية ـ المصرية في آذار (مارس) ١٩٧٩ ، وضح بيغن الموقف الاسرائيلي ، بمناسبات عدة ، وذلك عن طريق اعلان ان «الحكم الذاتي» سوف يطبق على سكان الضفة الغربية وغزة ، العرب فقط ، لا على المستوطنين الاسرائيليين ، أو الارض او مصادر المياه الحيوية .

ان الأهمية البعيدة المدى لهذه المسائل ، بالنسبة الى الفترة الانتقالية ، وما يتلوها ، هي بغنى عن التعليق . وما ذكرته جريدة « نيويورك تايمز » في احدى افتتاحياتها حول الاثر البعيد المدى للمستوطنات الاسرائيلية قبل كامب ديفيد ، ما زال قائماً ، واصبح ذا اهمية اكبر بعد كامب ديفيد :

إن مناحم بيغن يتساءل: ألم يكن سخاؤه كافياً بتأجيل مطاليب اسرائيل بالسيادة فوق الضفة الغربية ومنح مليون فلسطيني هناك وفي غزة « حكماً ذاتياً». لماذا فشل الأردن في المفاوضة من هذه النقطة ؟ غالباً لأن الأردن ، مثل عدد متزايد من الاسرائيليين البارزين ، يفهم ما بين سطور هذا العرض . فبينما يحكم العرب جماعاتهم ، يستمر الاسرائيليون بتمويل من حكومتهم ، وبحماية جيشهم ، في شراء اراضي الضفة الغربية واستيطانها بحيث يكونون، حين يجيء وقت البحث في مسألة السيادة، قد غيروا وجه المنطقة تماماً . وخلف ستار الأمن ، يكونون قد حققوا مطاليب باراضٍ اكثر . وان لم يكن الامر كذلك ، فلماذا لم يكن هناك اقتراح امن اسرائيلي - كما في النهاية - يتخلى بوضوح عن المطامع في الأراضي(٣٨) .

٩ - لا عودة للنازحين

والجانب الاخير من قوى ومسؤوليات سلطة « الحكم الذاتي » المقترحة كان قدرتها على تقرير مَنْ من السكان السابقين للضفة الغربية وغزة يمكنهم العودة .

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اكدت فيما لا يقل عن اثنتي عشرة مناسبة حق هؤلاء الاشخاص في العودة الى ديارهم ، في القرارات ٢٢٥٢ (الدورة الاستثنائية ٥) ، ٢٤٥٢ أ (الدورة ٢٣) ، ٢٥٣٥ ب (الدورة ٢٤) ، ٢٦٧٢ د (الدورة ٢٥) ، ٢٧٩٢ هـ (الدورة ٢٦)، ٢٩٦٣ ج و د (الدورة ٢٧) ، ٣٠٨٩ ج (الدورة ٢٨)، ٣٣٣١ د (الدورة ٢٩)، ٣٤١٩ جـ (الدورة ٣٠)، ٤١/١٥ ب و٣٢/٩٠هـ وآخر هذه القرارات تم تبنيه في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ بـ ١٢٥ صوتاً مع القرار في مقابل صوت واحد، ضده، وهو «يؤكد مرة اخرى حق السكان النازحين في العودة الى ديارهم ومخيماتهم في الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧»، و«تأسف لاستمرار السلطات الاسرائيلية في رفض اتخاذ الخطوات لعودة السكان النازحين».

ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في كامب ديفيد والذي ينص على أن « الحكومة العسكرية الاسرائيلية وسلطاتها المدنية سوف تنسحب عندما ينتخب سكان

هذه المناطق (اي الضفة الغربية وغزة) بحرية سلطة الحكم الذاتي » ، كان يجب ان يؤدي حتماً الى وضع نهاية لسلطة اسرائيل في منع عودة سكان الضفة الغربية وغزة النازحين ، وأن يعطي سلطة « الحكم الذاتي » الصلاحية لاعادة النازحين . لكن منطق كامب ديفيد قضى بغير ذلك . ان صيغة كامب ديفيد مبنية مباشرة على الفقرة ٢١ من اقتراح بيغن ذي النقاط الست والعشرين والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ :

> خلال الفترة الانتقالية ، سوف يؤلف ممثلون عن مصر ، واسرائيل ، والأردن ، وسلطة الحكم الذاتي ، لجنة مستمرة **للتقرير بالاتفاق** حول فئات دخول الاشخاص الذين نزحوا عن الضفة الغربية وغزة في سنة ١٩٦٧ ، **بالاضافة الى الاجراءات اللازمة لمنع القلاقل والفوضى** [التشديد من الكاتب][٣٩] .

وبمقتضى هذا الاجراء ، سمحت مصر والولايات المتحدة لاسرائيل بوضع ثلاثة موانع صارمة حول حق العودة :

١ ـ ان الحق الحتمي في العودة تحول الى امتياز انتقائي للدخول ؛

ب) ان « الامتياز » يطبق فقط على اشخاص نزحوا في (وليس منذ) سنة ١٩٦٧ ؛

ج) حصلت اسرائيل على حق الفيتو فيما يتعلق بدخول اي من الاشخاص النازحين .

١ـ الربط بين « دخول » الاشخاص النازحين و « اجراءات لمنع القلاقل والفوضى » اعطى اسرائيل السلاح القانوني لتبرير رفضهادخول أي فلسطيني قد تعتبره غير مرغوب فيه لأسباب سياسية ، على اساس الأمن .

كما أثارت اسرائيل ايضاً مبدأ « القدرة الاقتصادية » للحد من عدد الفلسطينيين النازحين الذين سوف « يسمح لهم بالدخول » . قال ديان في مؤتمر صحافي عقد في القدس في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، بعد عودته من كامب ديفيد بفترة قصيرة ، انه توقع ان يطالب الفلسطينيون بحق مائة الف من مواطنيهم الذين هربوا من الضفة الغربية وشريط غزة في العودة . لكن الموقف الاسرائيلي سوف يتوقف على ما اذا كان ذلك ممكناً اقتصادياً ، وقد قال : « اننا لا نريد اية مخيمات عربية جديدة للاجئين »[٤٠] .

ولم تكن إثارة اسرائيل لمبدأ « قدرة الاستيعاب » (بعد ان اعادت تسميته بالقدرة الاقتصادية) تخلو من السخرية التاريخية . فخلال الانتداب البريطاني ، كان الصهاينة يعترضون دائماً على اية محاولات لربط دخول المهاجرين اليهود بالقدرة الاستيعابية لفلسطين المتخلفة .

فيما وراء فترة الانتقال

١ ـ تأجيل الاتفاق على جميع الموضوعات

لم تحل اتفاقيات كامب ديفيد أياً من الموضوعات فيما بعد الفترة الانتقالية ، وإنما اجلتها فقط .

فنتيجة فشل المجتمعين في كامب ديفيد في الاتفاق حول المبادىء ، فإنهم لم يتفقوا إلا على شكليات المفاوضات .

كما اتفقوا على اطراف هذه المفاوضات : مصر والأردن و « الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة » ، كما اتفقوا ايضاً على ميعاد (كان عليهم ان يبدأوا « بأسرع ما يمكن ، ولكن في مدة اقصاها ثلاث سنوات منذ بداية الفترة الانتقالية » ؛ وأن ينتهوا مع نهاية هذه الفترة) ، وعلى بعض الموضوعات التي سوف يتم التفاوض فيها . وكانت أهم موضوعات التفاوض اربعة : الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ؛ علاقة الدولة الجديدة بجيرانها ؛ موضع حدودها ؛ طبيعة ترتيبات الامن . ولكن ، كانت الموضوعات التي لم تطرح للتفاوض ضمن المفاوضات الرباعية المقترحة ، على الدرجة نفسها من الأهمية :

١) الوضع النهائي للقدس المحتلة ؛ ٢) مستقبل المستوطنات الاسرائيلية ؛ ٣) انسحاب القوات الاسرائيلية ؛ واهم من ذلك كله ؛ ٤) السيادة على الضفة الغربية وغزة .

٢ ـ الموقف الاسرائيلي من هذه الموضوعات المعلقة منذ نهاية قمة كامب ديفيد

اعاد القادة الاسرائيليون التأكيد بشدة على الموقف الذي سوف تتبناه اسرائيل حيال المفاوضات المقبلة .

أ ـ القدس المحتلة

منذ نهاية قمة كامب ديفيد أدلى رئيس الوزراء، بيغن، بعدة بيانات حول الفترة

الانتقالية، ذكرناها اعلاه. ولكن تأثيرها يتخطى هذه الفترة. وقد اعلن ديان في حديثه امام الجمعية العامة في ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨.

> ان مدينة القدس ، بالنسبة الينا ، هي الواحدة والعاصمة الابدية الوحيدة لاسرائيل . ليس لنا ، ولن يكون لنا ابداً أي مدينة اخرى كعاصمة ، سواء اعترف الآخرون بذلك أو لم يعترفوا . . . لقد قررنا الا نتنازل ابداً عن وحدة القدس ، واملنا هو ان تشاركنا الشعوب الأخرى في موقفنا(٤١) .

وفي مقابلة لديان ، ايضاً ، مع سي . بي . اس . C.B.S. نفى ان يكون قد تصور بعضاً من السيادة العربية على الجزء الشرقي(٤٢) .

ب ـ المستوطنات الاسرائيلية

في اثر موافقة الكنيست على ازالة المستوطنات الاسرائيلية في سيناء ضمن نطاق معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية ، نشرت الصحافة الاسرائيلية تأكيدات بيغن بأن قرار الكنيست لا يشكل سابقة قد تؤثر على مستقبل المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة الأخرى. «وفي مقابلات مع الصحف نشرت في عطلة نهاية الاسبوع»، نقلت نشرة الوكالة التلغرافية اليهودية ان بيغن « اصر على ان اسرائيل لن تزيل ابداً مستوطناتها من الضفة الغربية وهضبة الجولان »(٤٣) . وفي ملاحظات مع الصحافيين الاجانب في القدس في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨، شدد بيغن على ان « اسرائيل سوف يكون لها حق مفتوح الطرفين » حتى بعد توقيع معاهدة سلام بشأن « الاستيطان في الضفة الغربية »(٤٤) .

وقد تحدث على هذا المنوال في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨ :

> اننا لا نعتبر انفسنا اجانب في هذه المناطق . ان الاستيطان الاسرائيلي في يهوداوالسامرة ومنطقة غزة قائم لأنه حق لنا . ومن غير المقبول لدينا ان يمنع اليهود من الاستيطان والعيش في يهودا والسامرة ، التي هي قلب وطننا(٤٥) .

ج ـ انسحاب القوات الاسرائيلية

قال بيغن ان « ترتيبات الأمن » التي نصت عليها صيغة كامب ديفيد للفترة

الانتقالية، « وما بعدها » اعطت اسرائيل « الحق الآلي لإبقاء قوات في الضفة الغربية بعد فترة السنوات الخمس الانتقالية »(٤٦) . لقد اعلن ان القوات الاسرائيلية ستبقى في الضفة الغربية « الى الأبد »(٤٧) .

وبينما كان وزير الخارجية ، فانس ، يزور المملكة العربية السعودية بعد انتهاء قمة كامب ديفيد مباشرة ، قال مسؤول كبير في الوفد الاميركي ـ طلب عدم الافصاح عن شخصيته - لمراسلي وكالة الاسوشيتدبرس :

اذا كان ذلك من الضروري لأمن اسرائيل ، فإن الولايات المتحدة سوف تساند اسرائيل في اصرارها على ترك قوات في الضفة الغربية فيما بعد فترة السنوات الخمس التي نصت عليها اتفاقيات كامب ديفيد (٤٨) :

د ـ السيادة على الضفة الغربية وغزة

بعد انتهاء قمة كامب ديفيد بفترة قليلة ، ابلغ بيغن لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ان « اسرائيل لم تتخل عن حقها في المطالبة بالسيادة على الضفة الغربية . وسوف تمارس هذا الحق اذا طرح هذا الموضوع للمفاوضة في المستقبل »(٤٩). كما اكد لجمهور مبتهج ومتحمس يربو عدده على الألفين من الزعماء اليهود الذين اتوا من جميع انحاء الولايات المتحدة ، ان « يهودا والسامرة وشريط غزة هي اجزاء لا تتجزأ من ارض اسرائيل . هذه هي ارض الحق خاصتنا »(٥٠) . وعلى الرغم من ان اسرائيل كانت مستعدة « لترك مسألة السيادة مفتوحة » في الوقت الحاضر ، فإنها كانت مستعدة لمناقشتها وإعادة تأكيد مطاليبها خلال المفاوضات بشأن مستقبل هذه الأراضي (٥١) . وقد كرر في مجلة« تايم » ان لاسرائيل « حقاً ومطلباً في السيادة » على الضفة الغربية وغزة ، وانها وافقت في كامب ديفيد على ترك هذه المسألة مفتوحة ، وسوف تعيد تأكيد مطلبها هذا في نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية لأنها تتوقع «ان يتقدم آخرون بمطلب مشابه »(٥٢) . وقد حث هاري هوروفيتز ، وهو صحافي من جنوب افريقيا تحول الى مستشار بيغن للعلاقات العامة ، وسائل الاعلام اليهودية :

« ابدأوا بتعليم قرائكم كي يفهموا حق الشعب اليهودي في اسرائيل الكبرى »(٥٣) .

في خلال السنوات الخمس المقبلة ، على اسرائيل والشعب اليهودي والحركة الصهيونية ان يقدموا مطلباً قوياً ومدعوماً في يهودا والسامرة(٥٤) . وسئل بلاغياً : « ما

هي اسرائيل الكبرى ؟ هل هي المنطقة التي تحيط بتل ابيب ونتانيا فقط ؟ » فأجاب : « اني اعتقد انه عندما يحين الوقت في السنوات الاخيرة من القرن العشرين ، فربما سنضطر الى تعليم العالم للابقاء على ارتباطنا السياسي بهذه الأرض »(٥٥) .

أما يهودا بلوم، الممثل الجديد الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة، فقد قال إن « تنازل اسرائيل في يهودا والسامرة » بالسماح لمسألة السيادة ان تكون معلقة في الوقت الحالي ، يعادل في الحجم ، تنازلاتها الكاسحة في سيناء »(٥٦).

هـ الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة

ردد بيغن مؤخراً ، في مناسبات عديدة ، لا سيما في خطابه امام الكنيست خلال مناقشة اتفاقيات كامب ديفيد ، لاءاته الثلاث المشهورة : : لا دولة فلسطينية ؛ لا استفتاء في الضفة الغربية وغزة ؛ لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية(٥٧) .

ولكن ما قاله للكنيست ، فيما يتعلق بمفاوضاته مع السادات وكارتر في كامب ديفيد ، كان اكثر اهمية :

> لقد حصلت على ضمانات انه لن يكون هناك دولة فلسطينية تحت اية ذريعة كانت(٥٨) .

هذا ولم يقم أي من الرئيسين كارتر والسادات بمعارضة هذا التصريح العلني . وعلى الرغم من المظاهر ، فإن صيغة كامب ديفيد تلغي خيار الدولة ضمنياً . فهي تشترط فقط ان تفرز المفاوضات المقبلة اتفاقاً بشأن « معاهدة سلام بين اسرائيل والأردن تأخذ بعين الاعتبار الاتفاق بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة»..

٣ ـ عدم الاتفاق يعني استمرار الوضع القائم

ولا يكون من المبالغة القول ان المجتمعين في كامب ديفيد بفشلهم في الاتفاق على المسائل الحيوية ، وبتأجيلهم اتخاذ القرارات الى المفاوضات المقبلة ، قاموا فعلاً بالاتفاق على ان كل طرف حر في رفض مقترحات أي من الاطراف الاخرى. هكذا ، ان الطرف المسيطر ، مزوداً بحق فيتو كهذا ، تكون له القدرة على الابقاء على الوضع القائم .

وذلك بالتحديد ما كان بيغن يفكر فيه ، حين قال لمجلة « التايم » :

> [اذا] تم الاتفاق بين الاطراف المتفاوضة ، فإن الكل سيبتهج

للاتفاق. واذا لم يتم اي اتفاق ، فإن الوضع [الحالي] . . . سوف يستمر . اذن في كلتا الحالتين ، لا يمكن أن يحدث شيء ضار . ولذلك ، فأنا متفائل بالنسبة الى المستقبل(٥٩) .

وكان هناك من يقول ان فلسطينيي الضفة الغربية وغزة لن يخسروا شيئاً بماشاة مشروع كامب ديفيد «للحكم الذاتي» وربما غنموا الكثير. ولكن ذلك ليس بصحيح . فلم يكن بوسع الفلسطينيين ان يربحوا اي شيء في مواجهة الاعتراض الاسرائيلي على الدولة الفلسطينية والفيتو الاسرائيلي على المفاوضات . اذا انتخب الفلسطينيون سلطة « الحكم الذاتي » للاشتراك في مفاوضات سوف تنتهي حتماً في طريق مسدود ، وبالتالي احتلال الى ما لا نهاية ، فإنهم يكونون قد تخلوا عن مبدأ رفضهم الاعتراف بأي شرعية للاحتلال الاسرائيلي. واذااستمرت اسرائيل في سياسة الاستيطان خلال تلك المفاوضات وبعدها ، فإن من الجائز أن ينتهي الفلسطينيون بخسارة القليل الذي تبقى لهم .

لكن بالنسبة الى صانعي السياسة الأميركية ، حققت اتفاقيات كامب ديفيد ثلاثة اهداف :

١ ـ قضت على خطر عسكري قائم على اسرائيل ، على الأقل في المستقبل القريب ، وبالتالي نفّسوا خطر الحرب الشاملة في الشرق الأوسط .

٢ ـ عزلوا مصر بفاعلية عن الجبهة العربية ، وبالتالي شلّوا اي عمل عسكري عربي مشترك لتحرير الأراضي العربية المحتلة .

٣ ـ نجحوا عن طريق ضم مصر الى المعسكر الحربي الاميركي في تحقيق مكسب استراتيجي مهم للولايات المتحدة . فقد ربحت الولايات المتحدة حليفاً ذا قدرة عسكرية كافية للوقوف ضد الأنظمة الوطنية والراديكالية ولحماية المصالح الاميركية في القرن الافريقي . وقد رشح السادات مصر لهذا الدور طواعية وبحماسة . لكن ، على الرغم من المكاسب الملموسة التي حصلت عليها الولايات المتحدة في كامب ديفيد ، فإنها مكاسب وقتية ، وفي النهاية ستجعل تحقيق السلام الشامل اصعب ، وبالتالي ستعرض المصالح الاميركية لخطر اكبر . إذن لماذا قبل الرئيس كارتر مشروع بيغن « للحكم الذاتي » للفلسطينيين ، وهو مشروع كان قد رفضه قبل تسعة اشهر ؟ . . .

لا شك في أن عدم تحقيق ادارة كارتر لأية انجازات مهمة في السياسة الخارجية ، واعتبارات سياسية داخلية اخرى ، لعبت دوراً مهماً في هذا التحول .

حواشي الفصل السادس

(١) Bernard Reich. «The Continued Quest for Peace: The Carter **Administration and the** Arab -Israeli Conflict in 1977». (Manuscript — G.W.U . Washington, D.C.), **pp.** 23-28.

(٢) **Ibid.**

(٣) **في مكالمة هاتفية مع المؤتمر الذي عقدته اللجنة الاميركية لخدمة الاصدقاء حول الشرق الاوسط في واشنطن في ١٢ شباط ١٩٧٧ ، اشار ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور عصام السرطاوي الى مقاله الرئيس جيمي كارتر لريتشارد هولبروك في لويزفيل في كنتكي في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٥ قال كارتر: اعتقد ان على الاسرة العالمية ان تقر بمبادىء اساسية من اجل تسوية دائمة في الشرق الاوسط. واعتقد ان احد العناصر الاساسية في التسوية النهائية يجب ان يكون الاعتراف بالفلسطينيين كشعب، كأمة، مع مكان للعيش، وحق لاختيار زعمائهم**

لكني لن اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كأمة، ولا بعرفات كناطق باسم الشعب الفلسطيني برغم ان ذلك قد يكون امرا واقعا، الى ان يوافق عرفات على ان لاسرائيل الحق في الوجود بسلام كجزء اساسي في منطقة الشرق الاوسط

ان هذا التصريح يعكس النقص لدى كارتر في فهم السياسة الخارجية خلال الفترة الاولى من الحملة الانتخابية الرئاسية في اي حال، فان موقف كارتر ازاء الشرق الاوسط خلال حملته شمل، اضافة الى اشياء اخرى، «وطنا للفلسطينيين، على ان يكون تحت حماية الاردن الذي يعتبر مفتاحا في التسوية» «Candidates stands on Foreign Policy» **The Washington Post**, October 6, 1976, p. A-8.

(٤) The Brookings Institute Study Group Report «Toward Peace in the Middle East» 1975, (The Brookings Institute) pp. 244. and 273. عدد كبير من المشاركين في فريق الدراسات يشغل اليوم مناصب عالية في ادارة كارتر، اهمهم زبيغنيو بريزينسكي ووليام كواندت

(٥) جواب الرئيس كارتر على سؤال حول الشرق الاوسط في Clinton, Massachusetts Town Hall Meeting, March 16, 1977. **Department of State Release, March 17, 1977, pp. 1-2.**

(٦) Transcript of the President's News Conference on Foreign and Domestic Matters (May 12, 1977, **New York Times,** May 13 1977, p. A- 12.

(٧) **Department of State News Release:** Vice-President Walter Mondale's Address before the **World Affairs Council of North California, «A Framework for Middle East Peace,» June 17, 1977, p. 6.**

(٨) **The Washington Post,** September 20, 1977, pp. Al and A6.

(٩) **Ibid**.. September 13, 1977, pp. 1 and 4.

(١٠) **Ibid.,** موضوع آخر للخلاف في اطار العلاقات الاميركية الاسرائيلية نشأ حول قضية المستوطنات الاسرائيلية على الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧. وقد عارضت الولايات المتحدة اكثر من مرة بناء او توسيع هذه المستوطنات

(١١) «Joint Soviet-U S. Statement on the Middle East.» **Public Information Series, Bureau of** Public Affairs (Department of State, Washington, D.C., October 1, 1977).

(١٢) **News week,** October 17, 1977, p. 30, and **The Washington Post,** October 12, 1977, **pp. A1 and A 12** **وفقا لما ورد في «الواشنطن بوست» استنادا الى برقية وردت في الصحيفة الاسرائيلية هآرتس، ان اسرائيل رفضت مشروعا كانت تريد الولايات المتحدة ادخاله في «ورقة العمل». ويدعو هذا البند الى البحث في كيان فلسطيني، كإقامة وطن والتفاوض مع اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية من الصف الثاني وذكرت هآرتس ايضا ان دايان رفض**

السدين، وصمر اتفاقا مع الولايات المتحدة بان لاسرائيل الحق في رفض اي محاولة لاشراك منظمة التحرير الفلسطينية في جنيف او البحث في كيان فلسطيني

(١٣) **Public Information Series, op. cit.** October 5, 1978, and the **Washington Post,** October 10, 1978, pp. A1, A10.

(١٤) لقد قسمت رحلة السادات الى القدس العالم العربي. فليبيا وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والجزائر واليمن الجنوبية عقدت مؤتمر رفض في طرابلس لمجابهة اجتماع القاهرة وبرغم كون الاردن متعاطفا مع السادات، الا انه ظل بعيدا عن الاجتماعين وقد هددت اسرائيل بالانسحاب من اجتماع القاهرة اذا سمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك فيه وبما ان منظمة التحرير اختارت مؤتمر طرابلس، فان تهديد اسرائيل زال، وانقذ السادات من الاحراج.

(١٥) **The Manchester Guardian Weekly,** December 25, 1977, p. 2; **Washington Post,** December 16, 1977, p A 26.

(١٦) « Interview with the President by Barbara Walters (ABC), Robert Mc Neal (PBS), Tom Brokaw (NBC), and Bob Schieffer», Office of the White House Press Secretary, The White House, December 28, 1977, p. 5.

(١٧) « President Carter's Statement at Aswan», News Release, January 4 1978 (Bureau of Public Affairs, Office of Media Services, Department of State»

(١٨) « The Middle East Peace Process. A Status Report», Remarks by Alfred Atherton, Jr., Ambassador at Large for Middle East Peace Negotiations, Los Angeles, California, June 15, 1978. (Department of State Washington, D. C.)

(١٩) «Interview with Yasser Arafat», PLO Chairman, Jan. 1980.

(٢٠) **Weekly Compilation of Presidential Documents.** Sept. 26, 1977, p. 1378.

(٢١) **Ibid**, Vol. 13, No. 22, May 21, 1977, p. 768.

(٢٢) **Sunday Times.** (London), April 30, 1971, p. 3.

(٢٣) «Foreign Relations Authorization Act, Year 1978», Public Law 95-105, August 17, 1977, p. 848 and **The Boston Herald American,** August 24, 1977, p. 3 **The Washington Post,** May 11, 1979.

(٢٤) **Newsweek,** October 17, 1977, p. 32

(٢٥) Rowland Evans and Robert Novak, «Carter's Maneuver to Bring in the PLO», **The Washington Post,** August 17, 1977, p. 17

(٢٦) **The Washington Post,** (August 9, 1977), pp 1, 14.

(٢٧) «Joint Soviet-U.S. Statement on the Middle East». **Public Information Series,** (Bureau of Public Affairs, U.S. Department of State, Washington, D C., October 7, 1977).

(٢٨) «Join Soviet- U. S. Statement on the Middle East». **Public Information Series,** (Bureau of Public Affairs, U. S. Department of State Washington, D C., October 7, 1977).

(٢٩) اعترف مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط عام ١٩٧٤ وقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٢٣٦ بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وذكر السفير روي اثرتون امام مجلس الشيوخ الاميركي في ٢٨ تموز ١٩٧٨ ان منظمة التحرير الفلسطينية تتكلم باسم عدد كبير من الفلسطينيين، لكن الولايات المتحدة لن تتفاوض معها طالما انها لم تعترف بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ انظر **Mideast Observer** (July 1, 1978) p 1.

(٣٠) **The Middle East,** op. cit.

(٣١) **«Press Conference of the President of the United States», December 15, 1977 (Room 450, Old Executive Office Building, Washington, D.C. p.8.**

(٣٢) **«Arab-Americans, Carter Confer; Crucial M.E. Topics Discussed.» The Voice** of the

National Association of Arab Americans, Vol. 5.

«Statement on the PLO» Department of State Press Release, June 29, 1978 and the **Washington Post**, June 30, 1978 (٣٣)

ذكر رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن في مقابلة تلفزيونية مع شبكة سي. بي. اس ان اسرائيل وقعت تحت ضغط اميركي من اجل النظر في امكانية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وقال بيغن «وذكر انه منذ نحو ١١ او ١٠ اشهر عرض علي ممثل للولايات المتحدة اقتراحا بانه يجب ان نأخذ في الاعتبار امكانية الاعتراف بما يسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية» انظر: (٣٤)
CBS «Face the Nation» July 23, 1978, Guest: Menahem Begin, Prime Minister of Israel.

Interview with Nathaniel Howell, Jr Director, Office of Iraq, Jordan, Lebanon, and Syria Affairs. U.S Department of State July 1, 1980 (٣٥)

Fayez. Sayegh. **«The Camp David accords: A Framework for Peace» a critical exmaination, «Camp David: A New Balfour Declaration** Eeadey (e) (A.A.U.G , Detroit, Michigan 1979). This section draws heavily on Dr Sayghs excellent disscussion and analysis of the Camp David Accords. This section quotes heavily from the Camp David accords see text in appendix quoted in Sayegh. (٣٦)

Quoted in Sayeg. **Ibid.** (٣٧)

New York Times, August 15, 1978, p 152 (٣٨)

Quoted in Sayegh, **Ibid.** (٣٩)

Ibid . p 27 (٤٠)

U.N Document, A.02435.02 A/35/PV.26. (٤١)

Jewish Week, 15 Oct. 1978, p 37 (٤٢)

Jewish Telegraphic Agency, Daily News Bulletin, 4 Oct 1978, p. 1. (٤٣)

Jewish Telegraphic Agency . Daily News Bulletin. 22 Sept 1978, p. 1. (٤٤)

Ibid. (٤٥)

Jewish Week, 24 Sept 1978, p 4 (٤٦)

Jewish Telegraphic Agency, **Daily News Bulletin**, 20 Sept. 1978, p. 3; and Jerusalem Post International Edition, 26 Sept 1978 p 10 (٤٧)

Associated Press Dispatch in **The Reporter Dispatch**, 23 Sept. 1978, p. A-1 and A-14. (٤٨)

Jerusalem Post International Edition, 26 Sept 1978, p 10 (٤٩)

Jewish Telegraphic Agency, **Daily News Bulletin**, 21 Sept 1978, pp. 1-2. (٥٠)

Ibid. (٥١)

Time, 2 Oct 1978, p. 21 (٥٢)

Jewish Week, 1 Oct 1978, p 49 (٥٣)

Ibid. (٥٤)

Ibid. (٥٥)

Jewish Week, 15 Oct 1978, p 4 (٥٦)

Jewish Telegraphic Agency, **Daily News Bulletin**, 26 Sept 1978, p 1, Jewish Chronicle, 29 Sept 1978, p. 2 (٥٧)

Christian Science Monitor, 26 Sept 1978, p. 4 (٥٨)

Jewish Week, 15 October, 1978, p 4 (٥٩)

الفصـــل الســـابــع

من يؤثر في السياسـة الأميركيـة ـ الفلسطينيـة

هناك العديد من الأدبيات التي تتناول تركيب المجموعات الداخلية ذات المصالح في السياسة الاميركية ، وعضويتها ، وموظفيها . وبما ان هذه الدراسة لا تهدف الى دراسة المسائل النظرية المتعلقة بسياسة المجموعات ذات المصالح ، ولا الى النظر بتفصيل شامل الى كل مجموعات الضغط الداخلية التي تهتم بالسياسة الاميركية إزاء الفلسطينيين ، فإنه من الضروري تقديم بعض الملاحظات العامة حول نشاطات المجموعات ذات المصالح ، والقيام بمسح لبعض هذه المجموعات المعنية ، قبل مناقشة العوامل التي اثرت في صياغة سياسة الولايات المتحدة حيال الفلسطينيين .

وبالنسبة الى المجموعات ذات المصالح ، فإنه بالامكان القول ببساطة ، وبشكل عام ، انه كلما كانت فرصة هذه المجموعات في الوصول الى صانعي القرارات اكبر ، كان تأثيرها في مجرى السياسة اكثر . وليس من المستغرب ان تتعاون المجموعات ذات المصالح في موضوع تتوافق فيه مصالحها ، على الرغم من ان مثل هذا التعاون لا يدل دائماً على توافق ايديولوجي ، أو على توافق عام بين وجهات نظرها أو مصالحها . وعلى الرغم من ان السياسة الداخلية تتعرض احياناً لضغوط خارجية ، فإنه غالباً ما تكون مواضيع السياسة الخارجية ارضاً تتصارع عليها الضغوط الداخلية والخارجية ، وابطال من شتى الانواع المحلية والدولية .

أ ـ الضغوط الداخلية

حظيت سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية وموضوع تأثير مجموعات الضغط الداخلية عليها ، بقسط اوفر من اهتمام الرأي العام وانتباهه ، مما حظيت به ثمة مجالات اخرى في السياسة الخارجية الاميركية. وتقع مجموعات الضغط هذه في ثلاث فئات عامة : مجموعات الاعمال الحرة والمصارف وشركات البترول ؛ المجموعات العربية ـ الاميركية ؛ اللوبي اليهودي ـ الاميركي .

١ ـ مجموعات الأعمال والمصاف والبترول ذات المصالح:

نتيجة الدور المحوري الذي تقوم به هذه المجموعات في تركيب السلطة في الولايات المتحدة وبلوغها صانعي القرارات السياسية على جميع المستويات ، من المنطقي ان نفترض ان مجموعات الأعمال والمصارف والبترول تشكل عاملاً مهماً في التأثير على السياسة الفلسطينية للولايات المتحدة ، لا سيما اذا اخذنا في الاعتبار رهان هذه المجموعات ذات المصالح على المحافظة على علاقات طيبة وثابتة مع الأنظمة العربية .

لقد وفرت الدول العربية، باحتياطها البترولي الاكبر في العالم، ومستوى تصديرها الأعلى ، ارباحاً طائلة لشركات النفط خلال سنوات عديدة . كما جنت البنوك والمصالح الاخرى في السنوات الماضية ، فائدة كبيرة من الاسواق والاستثمارات والودائع العربية . ومنذ بروز فائض بترودولارات (الاوبيك) ، وعلى الرغم من ان مصالح البترول والبنوك والأعمال الأخرى تعي تماماً اهمية العلاقات الودية مع الدول العربية ، الا انها بصراحة تشعر ان الحفاظ على الوضع الراهن خدم ، وسيستمر في خدمة مصالحها جيداً . فالحكومات العربية لم تعطها أي سبب للاعتقاد بغير ذلك .

ولم تعبر تلك المجموعات ذات المصالح إلا عن عدم رضى طفيف عن بعض جوانب السياسة الاميركية ـ الفلسطينية والشرق أوسطية. ومن الواضح انها لم تشعر بأن مصالحها قد هددت بما فيه الكفاية. فلو وجدت ان مصالحها في الشرق الأوسط عرضة للخطر، لصبت بالتأكيد كل ثقلها للتأثير على عملية صنع القرار السياسي الاميركي.

٢ ـ المجموعات العربية ـ الأميركية:

على عكس المجموعات الموالية لإسرائيل ، لم يكن للمجموعات الموالية للعرب

إلا تأثير ضئيل ، في الساحة الداخلية في الولايات المتحدة ، وأقل من ذلك في عملية صنع الحكومة للقرارات المتعلقة بسياستها الشرق اوسطية ، أو بالمسألة الفلسطينية . وذلك يرجع أساساً إلى ميل المجموعات الموالية للعرب إلى لعب دور سلبي ، بدلاً من دور صياغي أو ايجابي في صنع السياسة . وقد كان عدد هذه المجموعات وتنظيمها ضعيفين (لاسيما اذا ما قوبلت بالجماعات الموالية لاسرائيل) . ويرجع ذلك الى انها : منعزلة في محيط داخلي يتسم بعدم المبالاة أو حتى يتسم بالعداء ؛ محدودة الفرصة في الوصول الى اجهزة الاعلام ، وبالتالي أقل ظهوراً ؛ والأهم من ذلك كله ، انها محرومة من فرصة الوصول الى صانعي القرارات ، مما يحد من افضليتها السياسية في نظر صانعي القرارات الحكومية الرئيسيين .

وهناك ثلاثة عوامل رئيسية اخرى تقلل من فاعلية العرب الاميركيين السياسية ، حتى عند وجودهم بأعداد كافية ، وهي : (١) ان اغلبيتهم تقع ضمن الطبقة المسحوقة ، والطبقة الأقل من الطبقة المتوسطة ، وبالتالي فإنهم يفتقدون الى القدرة الحالية المؤثرة على عوامل صياغة القرار السياسي الأميركي ؛ (٢) على الرغم من تراثهم العربي المشترك ، فإن اختلاف آرائهم وايديولوجيتهم يعرقل قيامهم بعمل موحد ؛ (٣) ان الكثيرين من العرب الاميركيين ، وخاصةً الجيل الثاني والأجيال التالية ، مهتمون اكثر بالإندماج في المجتمع الاميركي ، أكثر من إهتمامهم بالحفاظ على شخصيتهم المستقلة ، مما أفقد أولادهم التربية التي تشعرهم بالارتباط بالعالم العربي ، وبقضيتهم الفلسطينية ، مقارنة مع تربية اطفال اليهود الاميركيين وتنشئتهم ، على الارتباط الوثيق مع إسرائيل . وعموماً فإن العرب الاميركيين ، والى وقت قريب نسبياً ، لم يشعروا بالانتماء الى تراثهم ، حيث كانوا يميلون الى عدم ممارسة النشاط السياسي.وقد ظهرت نتيجة ذلك في عدم قدرتهم على مجرد الإجتماع مع ممثلي الإدارة الاميركية ، لدرجة ان هنري كيسنجر رفض مقابلة ممثلي الجالية العربية طيلة عامين كاملين ، مع العلم بأن في البيت الأبيض منسّق للعلاقات بين الادارة والمجموعات اليهودية الاميركية .

وهنالك ثلاث مجموعات عربية - اميركية رئيسية ناشطة في الساحة الاميركية إحداها : الكونغرس الفلسطيني لاميركا الشمالية الذي تم تأسيسه في آب (أغسطس) سنة ١٩٧٩ . أما رابطة خريجي الجامعات الاميركية العرب ، والرابطة الوطنية للعرب الاميركيين ، فتم تأسيسها بعد حرب عام ١٩٦٧ . وتعتبر رابطة

خريجي الجامعات الاميركية العرب الرابطة الاكثر اكاديمية ، بينما تعتبر الرابطة الوطنية للعرب الاميركيين اللوبي الرسمي الوحيد .

ومما يثير السخرية ان دور الحكومات العربية في تنظيم ودعم نشاطات العرب الاميركيين ضئيل جداً ، لا سيما بالمقارنة مع الارتباط التنظيمي والمادي القوي بين الحكومة الاسرائيلية والمجموعات اليهودية في العالم . واذا كان العرب الاميركيون سيزيدون من مشاركتهم في السياسة الداخلية ، ويشعرون بتأثيرهم في سياسة الولايات المتحدة الشرق اوسطية ، أم لا ، فإن ذلك في علم المستقبل(١) .

٣ ـ اللوبي اليهودي ـ الأميركي

كان للسياسة الداخلية الاميركية تأثير مهم في سياسة الولايات المتحدة الخارجية ازاء الفلسطينيين منذ الحرب العالمية الاولى . وقد اصبح ذلك اكثر كثافة بعد قيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ (راجع الفصل الثاني) . وقد تحدى اللوبي الاسرائيلي أو ما يسمى « باللوبي اليهودي » قرار كل رئيس اميركي اعتبر ضاراً بمصالح اسرائيل بما في ذلك الانفتاح الذي قامت به ادارة كارتر في غضون سنة ١٩٧٧ م ، على منظمة التحرير الفلسطينية(٢) . وتعتبر اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة (AIPAC)، المجموعة الوحيدة المسجلة التي تهتم بصورة خاصة بالمسائل التي تؤثر في المصالح الاسرائيلية . ويدير اللوبي الاسرائيلي مجموعة يطلق عليها اسم مؤتمر رؤساء المنظمات الاميركية اليهودية الاساسية ، وهو يقوم بتنسيق السياسة العامة للجنة الاميركية الاسرائيلية للشؤون العامة . وهناك مجموعات يهودية اخرى تقوم بالاتصالات المباشرة بالمسؤولين الاميركيين للتأثير في المسائل المتعلقة باسرائيل ، والشؤون الأخرى ، التي تهم الجالية اليهودية في الولايات المتحدة .

إن مدى التأثير ، والدسائس ، والاستياء،والدعاية ، والاعجاب ، التي تثيرها اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة لا يتفوق عليه أي لوبي آخر في واشنطن . كما ان مدى نجاح هذه اللجنة وفشلها يتعلق مباشرة بطبيعة النظام الاميركي ، بقوته وضعفه ، وبطبيعة جمهور ناخبيه ، بوضعه الاقتصادي ، وبالدور الذي يقوم به في السياسة الاميركية . ان مدى الاهتمام والتناقض اللذين تولدهما اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة يتطلب تناولاً اكثر تفصيلاً لتركيب اللجنة ، طريقة عملها ، ومدى تأثيرها . .

ان اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة هي اللوبي اليهودي الداخلي

المسجل رسمياً ، وهي تقوم بتنسيق كل جهود التكتل اليهودي في الكونغرس ، كما تعتبر ايضاً مركزاً لتزويد الكونغرس ، بمصادر معلومات حول الشرق الاوسط . وتقوم حالياً باستخدام اربعة موظفين مسجلين كمجموعة ضغط وليس كعملاء اجانب . ويعمل في اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية اكثر من عشرين شخصاً ، ولها ميزانية سنوية (لسنة ١٩٧٨) تفوق ٧٥٠ ألف دولار ، كان مصدرها مساهمات اكثر من ١٥٠ ألف عضو تراوح قيمة كل منها بين خمسة آلاف وخمسة وعشرين الف دولار[٣] .

وترجع جذور اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة إلى المجلس الاميركي ـ الصهيوني وهو عبارة عن مظلة اسست في الثلاثينات لكسب الدعم لإقامة دولة يهودية في فلسطين . وبعد قيام هذه الدولة كان من ضمن نشاطات المجلس الاخرى القيام بحملة مستمرة بين اعضاء الكونغرس ، والمسؤولين الحكوميين ، وفروع الاعلام المختلفة ، من اجل تأمين التعاطف والدعم لحاجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية ، خصوصاً انه بعد سنة ١٩٥٠ ، حرم الاعلام الثلاثي بيع الاسلحة الى اية دولة من دول منطقة الشرق الاوسط . وعمل المجلس ايضاً على مجابهة نشاطات المجموعات اليهودية المعادية للصهيونية في الولايات المتحدة ، كالمجلس الاميركي لليهودية .

اسحاق ل . كينين ، الذي عمل خلال الثلاثينات كصحافي في اوهايو ، جاء الى واشنطن سنة ١٩٤٣ ، كمدير تنفيذي للمؤتمر الاميركي ـ الصهيوني ، وهي مجموعة كانت حينها في طور التكوين ، وكانت اهدافها مشابهة لأهداف المجلس الاميركي ـ الصهيوني المتمركز في واشنطن[٤] . عام ١٩٤٨ ، كان كينين موجوداً في باريس حيث شغل منصب مدير استعلامات الوكالة اليهودية لدى الأمم المتحدة ، وبعد ذلك اصبح المسؤول الصحافي ضمن وفد السفير الاسرائيلي ابا ايبان لدى الامم المتحدة في نيويورك . ويروي كينين كيف انه في سنة ١٩٥٠ ، وعندما كانت اسرائيل بحاجة ماسة الى المساعدة الاقتصادية ، ابلغ الرئيس ترومان زعماء الجالية الاميركية ـ اليهودية عندما بحثوا الموضوع معه، انه لا يستطيع تقديم المساعدات لاسرائيل، دون ان يوازنها بمساعدات للدول العربية ايضاً . واقترح بدلاً من ذلك ان يقوم هؤلاء الزعماء بمناشدة الكونغرس . واوضح كينين : « ومنذ ذلك الحين تركت الادارة الامر لنا ـ ان كل المساعدات المهمة لإسرائيل تقريباً تأتي من الكونغرس »[٥] . وقد ترك كينين البعثة الاسرائيلية في نيويورك ، ونجح في جمع ٣٦ شيخاً و ١٥٠ عضواً في الكونغرس لدعم منح قرض لإسرائيل من ضمن خطة مارشال . لكن وزارة الخارجية

عارضت ذلك فمدد إقامته في واشنطن ليضغط على الكونغرس لتقديم مساعدة اكبر لإسرائيل ، وسجل كينين نفسه في وزارة العدل كعميل اجنبي للدولة الصهيونية سنة ١٩٥١ ، لكنه وفي السنة ذاتها ، غيّر صفته الوظيفية الى أداة ضغط محلي على الكونغرس ، ممثلاً عن المجلس الصهيوني ـ الاميركي (AZC) . سنة ١٩٥٤ ، أغلق المجلس الصهيوني ـ الاميركي مكتبه في واشنطن ، وتأسست لجنة الشؤون العامة المستقلة التابعة للمجلس الصهيوني ـ الاميركي ، لتتولى ممارسة الضغوط والنشاط السياسي في العاصمة الاميركية . أصبح كينين المدير التنفيذي لها ، وأكد على أن هذه اللجنة كانت منذ بدايتها مدعومة بمساعدات شعبية أميركية غير معفية من الضرائب . وفوراً بدأ كينين أسلوب الاجتماعات الدورية مع ممثلي الهيئات اليهودية ـ الاميركية الرئيسية في المنطقة ، لتدارس ورسم السياسة وكيفية الحصول على دعم لها . غير ان هذه اللجنة ما لبثت أن غيرت اسمها الى اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة ، وذلك لإعتباراتٍ تكتيكية فقط . وقد رئس هذه اللجنة سنة ١٩٥٤ ، لويس ليسكي ، الذي كان رئيساً للمجلس الصهيوني ـ الاميركي بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤ ، ثم الحاخام فيليب س. بيرنشتاين بين ١٩٥٥ و ١٩٦٨ ، ثم ايرفينغ كين من سنة ١٩٦٨ فصاعداً .

في الفترة بين ١٩٥٤ و ١٩٦٠ التي شهدت إعادة تنظيم الوكالات اليهودية في نيويورك والقدس ، إستمر كينين في مساعدة المجلس الصهيوني ـ الاميركي بصفة شخصية ، وقد أدلى بعدة خطب ، وقدم خطباء خلال عدة مؤتمرات أيضاً ، كما أعاد طباعة تلك الخطب في سنة ١٩٥٧ ، لتوزيعها ضمن « نشرة الشرق الأدنى» ، وهي نشرة دعائية ظل صاحب إمتيازها ويحررها إلى زمنٍ قريب ، وكان إنحيازه واضحاً حيث اعترف في رسالة الى السناتور ـ فولبرايت سنة ١٩٥٣ ، بأن الآراء التي تعبر عنها « نشرة الشرق الأدنى » تعكس احكاماً مبنية على تجربته واعتقاده[٦] . كما شرح أيضاً كيف سحب اسمه من جدول رواتب لجنة الشؤون العامة للمجلس الصهيوني ـ الاميركي من اليوم الأول لصدوره ، وكيف استمر في تقديم خدماته الى هذه اللجنة من دون مقابل ، وبعد سنة ١٩٥٧ ، دفع المجلس الصهيوني ـ الاميركي لكينين مبلغاً سنوياً قيمته ٢٠ ألف دولار ، اعتبرت منها ٥,٢٠٠ دولار كتعويضات لخدماته ، بينما الباقي لتغطية نفقات السفر والطباعة والمكتب واشتراكات في « نشرة الشرق الأدنى » ، يشتريها المجلس لأعضاء الكونغرس وعدد من مسؤولي الحكومة ومحرري الصحف . وتوقفت مشتريات المجلس الصهيوني الاميركي لهذه النشرة سنة ١٩٦٢ ، لأن

المجلس ، كما قال كينين ، تأخر عن دفع استحقاقاته .

وكما أوضح الفصل الثاني ، كانت نتيجة هذه المبالغ التي حصل عليها كينين « لنشرة الشرق الادنى » ان هذه النشرة كانت ممولة من قبل عميل اجنبي ، اذ ان المجلس الصهيوني ـ الاميركي يحصل على امواله من الوكالة اليهودية لكن النشرة لم تحمل اية اشارة الى ذلك . فالمجلس كان قناة حمت هذه النشرة من الوقوع تحت طائلة عقوبة قانون التذييل. وربما من الأجدر أن نذكر انه بعد تحقيق سنة ١٩٦٣، كانت هناك محاولات لجعل قانون التذييل اكثر فاعلية، من أجل القضاء على تهرب مماثل من القانون. ولكن حتى سنة ١٩٧٥، لم يُجْرَ أي تحقيق تحت البنود المراجعة لهذا القانون، إلا مع أربع مجموعات من المنظمات. وكانت احدى هذه المجموعات الأربع، مراكز استعلامات جامعة الدول العربية[٧].

في الوقت الحاضر ، تقوم اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة بإدارة موريس ج . اميتاي ، المدير التنفيذي منذ عام ١٩٧٥ ، بالمساهمة في تحرير « نشرة الشرق الأدنى » ، وتدفع قيمة اكثر من اربعة آلاف اشتراك للنشرة تزود بها المهنيين المذكورين اعلاه ، وبعض السفارات والوفود لدى الأمم المتحدة ايضاً .

وبينما نمت اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة في العدد والقوة خلال الاعوام الثلاثين الماضية (اذ انها تحتفظ الآن بمكتب فرعي في نيويورك) ، فإن وجود هذه اللجنة الرسمية في واشنطن ليس هو الذي يضمن في الاساس نجاح اللوبي اليهودي . فهي تعتمد الى حد كبير ، على الدعم الذي تحصل عليه من شبكة واسعة من الهيئات والأفراد الذين يعملون لمصلحة اسرائيل ، ومن المصالح اليهودية الموجودة ليس في واشنطن فحسب ، بل في جميع انحاء البلاد .

ويمكن تقسيم هذه الشبكة بوضوح الى اربع فئات مستقلة رسمياً عن اللجنة الاميركية الاسرائيلية للشؤون العامة : (١) اعضاء الكونغرس من اليهود وغير اليهود الذين لهم التزام شخصي بالقضية اليهودية ؛ (٢) اعضاء هيئة موظفي الكونغرس ؛ (٣) جماعات ضغط يهودية ومنظمات ضغط اخرى ، السفارة الاسرائيلية، افراد يهود ذوي نفوذ أو مناصب استراتيجية ، في الادارة ؛ (٤) الناخبون اليهود في الولايات التي هي مسقط رأس اعضاء الكونغرس .

ومن ضمن هؤلاء الشيوخ والممثلين الذين كانوا علنيين في مساندتهم لاسرائيل في الماضي، كان السناتور هنري م. جاكسون (واشنطن)، السناتور جاكوب ك،

جافيتس (نيويورك)، السناتور ابراهام ريبيكوف (كونتيكيت)، السناتور ستيوارت سيمينغتون (مينيزوتا)، السناتور ريتشارد ستون (فلوريدا)، السناتور هيونم سكوت (بنسيلفانيا)، السناتور هرمان أي . تلمدج (جيورجيا)، وأعضاء الكونغرس: تشارلز أ. فانيك وجوناثان بينغهام. اما السناتور جاكسون المعروف بعدائه الشديد للاتحاد السوفياتي، فقد لقب مرة بأنه «المتحدث باسم اسرائيل الأكثر تأثيراً»[٨]. وفعلاً، فإن سجله مثير، وعلى الرغم من انه ليس يهودياً، لكنه يرى مشابهة بين اصله النروجي والأصل اليهودي. كما انه شديد الاعجاب بصلة العائلة القوية بين اليهود. وكمثال واحد على نشاطاته، نذكر ان تحت ادارته سنة ١٩٧٠، قامت لجنة مجلس الشيوخ للخدمات العسكرية، وبعدها مجلس الشيوخ، بالموافقة على صرف ٥٠٠ مليون دولار لشراء اسلحة لاسرائيل. وبعد ان اصبحت المخصصات قانوناً، استخدم جاكسون نفوذه كي تسمح وزارة الدفاع لاسرائيل بإعادة المبلغ بشروط اسهل مما هو معمول به عادة[٩]. واخيراً اكتسب السناتور جاكسون الشهرة لتبنيه «تعديل جاكسون - فانيك» لقانون الاصلاح التجاري، كذلك كان السناتور سمينغتون علنياً ايضاً في حثه على تزويد اسرائيل بالاسلحة. اما السناتور جافيتش، فإنه خلال الازمات التي تواجه اسرائيل، يترك كل شيء ليقابل مسؤولي السفارة والادارة. وقد ابدى كينين عام ١٩٧٢ ملاحظة تكشف تماماً عن دور المبادرة الذي يقوم بها اعضاء الكونغرس، في رسم السياسة الاميركية إزاء اسرائيل. «وعلي أنا أيضاً أن أبذل وقتاً، محاولاً لجم اعضاء الكونغرس، ومنعهم من القيام بأمور قد تسيء الى العلاقات (بين الولايات المتحدة والدول العربية). فثمة مرات يرغب فيها اعضاء مجلس الشيوخ أن يتعدّوا الحدّ»[١٠].

ويتفوق مساعدو اعضاء الكونغرس على النواب أنفسهم في التأثير، اذ ان لديهم وقتاً اكثر يخصصونه لتفاصيل تنمية العلاقات والدعم، كما ان لديهم فهماً عظيماً للقضايا المعنية. وقد أوضح السيد أميتاي، أن هناك العديد من الاشخاص الذين يرغبون في النظر إلى الأمور، من منطلق يهوديتهم فقط. «انهم جميع الأشخاص الذين هم في مركز يتيح لهم اتخاذ القرارات في هذه المجالات عوضاً عن الشيوخ... وليس ثمة حاجة الى جميع هؤلاء لتمرير أي شيء في مجلس الشيوخ... إذا هم رغبوا في ذلك، فإنك تستطيع ان تنجز أشياء كثيرة على مستوى الموظفين... فالشيوخ لديهم الكثير للقيام به، وهم يأخذون في الاعتبار توصيات المساعدين الاداريين في اغلب الأوقات»..[١].

وتتضمن قائمة المساعدين السابقين والحاليين الأكثر نشاطاً في هذا المجال أسماء ريتشارد بيرل من بين موظفي السناتور جاكسون ، ونيسلو ويلير أو البرت ليكلاند من بين موظفي السناتور جافيتش ، جاي بيرمان لدى بيرش بيه ، دان شبينل لدى همفري ، مارك تليسمان لدى فانيك ، وجيروم ليفيسون وجاك بلوم لدى تشيرش .

وندرج الحادثة ألتالية كمثال على الدور المهم الذي يمكن أن يقوم به احد اعضاء هيئة الموظفين ، وهو يتعلق بستيفن برايان الذي كان في وقت ما احد الموظفين في اللجنة الفرعية التابعة لمجلس الشيوخ حول شؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا . ويقال انه اجتمع إلى أربعة اسرائيليين من السفارة في مقهى في واشنطن ، بناء على أقوال مايكل سابا المدير التنفيذي السابق للرابطة الوطنية للعرب الأميركيين ، والذي صادف انه كان جالساً بالقرب منهم ، فقد سلم برايان للإسرائيليين وثائق خاصة بالبنتاغون عن المنشآت العسكرية السعودية[١٢] . وقد جرى نقاش حول هذا الموضوع لكنه لم يحسم .

إن العلاقات الوثيقة التي تربط اللجنة الأميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة بالمنظمات اليهودية الاخرى تخفف إلى حد كبير من مهمات اللوبي . وهناك ديفيد برودي من رابطة الدفاع اليهودية « بناي بريث » ، وقد عمل في وقت من الأوقات مع كينين ، وهو الآن قريب من أميتاي ، على الرغم من المحاولات التي تبذل لتجنب ظهورهما بمظهر الفريق . كما هناك صلات وثيقة ايضاً مع السفارة الاسرائيلية ، لكن السفارة تحاول دائماً أن تحافظ على استقلاليتها في العلن عن اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة . وقد ساهمت السفارة في الماضي بتمويل رحلات إلى إسرائيل قام بها عدد من اعضاء الكونغرس ، كما يقوم بعض اعضاء السفارة من وقت الى آخر بالإجتماع الى مسؤولي اللجنة الاميركية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة فقط ، بل ايضاً الى معظم أعضاء الكونغرس المتعاطفين. كذلك يقوم مسؤولون من الحكومة الإسرائيلية. غالباً بالإدلاء بالشهادة أمام لجان الكونغرس ، إضافة الى اعضاء في التنظيمات اليهودية الأخرى . وفعلاً ، فإن لدى اللجنة الاميركية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة قائمة بأسماء أشخاص يظلون « تحت الطلب » للإدلاء بالشهادة بعد إشعار قصير حينما يستدعي الأمر ذلك .

وأحد الأشخاص المألوفين لدى اعضاء الكونغرس ، هو هايمان بوكبانيدر من اللجنة اليهودية الأميركية، وهو بعيد قليلاً عن اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة ، بسبب سياستها التي لا يوافق عليها دائماً . وفعلاً ، وعلى الرغم من ان قوة

اللوبي العظيمة تنبع من تأييد المنظمات اليهودية الاميركية الكثيرة العدد، إلا أن ذلك هو ايضاً مصدر ضعفه. فكل منظمة تتمسك بوجهة نظرها، وتسبب بذلك انقساماً خطيراً. ويبدو ان من المواضيع التي تسبب الآن اكثر الانقسامات، مسألة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، سياسة اسرائيل المتعلقة بالقصف الثأري، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وقد بدأت الانقسامات بين المجموعات تطفو على السطح اخيراً، لأن الكثيرين لا يوافقون على سياسة اميتاي الفظة، وأساليبه التي غالباً ما تكون مسيئة، وذات نتائج عكسية، تزعج وتثير استياء وتعجب بعض اعضاء الكونغرس. وقد علق السناتور ريبيكوف، وهو احد المتشددين في تأييد اسرائيل، بقوله ان اعضاء اللوبي يتصرفون وكأنهم «عينوا انفسهم ناطقين رسميين يحاولون اعطاء الانطباع بانهم يتحدثون باسم اليهود». لكن ليس ثمة رأي واحد[١٣]. ودليل آخر على ذلك منظمة بريرا، وهي منظمة جديدة برزت سنة ١٩٧١، تعكس الآراء الأكثر اعتدالاً والتي تشدد على ضرورة ازالة المستوطنات التي اقيمت سنة ١٩٦٧. وقال رئيسها بوب لويب مرة عن اميتاي: «على العرب الاشد عداء لإسرائيل ان يعطوه وساماً»[١٤].

لكن من جهة اخرى، في استطاعة معظم المجموعات اليهودية ان تعمل معاً على السياسات الاساسية. وأحد مظاهر هذا التعاون، المجالس التنفيذية والوطنية للجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة، التي كما ذكرنا من قبل تضم رؤساء معظم المنظمات اليهودية الاميركية، إضافة الى ٣٢ عضواً يشكلون ما يدعى بمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الاميركية الرئيسية. ويظهر من الاسم ان هذا المؤتمر يتداخل واللجنة التنفيذية للجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة وبالتالي يتعاون عن كثب معها، بالمساهمة في مؤتمرات السياسة السنوية، مثلاً، وبتنشيط اعضائها بناء على طلب اللجنة.

ان الأهداف الأساسية لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الاميركية الرئيسية هي كسب البيت الابيض ووزارة الخارجية، وهما مجالان لم تستطع اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة النفاذ اليهما مباشرة، اضافة الى القيام بصلة الوصل بين الادارة الاميركية والجالية اليهودية الاميركية. فمثلاً، عندما أراد الرئيس فورد ضمان مساعدة اللوبي لتمرير اتفاقية سيناء أمام الكونغرس، رتب اجتماعاً مع المؤتمر. وذكر الحاخام اليكس م. شيندلر رئيس المؤتمر سنة ١٩٧٨، ان المؤتمر تأسس بناء على اقتراح وزارة الخارجية الاميركية. وبناء على اقواله، فإن وزير الخارجية دالاس اقترح

على ناحوم غولدمان ، الذي كان آنذاك رئيساً للمجلس اليهودي العالمي ، ان يجتمع الزعماء اليهود ، ويرسلوا ممثلاً واحداً عنهم للاجتماع به ، بدلاً من تقييده بمقابلات منفصلة مع كل واحد منهم . وعليه ، تم تأسيس المؤتمر بصورة غير رسمية في آذار / مارس ١٩٥٥ ، برئاسة غولدمان ، وصار ينعقد بين الحين والآخر لمناقشة المواضيع المهمة ، والتوصل الى اتفاق . وبعد سنة ١٩٦٠ ، تحول المؤتمر الى مؤتمر منظّم على اساس دائم ، يعطي الاجراءات صفة قانونية ، ويستخدم مهنيين ويتبنى ميزانية منتظمة . وفي سنة ١٩٦٦ ، صدر قرار رسمي يجعل من المؤتمر الهيئة المركزية الممثلة للمنظمات الاميركية - اليهودية الرئيسية . لكن شيندلر لاحظ اختلاف وجهات النظر بين الاعضاء وكريبيكوف وبوكبيندر ، فأكد على انه في الامكان التوصل الى اتفاق ، لكن ليس في الامكان أبداً التوصل الى موقف موحد بكل ما في هذه الكلمة من معنى .

في الماضي ، استخدم البيت الأبيض ضابط اتصال مع اليهود في الولايات المتحدة ، لكن نيكسون لم يحافظ على هذا المنصب ، كما استقال مارك شبيغل في عهد كارتر . وعادة ، هناك بعض اعضاء الإدارة البارزين الذين يقومون بهذه المهمة بصفة غير رسمية ، كماكس فيشر والحاخام إسرائيل ميلر ، اللذين قاما بهذه المهمة في عهد نيكسون .

من المتفق عليه عامة ، ان اكثر الوسائل فاعلية للتأثير في السياسة هي طريق الاتصال الشخصي . وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك ، تأثير ايدي جاكوبسون على هيئة موظفي الرئيس ترومان . ويعتبر ماير فيلدمان من احد الاشخاص ذوي النفوذ ، وقد مارس الضغط على مستويات مختلفة بطريقته الخاصة . عام ١٩٧٢ ، لخص بعض نشاطاته كالتالي :

١ - التداول على اساس منتظم مع اعضاء الحكومة الاسرائيلية حول مواضيع تهم الولايات المتحدة .

٢ - ايصال الافكار المؤيدة لإسرائيل للمعلقين الصحافيين ذوي النفوذ .

٣ - اطلاع المرشحين الديموقراطيين للرئاسة على قضايا الشرق الاوسط .

٤ - التدخل لدى « الأعضاء في الكونغرس عندما يطلب مني ذلك ، احياناً من قبل مسؤولين في اسرائيل ، وفي معظم الاحيان من قبل رؤساء الجالية اليهودية الاميركية »(١٥) .

في الستينات ، قامت اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة باتباع سياسة منتظمة تقضي بإحضار الناخبين الى واشنطن لمناشدة واضعي القوانين المتذبذبين . وجدير بالذكر ان لأصوات الناخبين اليهود تأثيراً عظيماً على عضو الكونغرس ، لأن اليهود نشيطون سياسياً على الرغم من قلة عددهم . فهم يمثلون ٦٠ في المئة من المساهمين في حملة الديمقراطيين ، و ٤٠ في المئة من المساهمين في حملة الجمهوريين . وتقدر نسبة الاصوات التي يعطونها في معظم الانتخابات الوطنية بنحو ٩٠ في المئة . وهكذا في بعض المقاطعات ، عندما يكون فرق الاصوات ضئيلاً بين المرشحين ، يستطيع تصويتهم الجماعي ان يساهم في فوز أو فشل المرشح .

في الواقع، هناك ثلاثة عوامل قد تؤثر على قرار عضو الكونغرس حول موضوع ما، ربما كان أهمها رغبة الناخبين انفسهم. أما المجالان الآخران، فيمكن تعريفهما بعوامل ميدانية خاصة بالنظام البرلماني ، وبعامل الرؤية الفردية[١٦] . وتعمل اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة على اساس بلوغ هذه المجالات التي تؤثر على القرار النهائي لعضو الكونغرس والوصول الى اليهود لإطلاعهم وجعلهم قادرين على التعبير والضغط . وعلى الرغم من ان تقرير « نشرة الشرق الأدنى » بقيت مستقلة رسمياً عن اللجنة ، إلا أنها تعتبر لسان حالها ، ويبلغ توزيعها ٣٠ ألف نسخة في جميع ارجاء البلاد . كما تعتبر ايضاً وسيلة مفيدة جداً لإبلاغ الناخبين عن كيفية تصويت ممثليهم في الكونغرس ، على المواضيع المتعلقة بإسرائيل أو باليهودية العالمية . وهكذا تمنح « نشرة الشرق الأدنى » ، الثواب والعقاب ، إذ هي تثني على شيخ إذا ما أدلى ببيان أو قام بعمل ايجابي ، في حين تدين أياً كان يتجرأ وينتقد موقف اللوبي . ففي سنة ١٩٧٤ ، عندما تحدث السناتور أبو رزق أمام مجلس الشيوخ عن حقوق اللاجئين العرب في الشرق الاوسط ، نشرت « نشرة الشرق الأدنى » مقالاً ساخطاً حول «تخيلاته» ، وبعثت برسائل تحوي على المقال الى مؤيدي ابو رزق في الولاية التي يمثلها . كما انتقد أبو رزق ايضاً نشاطات اللوبي لدفع الناخبين اليهود في اركنساس الى مساندة ديل بامبر ، الذي خلف السناتور فولبرايت ، أحد أشد أعداء اللوبي العلنيين . بالمقابل ساند اليهود وين مورس في حملة إعادة انتخاب السناتور هاتفيلد سنة ١٩٧٤ ، في اوريغون ، بسبب غضبهم من تفكير هاتفيلد المستقل حول قضايا الشرق الأوسط ، وفي سنة ١٩٧٦ ، خصصت « نشرة الشرق الاوسط » « عموداً للحملات » ، أعادت فيه نشر بيانات المرشحين للرئاسة حول الشرق الاوسط ، اضافة الى سجلاتهم السابقة . وفي دليل « عمل الجالية الحقيقي » ، الذي اعدته

اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة بمناسبة مؤتمر سياستها عام ١٩٧٨ ، وهو ملحق بهذا البحث ، تنصح اللجنة بما يلي : « ان اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة سيسعدها أن تزود الناخبين بالسجلات الدامة للمرشحين الجدد ـ لكنك تستطيع مساعدتنا بإرسال القصاصات الإخبارية المتعلقة بنشاطات مشترعك ، ومواقفه في الصحف المحلية أو وسائل الاعلام التي ليس لنا اطلاع عليها .

الى جانب الاصوات الانتخابية ، فإن اللوبي يملك وسائل فعالة لكي يضمن وصول أصوات الناخبين الى عضو الكونغرس في مكتبه في واشنطن . وتساعد في ذلك الرسائل والمخابرات الهاتفية ، وهي تكون اكثر فعالية عندما ـ كما ذكر احد اعضاء اللوبي لمسانديه ـ « تتوافق مع اهداف الإستراتيجيين في الكونغرس وضمن المجموعات الضاغطة[١٧] » . وقد تكون كلمات كينين نفسه افضل تلخيص لكيفية بدايته حملة ما :

«عندما يطرأ شيء ما،أكتب رسائل إلى نحو ٧٠٠ شخص. وهم يذهبون إلى ممثليهم المحليين هنا في واشنطن . قد استدعيهم الى مكتبي ـ فقط للفت انتباههم الى ما يحدث ، وحثهم على بذل كل ما في وسعهم . ان الشيوخ لم يوقعوا . ارجوكم ابذلوا كل جهدكم »[١٨] .

ويعطي دليل « عمل الجالية الحقيقي » صورة مهمة عن الوسائل المستخدمة لإغراق مكاتب الشيوخ بالمئات ، في بعض الأحيان بالآلاف ، من الرسائل خلال فترة زمنية قصيرة . كما يوضح كيفية تأسيس بنوك للرسائل « تسمح لشخص واحد بإرسال عدد من الرسائل أو البرقيات إلى عضو في الكونغرس باسم ناخبين مختلفين » . وبالنسبة لحملة الهاتف ، فإن بعض أعضاء الكونغرس ذكروا أنهم يتلقون مخابرات هاتفية طوال الليل ، الى ان يوافقوا على دعم قضية اللوبي . ويقول اميتاي : « اذا كان السناتور من الغرب الاقصى ، فإننا لا نعير مثلاً موضوعاً كتعديل جاكسون أي اهتمام ، ولكن اذا كان من ولاية صناعية ، أي ولاية يقطن فيها عدد مهم من السكان اليهود ولا يتخذ موقفاً ، فإننا لا نتركه يفلت وهنا نطلب مساعدة خارجية »[١٩] .

فيما يتعلق بالعامل العملي في صنع القرارات ، فإن اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة لا توزع فقط نسخاً مجانية من « نشرة الشرق الادنى » على اعضاء الكونغرس ، لكنها تحتفظ بمكتبة عن الشرق الاوسط يلجأ اليها اعضاء

الكونغرس ، اضافة الى الصحافيين وموظفي وزارة الخارجية الاميركية . وتضم مجموعاتها مجلدات تحوي على « كل بيان أو وثيقة حول الشرق الاوسط ظهرت في سجلات الكونغرس خلال الاعوام الستة والعشرين الماضية »[٢٠] . ويستطيع اللوبي المشهور بفعاليته خلال اربع ساعات ، ان يضع على مكتب كل شيخ أو عضو في الكونغرس « بياناً مدروساً جيداً ومرفقاً بوثائق حول وجهة نظره »[٢١] . كما يدلي أعضاء اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة المتكتلون بشهاداتهم ايضاً أمام لجان التحقيق في الكونغرس، أو يعدون آخرين للشهادة. فالفوز بموافقة لجنة قد يكون مفتاحاً للفوز بالكونغرس ، اذ ان الكثيرين يصوتون غالباً وفقاً لتوصية اللجنة. وتمول اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة رحلات يقوم بها اعضاء الكونغرس إلى إسرائيل ، إضافة إلى حفلات غداء منتظمة تقام لمساعديهم من اجل وضعهم في الصورة ، ومأدبة سنوية لأعضاء الكونغرس بمناسبة اليوم الوطني لاسرائيل . الى جانب ذلك ، فإن اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة تتكتل مع مجموعات اللوبي الاخرى في الكونغرس ، لا سيما الاميركيون من اجل العمل الديمقراطي . ويعمل اميتاي غالباً على إقامة تحالفات ثابتة حول مواضيع مختلفة ، يحصل مقابلها على دعم مدينيه للدفاع عن مصالح إسرائيل [٢٢] .

وعلى الرغم من ان معظم اليهود كانوا يميلون عادة إلى ان يسجلوا كديمقراطيين ، إلا أن اللجنةالاميركية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة تناشد الحزبين ، وتقبل الدعم من أي منهما لا يرفض منحه . ويضم متكتلو اللجنة الاميركية الإسرائيلية للشؤون العامة حالياً عضواً جمهورياً، وعضواً غير يهودي «من اجل كسب الثقة»[٢٣].

وإضافة إلى مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية ، فإن الطريق الوحيدة أمام اللجنة الأميركية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة للضغط على البيت الأبيض ، هي الضغط على اعضاء الكونغرس لكي يضغطوا على الإدارة . وهناك العرائض والرسائل التي يوجهها اعضاء الكونغرس إلى الرئيس ، والتي يعود تاريخها إلى ما قبل تأسيس اللجنة الاميركية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة بزمن . ففي سنة ١٩٣٦ ، تسلم الرئيس ف. د . روزفلت عريضة من ٥١ شيخاً و ١٩٤ نائباً في الكونغرس ، و ٣٠ حاكم ولاية ، لاقناعه بإبلاغ بريطانيا أن لا تغيّر وضع الانتداب على فلسطين . من دون موافقة الولايات المتحدة . واخيراً اوصت اللجنة الإميركية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة الى شيخين بإرسال رسالتين الى الرئيس فورد ، احداهما في

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤، والثانية بعد أربعة اشهر في نيسان (ابريل). كما بعث مجلس النواب برسالة الى الرئيس كارتر في تشرين الأول (اوكتوبر) ١٩٧٧.

وفي سنة ١٩٧٣، عندما أقر مجلس الشيوخ إعطاء إسرائيل قرضاً بقيمة ٢,٢ مليار دولار، لم يكن كينين حتى موجوداً في واشنطن. وكان الدور الذي لعبه اللوبي لتأمين هذا القرض للدولة الصهيونية ثانوياً، بالمقارنة مع تعاطف اعضاء الكونغرس انفسهم. لكن على الرغم من استعداد بعض اعضاء الكونغرس لمنح المساعدات السخية للدولة الصهيونية، إلا أنهم قد يحتاجون الى الحث لمساندة اجراءات مبهمة كتعديل جاكسون - فانيك لقانون الاصلاح التجاري، والخطابات الموجهة للرئيس، إضافة الى وقف بيع الاسلحة للدول العربية المعتدلة. في هذه الحالات، نجح اللوبي في الحصول على مساندة مهمة، لكن ليس بالقدر الكافي.

في ١٩٧٢ - ١٩٧٣، تزعم كينين واللجنة الاميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة حملة لجعل مسألة هجرة اليهود السوفيات موضوعاً هاماً في الكونغرس، مما ادى الى تعديل جاكسون لقانون الاصلاح التجاري، الذي يحرم منح صفة الدولة الأكثر رعاية لـ «الدول التي ليست لها أسواق» والتي تفرض قيوداً على الهجرة الحرة أو الاستثمارات الاميركية، أو التي تفرض، «اكثر من القيمة الرمزية على تأشيرة الخروج... أو تعريفات اخرى»[٢٤]. وقد قدم النائب فانيك مشروعاً مماثلاً الى المجلس. وعلى الرغم من انه تم في النهاية تمرير هذا التعديل بفارق ٢ - ١، إلا أنه ثبت انه غير مجدٍ في اكثر من مجال. فالسوفيات لم يكتفوا برفض القانون التجاري، بل لجأوا الى الحد من الهجرة اكثر من الماضي. اضافة الى ذلك، فإن أساليب اللجنة الاميركية الاسرائيلية للشؤون العامة في التكتل أثارت بعض اعضاء الكونغرس. فعندما هددت اللجنة بعض الشيوخ المترددين بشن حملات ضدهم عن طريق ارسال خطابات معادية إلى ناخبيهم[٢٥] حذف شيخ أوهايو الجمهوري وليام ساكسبي اسمه من بين التواقيع على التعديل، كما رفض شيخ ويسكونسن الديموقراطي غيلورد نلسون المساهمة في تقديم المشروع. لكن آخرين من اعضاء الكونغرس رضخوا للضغط. فعندما تردد الشيخ جافيتش في مساندة التعديل، تم إنذاره بأن ناخبيه اليهود في نيوجرسي سيضطرون الى مساندة منافسه على المقعد في مجلس الشيوخ، رمزي كلارك، المدعي العام السابق[٢٦]. كما ان شيخ تكساس الديمقراطي ليود بينتسن لم يكن في البداية يحبذ التعديل، إلا أنه أيده بعد ان حركت اللجنة الاميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة ضغط حاخامات تكساس، وأحد المساعدين اليهود في

«اللجنة الخاصة للشيخوخة»[٢٨] . ويروي بوكبايندر كيف استدعاه كينين وسأله اذا كان يعرف شخصاً يمكنه دفع سناتور جيورجيا هرمان تالمادج الى المساهمة في تقديم التعديل ، وقد أجابه بوكبايندر بأن رئيس اللجنة اليهودية الاميركية في أطلنطا ، هو شريك تالمادج في المحاماة فجرى الاتصال به . وبعد بضعة أيام ، قام تالمادج فعلاً بتوقيع اسمه على لائحة مقدمي هذا التعديل[٢٨] .

في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤ ، كانت الرسالة التي كتبها دان شبيغل أحد مساعدي السناتور همفري ، رسالة الى الرئيس فورد وقعها ٧١ شيخاً ، تند بقرار الامم المتحدة بدعوة ياسر عرفات الى الجمعية العامة ، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً . أما رسالة نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ، التي وقعها ٧٦ شيخاً ، فقد كتبها اميتاي . ومن بين الذين ساهموا في تقديم هذه الرسالة ، هنري جاكسون ، جاكوب جافيتس ، ابراهام ريبيكوف ، ريتشارد ستون ، لويد بنستون ، وولتر مونديل ، وهرمن تالمادج . وقد عبرت الرسالة عن استيائها من قرار الرئيس فورد بمراجعة سياسة الشرق الاوسط في ذلك الحين . ورفض تشاك بيرسي من شيكاغو توقيع الرسالة ، وبعث برسالة خاصة الى الرئيس يشرح فيها وجهة نظره . ومن اجل الحد من اثر هذه الرسالة ، سرب اميتاي الرسالة التي وقعها ٧٦ شيخاً الى صحيفة « الواشنطن بوست » قبل يوم واحد من وصولها الى الرئيس فورد[٢٩] . ومواصلة لهذا الاجراء ، قرر اميتاي ان « يجعل من بيرسي مثلاً» على حد قول احد مساعديه ، « كي لا يجرؤ احد على الاقتداء به »[٣٠] . وقد أغرق مكتب بيرسي بأكثر من ٢٠ ألف رسالة شديدة اللهجة خلال الحملة التي شنها اللوبي عليه . ولاحظ جوزيف ألسوب : « لقد كان ذلك تدخلاً اجنبياً واضحاً . كما صدم ايضاً العديد من الاميركيين الأكثر صداقة لاسرائيل ، بمن فيهم انا شخصياً . وترك ذلك شعوراً سيئاً في الكابيتول هيل (مبنى الكونغرس) بسبب سياسة لوي الذراع . . . التي استخدمت بطيش لتأمين اكبر عدد من تواقيع الشيوخ »[٣١] .

والحادثة التي وقعت سنة ١٩٧٥ حول صفقة الاسلحة للأردن، توضح اكثر ثمة وسائل تحرك لوبي اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة . ففي تموز (يوليو) ١٩٧٥ ، اطلع بعض موظفي السناتور كليفورد كيس وجوناثان بنغهام اميتاي على رسالة موجهة من البنتاغون الى اعضاء لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية ، واللجان الدولية التابعة لمجلس النواب ، تعلن فيها رسمياً عقد صفقة مع الأردن لبيعها ثلاث بطاريات للصواريخ المضادة للطائرات من طراز « هوك » (على ان يتم

خلال فترة اربع سنوات زيادتها الى ١٤ بطارية) . وينص القانون على ان أمام أعضاء الكونغرس ٤٠ يوماً لرفض هذه الصفقة . وبعد مقابلة الملحق العسكري الإسرائيلي ، قدم أميتاي بياناً من صفحتين ، ينص على ان مثل هذه الأسلحة قد يستخدم « للدفاع عن الجيش الأردني من الهجمات الجوية »[٣٢] . وبعث اميتاي بهذا البيان الى جميع اعضاء الكونغرس ، اضافة الى ٣٩٧ مدينة ومنظمة يهودية . ومع بداية تدفق الرسائل والمكالمات الهاتفية قام « الاميركيون من اجل العمل الديمقراطي » والمنظمات اليهودية الاخرى ، واللجنة الاميركية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة ، بتوزيع مهام التكتل .

فأرسل أميتاي مذكرة ثانية في ١٨ تموز (يوليو)، وأدلى بشهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية، في الحادي والعشرين وقدم النائب الجمهوري بنغهام مشروعاً إلى الكونغرس من أجل وقف الصفقة، وحصل على دعم نحو مئة صوت وتمت الموافقة عليه، بعد أن لجأت اللجنة الأميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة إلى المكالمات الهاتفية. كذلك تقدم السناتور كيس باقتراح مماثل إلى مجلس الشيوخ. ورغبة منها في الحفاظ على علاقات جيدة مع الملك حسين، أضافت الإدارة الأميركية شرطاً إلى صفقة البيع، ينص على أن تكون البطاريات ثابتة. وبعد أن تبين أن ليس هناك ثمة سبب لمعارضة الصفقة، سحب كل من السناتور كيس، والنائب بنغهام مشروعيهما وتمت الصفقة الأميركية، وبعد أن رفض الملك حسين عرضاً سوفياتياً لشراء صواريخ أقل ثمناً.

مرة ثانية عام ١٩٧٦ ، نشأت مشكلة اخرى حول موافقة الرئيس فورد على بيع مصر ست طائرات سي ـ ١٣٠ حاملات للجنود . وعلى الرغم من حملة اللوبي على هذا القرار ، تمت الموافقة على الصفقة .

ويمكن ملاحظة الكثير من خلال هذه الأمثلة .. فعلى الرغم من الوعد الذي حصلت عليه اسرائيل اخيراً ، وفقاً لمعاهدة السلام ، بالحصول على دعم اكبر ، فإن مهمة اللجنةالأميركية ـ الإسرائيلية للشوؤ ن العامة قد تصبح اكثر صعوبة . فمن بين المشاكل التي يجب التغلب عليها ، معالجة الصراع بين الشخصيات الذي بدأ يتطور منذ تولي اميتاي ادارة اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤ ون العامة ، ورأب الصدع بين اللجنة المتمركزة في واشنطن والجالية اليهودية الاميركية من جهة ، والحكومة الاسرائيلية من جهة اخرى .

خلال السنوات القليلة الماضية ، قام اللوبي الاسرائيلي بتحقيق معظم اهدافه التشريعية ، بما في ذلك قانون يحد من التجارة بين الاتحاد السوفياتي والولايات

المتحدة . اذ صارت العلاقات التجارية مرهونة بالسماح لليهود السوفيات بحرية الهجرة . ومن ضمن الاعمال التشريعية الاخرى التي حققها اللوبي : البعث برسالة الى الرئيس فورد ، موقعة من قبل ٧٦ شيخاً ، تطالب بمساعدة مالية ضخمة لاسرائيل، في وقت كانت مساندة الادارة لاسرائيل، تبدو وكأنها تتضاءل؛ قرار يطالب بإعادة النظر في عضوية الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، إذا ما قامت الأخيرة بطرد اسرائيل؛ وقف المساعدة الأميركية لمنظمة اليونسكو بسبب نشاطاتها المعادية لاسرائيل؛ الحد قانونياً من التزام الشركات الأميركية بالمقاطعة العربية لاسرائيل؛ تعديل أو وقف المساعدات العسكرية المقترحة لبعض الدول العربية. وبالطبع، فإن من المستحيل التحديد نسبياً إلى أي مدى كان المشترعون مدفوعين بجهود اللوبي أو بحافز مساندتهم الشخصية لاسرائيل.

لقد خسر اللوبي الاسرائيلي بعض المعارك الاساسية ، لا سيما منذ بدء ادارة الرئيس كارتر . وربما كانت الهزيمة الاولى ، والاهم ، تلك التي مني بها في الكونغرس هذا الصيف ، والتي تتعلق بصفقة الاسلحة لمصر والمملكة العربية السعودية . لكن الحقيقة الثابتة هي ان اللوبي برهن عن قوة هائلة في هذه البلاد ، قوة فاقت ما يمكن ان يتوقعه المرء من جالية يهودية تعد نحو ستة ملايين نسمة ، أي ٣ في المئة من مجموع عدد السكان الاميركيين .

ما هي أسباب هذا الحصار السياسي ؟ ان اليهود الاميركيين يساهمون في العملية السياسية اكثر من مساهمة اي من الأقليات الأخرى . فهم يدلون بأصواتهم بانتظام أكثر ، كما أنهم اكثر نشاطاً في الحملات السياسية ، وهم يتبرعون بسخاء لمرشحيهم المفضلين . وبالفعل ، فإن تبرعات اليهود الاميركيين في الحملات الانتخابية ، تعتبر اهم بكثير من أصواتهم في الإنتخابات (راجع خريطة التوزيع الديموغرافي لليهود الاميركيين) . ويقدر ستيفن اسحاق في كتاب « اليهود والسياسة الاميركية » ان اليهود ساهموا بنحو ٦٠ في المئة في تمويل حملات المرشحين الديمقراطيين ، وبأكثر من ٤٠٪ في تمويل حملات الجمهوريين[٣٣] . وكتبت مجلة « الكونغريشنال كورترلي » ، التي تصدر فصلياً عن الكونغرس ، عام ١٩٧٤ تقول : « اكثر من نصف التبرعات للمرشحين الديمقراطيين التي تفوق قيمتها ١٠ آلاف دولار أتت من ممولين يهود » . وقد اكتشف الرئيس كارتر حجم التبرعات اليهودية في تمويل الحزب الديمقراطي خلال مأدبة عشاء أقيمت لجمع التبرعات في لوس انجلوس ، عقب صدور البيان الأميركي ـ السوفياتي المشترك في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧ . فقد أثار تضمين البيان عبارة « الحقوق

المشروعة للشعب الفلسطيني » غضب الكثيرين من المتبرعين اليهود ، اذ اعتبروها تعبيراً ملطفاً « لتدمير إسرائيل » . وقد رفضوا حضور العشاء احتجاجاً على سياسة كارتر ، مما ادى الى عدم بيع نصف التذاكر التي كانت قيمتها الف دولار للشخص الواحد[٣٤]

وبسبب التراث التعليمي والاقتصادي والثقافي للجالية اليهودية في الولايات المتحدة ، فهي ممثلة جيداً في الشريحة العليا للطبقة الوسطى من المؤسسات السياسية . وقد كان لقربها من السلطة ، وهذا شيء حرّم على العديد من الأقليات ، الأثر الأكبر والواضح على عملية صنع القرارات . وفي بعض الاحيان ، من الممكن ان يساهم هذا النفوذ في رسم السياسات (لكن ذلك لا يعني ان للجالية اليهودية موقفاً موحداً حيال مواضيع كمستقبل إسرائيل واتجاهها) . ويعتقد اليهود ان عليهم أن يتدخلوا من اجل الحؤول دون انعكاسات موجة جديدة من اللاسامية قد تسود الولايات المتحدة، كما سادت في الماضي في اوروبا .

وفي حين تقدم التبرعات اليهودية للدعاية لمصالح عديدة ، إلا أنها لا تعطى لأي مرشح يعارض إسرائيل ، بغض النظر عن برنامجه السياسي .

وتعتبر القوة الموالية لإسرائيل في الكونغرس واسعة جداً ، إلى درجة أن عدداً من الإدارات لجأت إليها ، من اجل تمرير قوانين تتعلق بمواضيع أخرى . فقد تم تقديم الدعم للمجموعة العسكرية الحاكمة في اليونان ، على أساس أن الولايات المتحدة في حاجة الى تسهيلات من اليونان لضمان أمن إسرائيل . وللحصول على موافقة الكونغرس، تم الحاق مساعدات مخصصة لكمبوديا ، بتشريع يتعلق بالمساعدات الخارجية لإسرائيل[٣٥] .

ويقوم المرشحون السياسيون عادة بمباراةمفاخرة حول من هو اكثر صداقة لاسرائيل، وعند انتخابهم، يحاولون تجاوز خصومهم في الدعم الذي يقدمونه إلى إسرائيل. وسباق نيكسون ـ ماكغفرن على الرئاسة سنة ١٩٧٢، ومباريات فورد ـ كارتر عام ١٩٧٦ ، برهان على هذه النقاط.

٤ ـ عوامل أخرى:

ان الدعم الذي تحظى به إسرائيل في الولايات المتحدة ليس مقتصراً على الجالية اليهودية فقط ، فهو يمتد ليشمل نسبة مهمة من الجمهور الواعي . وحتى عندما

بدأ اليهود الهجرة إلى اميركا عند نهاية القرن الماضي ، كانوا دائماً في مقدمة الحركات الليبرالية والعمالية الاميركية ، وأقاموا روابط قوية

فاليهود الاميركيون ليسوا وحدهم هم الذين يضغطون على الحكومة لدعم مصالح إسرائيل . فالزعماء الاميركيون ، جورج ميني ولين كيركلاند ، والزعماء السود ، فيرنان جوردن ، وبنجامين هوكس ، والسفير لدى الامم المتحدة اندرو يونغ ، ومجلس الكنائس الوطني ، والمجموعات الكاثوليكية والبروتستانتية ، كلهم يدعمون المصالح الإسرائيلية منذ زمن بعيد .

ومن الواضح تماماً ان المساندة الداخلية لإسرائيل تتجاوز حدود مجموعات اللوبي الاسرائيلي واليهودي الاميركي . فهناك شعور قوي في الدوائر الاميركية المعتدلة والليبرالية (وغالباً لدى المحافظين) ، ان اسرائيل هي أمة « نسخة عن الولايات المتحدة « ديمقراطية »، « تقدمية » ، وغربية في مظهرها ، حتى ان بعض المجموعات التأسيسية تعتبر أن قيام إسرائيل هو تحقيق لنبوءة التوراة . إضافة إلى ذلك ، فإن العديد من مؤيدي إسرائيل الأميركيين يعتبرون انها حليف ضروري واستراتيجي في منطقة غير مستقرة، «وحاجز أمام الشيوعيةوالقوميةالراديكالية»في الشرق الأوسط[٣٨] .

وإلى جانب مصادر دعم إسرائيل المعروفة والمميّزة ، هناك بيئة سياسية داخلية تحيط بنظام الحكومة في صنع السياسة . فقدرة المجموعات الموالية لإسرائيل في الحصول والمحافظة على مساندة وسائل الإعلام ، والرأي العام ، وقطاع واسع من الشركات الاميركية (مثل المجموعات المنظّمة ذات المصالح التي ذكرناها سابقاً) ، مكنتها من نشر آرائها إلى درجة تتجاوز بنيتها التنظيمية . وهذه المجموعات وإسرائيل مدركة جيداً لهذه القوة ، ولا تتردد أبداً في استخدامها . كما أنها لا تسمح للمعارضة أن تنسى ذلك . فخلال حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، هدد السفير الاسرائيلي دينيتز وزير الخارجية هنري كيسنجر بإطلاق جام غضبه عندما تأخرت إمدادات الأسلحة الأميركية لإسرائيل[٣٩] . ومثلاً آخر على ذلك ، الضغط الذي تعرض له السناتور تشارلز بيرسي ، إثر عودته من الزيارة التي قام بها إلى الشرق الأوسط خلال سنة ١٩٧٥ ، إذ دعا إسرائيل علناً إلى مفاوضة منظمة التحرير الفلسطينية ، وحذر الإسرائيليين من انهم لن يستطيعوا بعد الآن الاتكال على أغلبية تلقائية في الكونغرس . وكرد على بياناته، تلقى بيرسي كمية هائلة من الرسائل تندد

بموقفه . وقد اضطره ذلك الى إلغاء المواعيد التي كان مرتبطاً بها سابقاً ، كي يتمكن من العودة إلى إيلينوي لتهدئة الناخبين اليهود والممولين الغاضبين .

وعلق احد مساعدي بيرسي ، وهو يهودي ويساند السناتور في معارضته اللوبي الإسرائيلي ، قائلاً : « لقد تساءلت في بعض الإجتماعات في شيكاغو اذا كنا سنتمكن من الخروج سالمين »[٤٠] .

ويليام كواندت أشار في كتابه « عقد من القرارات » إلى أنه غالباً ما تكون المجموعات الموالية لإسرائيل اكثر نفوذاً ، عندما لا تفعل أي شيء للتأثير على السياسة. فوجودها لوحده كافٍ للضغط على صانعي السياسة . وهذا ما يسميه كارل ج. فريدريك في كتابه « الرجل وحكومته » بـ « قانون رد الفعل المتوقعة » . فغالباً ما ترفض أمور عديدة ، بسبب توقع ردود فعل سلبية من قبل المجموعات الموالية لإسرائيل ، ومؤيديها في الكونغرس[٤١] . وهذا ما يفسر على الأرجح توقف جهود الرئيس كارتر في مجاملة منظمة التحرير الفلسطينية في الخريف الماضي . إضافة إلى ذلك ، ونظراً إلى اهتمامه بردود الفعل إزاء سياسة الإدارة الشرق أوسطية ، باشر البيت الأبيض أخيراً بنشر ملخص أسبوعي للصحافة اليهودية . وهذا الملخص متوفر للاستعمال الداخلي فقط ، وهو شبيه بملخص الأخبار الداخلية والخارجية المعدة للرئيس ويتضمن هذا الملخص مقتطفات من المطبوعات اليهودية في الولايات المتحدة ، اضافة الى صحيفة « الجيروزالم بوست » الإسرائيلية[٤٢] . وهذا اعتراف من البيت الابيض بقوة المجموعات الموالية لإسرائيل في الداخل . كما انه دليل على الدور الذي تقوم به هذه المجموعات في تحديد السياسة الاميركية الفلسطينية . واذا بقيت المصالح الاميركية ثابتة نسبياً (ولم يجرِ تغيير تام في الموقف الدولي) ، فإن هذا النفوذ سيستمر في السيطرة ، ما دام لا يوجد ضغوط مضادة مهمة .

ب ـ الضغوط الخارجية

إضافة الى الضغوط التي تبذلها المجموعات الداخلية ، فإن الولايات المتحدة ـ أو في الواقع أية دولة أخرى ـ تتفاعل مع عوامل أخرى في النظام الدولي . وهذا التفاعل قد يأخذ شكل قبول أو رفض أي طلب أو التماس ، أو يكون ببساطة ردفعل سلبي لعامل آخر . وهناك العديد من العوامل الخارجية التي اثرت على سياسة الولايات المتحدة الفلسطينية ، بما في ذلك ضغوط الحكومة الاسرائيلية ، والدول العربية ، ودول أخرى ، إضافة إلى ضغوط الفلسطينيين أنفسهم .

١ ـ الحكومة الإسرائيلية

إن لإسرائيل كدولة مستقلة عن اللوبي الموالي لها ، بعض التأثير على سياسة الولايات المتحدة حيال الفلسطينيين ، وإن كان يصعب تقدير هذا التأثير . ويعود هذا التأثير الى « العلاقات الخاصة » التي تميز طبيعة العلاقات بين الدولتين (٤٣) .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قامت بدور المتبرع في إمداد إسرائيل بمساعدات اقتصادية وعسكرية قيمتها المليارات من الدولارات خلال السنوات الماضية (إضافة الى السماح بجعل التبرعات الخاصة لإسرائيل غير خاضعة للضرائب) ، فإن ما يثير الإنتباه أن لإسرائيل تأثيراً اكبر على السياسة الاميركية إزاء الفلسطينيين ، وليس العكس ، ولا يرجع سبب ضعف النفوذ الاميركي ، وبالتالي قوة التأثير الإسرائيلي المكمِّل وغير المتناسب على السياسة الاميركية إزاء الفلسطينيين إلى الضغوط المحلية لمصلحة إسرائيل فحسب ، بل إلى الفكرة السائدة ، وان كانت وهماً ـ لا سيما بين المجموعات المسيحية التأسيسية والمحافظة ـ بأن إسرائيل هي قلعة موالية لأميركا ومعادية للشيوعية في الشرق الأوسط . إلا أن عدداً متزايداً من الاميركيين يرفض هذه الفكرة حول دور إسرائيل في الشرق الاوسط ، ويعتبرها مسؤولة في الواقع عن غضب الدول العربية التي اضطرت إلى ادارة ظهرها للولايات المتحدة ، والاتجاه نحو القوةالعظمى الأخرى القادرة على تزويدها بالمال والسلاح للدفاع عن نفسها .

وأحد الافكار الأخرى الشائعة خطأ، والمتعلقة بقدرة اسرائيل على مقاومة الضغط الاميركي وبالتالي ممارسة الضغط على الولايات المتحدة، هي افتراض ان اسرائيل لن تقدم اية تنازلات حيال القضية الفلسطينية، إلا اذا كانت قوية وآمنة تماماً. فإسرائيل انتصرت في اربع حروب، وقد حصلت على كل الأسلحة الحديثة والمتطورة التي طلبتها من الولايات المتحدة، وهي تتمتع بالتفوق العسكري من دون أدنى شك، كما احتفظت عن طريق الاحتلال العسكري بمساحة تزيد على حجمها بنسبة ٢٥٠ في المئة، وحيّدت مصر، أشد أعدائها، قوة. لكن قياساً لرغبتها في القيام بأية تنازلات حقيقيةبالنسبةالى المسألة الفلسطينية، فإن اسرائيل الآن أقل شعوراً بالأمن من أي وقت مضى.

عام ١٩٤٩، أرسل الرئيس ترومان مذكرة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي بن غوريون يعرب فيها عن خيبة امله لفشل اسرائيل في تقديم اي من التنازلات المرغوبة حيال اراضي فلسطين ولاجئيها. وكان ترومان يعتقد ان على اسرائيل

السماح بعودة ٢٠٠ ألف لاجيء على الأقل. وقد وصف الموقف الاسرائيلي بأنه خطر على السلام، ولمح مهدداً إلى ان الولايات المتحدة قد تقوم بإعادة النظر في موقفها من اسرائيل (راجع الفصل الثالث). ورفضت اسرائيل المناشدة الاميركية، وجادلت ضد عودة اللاجئين. اثر ذلك، تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها. وبعد النزوح الفلسطيني الثاني سنة ١٩٦٧، ناشدت الولايات المتحدة بشدة اسرائيل للسماح بعودة اللاجئين الى الضفة الغربية وغزة. وقد سمحت اسرائيل بعودة اقل من ١٠ في المئة فقط ممن هربوا من الضفة الغربية وغزة. (راجع الفصل الثالث ايضاً). ومثال حديث عن التأثير الاسرائيلي على المواقف السياسية للولايات المتحدة، حق الفيتو الذي اعطاه كيسنجر لاسرائيل بشأن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام، والتزامه بأن الولايات المتحدة لن تفاوض منظمة التحرير إلا اذا اعترفت هذه الاخيرة بحق اسرائيل في الوجود. لكن ذلك لا يعني ان الولايات المتحدة لم تنجح قط في الضغط على اسرائيل. فكما لاحظ نائب وزير الخارجية السابق جورج بول، كانت المرة الأخيرة التي جرى فيها ذلك، عندما اجبر ايزنهاور الاسرائيليين على الانسحاب من سيناء بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦. لكن مراقبة التحرك الدبلوماسي الاميركي خلال الأعوام الثلاثة الماضية، توحي بأن الولايات المتحدة ستتجنب الضغط على اسرائيل كلما كان ذلك ممكناً(٤٤).

ولا تتمتع اسرائيل فقط بوضع يسمح لها بالتأثير بنجاح على الولايات المتحدة في مجال السياسة الشرق أوسطية، لكنها تبقى ايضاً وبغيرة على وضعها التقليدي بأنها الدولة الرئيسية الوحيدة من بين أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي التي لها هذا النفوذ. واثر حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، عندما بدأت الولايات المتحدة بتنمية علاقات ودية مع الرئيس المصري السادات، بدأ الاسرائيليون يقلقون. وكرد على هذا القلق، واجه المسؤولون الاميركيون عناء شديداً في ايضاح كيف ان علاقة اميركا الخاصة بأحد اطراف النزاع العربي - الاسرائيلي، لا يمكن ان تتأثر أو تؤثر سلبياً على علاقة أميركا بالطرف المعادي. وقد شدد مساعد وزير الخارجية هارولد سوندرز، عندما مثل أمام اللجنة الفرعية التابعة لمجلس النواب حول شؤون اوروبا والشرق الاوسط في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٨، على ان الولايات المتحدة لن تخفض حتما دعمها لاسرائيل لمصلحة الدول العربية. واوضح سوندرز ذلك قائلاً:

«. . . ان علاقات وثيقة بأحد الاطراف لا تعني الحد من العلاقات مع الآخرين. فلا نحن ولا احد من اصدقائنا يستفيد من الحد في علاقات الولايات المتحدة باحدى الدول الرئيسية هناك. على العكس، فإن علاقات اوثق بكل طرف من الأطراف تقوي قدرتنا على ملاحقة اهداف مشتركة للجميع»(٤٥).

٢ ـ الحكومات العربية

ان الحكومات العربية التي لها تأثير مباشر على سياسة الولايات المتحدة الشرق اوسطية هي المملكة العربية السعودية، ومصر، وسوريا، والأردن. وباستثناء المملكة العربية السعودية ـ التي تأخذ في الظهور كقوة مالية رئيسية لها القدرة على التأثير على الاقتصاد الاميركي، وممارسة الضغط على معظم الدول العربية المتورطة في نزاع الشرق الاوسط من خلال دعمها المالي الواسع ـ فقد اشتركت هذه الدول عسكرياً في الصراع القائم منذ ثلاثين سنة مع اسرائيل. وقد لعب السعوديون دوراً اكبر في مفاوضات السلام، واثبتوا انهم قوة اعتدال تؤثر على الحكومات العربية والمجموعات الفلسطينية الرئيسية. وفعلاً فمنذ سنة ١٩٧٣، اصبحت العاصمة السعودية احدى المحطات الرئيسية لوزراء الخارجية الاميركيين خلال رحلاتهم للمنطقة لاستئناف المفاوضات. وقد حث الملك فيصل وخلفاؤه بثبات الادارة الاميركية على مجاملة الفلسطينيين والاعتراف بحقهم في تقرير المصير. وبعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، طلب الملك فيصل في اجتماع له مع وزير الخارجية كيسنجر، السماح للفلسطينيين بالعودة الى ديارهم، مقابل رفع الحظر عن تصدير النفط. وبعد ان طلب كيسنجر من الملك فيصل رفع الحظر، كان رد فيصل كما يلي:

«إني أود أن أرفعه فوراً. أنا أيضاً في موقف صعب. ومما يسهل الأمور ان تعلن الولايات المتحدة ان على اسرائيل الانسحاب والسماح للفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم»(٤٦).

وقد تذمر كيسنجر لأن ذلك يسبب ردود فعل عنيفة، وطلب من فيصل التفكير في الموضوع. اما صانعو السياسة الحاليون في المملكة العربية السعودية، الملك خالد وولي العهد الامير فهد، فهم على ما يبدو اكثر مرونة وتعاوناً مع الولايات المتحدة من أسلافهم. ومن الممكن أن يكون تردد الملك خالد والامير فهد في بذل الضغوط على الولايات المتحدة راجعاً الى خوفهم، من أن القوة

الاميركية في المملكة العربية السعودية كافية لترجيح كفة مجموعة في العائلة المالكة، أو في الجيش وبالتالي لتقويض النظام الحالي.

من الواضح انه اذا اخذنا جميع الدول العربية المصدرة للبترول، فإنها تستطيع ممارسة ضغط هائل على الطريقة التي يتم فيها صنع السياسة الاميركية ازاء الشرق الاوسط. اضافة الى ذلك، فإن المملكة العربية السعودية والدول العربية الاخرى المصدرة للبترول طالبت مراراً بأن يمنح الفلسطينيون حق تقرير المصير، وأن يعيد الاسرائيليون الأراضي المحتلة، لا سيما القدس. وحتى الآن، فإن القوة الكامنة في التأثير على سياسة الولايات المتحدة، ورغبة هذه الدول في ذلك، لم تفرزا أداة فعالة للتأثير على الآخرين، ما عدا حظر النفط سنة ١٩٧٣. ويبدو ان المسؤولين في هذه الدول يعتقدون، ان اكثر الطرق فعالية هي الاقناع، بدلاً من استخدام اسلوب لوي الذراع. فالمملكة العربية السعودية بالذات تتبع اسلوباً توضح به، ان لها القدرة على التأثير في الاقتصاد الاميركي، والتلويح باستخدام هذا السلاح للتأثير على الولايات المتحدة. لكن قدرة اميركا اللامتناهية في اقناع السعوديين بأنها تقوم بكل ما في وسعها، وبأنها تحت الظروف الراهنة لا تستطيع بذل جهود اكبر، أدت إلى تحييد الأسلوب السعودي. «فالظروف الراهنة» تبدو بمثابة دائرة لا تنتهي من انتخابات الرئاسة الاميركية، وانتخابات الكونغرس، وانتخابات الكنيست.

واذا كانت الدول العربية المنتجة للنفط ترغب بصورة جادة في التأثير على السياسة الاميركية، فإنها تستطيع تطبيق سياسة تصاعدية من العقوبات، تبدأ بتجميد الودائع والسندات المالية من فائض البترودولارات في البنوك، يتبعه الحد من المعاملات التجارية، بالتدريج إلى ان يمس ذلك البضائع الضرورية، ثم سحب الودائع والسندات فعلياً من البنوك، واخيراً خفض تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بالتدريج، حتى يصل إلى معدل ١٠ في المائة. وليس هناك أدنى شك في فاعلية الخطوات المذكورة، إذ ان فائض البترودولارات خلال ١٩٨٠ لدول (الأوبيك) يقدر بـ ١١٥ مليار دولار، وثلثا هذا المبلغ هو فائض الدول العربية[٤٧]. لقد بلغ مجموع الواردات العربية من البضائع الاميركية خلال ١٩٧٩ قيمة ١١,٠٥ مليار دولار، مع الأخذ في الاعتبار أن العجز الكلي في تجارة الولايات المتحدة سنة ١٩٧٩ بلغ ٣٧,٢٩ مليار دولار. وقدرت الاستثمارات والودائع والسندات المالية العربية في الولايات المتحدة بنحو ١٣٠

مليار دولار، في حين يزداد اعتماد الإقتصاد الاميركي على النفط المستورد من الدول العربية[٤٨]. وعلى الرغم من ذلك، يبدو ان الولايات المتحدة تتصرف على أساس أن هذه الخطوات لن تتخذ أبداً، اذ ان هذه الدول تحتاج إلى الولايات المتحدة، أكثر من حاجة الولايات المتحدة إليها.

فسوريا ومصر، حتى سنة ١٩٧٩، كانتا تصران دائمًا على الإعتراف الإميركي بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وقد حثتا الولايات المتحدة على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما شددتا على انه يجب الإعتراف بأن المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي. وقامت مصر وسوريا خلال مفاوضات فض الإشتباك وبعدها، بمحاولة إقناع الولايات المتحدة بأهمية الإعتراف الاميركي بالفلسطينيين ككيان مستقل، من اجل عملية السلام والمنطقة، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية[٤٩]. كذلك حصل الرئيس السوري حافظ الأسد على موافقة كيسنجر على اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشات مجلس الأمن الدولي، حول المسألة الفلسطينية في كانون الثاني / يناير ١٩٧٦. وأدت ضغوط عربية أخرى الى التأثير على وثيقة سوندرز حتمًا، اذ ان هذه الوثيقة تنص على ان البعد الفلسطيني هو جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي (راجع الفصل الخامس). لكن، عام ١٩٧٧، قام السادات بتغيير موقفه من القضية الفلسطينية. وفي سنة ١٩٧٩، تولى هو وشركاؤه في كامب ديفيد مسؤولية تقرير مصير الفلسطينيين نيابة عنهم، وسحب تأييده لاقامة دولة فلسطينية مستقلة.

لقد فاق الضغط الاردني على الولايات المتحدة كل الضغوط العربية الأخرى، اذ حاول الملك حسين الحصول على تأييد الولايات المتحدة لمشروعه بإقامة مملكة عربية متحدة. وينص هذا المشروع على ان يجري استفتاء، بعد اعادة اسرائيل للضفة الغربية الى الأردن، لمنح الفلسطينيين اتحاداً فيديرالياً، مع الأردن. كما كان حسين يأمل بمنع الولايات المتحدة من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني أو الاعتراف بحكومة فلسطينية في المنفى[٥٠]. وبما أن الملك يعتبر صديقاً قديماً للحكومة الاميركية، فإنه من البديهي أن تفضل التعامل معه بدلاً من التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لم تساند مشروع «المملكة العربية المتحدة»، فإن إدارة كارتر أعلنت أنها تفضل قيام كيان فلسطيني تابع للأردن.

٣ ـ العوامل الدولية:

لم ينجح الفلسطينيون من البقاء، بعد خوض حربين في الأردن ولبنان خلال اربع سنوات فحسب، بل نجحوا ايضاً في الحصول على اعتراف رسمي وشهرة في المجتمع الدولي. ففي العديد من المؤتمرات الدولية (مثل المؤتمر الإسلامي في الجزائر سنة ١٩٧٣، والخ. . .)، تم اتخاذ قرارات تعيد تأكيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير. كما حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على عضوية كاملة في كل من جامعة الدول العربية، والمؤتمر الآسيوي ـ الافريقي، ومؤتمر دول عدم الانحياز، ومنظمة العمل الدولية، كما قُبلت عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، وفي منظمة الوحدة الافريقية.

واصبحت الحقوق السياسية والانسانية للفلسطينيين مسألة تثار مراراً في مؤتمرات القمم الدولية. وقد عبرت البيانات المشتركة التي تصدر عادة في ختام مثل هذه الاجتماعات، مراراً عن أملها بحل هذه المشكلة، بما في ذلك اجتماعات فورد وبريجنيف، في فلاديفوستوك سنة ١٩٧٤، وقمتي كارتر ـ تيتو، وكارتر ـ تشاوشيسكو، في واشنطن سنة ١٩٧٨. ووجدت الولايات المتحدة نفسها، عند التصويت على مسائل الشرق الاوسط في الأمم المتحدة، معزولة مع دول كإسرائيل، وهايتي، وبوليفيا. فتصويت ٨٩ دولة الى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٧، مقابل صوت واحد فقط ضد القرار الذي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، اضافة الى افتتاح بعثات ديبلوماسية لمنظمة التحرير في اكثر من ٦٥ دولة، كل ذلك جعل الولايات المتحدة تجد نفسها في تناقض متزايد مع المجتمع بالنسبة الى الحقوق المشروعة الفلسطينية، في وقت تمر فيه علاقتها بالإتحاد السوفياتي بحال من التوتر. وقد وجدت الحكومة الاميركية انه من الضرورة السياسية ان تخفف من حدة موقفها الموالي لإسرائيل.

وإلى حد ما، تسببت سياسة الولايات المتحدة الفلسطينية في عزلها عن أصدقائها في اوروبا والشرق الأقصى، والذين تفوق مصلحتهم في امن واستقرار الشرق الأوسط مصلحة الولايات المتحدة نفسها. فالأوروبيون مترددون إزاء عملية كامب ديفيد، وجاء بيان دول السوق الأوروبية المشتركة الذي صدر في حزيران (يونيو) ١٩٨٠، وسيلة للتعبير عن اهتمام هذه الدول باتباع أسلوب

اكثر واقعية وعدلاً حيال النزاع العربي - الإسرائيلي. وتخطت أغلبية الدول الأوروبية الموقف الاميركي بمساندتها حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف، وبتأييدها إقامة علاقات رسمية وودية مع منظمة التحرير الفلسطينية، في حين تؤيد الولايات المتحدة بعض الحقوق الفلسطينية، ولا تقيم أية علاقات رسمية مع منظمة التحرير. ومن المحتمل أن يؤدي هذا التباين في سياسة الولايات المتحدة مع أوثق حلفائها وأصدقائها، الى التأثير على السياسة الاميركية اكثر من عزلتها الدولية العامة، التي نتجت عن سياستها في الشرق الأوسط.

٤ - الفلسطينيون:

بدأت الولايات المتحدة بالتفاعل مع المشكلة الفلسطينية منذ الأشهر الأولى من المأساة سنة ١٩٤٨. وقد راقبت نمو الفلسطينيين وتحولهم إلى شعب اكثر اتحاداً، على الرغم من تشريدهم. فالفلسطينيون يعتبرون الشعب الأكثر ثقافة وتدريباً في العالم العربي. لكن الولايات المتحدة لم تضطر الى التعامل مباشرة مع مشكلتهم الناتجة عن طردهم عنوة من ارضهم. وبدلاً عن ذلك، تعاملت الولايات المتحدة مع الحكومات العربية التي عينت نفسها وصية على المصالح الفلسطينية في الصراع. وبعد حرب سنة ١٩٦٧، رمى الفلسطينيون هذه الوصاية جانباً، وبرزوا كقوة مستقلة، على الولايات المتحدة أن تأخذها في الاعتبار. وكان لهذه الظاهرة تأثيرها على الظروف، سواء على صعيد المنطقة أم على الصعيد الدولي. ويمكن للعوامل التي سنأتي على ذكرها ان تعد مسؤولة جزئياً عن تغيير المواقف والسياسات الاميركية حيال الفلسطينيين:

١ - على الرغم من المحاولات العديدة لتصفيتهم في الأردن ولبنان، ابدى الفلسطينيون تصميماً وقدرة هائلة على البقاء. وقد تأثرت الولايات المتحدة بالمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية المختلفة التي أسسوها وحافظوا عليها من اجل شعبهم والتي تعبر عن هذه الرغبة ذاتها في البقاء.

٢ - قام الفلسطينيون، سواء أكانوا داخل «الخط الأخضر» أم في المنفى، باعلان تأييدهم الساحق لمنظمة التحرير الفلسطينية. فوضع المنظمة كمتحدث شرعي باسم الشعب الفلسطيني، أمر معترف به ومسلم به نسبياً في العالم.

٣ - ان العنف الفلسطيني، الذي كان استخدامه في بادىء الأمر وسيلة للفت النظر الى المشكلة، والى الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، يعني ان

الاستمرار في عدم الاعتراف بهذه الحقوق، يبقى مصدراً رئيسياً للعنف. كما أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى اضطرابات أخرى، وعدم استقرار ذي انعكاسات خطيرة على المنطقة بأكملها.

فالولايات المتحدة لا تخشى فقط عدم الاستقرار الذي ينتج مباشرة عن العنف الفلسطيني في المنطقة وخارجها، لكنها تخشى ايضاً تأثير الآلاف من الفلسطينيين - العديد منهم في مراكز عالية - الذين يعيشون في الدول العربية والخليج ، اذا ما قاموا بعمل ما، في حال شعرت منظمة التحرير بأنها مهددة، أو فشلت في حل المشكلة. وهناك دلائل تشير الى ان البنتاغون، كرد على هذا الخطر الكامن على المصالح الاميركية في الخليج، أعد ثمة دراسات لتحديد طبيعة ومدى علاقات الفلسطينيين الذين يعملون في الخليج، بمنظمة التحرير الفلسطينية.

٤ - الأهم من أي شيء، هو ان القيادة الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية عدلت موقفها. فقد خففت من مطالبتها بدولة فلسطينية في كل فلسطين، الى القبول، في جميع الاحتمالات، بدولة في الضفة الغربية وغزة فقط. وهي اعترفت ضمنياً بالقرار رقم ٢٤٢ بقبولها بالذهاب الى جنيف، اذا ما دعيت الى ذلك. وبما ان القرار رقم ٢٤٢ هو اساس المفاوضات في جنيف، فإن الاعتراف الضمني، بالقرار ٢٤٢ يعني ايضاً اعترافاً ضمنياً بدولة اسرائيل.

إن البيان الذي أصدرته منظمة التحرير في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧، من طرابلس، والذي ترفض فيه القرار رقم ٢٤٢ وجنيف، لا يمكن أن يفسر إلا كمحاولة سياسية لتحسين العلاقات مع الرافضين في العالم العربي، لا سيما في ضوء زيارة الرئيس السادات للقدس، وارتداده عن الجبهة العربية. ان البيانات التي صدرت إثر ذلك، من بيروت وعن ياسر عرفات بالتحديد، أشارت إلى قبول منظمة التحرير بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الغربية وغزة، لا تهدد أمن اسرائيل(٥١). وقد وصفت إدارة كارتر بيان عرفات بأنه مشجع، لكنه غير كافٍ لاجراء مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير.

من الواضح ان لمجموعات الضغط - سواء المحلية أم الخارجية - دوراً مهمًا في صياغة السياسة الاميركية ازاء الشرق الأوسط والفلسطينيين. لكن في الاجمال، فإن ادراك صانعي السياسة للمصالح الوطنية الحيوية تفوق كل

العوامل الأخرى. فعندما تشعر أي من الادارات بأن قراراً ما يعتبر خطيراً على امنها الاقتصادي او العسكري، فإنها تقوم بتحييد كل جهود الحكومات الاخرى، أو مجموعات الضغط. ومن الأمثلة المهمة على ذلك، جهود روزفلت الناجحة لحمل الكونغرس على تعليق اصدار قرار موالٍ للصهيونية سنة ١٩٤٤، إصرار ايزنهاور على انسحاب اسرائيل من سيناء وغزة خلال ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، وقرارات أخرى اتخذتها إدارات عدة ببيع أسلحة للدول العربية الصديقة كالأردن، والمملكة العربية السعودية، ومصر.

حواشي الفصل السابع

(١) لا تمارس شركات النفط اي ضغط هام وليس لها اي تأثير ذي شأن على تحديد السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط، انظر:
Robert Price, **Congress and The Arab- Israeli Conflict,** op. cit., and Quandt, **Decade of Decision,** op. cit.

(٢) ان هدف هذا الفصل ليس التعرف الى اصحاب المصالح الاسرائيلية في الولايات المتحدة، بل الاشارة الى اهميتهم وتأثيرهم في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية المتعلقة بالفلسطينيين ولبحث شامل عن اللوبي الاسرائيلي انظر.
Reich, **Quest for Peace,** op. cit. pp. 349-464, and Russell W. Howe and Sarah H. Trott, **The Power Peddlers** (Garden City, New York: Double day Co., Inc., 1977), pp. 271-361.

(٣) Lynn Elmehdaoui and Nancy Jo Nelson, **Perspectives on the Israeli Lobby** (unpublished paper, Goergetown University, Washington, D C. 1979) The contributions of Miss Elmehaoui and Miss Nelson were vital to this section

(٤) **National Journal,** January 8, 1972, p 63

(٥) Russell Warren Howe and Sarah Hays Trott, **The Power Peddlers** (New York: Doubleday and Company, Inc , 1977), p. 288

(٦) U S Congress, Senate Committee on Foreign Relations **Activities of Nondiplomatic Representatives of Foreign Principals in the United States.** 88th Cong., 1st sess., 1 August 1963, Part 12 (Washington U S. Government Printing Office, 1963), p. 1780.

(٧) Howe and Trott, op cit . p 26

(٨) National Journal, 1972, op. cit., p. 64

(٩) Ibid , p. 65.

(١٠) Ibid., p. 62.

(١١) Stephen Issacs, «Jewish Lobby, Part of American Texture,» **Washington Post** (November 23, 1974)

(١٢) William J. Lanouette, **National Journal,** May 13, 1978, p. 755.

(١٣) Ibid., p. 752.

(١٤) Howe and Trott, op. cit . p 349.

(١٥) **National Journal,** 1972, op cit , p. 71.

(١٦) David Garnham, «Factors Influencing Congressional Support for Israel During the 93rd Congress».

(١٧) Lanouette, op. cit., p 755.

(١٨) **National Journal,** 1972, op cit., p. 63.

(١٩) Issacs, op. cit.

(٢٠) Sanford J. Ungar, «Washington, Jewish and Arab Lobbyists,» Harpers, April 1978, p. 10.

(٢١) Ibid., p. 10.

(٢٢) Eric Rouleau, «Carter and the Jewish Lobby», **Manchester Guardian Weekly, July 1977.**

(٢٣) Ungar, op. cit., p. 10.

(٢٤) Howe and Trott, op. cit., p. 228.

(٢٥) Ibid., p. 233.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) Ibid.

(٢٨) Ibid., p. 316.

(٢٩) Ibid., p. 273.

(٣٠) Ibid., p. 276.

(٣١) Garnham, op. cit., p. 25.

(٣٢) Howe and Trott, op. cit., p. 295.

(٣٣) لبحث مفصل عن اهمية اليهود الاميركيين وتأثيرهم على سير السياسة الاميركية، انظر: Stephen D. Isaacs, **Jews and American Politics** (Garden City, New York: Doubleday and Co. 1974).

(٣٤) **The Washington Post**, October 6, 1977, p. 8.

(٣٥) Reich, **Quest for Peace, op.** cit., p. 431.

(٣٦) Ibid., pp. 431-433.

(٣٧) ان الجالية اليهودية الاميركية غير متجانسة على الاطلاق فهي مؤلفة من عدد كبير من الفئات، تراوح بين صهاينة يميين دعمهم ثابت لا يتزعزع، وفئة يهودية معادية للصهيونية، يتزعمها الحاخام إلمر بيرغر، تدعم الحقوق السياسية والوطنية والانسانية للفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، مع بعض التحفظات وبينما يتعاطف عدد كبير من الجالية اليهودية مع الوضع الفلسطيني (Israel / Palestine, op. cit., p. 3,) فالأجدر بالقول إن الأغلبية معادية لمنظمة التحرير الفلسطينية لمزيد من البحث حول هذا الموضوع انظر: Reich, **Quest for Peace**, op. cit., and Howe and Trott, **The Power Peddlers**, op. cit.

(٣٨) See Reich, **Quest for Peace**, pp. 365-369 for further elaboration on American support for Israel.

(٣٩) Kalb and Kalb, **Kissinger**, op. cit., pp. 537-538.

(٤٠) Howe and Trott, **The Power Peddlers**, op. cit., p. 273.

(٤١) Quandt, **Decade of Decisions**, op. cit., Chapter I, and Carl J. Fredrich, **Man and His Government**, (New York: McGraw and Hill, 1963), Chapter II.

(٤٢) **The Middle East Observer**, January 1, 1978, p. 2.

(٤٣) For a discussion of the American-Israeli relationship see, Bernard Reich, **Quest for Peace**, op cit.

(٤٤) For a detailed discussion of American- Israeli relations see, ibid. and Association of Arab-American University Graduates, **The United States, Israel and the Arab States**, Information Series, No. 3 (Chicago Illinois: AAUG, December 1970), and Quandt, **Decade of Decisions**, op. cit.

(٤٥) «Annual Review of U. S. Policy in the Middle East». Statement by Assistant Secretary Horold H. Saunders before the House Subcommittee on Europe and the Middle East, June 12, 1978, Department of State, Washington, D C , June 12, 1978, p. 13.

(٤٦) Sheehan, **Foreign Policy**, op. cit., p. 20.

(٤٧) C.B.O. News Reports, June 12, 1980.

(٤٨) Highlights of U.S. Export and Import Trade, U.S. Department of Commerce, Bureau of Census Report FT 990. / December 1979, U.S. Government Printing Office, Washington, D.C. pp. 11, 39-40, and 88-89.

(٤٩) قطع السادات علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد ان ادانت رحلته الى القدس. ودعا بعض زعماء الضفة الغربية وقطاع غزة الى القاهرة لتنسيق الجهود من اجل المفاوضات السلمية وقد فهم ذلك بانه محاولة من قبل السادات لايجاد زعامة فلسطينية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية اضافة الى ذلك، فهو تراجع في تفسيره لحق تقرير المصير عن موقفه من حق الفلسطينيين في اقامة دولة مستقلة، الى الموقف بان حق تقرير المصير لا يشمل بالضرورة دولة مستقلة

(٥٠) برغم ان الملك حسين قبل علنا قرار قمة الرباط بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تمثل الفلسطينيين، الا انه لم يعترف بها كممثل للفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت سيطرته

(٥١) New York Times, May 2, 1978, p. 1. هناك العديد، بمن فيهم بعض الاسرائيليين، الذين يعتقدون بان قبول منظمة التحرير الفلسطينية بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة ليس تغييرا في موقفها، ولكنه يمثل المرحلة الاولى من استراتيجيتها التي لا تزال تهدف الى استرجاع كامل فلسطين المحتلة وترفض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة حتى ولو عدلت منظمة التحرير الفلسطينية ميثاقها وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية تعديل المادة السادسة من ميثاقها والمتعلق بتدمير اسرائيل كدولة يهودية، معللة ذلك بانها اذا ما قامت به تحت اي ضغط خارجي، فان من شأنه ان يشكل تدخلا غير مقبول في شؤونها الداخلية. في اي حال، فان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني للسنوات القليلة الماضية، والتي تقبل بدولة فلسطينية على اي جزء من فلسطين، تعتبر من قبل العديد من الفلسطينيين وكأنها تعديل في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

. وتجدر الاشارة الى انه في حين طالبت الولايات المتحده في البداية بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني كشرط مسبق لاجراء مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، الا انه يبدو ان هذا التعديل في الميثاق لم يعد يعتبر شرطا مسبقا لمثل هذه المفاوضات. وكان كارتر اشار الى ان اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ يكفي. انظر
The Voice, op. cit., vol. 5 p. 1

جدول ١٠٧

التوزيع الديمغرافي للسكان اليهود الامريكيين

الولاية	مجموع السكان	السكان اليهود		السكان العرب	
		رقما	٠/٠	رقما	٠/٠
الباما	٣٦٩١٠٠٠	٩٤٦٥	٠ر٢٥	١٦٢٠٠	٠ر٤٤
الاسكا	٤١٣٠٠٠	١٩٠	ر٠٠٥	—	—
أريزونا	٢٣٠٥٠٠٠	٢٠٤٨٥	٠ر٨٩	١٥٨٠٠	٣ر٨٢
اركنساس	٢١٥٢٠٠٠	٣٠٦٥	٠ر١٤	—	—
كاليفورنيا	٢٨٨٧٠٠٠	٦٩٣٠٨٥	٣ر١٦	٢٥٨٠٠٠	١ر١٨
كولورادوا	٢٦٢٥٠٠٠	٢٥١٤٠	٠ر٩٥	١٧٤٠٠	٠ر٦٦
كونيكتت	٣١٠٧٠٠٠	١٠٣٧٣٠	٣ر٣٤	٣ ٠٠٠	٠ر٩٧
ديلاوير	٥٨٢ر٠ ٠	٨٥٤٠	١ر٤٧	—	—
د . سي	٦٨٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢ر١٩	—	—
فلوريدا	٨٤٦٦٠٠٠	١٨٩٢٨٠	٢ر٢٤	٤٢٠٠٠	ر٥٠
جورجيا	٥٠٤١٠٠٠	٢٦٣١٠	٠ر٥٢	٢٥٠٠٠	ر٥٠
هاواى	٨٩١ر٠٠٠	١٠٠٠	٠و١١	—	—
ايداهو	٨٥٦ر٠٠٠	٥٠٠	و٠٦	—	—
اللينوس	١١٢٢٨٠٠٠	٢٨٣١٨٠	٢ر٥٢	١١٦٠٠٠	١ر ٣
انديانا	٥٣٥٠٠٠٠	٢٤٣٨٥	٠ر٤٦	٣٥٠٠٠	. ر٦٥
ايوا	٢٨٨٨٠٠٠	٧٥٠٠	٠ر٢٦	—	—
كنساس	٢٣٢٠٠٠٠	٣٥٧٥	٠ر١٥	٨٥٠٠	ر٣٧
كينتاكي	٣٤٦٨٠٠٠	١١٢٠٠	٠ر٣٢	١٠٢٠٠	ر٣٠
لوسينا	٣٩٣٠٠٠٠	١٥٦٣٠	٠ر٤٠	—	—
ما يين	١٠٨٤٠٠٠	٨١٨٥	٠ر٨١	—	—
ماري لاند	٤١٣٧٠٠٠	١٧٧١١٥	٤ر٢٨	٣٩٤٠٠	٠ر٩٥
ماساشوستي	٥٧٧٧٠٠٠	٢٢٩٦٣٥	٣ر٩٧	٦٢٠٠٠	١ر٠٧
ميتشغن	٩٤١٨٠٠٠	٩٧٩٩٥	١ر٠٤	٩٥٠٠٠	١ر٠١
مينوسوتا	٣٩٨٠٠٠٠	٣٣٥٦٥	٠ر٨٤	٢٦٠٠٠	٠ر٦٥
مسيسبي	٢٣٨٦٠٠٠	٤٠٧٥	٠ر١٧	—	—

الولايـة	مجموع السكان	السكان اليهـود		السكان العـرب	
		رقما	٠/٠	رقمـا	٠/٠
ميزوري	٤٨٢٢٠٠٠	٨٠٦٨٥	١ر٦٧	٣٣٠٠٠	٠و٦٨
مونتانا	٧٦٦٠٠٠	٦١٥	٠ر٠٨	—	—
نبراسكا	١٥٥٥٠٠٠	٨١٠٠	٠ر٥٢	—	—
نيفادا	٦٣٧٠٠٠	٢٣٨٠	٠٣٧ر	—	—
نيوهامبشير	٨٥٠٠٠٠	٤٢٦٠	٠ر٥٠	—	—
نيوجيرزي	٧٣٣٨٠٠٠	٣٨٧٢٢٠	٥و٢٨	٤٤٠٠٠	٠ر٦٠ ٠/٠
نيومكسيكو	١١٩٦٠٠٠	٣٦٤٥	٠و٣٠	—	—
نيويورك	١٧٩٢٣٠٠٠	٢٥٢١٧٥٥	١٤ر٦	١٩٥٠٠	١و٠٩ ٠/٠
نورث كارولينا	٥٥١٥٠٠٠	٩٤٥٠	٠ر١٧	٥٦٠٠٠	١و٠١ ٠/٠
اوهايـو	١٠٦٩٦٠٠٠	١٦٠٧١٥	١ر٥٠	—	—
اوكلاهوما	٢٨١٧٠٠٠	٦٤٨٠	٠ر٢٣	١٤٠٠٠	٥٠ر
أرغـون	٢٣٨٥٠٠٠	٩ر٠٤٥	٠ر٣٨	١٥٠٠	٠و٤٨
بنسلفانيا	١١٧٩٦٠٠٠	٤٤٣٥٩٥	٣ر٧٦	١١٥٠٠٠	٠و٠٩
رهود ايلاند	٩٣٧٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢ر٤٥	٨٥٠٠	٠و٩١
ساوث كارولينا	٢٨٧٨٠٠٠	٧٢٨٥	٢٥ر	٩و٠٠٠	٠و٣٨
ساوث داكوتا	٦٨٨٠٠٠	٥٢٠	٠ر٠٨	—	—
تنسـي	٤٢٩٢٠٠٠	١٦٧١٠	٠ر٣٩	١٦٤٠٠	٣٨و
تكساس	١٢٨٠٦٠٠٠	٦٥٥٢٠	٠ر٥١	—	—
أوتـاه	١٢٧٠٠٠	١٦٥٠	٠ر٦٠	٩٠٠٠	٠و٧١
فيرمونت	٤٨٢٠٠٠	٢٣٣٠	٠ر٤٨	—	—
فيرجينيا	٥٠٩٥٠٠٠	٣٧٣٥٠	٠ر٧٣	٥١٠٠٠	١و٠٠
واشنطن	٣٦٨١٠٠٠	١٥٤٨٥	٠ر٤٢	—	—
ويست فرجينيا	١٨٥٣٠٠٠	٣٧٦٠	٠ر٢٦	١٥٨٠٠	٠و٨٥
ويس كونسين	٤٦١٠٠٠٠	٣٢٢٩٥	٧٠ر	٤٩٥٠٠	١ر٠٧
ويومينـغ	٤٠٦٠٠٠	٧١٠	٠ر١٨	—	—

الفصل الثامن

خاتمة

إن التدخل الأميركي في المسألة الفلسطينية يرقى إلى بدايات هذا القرن. بيد أن الدور الأميركي في الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني ـ البريطاني في فترة ما قبل ١٩٤٨، كان في حدوده الدنيا. ولئن كانت السياسة الأميركية قد أيدت الطموحات الصهيونية، إلا أن الولايات المتحدة لم تقم بدور نشيط في شؤون فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وتميزت هذه السياسة، كما كانت فعلاً، باعتبار فلسطين مجرد أرض إقليمية. أما فيما يتعلق بالفلسطينيين انفسهم فلم يعتبروا كشعب، بل كجماعات هائمة لا تمتلك مقومات الشعب الذي يستحق إعطاءه حق تقرير المصير.

مرت السياسة الأميركية تجاه الفلسطينيين، خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٠، عبر ثلاثة أطوار متميزة تبدو، عند عرضها وتأملها، مجرد تحولات تكتيكية بهدف استيعاب الظروف المتغيرة. ففي الطور الأول، بين ١٩٤٨ و١٩٦٧، سادت سياسة التهدئة والتسكين، حيث تضافرت الاعتبارات الإنسانية مع المخاوف من أن تبعث مشكلات اللاجئين فوضى سياسية وإقتصادية في المنطقة. فواصلت الولايات المتحدة، بنية صافية، دعمها المالي للأونروا، وأعدت إقتراحات إقتصادية مفصلة لإعادة توطين اللاجئين خارج فلسطين. ولئن كانت هذه الاقتراحات تبدو، في قسمها الأعظم، سليمة من الناحية التقنية، إلا أنها لم تكن واقعية من الناحية السياسية.

وخلال الطور الثاني من السياسة الأميركية تجاه الفلسطينيين، الممتد من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٦، تحول التركيز إلى المواجهة. فقد أدانت الولايات المتحدة النشاطات «الإرهابية» وحرب «العصابات» الموجهة نحو أهداف داخل إسرائيل وخارجها، وطورت تكتيكات مضادة للإرهابيين. ومع ذلك، فقد بدأت الولايات المتحدة تدرك، مع نهاية هذه الفترة، وجود قومية فلسطينية لها «حقوق وطموحات مشروعة».

وخلال الطور الثالث من السياسة الأمريكية، ١٩٧٦ - ١٩٨٠، حدث مزيد من التحول نحو التكيف، ولو على مضض، مع الفلسطينيين، إذ بات جلياً أن السلام لن يدوم من دون مشاركتهم.

وبالتالي، إعترفت الولايات المتحدة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في وطن قومي. لكنها ما برحت ترفض الاعتراف بحقهم في تقرير المصير. وقد بذلت الولايات المتحدة محاولة قصيرة الأمد، من دون نجاح، للتعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية وإشراك الفلسطينيين مباشرة في محادثات السلام. فأخفقت في محاولتها إشراك الفلسطينيين في محادثات الحكم الذاتي، ولا ريب أن مرد ذلك هو كون اتفاقات كامب ديفيد قد ضيقت للغاية مفهوم الحكم الذاتي، إلى درجة نفت تقرير المصير الفعلي. وبدلاً من ذلك، إخترعت معادلة رأى الفلسطينيون أنها بمثابة خطر مميت على حقوقهم وبقائهم كشعب.

كذلك، تغيرت تصورات الفلسطينيين للحل المقبول لمشكلة الشرق الأوسط بين ١٩٤٨ و١٩٨٠، تماماً كما تغيرت التصورات الأمريكية. ففي سنة ١٩٤٧ صوتت الولايات المتحدة إلى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١، القاضي بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل. وقد رفض الفلسطينيون بالإجماع، لأسباب معروفة، هذا القرار. (راجع الخرائط والرسومات على الصفحات). ولم يظهر ما يدل على تبدل في الموقف الفلسطيني، سوى في سنة ١٩٧٨ عندما عبر ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عن موافقة الفلسطينيين على تسوية بموجب قرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار رقم ١٨١. وفي غضون ذلك، سحبت الولايات المتحدة تأييدها للقرار رقم ١٨١ ولقرارات الأمم المتحدة الأخرى التي تنص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وشاعت، بدلاً من ذلك، توطين الفلسطينيين خارج وطنهم فلسطين. ولم يكن لهذه التغيرات في السياسة الأميركية إلا أن تغذي شكوك الفلسطينيين.

وبينما حدث تبدل في السياسة الأميركية تجاه الفلسطينيين، على وجه التحديد، نحو التكيف، ولو بصورة غامضة، كانت هناك نزعة مختلفة تماماً واضحة في السياسة الأمريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط. فخلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ركزت الولايات المتحدة جهودها على حل ما اعتبرته، أساساً، مشكلة لاجئين. إذ رأت أنها تستطيع، بحل مشكلة اللاجئين، حث إسرائيل والدول العربية على الوصول إلى تسوية. لذا، احتلت السياسة تجاه الفلسطينيين، وإن يكن كلاجئين فقط، مركز الصدارة. وبعد أن مني هذا الأسلوب بالفشل، حاولت الولايات المتحدة انتهاج استراتيجية معاكسة. فسعت أولاً لتسوية الخلافات بين مختلف الدول، على أمل أن تشق المشكلة الفلسطينية طريقها إلى الحل في وقت لاحق. وذلك على أساس الافتراض أن الفلسطينيين سيقبلون، رغم أنفهم، أي حل ترسمه لهم الدول العربية. وهذا الأسلوب يعطي الفلسطينيين دوراً في عملية صنع السياسة الأميركية أقل مركزية من قبل، ولو أن المشكلة الفلسطينية ظلت لب الصراع في الشرق الأوسط.

تولى الناطقون الرسميون الأميركيون إبراز الكثير من هذه التبدلات التكتيكية في السياسة الاميركية، مغزين لكل منها أهمية رمزية قوية. وغدت الكلمات نذيراً مهماً بوقوع تبدل في السياسة. فبين ١٩١٧ و١٩٧٨، تطورت الإشارات الأمريكية إلى الفلسطينيين من: «سكان فلسطين من غير اليهود» و«اللاجئين العرب» و«الإرهابيين العرب»، إلى «الإرهابيين الفلسطينيين» و«الفلسطينيين» و«الكيان الفلسطيني» وأخيراً «الشعب الفلسطيني». كذلك تطور موضوع نشاطات السياسة الأمريكية من: «فلسطين، إقليم تحت الإنتداب» و«العودة إلى الوطن والتعويض أو إعادة التوطين والدمج» و«العدالة للاجئين» و«ضد الإرهاب»، إلى «مصالح الفلسطينيين» و«المصالح المشروعة للفلسطينيين» وأخيراً «الحقوق المشروعة والوطن القومي للشعب الفلسطيني ومشاركته في تقرير مصيره». وكانت حكومة الولايات المتحدة حريصة على تجنب إعطاء هذه التعابير تعريفاً عملياً دقيقاً. وفي الحقيقة، كان جزء من فائدتها يكمن في غموضها، الذي بواسطته أمكنها الإيحاء بتغييرات في توجه السياسة الأميركية بلا محتوى سياسة محدد. كما كان هذا التكتيك فعالاً في إقناع الحكومات العربية والرأي العام بحركة السياسة الأميركية ومرونتها.

وبينما تبدلت التكتيكات بقي بعض الأهداف ثابتاً. فسعت الولايات المتحدة بدأب من أجل إحتواء الصراع العربي - الإسرائيلي، وتهدئة حركة التحرير الفلسطيني المتصلبة، وتوفير الدعم الكامل لإسرائيل. والأهم من ذلك، أن المفهوم الأميركي للمصالح الأميركية

في الشرق الأوسط ظل ثابتاً على نحو ملفت للنظر، حتى عندما كانت التحالفات والشراكات والخصومات تتغير.

ومع تنامي الدور الإمبريالي الجديد للولايات المتحدة ومصالحها الحيوية، تزايد إنغماسها في شؤون الشرق الأوسط وفلسطين. فقد حاك صانعو القرار الأميركي سياستهم الفلسطينية - التي تعد محور قسم كبير من السياسة الشرق أوسطية - لحماية وتنمية مصالحهم كما يفهمونها. فقد استطاعت الولايات المتحدة النفاذ إلى البنى السياسية والاقتصادية لحوالى اثني عشر دولة عربية مستقلة إسمياً، وصاغتها وهيمنت عليها، وذلك عبر وسائل عديدة ومتقدمة تتراوح من المعونة العسكرية والتدريب والمعدات للأنظمة الموالية إلى المعونات الخارجية لإنشاء الموانىء وشبكات الإتصالات ورعاية طبقات النخبة التي أضحت تنعم بالثراء من الصفقات مع الشركات الأميركية. وفي بعض الأحيان، كانت الوسيلة المعتمدة شبكة من شبكات وكالة المخابرات المركزية أو الرشوة الصارخة للمسؤولين. وفي أحيان أخرى، كانت تكفي الدعاية لأديولوجية «العالم الحر» وثقافته والعجائب المدهشة للكوكا كولا! وأخيراً، إستخدم التدخل الأمريكي المباشر للحفاظ على الأنظمة الحاكمة الصديقة، كما حدث في إيران سنة ١٩٥٣، وفي لبنان سنة ١٩٥٨ وفي الأردن سنة ١٩٧٠.

ولم تكن المصالح الثقافية والاستراتيجية إلا لتعزز المصالح الاقتصادية الأمريكية الضخمة في الشرق الأوسط، لا سيما في قطاع النفط وأسواق السلع الاستهلاكية وحرية استعمال فائض البترودولارات. بيد أن الموقف الأمريكي تعرض لهجمات متزايدة. فالنفوذ السوفييتي تصاعد ثم تهاوى، وبلغ الحضيض سنة ١٩٧٩ عندما أصبح السادات حليفاً خالصاً للولايات المتحدة. واتسمت السياسة السوفييتية عموماً بتأييد الأنظمة الراديكالية وتزويدها بالمعونات الاقتصادية والعسكرية، كما دعمت حركات التحرر الوطني.

كذلك شكلت طموحات البلاد العربية إلى تسلم زمام الاشراف على مواردها، وانتقاء أصدقائها بنفسها، تهديداً إضافياً لهيمنة الولايات المتحدة على المنطقة. فتصاعد، بثبات، نفوذ حركات التحرر العربية: ومنها قوى التحرر الفلسطينية التي كانت نشيطة للغاية. ورداً على تهديد السوفييت وقوى الثورة العربية معاً، حرمت الولايات المتحدة السوفييت المشاركة في المفاوضات، وعززت الأنظمة العربية المحافظة، وأمدت إسرائيل بمزيد من المعونات.

وفي العالم العربي، بوجه خاص، عزى المعلقون التأييد الأميركي الشديد لإسرائيل

إلى نشاطات اليهود الأميركان. لكن ثمة عوامل أخرى تربط أيضاً إسرائيل والولايات المتحدة معاً، إضافة إلى أهمية هؤلاء الأنصار المحليين.

فكلاهما يرى في الاتحاد السوفييتي وحركة التحرر العربية عدواً مشتركاً. كما أن لكليهما مصلحة في الوضع الراهن وتدفق النفط والأسواق. وقد ساهمت الولايات المتحدة في بناء الآلة الحربية الاسرائيلية، حتى أضحت الوصي على المنطقة. ونالت إسرائيل دور الشريك الصغير للولايات المتحدة، وتصرفت كقوة في إمكانها الإستيلاء على أراضي جيرانها وكشرطي المنطقة إلى جانب القوى الرجعية، معاً، كما أوضح ذلك دورها في لبنان. بيد أن التضارب في المصالح ظل مستمراً بين السعي الإسرائيلي الدائب لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وبين تحبيذ وزارة الخارجية الأمريكية والشركات للحفاظ على الوضع الراهن. وبفضل الأسلحة الأمريكية، غدت إسرائيل دولة حصينة إزاء الهجمات، وأيضاً متصلبة ومتعجرفة مسببة إرباكات عديدة في علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية. وقد عبر عن ذلك، بيأس شديد، قائد حلف الناتو، ألكسندر هيغ، قائلاً: «لقد خلقنا لأنفسنا في إسرائيل قوة مخيفة».

أما مصالح الولايات المتحدة والحكومات العربية، فقد تضاربت وتلاقت في آن معاً. ونقاط التلاقي الأساسية كانت إمدادات النفط والأسواق المالية وإمدادات السلاح. بينما برزت التباينات بشأن إسرائيل، لا سيما إحتلالها أراضٍ عربية واقتلاعها الشعب الفلسطيني من وطنه. وقد عبرت واشنطن عن أملها باستتباب النظام والأمن في الشرق الأوسط، وأمدت العرب وإسرائيل معاً بالسلاح، وهي سياسة حافظت أيضاً على تدفق عقود أبحاث التسلح ودوران عجلة مصانع السلاح وتدفق الأرباح. وكان ثمن الأسلحة العربية من البترودولارات، بينما كان ثمن الأسلحة الإسرائيلية من دافعي الضرائب الأميركيين.

كذلك ولدت السياسة الأميركية نقاط احتكاك مع أوروبا الغربية واليابان، اللتين تعتمدان أكثر على نفط الشرق الأوسط وتجارته واستثماراته. وقد قطع الأوروبيون واليابانيون شوطاً أبعد كثيراً من الولايات المتحدة نحو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

والرأي العام الأمريكي أيضاً أبدى علامات تململ فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ومعاييرها الثنائية الواضحة للعيان. فالولايات المتحدة أوقفت تزويد تركيا بالسلاح بعد أن استعملته بصورة غير مشروعة في قبرص. لكنها نظرت إلى

الأمر من الزاوية الأخرى عندما كان الطيارون الإسرائيليون يطيرون بالطائرات المقدمة من الولايات المتحدة لإلقاء القنابل على قرى الجنوب اللبنانية، وعندما أعادت إسرائيل بيع طائرات حربية أمريكية في سوق السلاح الدولي مشكّلة بذلك انتهاكاً صارخاً لقانون المساعدات العسكرية الأمريكية. كما أن استعداد الولايات المتحدة للتحدث والتفاوض مع مجموعات متباينة، كمنظمات تحرير زيمباوي والجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية، حتى مناحم بيغن الإسرائيلي والإرهابي سابقاً، بدا واهياً بجانب رفض التباحث رسمياً مع منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى تنال المنظمة امتياز التحدث مع الولايات المتحدة، عليها أن تتخلى مسبقاً عن ورقتها التفاوضية الأشد حيوية، ألا وهي الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وعلاوة على أنه غير مطلوب من إسرائيل أن تقدم اعترافاً مماثلاً قبل المفاوضات، فإنه لم يكن مطلوباً منها حتى الإعتراف بحق الفلسطينيين في اختيار ممثليهم في المفاوضات (ذلك بأن إسرائيل رفضت التعامل مع أي ممثل فلسطيني ينتمي إلى منظمة التحرير الفلسطينية).

والأدهى من ذلك، أن إسرائيل أنكرت على الفلسطينيين حق تقرير المصير الذي قد يتوج بصورة مشروعة بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. وواصلت إسرائيل نكرانها الصحيح لحق هذه الدولة في الوجود.

إن الشجب الأمريكي الصارم والمتكرر لوجود القوات السوفييتية في أفغانستان سلط الأضواء على وجه تناقض آخر في السياسة الأميركية. فعلى الرغم من مضي أربعة عشر عاماً على احتلال الجيش الإسرائيلي لمرتفعات الجولان والضفة الغربية وغزة، وما تضمنته سياسة الاحتلال الإسرائيلية من خرق متكرر لحقوق الإنسان والقانون الدولي معاً، فإنه لم يصدر قط عن الولايات المتحدة أي انتقاد مباشر للاحتلال نفسه، ولا أي اقتراح بفرض مقاطعة على إسرائيل.

كانت إسرائيل موضع اتهام بالإقدام على انتهاك منظم لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من قبل هيئات لا تحصى، تشمل: لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصحيفة «الصاندي تايمز» الصادرة في لندن، والرابطة السويسرية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية. مع ذلك، وعلى الرغم من محاولة إدارة كارتر تقديم دعم قوي لحقوق الإنسان في الساحة الدولية، فإن الولايات المتحدة رفضت حتى الإقرار بإقدام إسرائيل على الانتهاك المنظم للحقوق الإنسانية للفلسطينيين، ولم يكن لديها أي استعداد لتوجيه النقد أو حجب المساعدات. فالانتهاكات الإسرائيلية الصارخة للقانون الدولي ـ المتمثلة في المصادرة غير

المشروعة لما يربو على ٣٠٪ من أراضي الضفة الغربية وغزة منذ ١٩٦٧، ومواصلة إنشاء مستوطنات مدنية غير مشروعة في هذه المناطق ـ لم تقابلها الولايات المتحدة بشيء سوى الانتقاد الكلامي.

ومثال أخير للمعيار الثنائي الذي اتسمت به السياسة الأمريكية المطبقة على الفلسطينيين وإسرائيل، يرقى إلى الخمسينات، عندما بدأت الولايات المتحدة تناشد الدول العربية التي يوجد فيها اللاجئون الفلسطينيون بتوطينهم ومنحهم حق المواطنة. وكان صانعو السياسة الأمريكية مقتنعين بمعقولية هذا الطلب. فإذا كان في الامكان التقدم بمثل هذا المطلب من الدول العربية حتى سنة ١٩٦٧، فإنه من العسير أن نفهم لماذا ليس في الإمكان الطلب من الإسرائيليين القيام بذلك منذ سنة ١٩٦٧، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الحكومة الإسرائيلية سيطرت فعلياً على الأراضي والبيوت التي شُرِّد منها هؤلاء اللاجئون أصلاً. وفي الحقيقة، كان لا يزال مطلوباً من الحكومات العربية، بعد سنة ١٩٦٧، إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين على الرغم من أنه لم يطلب من إسرائيل القيام بمثل ذلك.

تلثمت السياسة الأميركية بقناع الخلقية والإنسانية بغية خداع الرأي العام، إلا أن هذا القناع سقط بعد ثلاثين عاماً.

وعمدت الادارة الأميركية إلى عقلنة سياساتها، قدر الإمكان، في سبيل تحقيق تسوية شاملة. وارتأت في السلام النهائي ما يفضي إلى اعتراف العرب بإسرائيل، واحتواء الحركات التقدمية العربية، ونهاية النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط، ونمو العلاقات التجارية والمالية بالعرب، وتعهد الدول العربية بالإبقاءعلى أسعار النفط منخفضة. وفيما يخص إسرائيل، تعيد بعض الأراضي العربية المحتلة، وتقبل بـ «حكم ذاتي فلسطيني». وبالتالي، تجني إسرائيل فوائد عظيمة. إذ تفتح الحدود في وجهها، وتنتهي المقاطعة الإقتصادية العربية وعزلتها الدولية، وتنشأ العلاقات الاقتصادية بالدول العربية التي ستفضي على الأرجح إلى قيام مشاريع مشتركة وتدفق فوائض البترودولارات العربية. وستظل إسرائيل، على الأرجح، محتفظة أيضاً بقوتها العسكرية أو حتى تعززها أكثر، وتوسع دورها كشرطي المنطقة ضد أية حركة ثورية. هكذا كانت الآمال التي تعلقها واشنطن على التسوية السلمية. لكن التناقض بين العرب وإسرائيل كان حاداً للغاية ليجعل من الممكن عقد صفقة تعاون عربية ـ اسرائيلية شاملة كهذه، من دون تخلي إسرائيل عن سياساتها الصهيونية ومزاعمها في الأراضي الفلسطينية كلها. ولا بد للسياسة الأمريكية من أن تتغير أيضاً. في سنة ١٩٨١ بدت السيناريوهات التالية مرجحة:

تغيير في الأردن يقود إلى عودة قواعد الفدائيين الفلسطينيين، وتصعيد حرب الإغارات من الأردن، ومن الجنوب اللبناني أيضاً. وستجعل الغارات الطويلة الأمد اسرائيـا تنزف بما يكفي حملها على اللجوء إلى عمل يائس، كاستخدام أسلحة نووية تكتيكية أو الغزو واحتلال الأردن والجنوب اللبناني، وربما أجزاء من سورية أيضاً بعد أن تكون سورية قد تورطت. ولا مفر من أن يجلب الغزو واحتلال المزيد من الأراضي العربية السوفييت إلى حلبة الصراع للجم التوسع الإسرائيلي، ومساعدة العرب في استعادة أراضيهم، مما سيجعل المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي احتمالاً وارداً فعلاً. وكلما تعاظم التهديد الإسرائيلي بالأسلحة النووية التكتيكية ازدادت الضغوط على العرب لامتلاكها كرادع، مما سيدفع المنطقة بكاملها نحو حافة الدمار الشامل.

وفي سيناريو آخر تحاول بعض الأنظمة العربية ـ بمباركة من الولايات المتحدة وإسرائيل ـ سحق منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان جسدياً، مما يرغم الحركة بكاملها على أن تصبح سرية لتستطيع مباشرة حرب عصابات ضد الشركات والموظفين والمنشآت الأمريكية والإسرائيلية، وأيضاً ضد الأنظمة العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة. وعندما يسود الاضطراب والفوضى المنطقة بكاملها، فإن المخاطر ستحدق بإمدادات النفط والنشاطات الاقتصادية، مهددة بانفجار لا يمكن التنبؤ بمداه.

وثمة احتمال حقيقي آخر، وهو أن الوضع الحالي المتمثل في استمرار الاحتلال للأراضي السورية والفلسطينية، مع إخراج مصر من الصف العربي، سيقود سورية إلى الاستعداد للقيام بعمل عسكري. وستكون سورية بحاجة إلى الدعم السوفييتي في أي عمل عسكري، لا سيما في مجال الطيران. ومثل هذا الوضع قد يجعل إسرائيل توجه ضربة «وقائية». وفي حال التورط السوفييتي، فإنه لن يتحقق وقف لإطلاق النار قبل تحرير جزء من الأراضي العربية على الأقل. وستأتي الولايات المتحدة للدفاع عن إسرائيل وما تحتله من أراضٍ عربية، مما يفضي مرة أخرى إلى المواجهة بين القوتين العظميين، مع ما ينطوي عليه ذلك من كوارث محتملة.

والسياسات الأمريكية هي المسؤولة، إلى حد كبير، عن حدوث أي من هذه الكوارث. فالقرارات الأميركية المتعلقة بالمسألة الفلسطينية هدفت إلى معالجة «معدة على وجه السرعة» ومضللة لنيل التأييد السياسي المحلي «لنجاحات» السياسة الخارجية، بينما اكتفت بنزع فتيل وضع متفجر موقتاً. ولئن كان مثل هذه الأساليب ناجعاً أحياناً في تجنب الحرب، فإنه لا يثمر السلام. وفي الواقع، فإن إرجاء حل حقيقي إلى ما لانهاية يمكنه حتى زيادة الانفجار النهائي.

إن اتفاقات كامب ديفيد هي بمثابة نكسة للحل الحقيقي للمسألة الفلسطينية. وعلى الرغم من نظرة كارتر الإنسانية نحو الشعب الفلسطيني وحقه في وطن قومي، فإن الفلسطينيين اعتبروا، ولهم في ذلك مبرر، إتفاقات كامب ديفيد طريقاً إلى الكارثة. «فالمشاركة في تقرير مستقبلهم»، كما ورد في اتفاقات كامب ديفيد، تختلف اختلافاً شاسعاً عن حقهم في تقرير مصيرهم الذي لا يقبل التحوير. حتى إذا تجاوزنا الاعتراضات العديدة الأخرى، فإن لب الرفض الفلسطيني لأسلوب كامب ديفيد يكمن في الحقيقة القائلة إنه إذا ما تم التوصل إلى إتفاقية مرضية لإسرائيل فسيكون في إمكانها فرض فيتو دائم على حقوق الفلسطينيين وإطالة أمد الاحتلال إلى ما لا نهاية.

علاوة على ذلك، يرى الفلسطينيون أن «الحكم الذاتي الكامل» كما تتصوره حكومة مناحم بيغن، ليس بأكثر من إضفاء الشرعية التجميلية على الاحتلال العسكري، وإنما «شكل جديد من الانتداب» لا ينال في ظله الفلسطينيون حقوقاً تزيد على ما هو قائم حالياً في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وفي الواقع، أقل مما كان قائماً في ظل الانتداب البريطاني الذي كان يخضع لمراجعة دولية سنوية على الأقل. كذلك، فإن الإصرار الإسرائيلي على أن «الحكم الذاتي الكامل» لن يشمل الإشراف على التشريع أو الأرض أو المياه أو مجالات الإدارة الأخرى الأقل حساسية، إضافة إلى المثابرة الإسرائيلية على سياسات مصادرة الأراضي وإنشاء المستوطنات وتوسيعها، شكل برهاناً محسوساً على أن المخاوف الفلسطينية تقوم على أساس متين.

يجب أن يظل ماثلاً للأذهان أن إتفاقية كامب ديفيد تتوجه إلى ثلث الشعب الفلسطيني فقط. وهي لا تشتمل على أية بنود تتعلق بالفلسطينيين الذين يعيشون في الغربة، ولو أنه من الواضح أنها تفترض نوعاً من التوطين لأغلبيتهم خارج فلسطين. واقتراح كهذا لن يحظى أبداً بالقبول من جانب الفلسطينيين، حيث تعلقهم بوطنهم، فلسطين، شديد للغاية. فالثقافة الفلسطينية عميقة الجذور في الأرض، وبما أنه من العسير فصم العشب عن ثقافته، فإن ذلك يستتبع أن الصلة بين الفلسطينيين وأرضهم هي رابطة أبدية. لذا، لا بد لأية تسوية قابلة للحياة من أن تشمل حقوق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وتقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة. وليس في الإمكان لأية تسوية تتجاهل هذه الحقوق أن تكون مقبولة أدبياً، أو قابلة للتطبيق السياسي. ولن تستطيع اتفاقية كهذه أن تجلب السلام الذي يتمناه الفلسطينيون وسائر شعوب المنطقة.

لقد اتضح أن صانعي السياسة الأمريكية لم يولوا الآثار المدمرة، التي ترتبت على الولايات المتحدة نفسها من جراء سياستها الفاشلة تجاه المسألة الفلسطينية، إلا القليل من

عنايتهم. كذلك نجم عن عدم استعداد الولايات المتحدة لإرغام إسرائيل على الإصغاء لحكمة العقل، تآكل في مصداقيتها الدولية، وضغوط على إقتصادها. ففي سنة ١٩٧٩، حين كان الاقتصاد الأمريكي في هبوط، تلقت إسرائيل ٤,٨ مليارات دولار بشكل معونات خارجية، وهو مبلغ يربو على نصف قيمة برنامج الولايات المتحدة للمعونات الخارجية برمته. وبالتالي، يكون متوسط ما قدمه الشخص الواحد من دافعي الضرائب في الولايات المتحدة، البالغ عددهم ١٣٠ مليوناً تقريباً، إلى إسرائيل ٣٧ دولاراً، وهذا يزيد على متوسط ما يدفعه للنقل العام أو التحديث المديني أو التعليم العالي أو أبحاث الطاقة البديلة، ولا يقل إلا قليلاً عما قدمه للخدمات الاجتماعية ـ بما فيها الرفاه الاجتماعي ومعونات طاعني السن.

كان استمرار الولايات المتحدة في التمسك بسياستها الفلسطينية الراهنة، باهظ الكلفة. وهو أمر ينذر بالكارثة، لا على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط وحدها فحسب، بل على حلفائها الأوروبيين أيضاً. وحقيقة كون السياسة الأمريكية استطاعت إحتواء الصراع نسبياً، خلال فترة الثلاثة عقود الماضية، أمر لا يمكن أن يعول عليه للمستقبل. ذلك بأن الظروف الموضوعية تغيرت. فالتدخل الأميركي في لبنان وجمهورية الدومينيكان، وخطط الطوارىء للتدخل في الأردن سنة ١٩٧٠، والتدخل الأقرب عهداً في أفغانستان من قبل السوفييت، تعد كلها منبهات صارخة باستعداد القوى العظمى لتحمل مجازفات أشد خطراً في سبيل الدفاع عن مصالحها «الحيوية». والأشد خطورة من ذلك إنتشار الأسلحة النووية في أيدي القوى الإقليمية ـ كإسرائيل وجنوب إفريقيا ـ المهيأة أكثر لإستخدامها إذا ما شعرت بأن سلطتها مهددة بأخطار حقيقية، وبالتالي تجر شركاءها الكبار إلى حافة الدمار النووي الشامل.

إن أهمية قضية فلسطين تفوق مصير الملايين الأربعة من الفلسطينيين. بل هي ضمير العرب وشريان نابض بالنسبة إلى العالم الإسلامي، وربما كانت نقطة الإلتقاء الوحيدة بين القومية العربية والصحوة الاسلامية. ولم يعد في إمكان الولايات المتحدة تحمل عواقب تبني حلول موقتة لهذا الوضع المتفجر. وبعد ثلاثين عاماً، لم يعد أيضاً في إمكان المسكنات أن تشكل بديلاً للعملية الجراحية الجذرية اللازمة لاستئصال سرطان مميت. وقد يقع الانفجار في أي وقت. فالخبرات المستقاة من حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧و١٩٧٣ تبرهن كلها على أن التغيرات حدثت بسرعة بالغة وبلا إنذارات كثيرة، وانطوت على خطر تفاعل تسلسلي.

بالتالي، ظلت المسألة الفلسطينية حتى سنة ١٩٨١، برميل بارود مهيأ للإنفجار في أية

لحظة. لقد حان الوقت، بعد ما يزيد على ثلاثين عاماً، لأن تعترف الولايات المتحدة الأميركية بالحق الطبيعي للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه فلسطين.

حواشي الفصل الثامن

Barry Rubin, «Anatomy of an Imperial Strategy,», JPS, Vol. II, No. 3, (Spring 1973). Fu'ad Moghrabi, «American Forgeign Policy Decision Making Process, **«Shu'un Filastinia,** (July 1979), Edward Said, **The Palestine Question and the American Context**, # 1, Institute For Palestine Studies, 1979. These articles were instrumental in developing some of the ideas in this chapter.

U. S. **FY 1979 Budget** and National Association of Arab Americans, «Summary of State ment on U. S. Taxes and Israel». (Washington D. C. 1980), pp 1, 9.



الملاحق

الملحق أ

الوثيقة الأولى

في ما يأتي نص الوثيقة الأولى التي وقعها الرئيس انور السادات ومناحيم بيغن والمتعلقة بوضع اطار للسلام في الشرق الاوسط كما وزعت النص في العربية وكالة «انباء الشرق الاوسط» المصرية الرسمية:

«اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية في كمب ديفيد من ٥ الى ١٧ ايلول ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الاوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربي الاسرائيلي الاميركي الانضمام اليه.

المقدمة

ان البحث عن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالآتي: ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ بكل اجزائه.

يرفق القراران الرقم ٢٤٢ والرقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة.

بعد اربعة حروب خلال ثلاثين عاما وعلى رغم الجهود الانسانية المكثفة، لم يستمتع الشرق الاوسط، مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاثة، بعد بنعم السلام. ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم.

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من

برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها الزعيمان كلاهما وما لقيته هذه المهمات من استقبال حار من شعبي البلدين، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب اضاعتها اذا كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مآسي الحرب.

وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول.

وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والامن معها هي امر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨.

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات او أعمال عنف. وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن.

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية، واضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام، يمكّن الاطراف - على اساس التبادل - الموافقة على ترتيبات امن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الاخرى التي تتفق على انها ذات فائدة.

ان الاطراف، اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨ بكل فقراتهما، وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار، وهي تدرك ان السلام لكي يصبح معمرا يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير، لذا فانها تتفق على ان هذا الاطار مناسب في رأيها ليشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل كذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس.

ان الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفقت على المضي قدما على النحو الآتي:

أ ـ الضفة الغربية وغزة:

١ ـ ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل:

أ ـ تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع اخذ الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف في الاعتبار، يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة الى الضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة، فإن الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منها بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة الى الانضمام الى المحادثات على اساس هذا الاطار. ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي ولاهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع.

ب ـ ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تضم وفدا يضم مصر والاردن ووفدا من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه.

وسيتفاوض الاطراف في شأن اتفاق يحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية وستكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة وسيتضمن الاتفاق ايضا ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام. وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين. اضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود.

وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة في اسرع وقت ممكن من دون ان تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة

وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية. وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين لكنهما مترابطتان. احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن التي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه في شأن الضفة الغربية وغزة وسترتكز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢.

وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن. ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

١ ـ ان يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

٢ ـ ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

٣ ـ اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق.

٤ ـ المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض في شأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن.

د ـ سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية. وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة. وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين للبحث في الامور المتعلقة بالامن الداخلي.

هـ ـ خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي

لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب واوجه التمزق. ويجوز ايضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك.

و ـ ستعمل مصر واسرائيل بعضهما مع البعض ومع الاطراف الأخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

ب ـ مصر ـ اسرائيل

١ ـ تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء الى التهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات وان اية نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة.

٢ ـ توافق الاطراف من اجل تحقيق السلام في ما بينها على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار فيما تتم دعوة الاطراف الاخرى في النزاع الى التقدم في الوقت نفسه الى التفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة.

وان اطار ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الاطراف على الشكليات والجدول الزمني او تنفيذ التزاماتها في ظل المعاهدة.

ج ـ المبادىء المرتبطة

١ ـ تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وكل من جيرانها مصر والاردن وسوريا ولبنان.

٢ ـ على الموقعين ان يقيموا في ما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حال سلام كل منها مع الاخرى.

وعند هذا الحد ينبغي ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب ان تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على:

أ ـ اعتراف كامل.
ب ـ الغاء القطيعة الاقتصادية.
ج ـ ضمان ان يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء الى القضاء.

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم.

٤ ـ يجب اقامة لجان للدعاوى القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية.

٥ ـ يجري دعوة الولايات المتحدة الى الاشتراك في المحادثات في شأن مواضيع متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف.

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها، وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن توقيع معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب اليهم مطابقة سياساتهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار.

عن حكومة جمهورية مصر العربية   عن حكومة اسرائيل.

الوثيقة الثانية

هنا نص الوثيقة الثانية التي تشكل «اطار عمل من اجل عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل» وقد وزعت النص في العربية وكالة «انباء الشرق الاوسط» المصرية الرسمية:

توافق اسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار.

وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان.

تطبق كل مبادىء قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل.

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام.

وقد وافق الطرفان على المسائل الآتية:

أ ـ الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

ب ـ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء.

ج ـ استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للاغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول.

د ـ حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول. وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كل الدول للملاحة والطيران من دون اعاقة او تعطيل.

هـ ـ انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والاردن.

تمركز القوات العسكرية كما يأتي:

أ ـ الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية او مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومترا شرق خليج السويس وقناة السويس.

ب ـ تتمركز قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة فقط لاداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٢٠ و٤٠ كيلومترا.

ج ـ ان توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية قوات اسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى اربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة.

تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفا.

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام.

يجوز ان تقام محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق ووضع قوات في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل لمسافة ٢٠ كيلومترا وفي منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران. ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن

التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين.

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد اتمام الانسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقاً للقانون».

الملحق ب

قرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧
اقرار مبادىء سلام عادل ودائم
في الشرق الاوسط

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطير في الشرق الاوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة الى العمل من اجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بأمان.

وإذ يؤكد ايضا ان جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق.

١ - يؤكد ان تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير،

ب - إنهاء جميع ادعاءات او حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة اراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة او استعمالها.

٢ - يؤكد ايضا الحاجة الى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج ـ ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣ ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه الى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية ايجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤ ـ يطلب من الامين العام ان يرفع تقريراً الى مجلس الامن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن.

قرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣.
طلب وقف اطلاق النار والدعوة الى
تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع اجزائه

ان مجلس الامن،

١ ـ يدعو جميع الاطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً الى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

٢ ـ يدعو جميع الأطراف المعنية الى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

٣ ـ يقرر ان تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الاشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

قرار رقم ١٨١ (الدورة ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ التوصية بخطة لتقسيم فلسطين

(أ)

ان الجمعية العامة ،

وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة ، لتأليف لجنة خاصة وتكليفها الاعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقبلة في الدورة العادية الثانية ،

وقد الفت لجنة خاصة ، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين ، واعداد اقتراحات لحل المشكلة ،

وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة (الوثيقة أ/ج ع/ ٣٦٤) بما في ذلك عدد من التوصيات الاجماعية ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة .

تعتبر ان من شأن الوضع الحالي في فلسطين ايقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم .

تأخذ علماً بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لاتمام جلائها عن فلسطين في ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨ .

توصي المملكة المتحدة ، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين ، وجميع اعضاء الأمم المتحدة الأخرين ، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلة ، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم ادناه وتنفيذه .

وتطلب :

(أ) ان يتخذ مجلس الامن الاجراءات الضرورية ، كما هي مبينة في الخطة ، من أجل تنفيذها .

(ب) ان ينظر مجلس الامن ، اذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي مثل ذلك النظر ، فيما اذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلم . فاذا اقر مجلس الامن وجود مثل هذا التهديد ، وجب عليه ، في سبيل المحافظة على السلم والامن الدوليين ، ان يضيف الى تفويض الجمعية العامة اتخاذ اجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة ، تمشياً مع المادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق ، وكما هو مبين في هذا القرار ، سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار .

(جـ) ان يعتبر مجلس الامن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة ، تهديداً للسلام ، أو خرقاً له ، أو عملاً عدوانياً ، وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق

(د) ان يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة

تدعو سكان فلسطين الى القيام ، من جانبهم ، بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة .

تناشد جميع الحكومات والشعوب ان تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها .

تفوض الامين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار اليها في الجزء الأول ، القسم ب ، الفقرة ١ أدناه ، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الظروف ، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهمات التي عينتها الجمعية العامة لها .

قرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) بتاريخ ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨
انشاء لجنة توفيق تابعة للامم المتحدة
وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم
وتقرير حق اللاجئين في العودة الى
ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث
تؤدي الى تحقيق السلام في فلسطين
في المستقبل

ان الجمعية العامة،

وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد.

١ - تعرف عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلة في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته.

وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢ - تنشىء لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول اعضاء في الامم المتحدة، تكون لها المهمات التالية:

(أ) القيام، بقدر ما ترى ان الظروف القائمة تستلزم، بالمهمات التي اوكلت الى وسيط الامم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (دإ - ٢) الصادر في ١٤ ايار (مايو) سنة ١٩٤٨.

(ب) تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها اليها القرار الحالي، وتلك

المهمات والتوجيهات الاضافية التي قد تصدرها اليها الجمعية العامة او مجلس الامن.

(جـ) القيام ـ بناء على طلب مجلس الامن ـ بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الامن الى وسيط الامم المتحدة لفلسطين، او الى لجنة الامم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الامن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الامن تكلها الى وسيط الامم المتحدة لفلسطين.

٣ ـ تقرر ان تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الاول من دورتها الحالية.

٤ ـ تطلب من اللجنة ان تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في اقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥ ـ تدعو الحكومات والسلطات المعنية الى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري اما مباشرة او مع لجنة التوفيق، بغية اجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦ ـ تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية، لاحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧ ـ تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة ـ بما فيها الناصرة ـ والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول اليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب اخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لاشراف الامم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة، لدى تقديمها الى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، ان تتضمن توصيات بشأن الاماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول الى هذه الاماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨ ـ تقرر انه نظرا الى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فان هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف اليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون ابعدها

شرقاً ابو ديس وابعدها جنوباً بيت لحم وابعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وابعدها شمالا شعفاط، يجب ان تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى. ويجب ان توضع تحت مراقبة الامم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الامن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في اقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق لتقدم الى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالادارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩ ـ تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول الى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك الى ان تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات اكثر تفصيلا.

تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الامن فوراً، بأية محاولة لعرقلة الوصول الى المدينة من قبل اي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠ ـ تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بالعمل لايجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول الى المرافىء والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١ ـ تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود او مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقا لمبادىء القانون الدولي والانصاف، ان يعوض عن ذلك الفقدان او الضرر من قبل الحكومات او السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بتسهيل اعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير اغاثة الامم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات

والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢ ـ تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت امرتها، ما ترى انها بحاجة اليه لتؤدي، بصورة مجدية، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عددا محددا من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣ ـ تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بأن تقدم الى الأمين العام، بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها الى مجلس الامن والى اعضاء منظمة الامم المتحدة.

١٤ ـ تدعو الحكومات والسلطات المعنية، جميعاً، الى التعاون مع لجنة التوفيق، والى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥ ـ ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الاموال اللازمة لتنفيذ احكام القرار الحالي.

قرار رقم ٣٢٣٦ (الدورة ٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤
اقرار حقوق الشعب الفلسطيني

ان الجمعية العامة.

وقد نظرت في قضية فلسطين،

وقد استمعت الى بيان منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة شعب فلسطين،

وقد استمعت ايضا الى بيانات اخرى القيت خلال المناقشة، واذ يقلقها عميق القلق انه لم يتم، حتى الآن، التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين، واذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر،

واعترافا منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة،

واذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه، غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير مصيره،

واذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه،

وإذ تشير الى قراراتها المتصلة بالموضوع، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،

١ ـ تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصا:

(أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

٢ ـ وتؤكد من جديد ايضا حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة الى

ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب باعادتهم.

٣ ـ وتشدد على ان الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، واحقاق هذه الحقوق، امران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

٤ ـ وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط.

٥ ـ وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه.

٦ ـ وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية ان تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقا للميثاق.

٧ ـ وتطلب الى الأمين العام ان يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

٨ ـ وتطلب الى الأمين العام ان يقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الثلاثين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٩ ـ وتقرر ان يدرج البند المعنون «قضية فلسطين» في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثلاثين.

الملحق ز

قرار رقم ٣٢٣٧ (الدورة ٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٧٤)
منح منظمة التحرير الفلسطينية
مركز مراقب

ان الجمعية العامة.
وقد نظرت في قضية فلسطين،
واذ تضع في اعتبارها صفة العالمية المقررة للأمم المتحدة في الميثاق،
واذ تذكر قرارها ٣١٠٢ (الدورة ٢٨) المؤرخ ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣،

واذ تأخذ بعين الاعتبار قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٣٥ (الدورة ٥٦) المؤرخ ٤ ايار (مايو) ١٩٧٤ و١٨٤٠ (الدورة ٥٦) المؤرخ ١٥ ايار (مايو) ١٩٧٤.

وإذ تلاحظ ان كلا من المؤتمر الدبلوماسي المعني باعادة تأكيد القانون الانساني الدولي الساري على المنازعات المسلحة وانمائه، ومؤتمر السكان العالمي، والمؤتمر الغذائي العالمي، قد دعا فعلا منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مداولاته،
واذ تلاحظ ايضا ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار قد دعا منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مداولاته بصفة مراقب،

١ ـ تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي اعمالها بصفة مراقب.
٢ ـ وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي اعمالها بصفة مراقب.

٣ ـ وتعتبر ان من حق منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك بصفة مراقب في دورات وفي اعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية هيئات الامم المتحدة الأخرى.

٤ ـ وترجو الامين العام ان يتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

الجدول (٤)
التوزيع حسب مكان التسجيل لمجموع اللاجئين المسجلين والمخيمات

الدولة	مجموع الفلسطينيين المسجلين	عدد المخيمات		عدد الأشخاص المسجلين رسمياً في المخيمات المنشأة (أ)	عدد الأشخاص الذين يعيشون حالياً في المخيمات	
		المنشأة	طارئة		المنشأة (ب)	الطارئة (ج)
شرق الأردن	٦٦٣٧٧٣	٤	٦	٧٤٢١٢	٩٠٣٢١	١٢٦٤٠٧
الضفة العربية	٣٠٢٦٢٠	٢٠	-	٧٥٩٥٦	٧٧٩٩٩	-
قطاع غزة	٣٤٦٠٠٨	٨	-	١٩٦٢٠٣	١٩٨٨٢٦	-
لبنان	٢٠١١٧١	١٣	-	٩٠٩٠٤	٩٤٩٨٠	-
الجمهورية العربية السورية	١٩٢٩١٥	٦	٤	٣١٠٤٧	٣٦٥٥١	١٩٧٧٤
المجموع	١٧٠٦٤٨٦	٥١	١٠	٤٦٨٣٢٢	٤٩٨٦٧٧	١٤٦١٨١
					٦٤٤٨٥٨	

أ) ـ ان الأشخاص المسجلين في هذه المخيمات لاجئون مسجلون لدى (الأونروا)، ويظهرون في سجلات (الأونروا) على أساس أنهم يعيشون في المخيمات، بغض النظر عن فئة تسجيلهم. بعض منهم قد يكون نزح إلى القرى أو المدن أو مناطق أخرى من البلاد، إلا أن نزوحهم لم ينقل بعد إلى (الأونروا). ولا تضم هذه الأرقام اللاجئين في المخيمات الذين لا يأخذون مساعدات ومعونات من (الأونروا)، ولكن يستفيدون فقط من الخدمات الصحية.

ب) ـ من بين ٤٩٨,٦٦٦ شخصاً يعيشون حالياً في هذه المخيمات، ٤٨٨,٦٥٢ هم لاجئون مسجلون لدى (الأونروا) مع عائلاتهم. أما فارق الـ ١٠,٠٢٥ فليسوا مسجلين كلاجئين لدى (الأونروا)، وبالتالي ليسوا مؤهلين لتلقي مساعدات (الأونروا).

ج) ـ من بين الذين يعيشون حالياً في هذه المخيمات ١٠٨,٨٣٩ لاجئاً مسجلاً لدى (الأونروا)، و٣٧٣٤٢ شخصاً آخر نزحوا نتيجة حرب حزيران ١٩٦٧، أو القتال في وادي الأردن في بداية ١٩٦٨.

الملحق ط

الجدول ١٦
بيان مفصل لدخل (الأونروا) (أ)
(أول أيار (مايو) ١٩٥٠ ـ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧)
(بالدولار الأميركي)

المساهمون	للفترة من أيار (مايو) ١٩٥٠ إلى ٣١كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢	للسنة ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧(ب)	المجموع
		I ـ مساهمات الحكومات					
أبو ظبي (ج)	١٩٠٩٢٧	-	-	-	-	-	١٩٠٩٢٧
الأرجنتين	١٢٧٠٠٠	-	٦٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٤٨٠٠٠
أوستراليا	٤٧٧٧٩١٦	٢٤٠٢١٣	٣٢١٠٢٠	٣٤٠٧٨٤	٣٦٨٦١٢	٤١٤٨٧٠	٦٤٦٤٤١٥
النمسا	١٦٦٨٥٩	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٠٧٠٠٠	٤٩٨٨٥٩
البحرين	٤٣٨٦٧	١٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٣٨٦٧
بلجيكا	١٥٣٨٥٩٠	٢٦١٧٦٦	٦٧٤٣٣٥	٧٧٠٨١٠	٩٩٦٢٥٥	٧٥٧٣٨٨	٤٩٩٩١٤٤
بنين	٢٥٠	-	-	-	-	٤٠٣	٦٥٣
بوليفيا	٥٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠٠
البرازيل	٢٥٠٠٠	-	١٠٠٠٩	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	٥٥٠٠٩
بورما	٩٥٤٦	-	-	-	-	-	٩٥٤٦
كندا	٢٨٤٧٣٥٤٦	٢٠٥٠٠٠٠	٢٠٩٤٢٧٥	٣١٢٠٦٠٢	٣٦٤٦٤٠٦	٣٧٨٣٧٥٠	٤٣١٦٨٥٧٩
امبراطورية افريقيا الوسطى	٢١٩٨	-	-	-	-	-	٢١٩٨

المساهمون	للفترة من أيار (مايو) ١٩٥٠ إلى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢	للسنة					المجموع
		١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧ (ب)	
		I - مساهمات الحكومات					
التشيلي	٥٠٠٠	-	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٣٠٠٠
الصين	١٥٣٢٧٩(د)	-	-	-	-	-	١٥٣٢٧٩
الكونغو	-	-	-	٤٧١٧	-	-	٤٧١٧
كوبا	٥٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠٠
قبرص	٤٩٩٤	٧١٣	٦٩٧	٥٠٢	٧٥٠	٤٨٢	٨١٣٨
كمبوديا الديمقراطية	٧١٤١	-	-	-	-	-	٧١٤١
اليمن الديمقراطية	٧٥٠	-	-	-	-	-	٧٥٠
الدانمارك	٥٠٢٨٤٣٩	٨٨٩٧٩٢	١١٠٨٨٩٣	١١٨٦١٩٥	١٥٦٧٢٥٥	١٥٥٤٣٦٨	١١٣٣٤٩٤٢
جمهورية الدومنيكان	٦٠٠٠	-	-	-	-	-	٦٠٠٠
دبي(ج)	٤٠٠٠٠	-	-	-	-	-	٤٠٠٠٠
مصر	٥٤٧٥٩٧٦	-	٧٦٨٠	٧٦٨٠	-	٧٦٨٠	٥٤٩٩٠١٦
ايرلندا	٤٦٣٨٧٦	٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٨٠٨٠٠	٨٩٠٠٠	٩٨٠٤٠	٩١١٧١٦
اسرائيل	٣٩٨٦٤١٥	٤٠٣٤٢٢	١٢٦٣١٧٦	٧٧٦٧٣٠	٨٩٦٠٨٠	١١١٨٩٠٠	٨٤٤٤٧٢٣
إيطاليا	٢٤٨٧٨٣٧	١٦٠٣٢١	١٥٢٦٩٧	١٤٨٠٣٩	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٣٤٨٨٩٤
جامايكا	٧٣٧٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٢٥٣٧٠
اليابان	٢٠٨٤٢١٨	٣٥٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٢٤١٨٤٢١٨
الأردن	٢٨٦٠٨٤٨	٢٨٩٠٨٣	٢٥١٧٠٩	٢٦٣٦٣٤	٢٥٢٠٣٧	٢٣٩٦٢٥	٤١٥٦٩٣٦
الكويت	٢٩٤٢٨٦٠	٢٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦١٦٢٨٦٠
لاووس	٤٦٨٧	-	-	-	-	-	٤٦٨٧
لبنان	٩٩٩٠١٩	٦٤٧٩٧	٧٠٤٥٠	١٢٨٣٨٩	١٠٦٥٠٤	٩٦٧٢٠	١٤٦٥٨٧٩
ليبريا	٥٦٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	-	٥٠٠٠	٧٦٥٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٤١٤٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٢١٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٤٨١٦١٠٠
اللوكسمبرغ	٦٩٠٠٠	٤٥٦٠	٥٩٠٠	١٤٤٢٥٨	٥٣٧٣٦	٩٤٥٠	٢٨٦٩٠٤
مدغشقر	٥٨٦	٥٨٦	٦١٢	-	-	-	١٧٨٤
مالاوي	٢٨٠	-	-	-	-	-	٢٨٠
ماليزيا	٥١٧٨٥	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٥٩٢٨٥

المساهمون	للفترة من أيار (مايو) ١٩٥٠ إلى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢	للسنة ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧ (ب)	المجموع
		I ـ مساهمات الحكومات					
مالطا	٥٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠٠
موريتانيا	-	-	-	-	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
موريتيوس	-	-	٩٨٩	٩٤٣	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٥٩٣٢
المكسيك	١٥٣٦٩١	٧٥٠٠	-	-	-	-	١٤٣١٩١
موناكو	٧٦٢٥	٢١٥	١٦٦٧	٢٤١	٢١١	٢٠١	١٠١٦٠
المغرب	٤١٤١٨٢	٥٧٠٠٠	٥١٢٣٦	٥٧٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٠٦٦٧	٦٧٥٠٨٥
هولندا	١٩٣٣٧٣٦	١٣٥١٣٥	٥٦٤٥٧٤	١٥٦١٧٢٨	١٨٣٦٨٣٥	١٧٩٩٦٤٠	٧٨٣١٦٤٨
نيوريلندا	٢٧٢٠٠٤٥	٨١٨٤٤	١٤٣٦٩٢	١٤٣٨٨٥	١٢٣٨٣٩	١٢٥٠٠٠	٣٣٣٨٣٠٥
النيجر	٤٩٢٠	-	-	-	-	-	٤٩٢٠
نيجيريا	٥١٢٠٠	٦٠٨٠	-	٦٠٨٠	-	-	٦٣٣٦٠
النروج	٢٧٦٥٧٦٠	٨٤٥٤٨٨	١٤٠١٦٦٤	١٨٤٣٣٤١	١٩٨٠٢٠٢	٢٤٥٠٠٠٠	١١٢٨٦٤٥٥
عمان	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٤٥٠٠٠
باكستان	٧١٩٦١٨	٢٠٨٠٥	٢١٨٠٤	٢٠٧٩٧	٢٠٩٠٩	٢١٠٠٠	٨٢٤٩٣٣
باناما	٥٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠
الفيليبين	٢٣٧٥٠	١٢٥٠	١٢٥٠	١٥٠٠	١٧٥٠	٣٠٠٠	٣٢٥٠٠
قطر	١٨٠٧٢٨	-	٦٠٠٠٠	١٠٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٨٦٠٧٢٨
جمهورية كوريا	٢١٥٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٥٣٥٠٠
روديسيا ونيازالاند	٣٩٢٠٠	-	-	-	-	-	٣٩٢٠٠
رومانيا	٥٥٥٥	-	-	-	-	-	٥٥٥٥
سان مارينو	-	-	-	-	٥٧٥٠	٦٠٠٠	١١٧٥٠
المملكة العربية السعودية	٤٣٤٦٠٨١	٣٩٧٠٠٠	٩٤٧٠٠٠	١١٢٠٠٠٠٠	١١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٢٩٢٩٠٠٨١
السنغال	٣٩٨٨	-	-	-	-	-	٣٩٨٨
سيراليون	٦٦٦٦	١٠٤٠٠	٩٦٨٠	٩٦٨٠	-	١٥٠٠	٣٧٩٢٦
السلفادور	٥٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠
أثيوبيا	٣٥٥٠٠	-	-	-	-	-	٣٥٥٠٠

المساهمون	للفترة من أيار (مايو) ١٩٥٠ إلى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢	للسنة ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧(ب)	المجموع
		I ـ مساهمات الحكومات					
السوق الأوروبية المشتركة	٢٦٤٩١٩١	٦٨٩١٢٤٥	٢٤٠٤١٣٤٨	١٣٧٧١٤٩٣	١٤٣٢٠٤٧٧	١٦٩٠٥٣٦٣	٧٨٥٧٩١١٧
فنلندا	٦٨٠٥٠٠	٢١٠٠٠٠	٢٥٨٣٤٠	٢٩٣١٠٧	٢٩٨٢٦٥	٢٥٠٠٠٠	١٩٩٠٢١٢
فرنسا	١٩٦١٢١٨٦	١٢٦٩٣٦٥	١٣٤٣٣٤٥	١٢٩٥٣١٢	١٥٦٨٣٢٢	١٣٢٤٣١٥	٢٦٤١٢٨٤٥
غامبيا	٣٠	-	-	-	-	-	٣٠
سلطات غزة	١٦٧١٧٥١	٧٧٩٢٥	٧٨١٠٥	٨٩٣٦٧	٧٤٥٣٢	٧٦٣١٧	٢٠٦٧٩٩٧
جمهورية المانيا الفيديرالية	١٩٦٧٧٨٢٤	٤٩٦٧٥٨٩	٢٩٦٣٤٢٤	٣٣٠٣٩٣٠	٣٣١١٦٤٩	٣٢٥٧٢٨٨	٣٧٤٨١٧٠٤
غانا	٤٦٥٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٥٢٢٠	٥٢٢٠	٥٢٢٠	٧٠١٦٠
اليونان	٤٨٣٥١٧	١٨٤١٠٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٥٩٤٠	٢٢٧٩٦	٧٥٠٥٣٥
غينيا	-	-	-	١٠٠٠	-	-	١٠٠٠
هايتي	٦٠٠٠	١٠٠٠	-	-	-	-	٧٠٠٠
هولي سي	٨٩٩٦٥	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	١٠٥٤٦٥
هوندوراس	٢٥٠٠	-	-	-	-	-	٢٥٠٠
أيسلاند	٤٢٤٣٩	١٢٠٠٠	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	١٣٠٠٠	١٤٠٠٠	١٠٦٤٣٩
الهند	٤٢٧٤٣٥	١٤٩٠٣	١٥٤٩٣	١٢٥٧٩	١٢٥٧٩	١٢٥٧٩	٤٩٥٥٦٨
اندونيسيا							
إيران	١٣٨٠٤٧	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٢٠٤٧
العراق	٧٣١٠٠٦	-	٢٤٠٢٥٦	-	١٢١٦٠٠	١٢٢٠٠٠	١٢١٤٨٦٢
سنغافورة	٦٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	-	١٢٥٠٠
جمهورية فيتنام الشعبية	٣٦٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	-	-	-	٤٢٠٠٠
أسبانيا	٣١٥٢٤١٦	٨٢٧٥٨٦	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٩٨٠٠٠٢
سيري لانكا	١٣٨٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٨٨٠٠
السودان	١٦٣١٠٤	٥٧٦١	٦٠٢٧	-	٦٠٢٧	٦٠٢٧	١٨٦٩٤٦
سوازيلاند	-	٦٦٠	-	-	-	-	٦٦٠
أسوج	١٨٧٣٣٣٩٦	٣٧١٨٦٠٠	٤١٩٣٣٣٦	٥٥٦١٩٦٦	٦٠٧١٩٧٨	٨٠٠٩١٥٣	٤٦٢٨٨٤٢٩

المساهمون	للفترة من أيار (مايو) ١٩٥٠ إلى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢	للسنة ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧ (ب)	المجموع
		I ـ مساهمات الحكومات					
سويسرا	٤٩٢٥١٢٥	١٢٣٢٧٢٦	١٥٤٥٣٩٤	١١٨٠٨٥٤	١٥٤٨٢٢٣	١٤٧٧٢٢٩	١١٩٠٩٥٥١
الجمهورية العربية السورية	١٩٨٢٠٤١	١٠٢١٩٢	١٠١٩٨١	١٠٦٦٦٦	١٠٢٣٦٣	١٠٦٠٤٢	٢٥٠١٢٨٥
تايلاند	١٩١٧٥	١٠٦١٩	-	-	٤٣٧٢٠	٢٧٦٠٠	١٠١١١٤
توغو	١٠٠٠	-	-	-	-	-	١٠٠٠
ترينيداد وتوباغو	٧١٣٠	١٨١٠	٢٨٩٩	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٢٤٨٧	٢٠٣٢٦
تونس	٥١٠٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٧٠٠٠
تركيا	١٥٠٧٥٩	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٦٥٧٥٩
الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٢٧٥٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٥١٥٠٠٠
المملكة المتحدة	٢٣٦١٤٢٥٤	٤٩٦٠٠٠٠	٤٧٦٠٠٠٠	٦٨٠٨٥٨٥	٦٩٢٩٣٣٧	٦٠٢٠٠٠٠	١٥٣٠٩٢١٧٦
الكاميرون	٥٠٠٠	-	-	-	٤٠٨	٤٠٠	٥٨٠٨
الولايات المتحدة الأميركية	٥٢٥٧٢٤٥٩٢	٢٣٢٠٠٠٠٠	٢٨٢٨٥٠٧٦	٤٢٠٥٤٩٢٤	٤٤٧٠٠٠٠٠ (هـ)	٤٨٧٠٠٠٠٠	٧١٢٦٦٤٥٩٢
فولتا العليا	-	-	-	١٨٨٧	-	-	١٨٨٧
الاورغواي	٥٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠٠
فنزويلا	-	-	-	-	٥٠٠٠	-	٥٠٠٠
يوغوسلافيا	٦٧٣٧٠٠	٣٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٨٠٨٧٠٠
زائير	٢٠٠٠٠	-	-	-	-	١٥٠٠	٢١٥٠٠
حكومات عديدة عبر برنامج طابع السنة العالمية للاجئين	٢٣٨٢١١	-	-	-	-	-	٢٣٨٢١١
	٨٠٣١٨٩٦٦٦	٥٥٢٦٩٠٥١	٨٥٣٢٠٥٣٣	١٠٦٩٠٢٨٢٥	١٢٢٦١٢٧٦	٥٠٩٠١٨٠٠	١٢٧١٩٦١٣٤٦

المساهمون	للفترة من أيار (مايو) ١٩٥٠ إلى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢	للسنة ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧ (ب)	المجموع
II ـ مساهمات وكالات الأمم المتحدة							
الامم المتحدة	-	-	-	٢٨١٣١٥٠	٣٧٥٩٥١٣	٤٠٥٨٣٨٧	١٠٦٣١٠٥٠
صندوق الأمم المتحدة للأطفال (لليونيسف)	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	-	-	٣٠٠٠٠
منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (الأونيسكو)	٥٠٧٧٢٩٨	٧٧١٥١١	٩٥٩٥٢١	١١٥٩٩٤٢	١٠٩٩٠٧٥	١١٨٢٩٠٠	١٠٢٤٦٢٤٧
لجنة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين (أنتسو)		—	١٠٠	-	-	-	١٠٠
منظمة الغذاء الدولية	١٢٥٩٢٩٠ (و)	-	-	-	-	٣٩١٥٧٦ (و)	١٦٥٠٨٦٦
منظمة الصحة العالمية	١٢٢٨٠٥٣	١٤١٦٢٤	١٥٥٢٢٠	١٨٢٤٠١	٢١٩٥٠٣	٢٣١٩٢٠	٢١٥٨٧٢١
	٧٥٧٤٦٤١	٩٢٣١٣٥	١١٢٤٨٤١	٤١٥٥٤٩٣	٥٠٧٤٠٩١	٥٨٦٤٧٨٣	٢٤٧١٦٩٨٤
III ـ مساهمات من مصادر غير حكومية							
	١٥٢٤١٣٣٠	١٢٠٠٨٠٦	١٢٤٤٦٢٣	١٤٩٨٠٧٩	١٤٤٩١٤١	١٥٠٠٠٠٠	٢٢١٣٣٩٧٩
IV ـ مداخيل متفرقة وتعديلات صرف							
	١٣٣٥٧١٢٩	١٢٢٥١٦١	١٥٢٧٣٥٢	١٠٢١٨٢٩	١٩٣٤١٦٦	١٢٠٠٠٠٠	٢٠٢٦٥٦٣٧
الدخل الاجمالي	٨٣٩٣٦٢٧٦٦	٥٨٦١٨١٥٣	٨٩٢١٧٣٤٩	١١٣٥٧٨٢٢٦	١٢٠٧١٨٦٦٩ (ح)	١١٧٥٨٣٧٨٣	١٣٣٩٠٧٧٩٤٦

أ) ـ إن الأرقام في هذا الجدول إجمالاً تظهر مساهمات الحكومة والوكالة التابعة للأمم المتحدة لكل سنة، بغض النظر عن موعد تلقي هذه المساهمات. إلا أن بعض هذه المساهمات قد تظهر في السنة التالية للتي تسدد فيها بسبب تأخير في التبليغ (إذا كان المبلغ ضئيلاً).

ب)ـ أرقام تقديرية

ج)ـ تشكل الآن جزءاً من الإمارات العربية المتحدة.

د)ـ تم تلقيها حتى ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١. ووفقاً للقرار ٢٧٥٨ (XXVI) الذي صدر في ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧١، قررت الجمعية العامة:

«إعادة كل الحقوق إلى جمهورية الصين الشعبية، والاعتراف بممثلي حكومتها كالممثلين الشرعيين الوحيدين للصين لدى الأمم المتحدة، وبالتالي طرد ممثلي تشانغ كاي تشيك من المكان الذي يحتلونه بصورة غير قانونية في الأمم المتحدة، وفي كل المنظمات التابعة لها».

هـ)ـ تشمل ٦ ملايين دولار مقررة لسنة ١٩٧٦ ولكن غير ظاهرة في حسابات الوكالة لهذه السنة بسبب تأخير في التبليغ.

و)ـ مساهمات خاصة لحكومة الأردن (١٩٧١) والجمهورية العربية السورية (١٩٧٧) لريع اللاجئين الفلسطينيين الذين تعمل (الأونروا) من أجلهم كوكيلة تنفيذية.

وبما أن هذه المساهمات استعملت لغايات كانت وردت في الميزانية التي أعدتها (الأونروا)، فإنها دخلت في حساب نفقات ومداخيل الوكالة.

الجدول (١)
مجموع عدد المسجلين وفقاً لفئة التسجيل (أ)

	عدد العائلات المسجلة				الرواتب		
	«ر» فئة (ب)				«س» فئة (ج)	«ن» فئة (د)	المجموع العام
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
السنة	يتلقون كل الخدمات مع رواتب كاملة (و)	يتلقون كل الخدمات مع نصف رواتب (و)	أطفال وأولاد مسجلون لتلقي الخدمات فقط	أعضاء آخرون في عائلات «ر» لتلقي الخدمات فقط			
١٩٥٠	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة	-	-		٩٦٠٠٢١(و)
١٩٥١	٨٢٦٤٥٩	٥١٠٣٤	٢١٧٤	-	-	٢٤٤٥٥	٩٠٤١٢٢(و)
١٩٥٢	٨٠٥٥٩٣	٥٨٧٣٣	١٨٣٤٧	-	-	٣٢٧٣٨	٩١٥٤١١(و)
١٩٥٣	٧٧٢١٦٦	٦٤٨١٧	٣٤٧٦٥	-	-	٤٥٠١٣	٩١٦٧٦١
١٩٥٤	٨٢٠٤٨٦	١٧٣٤٠	٤٩٢٣٢	-	-	٥٤٧٩٣	٩٤١٨٥١
١٩٥٥	٨٢٨٥٣١	١٧٢٢٨	٦٠٢٢٧	-	-	٦٣٤٠٣	٩٦٩٣٨٩
١٩٥٦	٨٣٠٣٦٦	١٦٩٨٧	٧٥٠٢٦	-	-	٧٤٠٥٩	٩٩٦٣٣٨
١٩٥٧	٨٣٠٦١١	١٦٧٣٣	٨٦٢١٢	١٨٢٠٣	٤٤٦٢	٦٢٩٨٠	١٠١٩٢٠١
١٩٥٨	٨٣٦٧٨١	١٦٥٧٧	١١٠٦٠٠	١٩٧٧٦	٥٩٠١	٦٣٧١٣	١٠٥٣٣٤٨
١٩٥٩	٨٤٣٧٣٩	١٦٣٥٠	١٣٠٠٩٢	٢١٥٤٨	٦٩٧٧	٦٨٩٢٢	١٠٨٧٦٢٨
١٩٦٠	٨٤٩٦٣٤	١٦٢٠٢	١٥٠١٧٠	٢٢٦٣٩	٨٧٩٢	٧٣٤٥٢	١١٢٠٨٨٩
١٩٦١	٨٥٤٢٦٨	١٥٩٩٨	١٦٩٧٣٠	٢٣٩٤٧	٩٥١٥	٧٧٥٦٦	١١٥١٠٢٤
١٩٦٢	٨٦٢٠٨٣	١٥٨٠٥	١٧٦٧٧٢	٢٠٠٠٤	٩٠٢٧	٩١٠٦٩	١١٧٤٧٦٠

السنة	عدد العائلات المسجلة				الرواتب		
	«ر» فئة (ب)				«س» فئة (ج)	«ن» فئة (د)	المجموع العام
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
	يتلقون كل الخدمات مع نصف رواتب (و)	يتلقون كل الخدمات مع رواتب كاملة (و)	أطفال وأولاد مسجلون لتلقي الخدمات فقط	أعضاء آخرون في عائلات «ر» لتلقي الخدمات فقط			
١٩٦٣	١٦٦٣٦٩	١٥٧٠٥	١٩٧٩١٤	٢١١٩٥	١٠٤٢٠	٩٨٥٦٧	١٢١٠١٧٠
١٩٦٤	٨٦٣٢٨٤	١٥٦١٧	٢٢٦٤٩٤	٢٣٣٦٩	١٣١٦٨	١٠٤٦٥٣	١٢٤٦٥٨٥
١٩٦٥	٨٥٩٠٤٨	١٥٥٤٦	٢٥١١٣١	٢٩٣٨٧	١٨٥٨٩	١٠٧١٢٢	١٢٨٠٨٢٣
١٩٦٦	٨٤٥٧٣٠	١٥٣٩٢	٢٨٤٠٢٥	٣٩٤٨٥	٢٤٣٦٧	١٠٨٧٥٠	١٣١٧٧٤٩
١٩٦٧	٨٤٥٧٩٠	١٥٣٢٨	٣١٢٦٤٩	٣٩٩٩٧	٢٥٣٣١	١٠٦٩٩١	١٣٤٦٠٨٦
١٩٦٨	٨٢٤٣٦٦	١٤٧٠٤	٣١٦١٦٦	٦٠٢١٩	٢٦٩٠٠	١٢١٩٣٩	١٣٦٤٢٩٤
١٩٦٩	٨٠٦٣٦٦	١٣٤٦٦	٣٢٦١٨٥	٧٣٧٣٨	٢٧٣١٥	١٤٨٠٠٤	١٣٩٥٠٧٤
١٩٧٠	٨٠٤٥٧٦	١٣٦٠٢	٣٤٢٠٠٩	٧٧٧٣٥	٢٧٢٣٨	١٦٠٠٥٩	١٤٢٥٢١٩
١٩٧١	٨٢١٣٣٨	٩٦٨٨	٣٥٢١٤٣	٩١٤٤٣	٢٦٦٨٣	١٦٦٨٦٧	١٤٦٨١٦١
١٩٧٢	٨٢١٧٤٩	٩٥٢١	٣٧٥٢٢٤	٩٠٠٠٧	٢٥٦٨٦	١٨٤٤٥٣	١٥٠٦٦٤٠
١٩٧٣	٨٢٠٢٧٩	٩٤١٨	٣٩٤٤٤٩	٩٠٠٧٣	٢٥٠٧٧	٢٠١٣٩٩	١٥٤٠٦٩٤
١٩٧٤	٨٢٠٧٤٨	٩٣٢٠	٤٢٠٢٦٧	٩٨٨٢٧	٢٦٣٢٩	٢٠٨١٥٥	١٥٨٣٦٤٦
١٩٧٥	٨١٨٨٤٤	٩٠٦١	٤٥٩١٩٧	٩٦٤١٦	٢٧٨٥١	٢٢١٣٣٨	١٦٣٢٧٠٧
١٩٧٦	٨١٩١١٥	٨٩٩٩	٤٨٤٦٧٣	٩٣٩٤٤	٢٨٢٤٣	٢٣٣٢٣١	١٦٦٨٠٢٥
١٩٧٧	٨٢١٧٨٥	٩٠٢٢	٥١٠٧٠٦(ز)	٨٩٥٧١	٢٩١٢٤	٢٤٦٢٧٨	١٧٠٦٤٨٦

أ)ـ تعتمد هذه الاحصاءات على سجلات تسجيل الوكالة، والتي لا تعكس بالضرورة العدد الحقيقي للاجئين، بسبب عوامل كالولادات والوفيات غير المسجلة، وفقدان السجلات أو وجود سجلات مزورة.

ب)ـ تشمل الفئة «ر» (الأعمدة من ١ إلى ٤) العائلات المسجلة مع بعض أو جميع أعضاء العائلة الذين يتلقون كل مساعدات الوكالة، بما في ذلك الرواتب الأساسية.

ج)ـ تشمل الفئة «س (العامود ٥) اللاجئين الذين يفوق دخلهم دخل لاجئي الفئة «ر»، لكنه أدنى من دخل لاجئي الفئة «ن»، والذين يتلقون التعليم العام، الخدمات الصحية، وبعض مساعدات (الأونروا) الأخرى، لكن من دون رواتب أساسية. في أي

حال، ولأسباب تقنية، لا توجد في غزة الفئة «س»، ويستميد لاجئو الفئة «ن» من مساعدات الفئة «س».

د)ـ تشمل الفئة «ن» (العامود ٦) الآتي، وهذا ينطبق على ما قيل حول لاجئي غزة في الحاشية (ج) والحاشية (أ) في الجدول ٩:

(١) اللاجئون الذين ينتمون إلى عائلات لا تخول أعضاءها الحصول على رواتب أساسية، وتعليم عام، وخدمات صحية، إما بسبب عدم وجودها في المنطقة، أو بسبب مستوى دخلها.

(٢) اللاجئون الذين تلقوا أو تلقت عائلاتهم مساعدات تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم.

هـ)ـ قبل سنة ١٩٥٤، كانت انصاف الرواتب تصرف للبدو والأطفال وسكان القرى الحدودية في الأردن. مذ ذاك، أصبح البدو مخولين للحصول على رواتب كاملة، إذا سمح بذلك سقف الرواتب. كما صرفت أنصاف رواتب فقط لسكان القرى الحدودية في الضفة الغربية. أما سكان القرى الحدودية الذين نزحوا إلى شرق الأردن نتيجة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فصرفت لهم رواتب كاملة وفقاً لبرنامج طبيعي، وأدخلت في حساب الرواتب الكاملة (العامود ١).

و)ـ يشمل مجموع هذه المساعدات اللاجئين الذين يتلقون العون من إسرائيل وكانوا مسؤولية (الأونروا) حتى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٢.

ز)ـ يشمل مجموع ٥١٠٧٠٦:

(١) ١٤٧٠٢ طفلاً تحت السنة يتلقون المساعدات ولكن من دون رواتب.

(٢) ٤٥٧٧٦٨ ولداً تفوق أعمارهم السنة مسجلين لتلقي الخدمات ولكن لا يحصلون على رواتب بسبب سقف الرواتب.

(٣) ٣٨٢٣٦ ولداً نازحاً مسجلين لتلقي الخدمات ويحصلون على رواتب تقدمها حكومة الأردن على أساس مؤقت وطارىء.

الفهرست

الموضوع | الصفحة

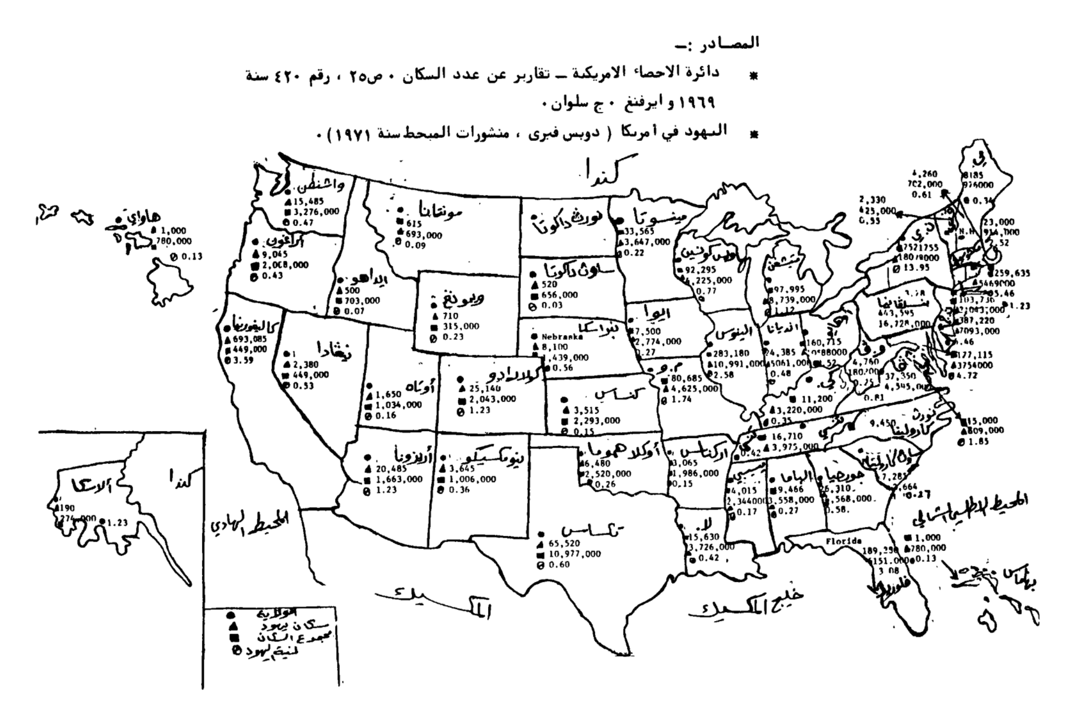
الموضوع	الصفحة

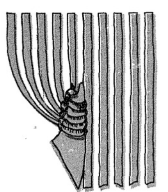
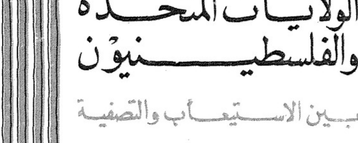
الموضوع	الصفحة

المصـادر :ـ

* دائرة الاحصاء الامريكية ـ تقارير عن عدد السكان ٠ ص٢٥ ، رقم ٤٢٠ سنة ١٩٦٩ و ايرفنغ ٠ ج سلوان ٠

* اليهود في أمريكا (دوبس فبرى ، منشورات المحطة سنة ١٩٧١) ٠



قبل الحرب العالمية الثانية كانت للولايات المتحدة في الدرجة الأولى مصالح ثقافية وانسانية واقتصادية في الشرق الأوسط، ومنذ تلك الحرب تطورت المصالح الاميركية في المنطقة، فأصبحت تشكل اليوم رهاناً اقتصادياً واستراتيجياً كبيراً. كما اصبحت القضية الفلسطينية تشكل عنصراً رئيسياً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط، برغم ان العديد من واضعي السياسة الاميركية سعوا الى تصويرها بأنها قضية ثانوية.

لقد مرت السياسة الاميركية حيال الشعب الفلسطيني بمراحل ثلاث: تعاملت معهم في الأولى كلاجئين وفي الثانية كشركاء في الإرهاب الدولي وفي الثالثة ككيان.

ان نظرة الولايات المتحدة الاميركية الى الفلسطينيين نابعة من سياستها إزاء اسرائيل. ويبرر صانعو السياسة الأميركية ذلك بأنه مراعاة للرأي العام الأميركي أو اللوبي الصهيوني النافذ.

وهذا الكتاب يحلل مسلسل الفشل الاميركي الطويل في حل القضية الفلسطينية، وانه ليس فشلاً في السياسة وحسب بل الفهم ايضاً. فهل تغير الولايات المتحدة من نهج سياستها تجاه الفلسطينيين وقضيتهم أم انها ستتمادى في غيها حتى تغرق دوامة الصهيونية فتبتلعها كما ابتلعت غيرها من قبل؟.



جمعية الدراسات العربية

علمية ـ فكرية

المصرارة ـ عمارة العارف

ص . ب ٢٠٤٧٩